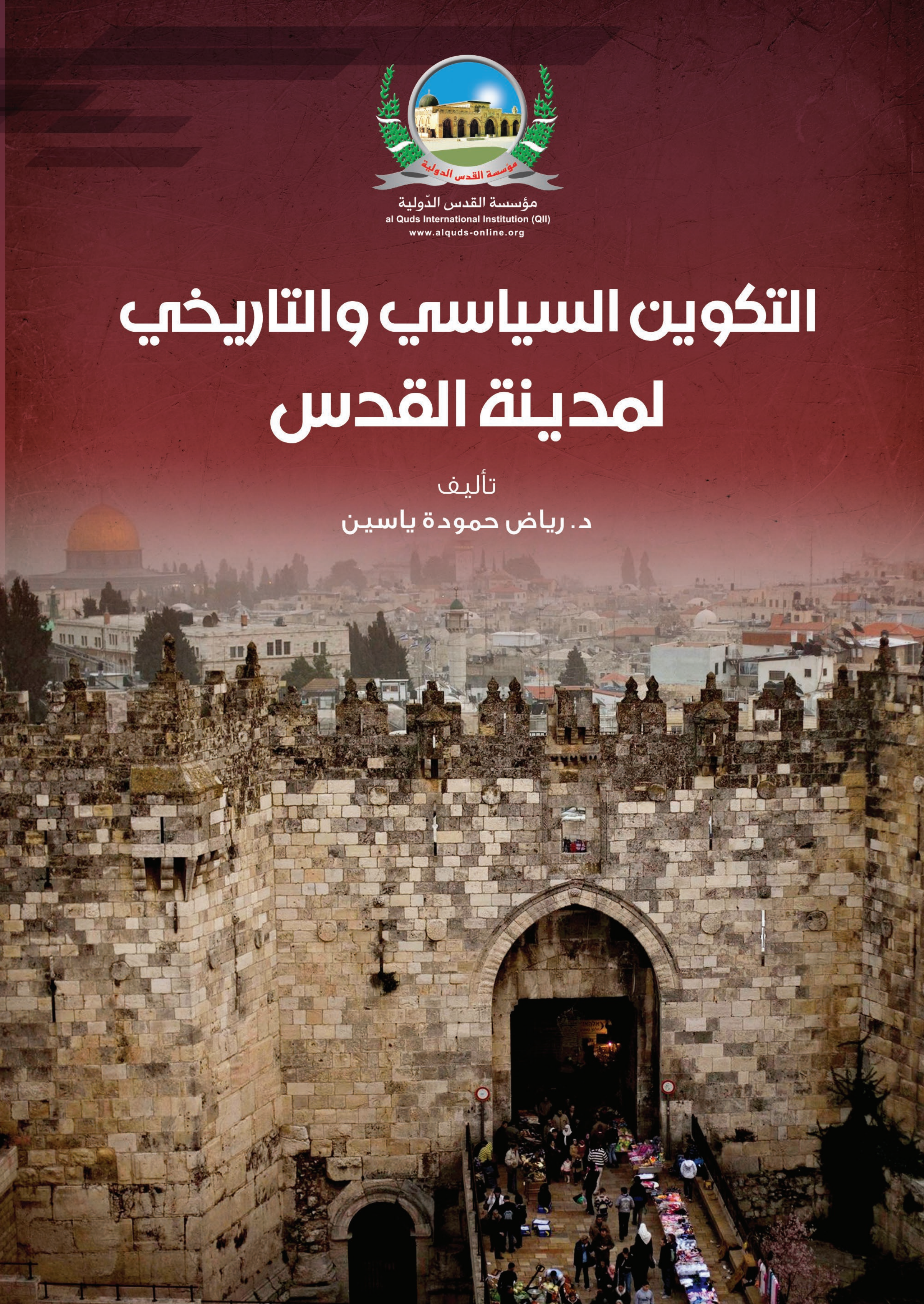

مؤسسة القدس الدولية
مؤسسة القدس الدّولية
al Quds International Institution (QII)
www.alquds-online.org
التكوين السياسي والتاريخي
لمدينة القدس
تأليف
د. رياض حمودة ياسين

التكوين السياسيّ والتاريخيّ لمدينة القدس

الطبعة الأولى

2020 م – 1441هـ

بيروت – لبنان

"الآراء الواردة في هذه الدراسة تعبّر عن رأي الكاتب"

مؤسسة القدس الدولية

تلفون 751725 1 961 +

تلفاكس 751726 1 961 +

بريد إلكتروني: info@alquds-online.org

الموقع: www.alquds-online.org

التكوين السياسيّ والتاريخيّ لمدينة القدس

تأليف

د. رياض حمودة ياسين

اعتنى به

علي إبراهيم

التصميم والإخراج الفنّي

آية قبلاوي

قسم الأبحاث والمعلومات

مؤسسة القدس الدوليّة

2020

فهرس

مقدمة مؤسسة القدس الدولية

تكتنف تاريخ القدس كنوز عظيمة في ميادين السياسة والفكر والاجتماع والثقافة وغيرها، فالقدس مدينة ضاربة في التاريخ ومتجذرة في عمق الحضارة، ولها فوق ذلك كله من القدسية والمكانة ما لم يتضافر لغيرها من المدن في هذا العالم، وهي عوامل إضافية ترفع من أهمية دراسة محطات تاريخ المدينة، وتحفز أصحاب الهمم لتسليط المزيد من الضوء على تاريخها، ليس في سياق السرد التاريخيّ المعلوماتيّ فقط، بل في إطار تأكيد هوية المدينة، وأطوار تشكل هذه الهوية العربية والإسلامية عبر العصور المتلاحقة، وصولاً إلى عصرنا الحاضر.

هذه الدراسة التاريخيّة التي تؤكد هوية المدينة، وتكشف لنا جوانب سياسيّة أو اجتماعيّة وفكرية ليست ضربًا من الترف الفكري، أو جنوحًا نحو التطوير الأكاديميّ فحسب، بل هي حاجة ملحّة في إطار الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، الذي يسعى – بكل ما لديه من إمكانيات – إلى تزوير تاريخ المدينة، كما يعمل على تهويد واقعها وطرد سكانها، فهو صراع يحتاج إلى المتخصصين في المجالات كافة، ليقدموا للقراء رواية أصيلة لتاريخ المدينة، ليست بالضرورة هي الرواية الوحيدة، ولكنها رواية تُظهر جزءًا من هذا التاريخ الثري للقدس، وتُبرز جوانب مركزية فيه.

وميدان التاريخ واحدٌ من أبرز ميادين مواجهة الاحتلال، فإضافة إلى محاربة الرواية المشوهة المكذوبة التي يعمل المحتل على ترويجها، يكتنز تاريخ القدس تجارب بالغة الأهمية، تُسهم في فهمٍ أكبر للواقع، وتقدم لنا فرصًا للبحث عن مكامن الوحدة والعمل المشترك لمواجهة الأخطار التي تتهدد المدينة، إذ إن تجارب الفتح العمري والتحرير الصلاحيّ – على سبيل المثال- تحمل دروسًا جليلة، وعلى المهتمين والفاعلين الاطلاع على دور القدس في التلاقي الحضاري والبُعد الإنساني، فهي مجالات للّقاء والتقارب.

وفي سياق سعي مؤسسة القدس الدولية إلىإفراد المجال للباحثين والمتخصصين، وإعطائهم مساحةً ليستعرضوا فيها مضامين ذات صلة بقضية القدس، نقدم للقارئ العربيّ هذه الدراسة للدكتور رياض حمودة ياسين، تحت عنوان «التكوين السياسيّ والتاريخيّ لمدينة القدس»، لتكون إضافةً نوعية في المكتبة العربية عامة والفلسطينية على وجه الخصوص، خاصة أنها تقدم قراءة شاملة للتاريخ السياسي في القدس منذ فجر التاريخ حتى سنوات قليلة ماضية.

وتحرص المؤسسة على إعطاء الباحثين هامشًا في استعراض مختلف الآراء والروايات التاريخية، لذلك تأتي هذه الدراسة بناءً على رواية وجدها المؤلف أنها الأقرب إلى الصواب، ولا شك في أنّ تناول تاريخ القدس انطلاقًا من هذه العناوين سيقدم للمهتم والمتابع إحاطة شاملة بأبرز المحطات التاريخية التي مرت على المدينة، ويمكن أن يتفق باحثون آخرون أو يختلفون مع المؤلف في العديد من تفاصيل هذه الرواية، لأسباب علمية ترتبط باختلاف زوايا النظر إلى تاريخ القدس، ومناهج البحث فيه، ولكنها تلتقي معهم في ثابت عروبة هذه المدينة الضاربة في القدم. وإضافةً إلى مجال الرواية، حرصت المؤسسة على إعطاء المؤلف مساحة أخرى في مجال التوثيق ومراجع الدراسة ومنهجيتها عمومًا، وما ذلك إلا في سياق توفير فرصة للباحث للتعبير عن شخصيته الأكاديمية شكلًا ومضمونًا.

ومن أبرز مزايا كتاب التكوين السياسيّ والتاريخيّ لمدينة القدس، تقديمه قراءة عامة لتاريخ القدس منذ العصر الكنعاني مرورًا بالحقب الرومانية والفارسية والإسلامية، وصولًا إلى مرحلة الاحتلال البريطاني، وما قام به المستعمر من تسهيل لحركة الاستيطان الإحلالي اليهودي في المدينة، مبينًا في ذلك تفاصيل ما قامت العصابات اليهودية، ويختم الكتاب بفصلين يحيطان بموقع القدس في القانون الدولي وفي مشاريع التسوية.

وأرجو أن يكون الكتاب مدماكًا في صرح خدمة القدس ثقافيًا ومعرفيًا، وأن يسهم في جلاء بعض الإشكاليات في تاريخ المدينة، وأن يكون من الإصدارات القادرة على إحداث جزءٍ

من التغيير الواعي، تغيير سينعكس على واقع القدس وموقعها في مدارك المتخصصين والعاملين، فالدور الذي أدته القدس على مر التاريخ، يستأهل في مقابله دورًا فاعلًا في إظهار مكانتها وموقعها، وفي تفعيل العمل في سبيل إنقاذها من التزوير والاحتلال.

ياسين حمود

مدير عام مؤسسة القدس الدولية

بيروت - لبنان

الفصل الأول

تاريخ القدس
في العصور القديمة حتى ظهور الإسلام



المحتويات

الفصل الأول

تاريخ القدس في العصور القديمة حتى ظهور الاسلام

أولًا: المقدمة

استعراض تاريخي

تاريخ فلسطين حكايةٌ طويلة، تبدأ فعليًا مع التحضر مع نهاية الألف الرابع قبل الميلاد، منذ بداية العصر البرونزي، وهي الفترة التي شهدت حضور الشخصية الكنعانية لفلسطين والقدس. وتبدأ العصور البرونزية منذ اختراع الكتابة بحدود 3200 ق.م، ويضم العصر البرونزي ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى: العصر البرونزي القديم 3000-2000 ق.م، وشهدت هذه المرحلة حركة الهجرات الأمورية الكنعانية الى سوريا وفلسطين، وبناء المدن الكنعانية في أرض فلسطين.

- المرحلة الثانية: العصر البرونزي الوسيط 2000-1550 ق.م، وفي هذه المرحلة كانت هجرة النبي إبراهيم وابن أخيه لوط من أرض العراق الى فلسطين. وهي المرحلة التي شهدت ظهور الغزاة، وأهم الجماعات الغازية التي وصلت فلسطين هم الحوريون والهكسوس، وفي هذه المرحلة خضعت فلسطين للحكم الفرعوني[1].

- المرحلة الثالثة: العصر البرونزي الأخير- الحديث 1550-1200 ق.م، استمرت فلسطين تحت الحكم المصري الفرعوني، وخلال هذه المرحلة ظهرت شعوب البحر الغازية (البليسيت) الفلسطينيون الذين اندمجوا مع الكنعانيين وسميت فلسطين نسبة لهم.

1 محسن محمد صالح، الطريق الى القدس دراسة تاريخية، ص18.

وفي العصر الحديدي الممتد بين 1200-332 ق.م، ظهرت طلائع الغزو العبراني لفلسطين، وتمكن خليفة النبي موسى يوشع بن نون، أن يدخل مع اليهود الى أريحا، وبعدها يقيم داوود دولة لليهود، ويستطيع السيطرة على مدينة القدس. لتنقسم دولته بعد أن ورثها ابنه سليمان إلى قسمين، يهودا والسامرة. كما شهد هذا العصر الغزو الآشوري والبابلي والفارسي واليوناني مع الاسكندر الأكبر 332 ق.م.

ويسود في العصر اليوناني حكم البطالمة والسلوقيين وامتد من 332-70 ق.م، أما العصر الروماني فيبدأ من 70 ق.م وينتهي مع نهاية حكم البيزنطيين للشام سنة 636 م.

وبعدها يبدأ الحكم العربي الإسلامي لمدينة القدس، الذي استمرّ حتى سقوطها بيد الإفرنج (الصليبيين)، ونعني الفترة الممتدة ما بين 15-492هـ / 636-1099م.

ويبدأ الحكم الإسلامي منذ فتح المدينة زمن الخلفاء الراشدين، ويستمر مع تحت الأمويّ ومن ثمّ العباسيّ والفاطميّ، إلى أن يبدأ الحكم الصليبي 492-583هـ/1099-1187م. وبعد تحرير المدينة تتابع عليها الحكم الأيوبيّ 583-648هـ/1187-1250م، ثم العهد المملوكيّ 648-923هـ/1250-1516م، والحكم العثمانيّ الذي شمل بلاد الشام 923-1335هـ/1516-1917م، وصولاً للاحتلال البريطاني الذي استمر ما بين 1917-1948م. ويستولي الصهاينة على فلسطين والقدس على مراحل بدأت في 1948، واكتملت عام 1967م وتستمرّ حتى اليوم[1].

1 راجع رياض حمودة ياسين، الموجز التاريخي لمدينة القدس، السجل الزمني لأهم المحطات التاريخية، ص10-88.

أرض كنعان

مدخل منهجيّ

التاريخ بين روايتين

لا يمكن الباحث أن يقدّم تاريخًا لمدينة القدس من وجهة نظر نصوص يغلب عليها الطابع الديني، كذلك لا يمكنه أن يتجاهل هذه النصوص ذات الطابع الديني كونها اشتملت على إشارات قد تعين في فهم بعض الحوادث وتتبع الأبرز منها، فكما هو معلوم فإن علم الآثار يقدم ما يمكن أن يفيد ماديًّا ويقيم الدليل على كثير من الحوادث. وهناك إشكالية مرتبطة بالتتبع الزمني التسلسلي لتاريخ أي مدينة، حيث لا يُسعف علم الآثار بتكوين صورة بانورامية لتاريخ المدن أو البلدان، خاصة في العهود القديمة، وعليه فإنه لا يمكن مناقشة أي رواية أو إشارة حتى وإن وردت في الكتب المقدسة.

تناولت الكثير من الدراسات تاريخ مدينة القدس منذ أقدم العصور حتى التاريخ المعاصر، واستحوذت على معظم الدراسات النواحي الدينيّة والإيديولوجية المرتبطة بالصراع العقائدي على المدينة، على حساب فهم التاريخ السياسي للمدينة ودوره في الصراع القائم، ومن المعلوم أن إنكار البعد السياسي لمدينة القدس، أو محاولة تجاهله والتقليل من شأنه أو توظيفه لحساب فكرة الصراع على أسس دينيّة وعقائديّة، هو السمة العامة لكثير من الدراسات التي تناولت تاريخ المدينة.

ويلاحظ على معظم الدراسات التي تناولت مدينة القدس وتاريخها أنها تفتقر الى التوثيق العلمي، والاعتماد على المصادر والوثائق لكل حقبة تاريخيّة، الأمر الذي يجعل معظم هذه الدراسات تجانب الناحية العلمية والموضوعية وتذهب أكثر باتجاه التحيّز أو المبالغة أو تردد مقولات وأخبار مجتزأة، طبعت المدينة المقدّسة بطابع معيّن على حساب الأبعاد التاريخيّة والحضاريّة لشخصية المدينة العظيمة التي تجاوزت المدن الأخرى في فرادتها وخصوصيتها.

يعتني هذا الكتاب بعرض التطور التاريخي لمدينة القدس من الناحية السياسية، ودلالات كثيرٍ من الحوادث المهمة التي مرت على المدينة، حيث أن الأبعاد السياسية لم يتم دراستها في سياق موضوعي محايد، وغالبًا تكون متأثرة بالانحياز الأيديولوجي، كون المدينة تهمّ أكثر من أمة ثقافية.

ثانيًا: فلسطين القديمة

تعتبر فلسطين من أقدم المناطق المأهولة بالسكان في العالم، وتشير أهم الحفريات والاكتشافات الأثرية إلى أن فلسطين قطنها البشر منذ نحو مليون سنة، وأن الإنسان الأول قد سكن في منطقة الأغوار، حيث عُثر على أقدم بقاياه في موقع العبيدية جنوب طبرية. وقد عاش الإنسان في فلسطين في العصر الحجري القديم (الذي استمر حتى 18000 قبل الميلاد) متنقلًا، ولجأ إلى الكهوف، حيث عُثر في منطقة سهل الحولة وكهوف جبل الكرمل على بقايا هذا الإنسان الأول. أما في العصر الحجري الوسيط (18000-8000 ق.م) شهدت حياة الإنسان في فلسطين مرحلةً انتقالية، بين التجوال والزراعة، استطاع في نهايتها أن يدجّن الأغنام ويمتهن الرعي.[1]

دخلت فلسطين التاريخ الحضري عندما انتقل إنسانها من الكهوف الجبلية، للإقامة في المستوطنات البشرية الزراعية الثابتة التي أقامها في العصر الحجري الحديث والعصر الحجري النحاسي (8000-3200 ق.م.)، وقد ظهرت أولى المستوطنات البشرية الزراعية في منطقة الأغوار، ويعتقد بأنها كانت من أقدم المستوطنات الزراعية البدائية في العالم. وفي الأغوار أيضًا ظهرت في الألفية السابعة قبل الميلاد مدينة أريحا أولى مدن العالم، ويعود إنشاؤها لظروف البيئة الزراعية الغنية في الأغوار، بالإضافة إلى صناعة استخراج الملح من البحر الميت، وتوسع هذه التجارة بعد انتشار استخدام الملح في حفظ الطعام. أما

1 سلطان محيسن، عصور ما قبل التاريخ، ص60-61.
أحمد فخري، دراسات في تاريخ الشرق القديم، ص13.

المرحلة الثانية من تاريخ الاستيطان البشري في فلسطين فقد ارتبطت بالهجرات القادمة من الجزيرة العربية، والتي تسمى أيضًا بموجات الهجرة السامية. وارتبطت هذه الهجرات أساسًا بالتحول الجذري الذي حدث على مناخ الكرة الأرضية، وانتقال منطقتنا العربية إلى الجفاف، أو ما يسمى نطاق الصحاري الكبرى. وبالتالي تحولت الجزيرة العربية من منطقة جذب إلى منطقة طرد، أرسلت الموجات البشرية إلى المناطق المجاورة، بما فيها الهلال الخصيب ومن ضمنها فلسطين[1]. فكان الكنعانيون أوّل شعبٍ سامي استوطن فلسطين والأردن قبل 3000 ق.م[2].

عُرفت فلسطين في العصور القديمة باسم أرض كنعان نسبةً للكنعانيين، وقد وردت التسمية في رسائل تل العمارنة التي تعود للقرن الرابع عشر قبل الميلاد باسم «كيناهي» أو «كيناهنا». وقد نُسبت إليهم سواحل بلاد الشام التي أُطلق عليها أرض كنعان أو بلد كنعان، كما ورد لفظ أرض كنعان والكنعانيين في العهد القديم[3]، وحددت أراضيهم فيه من الساحل السوري الجنوبي حتى غور الأردن. كما ورد ذكر الكنعانيين عند المؤرخ اليوناني هيرودوتس (484-422 ق.م) الذي أشار الى أن علماء صور قد علّموه أن الكنعانيين قدموا من الخليج العربي. وأكّد هذه المعلومة الجغرافي الروماني استرابو (46 ق.م- 19م)، وقد ورد لدى المؤرخين المسلمين ومنهم الطبري (839-922م) وابن خلدون (1332-1406م) أن الكنعانيين هم من العرب البائدة، وفي العصر الحديث أكد المؤرخ جون فيلبي (1885-1960م) قدوم الكنعانيين من الجزيرة العربية واستيطانهم في الساحل السوري والفلسطيني[4].

1 موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية، ص455.
2 ابراهيم الشريقي، إسرائيل وأرض كنعان، ص41.
3 سفر التكوين 8:17، سفر يشوع، 15 :63، وغيرها.
4 موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية، ص455-456

ثالثًا: مدينة القدس: الموقع والتسمية

الموقع

تقع القدس على مرتفع في منطقة وسطية من فلسطين، وترتفع حوالي 800م فوق سطح البحر، وتبدو أكثر ارتفاعًا بسبب وجود حفرة انهدام وادي الأردن من جهة الشرق التي تنخفض حوالي 400م عن سطح البحر. والقدس مأهولة بالسكان منذ أكثر من ستة آلاف عام، ومرّ عليها أكثر من عشرين عهدًا وحقبة زمنية رئيسة، وكل حقبة تتميز بطابع عمراني خاص، إلا أن حكام المدينة كانوا يزيلون آثار العهد الذي سبقهم[1].

التسمية

جاء في لسان العرب في معنى القدس، هو «التقديس بمعنى تنزيه الله عز وجل، وهو المتقدّس، والقدس من المقدّس، وبيت المقدس أي البيت المطهّر، والأرض المقدّسة هي دمشق وفلسطين وبعض الأردن وبيت المقدس منه»[2].

كما ورد أن «بيت المَقْدس بفتح الميم وسكون القاف، هي المكان المطهّر من الذنوب، واشتقاقه من القدس وهي الطهارة والبركة. فمعنى بيت المقدس هو المكان الذي يُتطهّر فيه من الذنوب، ويقال المترفع والمنزه عن الشرك»[3].

رد ذكر أورشليم لأول مرة في نصوص اللعنات المصرية (Execration texts)[4] التي تعود إلى القرن الثامن عشر والتاسع عشر ق.م، وهي مشتقة من الكنعانية اليبوسية «يورشاليم»

1 معاوية ابراهيم، «فلسطين من أقدم العصور الى القرن الرابع قبل الميلاد»، الموسوعة الفلسطينية، المجلد الثاني، الدراسات التاريخية، ص3-130.

2 ابن منظور، لسان العرب، ج6، ص203 (مادة قدس).

3 مجير الدين الحنبلي العليمي، الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل، ج1، ص69-70.

4 «اللعنات المصرية» وهي نصوص كانت تنقش على جرار فخارية يذكر فيها اسم البلدان المعادية وقادتها، ثم تكسر الجرار بعد ذلك في طقس سحري يهدف الى جلب الأذى على الأسماء المذكورة وترجع نصوص اللعنات إلى مطلع الألف الثاني قبل الميلاد (عصر البرونز الوسيط 2)، وهي الفترة التي شرعت فيها مصر بالسيطرة على سوريا الجنوبية، وقد ورد اسم أورشليم من بين المدن الفلسطينية والفينيقية. توماس تومبسون وسلمى الخضراء الجيوسي (محرران)، القدس أورشليم العصور القديمة بين التوراة والتاريخ، ص 212.

بمعنى مدينة إله السلام. وتُعدّ هذه أقدم إشارة مكتوبة، حيث وردت الكلمة بشكل «روشاليموم» وورد اسم أورشليم واسم حاكمها ضمن لائحة مدن فلسطينية وفينيقية اعتبرت من أعداء مصر في المنطقة[1]. وبما أن ملوك مصر لم يكونوا في ذلك الوقت المبكر قد بسطوا سلطانهم على مناطق فلسطين، ولم يكن لهم وجودٌ عسكريّ دائمٌ فيها، فإن عداء مصر للمدن الوارد ذكرها في نصوص اللعنات، ناجمٌ ربما عن قيام هذه المدن باعتراض طرق القوافل التجارية المصرية وفرضهم الإتاوات الباهظة. أمّا الحملات القليلة الموثقة على سوريا في عهد المملكة المتوسطة، فلم تكن تهدف إلّا إلى تأديب الحكام المحليين وتأمين سلامة الطرق التجارية التي تصل مصر بسوريا وبابل وآسية الصغرى، ومنها الحملة التي شنها سنوسرت الثالث وبلغ فيها مدينة شكيم في منطقة الهضاب الشمالية[2].

---

1 عارف العارف، تاريخ، ص111. والمفصل في تاريخ القدس، ج1، ص1. العابدي، قدسنا، ص9.
عز الدين فوده، قضية القدس في محيط العلاقات الدولية، ص 25، 36، 45. العامري، عروبة القدس، ص62.
قاموس الكتاب المقدس، ص691-692. مصطفى الدباغ، بلادنا فلسطين، ج1، ص396-413
Kenyon,Jerusalem,p19-53 . أحمد سوسة، العرب واليهود في التاريخ، ص299.

2 J.A. Wilson,Egytian Rituals and Incantanions,in:James B.Pritchard,ed,The Ancient Near East, Supplementary Texts and Pictures Relating to the Old Testament.p328, 230

بعد نصوص اللعنات بأكثر من أربعة قرون يرد ذكر «أورشليم/أورسالم» في أرشيف تل العمارنة، الذي عُثر عليه في القصر الملكي بعاصمة الملك أخناتون، ويعود إلى أواسط القرن الرابع عشر ق.م، ويمثل مراسلات بين البلاط المصري وملوك دول آسيا الغربية الكبرى، مثل بابل وميتاني وآشور، إلا أن معظم مادته تخصّ المحميات المصرية الصغرى في سوريا الجنوبية[1].

ويظهر اسم «أورشليم» للمرة الثانية بعد أربعمئة سنة من ظهوره للمرة الأولى، وذلك من خلال عدد من الرسائل المتبادلة بين أميرها المدعو عبدي هيبة وأخناتون (نص الرسالة رقم 286):

1 عارف العارف، تاريخ، ص111. والمفصل في تاريخ القدس، ج1، ص1. العابدي، قدسنا، ص9. عز الدين فوده، قضية القدس في محيط العلاقات الدولية، ص 25، 36، 45. العامري، عروبة القدس، ص62. قاموس الكتاب المقدس، ص691-692. مصطفى الدباغ، بلادنا فلسطين، ج1، ص 396-413،5 - Kenyon,Jerusalem,p19. أحمد سوسة، العرب واليهود في التاريخ، ص299.
(وهي رسائل تم اكتشافها في قرية تل العمارنة في وسط مصر، وهي عبارة عن رسائل تبادلها ملوك مصريون من الأسرة الثامنة عشرة (أمنحتب الثالث، أمنحتب الرابع، توت عنخ آمون) مع ملوك كبرى ممالك الشرق (ميتاني،حتّي، بابل)، وملوك آشور وأرزاوا وألاشيا، وملوك أو حكام كانوا يحكمون مدنًا في بلاد الشام (سوريا، لبنان، فلسطين، الأردن)، خلال القرن الرابع عشر قبل الميلاد، وهناك إشارة إلى رسالة متبادلة بين الملك أمنحتب الثالث وعبده خيبا حاكم أورشليم التابع لمصر، كما ورد ذكر(كنعان) في الرسائل حيث كانت تطلق على القسم الجنوبي من بلاد الشرق، المشتملة على فلسطين (ويمكن القول بأن اسم «أورشليم» ورد أربع مرات في الرسالة رقم 287، التي بعث بها عبدي خيبا حاكم القدس الى أمنحوتب الرابع (أخناتون) في مطلع القرن الرابع عشر قبل الميلاد، وورد اسم أورشليم مرتين في الرسالة رقم 288 ومرة واحدة في الرسالة رقم 290.
راجع الرسالة رقم 287. انظر، فاروق اسماعيل، مراسلات العمارنة الدولية وثائق مسمارية من القرن الرابع عشر ق.م، ص15، 660. وانظرعز الدين المناصرة، فلسطين الكنعانية قراءة جديدة في تاريخ فلسطين القديم، ص77. كيث وايتلام وآخرون، الجديد في تاريخ فلسطين القديمة، ترجمة عدنان حسن وزياد منى، ص76.
وتشكل الرسائل المتبادلة بين أمراء المحميات المصرية في سوريا الجنوبية والبلاط المصري الجزء الأكبر من محتويات هذا الأرشيف، عثر على هذه المراسلات في الأرشيف الملكي، وتتضمن مراسلات باللغة الأكادية، التي كانت لغة الدبلوماسية في ذلك العصر، جرت بين البلاط المصري والعديد من ملوك الدويلات الفلسطينية. تدعى هذه المراسلات برسائل تل العمارنة (توماس تومبسون وسلمى الخضراء الجيوسي(محرران)، القدس أورشليم العصور القديمة بين التوراة والتاريخ، ص 181.



رسالة خادمك عبدي هيبا، أسجد عند قدمي الملك سبع مرات وسبع مرات. أي خطأ اقترفته بحقك يا سيدي. إنهم يدينونني أمام سيدي الملك قائلين. لقد ثار عبدي هيبا على سيده الملك. لكني أدرك أنه لا أبي ولا أمي وضعاني في مكاني هذا، إنما ذراع الملك القوية. لماذا من بين جميع الناس أقترف ذنبًا ضد سيدي الملك. أقسم بحياة الملك أني قلت لمندوب سيدي الملك. لماذا تفضل العابيرو على الحكام، لهذا السبب أني مُدان أمام سيدي الملك، مُدان لأني أقول. لقد ضاعت أرضي سيدي الملك أتمنى على سيدي الملك أن يعلم بأن (إنهيامو) قد أخذ التي وضعها هنا سيدي الملك، وصرنا بلا حامية، فلعل سيدي الملك يهتم لأمر أرضه، لعل سيدي يهتم لأمر أرضه. أنا أقول: سأفد على سيدي الملك، سأزور سيدي الملك لكن الحرب ضدي قاسية وتمنعني من التوجه لسيدي، أتمنى على الملك أن يستحسن رأيي ويرسل لي حامية، لأتمكن من التوجه إلى سيدي وزيارته. أقسم بحياة سيدي الملك. كلما جاء مندوبو الملك كنت أقول لهم لقد ضاعت أرضي، سيدي الملك لكنهم ما أصغوا إليّ. لقد ضاع الحكام ولم يبقَ لسيدي الملك حاكم موالٍ واحد. لعل الملك يعير مسألة الجنود الرماة اهتمامه ويرسل إلينا عددًا منهم، لم يبقَ ثمة أرض للملك، فلقد سلبها العبيرو كلها. إذا جاءنا الجنود الرماة في هذا العام فإننا سنحفظ أراضي سيدي الملك، وإلا فإن الأرض سوف تضيع[1].

1 توماس تومبسون وسلمى الخضراء الجيوسي (محرران)، القدس أورشليم العصور القديمة بين التوراة والتاريخ، ص214-218.
فراس السواح، تاريخ أورشليم والبحث عن مملكة اليهود، ص41.

وبعد رسائل تل العمارنة يصمت التاريخ صمتًا مطبقًا عن أورشليم وصولًا إلى أواخر القرن الثامن قبل الميلاد، حيث ورد اسم ملكها المدعو آحاز[1] في لائحة ملوك منطقة غربي الفرات، الذين أدوا الجزية للملك الأشوري تغلات بلاسر الثالث حوالي عام 735 ق.م.، وهذا الصمت التاريخيّ يدلّ على عدم اهتمام ملوك آشور بأورشليم وفقر المدينة وضآلتها، وافتقادها إلى ما يغري الفاتح الآشوري. حيث تظهر أورشليم كعاصمةٍ لمملكة يهوذا في أواخر القرن الثامن قبل الميلاد، ونقرأ عنها في نصوص الملك الآشوري تغلات فلاسر الثالث (744-727 ق.م) وخلفه الملك سنحارب (704-681 ق.م)، فمن نصوص تغلات فلاسر نعلم عن ملك ليهوذا اسمه آحاز، ومن نصوص سنحارب نعلم عن ملك آخر اسمه حزقيا. فأين كانت أورشليم خلال هذه الفترة الطويلة من صمت الوثائق التاريخيّة، وخصوصًا وثائق آشور التي لم تترك مدينة مهمة في غربي الفرات إلا وذكرتها[2].

أما في كتابات القرن الرابع اليونانيّة، فقد سميت «هيروسوليما»، ومن الواضح ان الاسم اللاتيني «جروسالم» جاء من الاسم الكنعاني للمدينة. والثابت أن «أورسالم» وهو اسم أطلقه على المدينة سكانها العرب الكنعانيون نسبةً إلى «سالم» أو «شالم» بمعنى السلام، و«أور» تعني مدينة، وهي كلمة سومرية. ولقد حرّفت الأمم القديمة اسم «أروسالم» فذكرها الأكاديون «أورسالم»[3]، وورد ذكر القدس في نقش مصري قديم يرجع الى القرن التاسع عشر قبل الميلاد باسم «أوشامام»، وذكرها اليهود باسم «يروشالايم» التي هي «أورشليم». وذكرها اليونان والرومان باسم «هيروسوليما»، وذكرها الغربيون باسم «جروسالم». ومن الواضح ان اسم «أورشليم» ليس اسمًا دينيًا وانما اسم دنيوي، أُطلق من قبل أحد الملوك اليبوسيين فأخذه محررو التوراة من اليهود وحشروه في توراتهم[4].

1 آحاز اسم عبري معناه «الرب أمسك»، وآحاز هو الملك الحادي عشر من ملوك المملكة الجنوبية «يهودا» بين عامي (743-727 ق.م)، وقد ورد اسمه، حين هاجمت كل من آرام دمشق، والمملكة الشمالية «إسرائيل» مملكته، لترغماه على الانضمام للحلف المعادي لآشور، فطلب آحاز العون من آشور، فهب تيجلات فلاسر الثالث الآشوري لنجدته عام 732 ق.م.، وقد نتج عن ذلك تبعية دينية للآشوريين إذ شيد آحاز مذبحًا في القدس لآلهة آشور، كما أدخل كثيرًا من العبادات الوثنية الأخرى.

2 فراس السواح، تاريخ أورشليم والبحث عن مملكة اليهود، ص42.

3 مصطفى الدباغ، بلادنا فلسطين، ج9، ص23.

4 شفيق جاسر، تاريخ القدس والعلاقة بين المسلمين والمسيحيين فيها حتى الحروب الصليبية، ص17. راجع حول التسمية أيضًا، خالد العك، تاريخ القدس العربي القديم، ص73.

وقد عُرفت القدس باسم يبوس نسبةً لليبوسيين، وقد ورد اسم يبوس في الكتابات المصرية الهيروغليفيّة باسم «يابثي» و«بابتي»، وهو تحريف للاسم الكنعاني. ومدينة «يبوس» اسمٌ أطلقه على المدينة يوشع قائد بني إسرائيل، عندما أغار هؤلاء على أرض كنعان في القرن الثالث عشر قبل الميلاد[1]. و«يبوس» اسمٌ لزعيم القبيلة الكنعانية العربية التي استقرت في فلسطين منذ فجر تاريخها في مدينة القدس، وفي الجبال المحيطة بها، وقد حارب اليبوسيون يوشع وقومه، وامتنعت يبوس على اليهود مئتي سنة[2]، فالقدس اليبوسية هي مدينة داود، التي تمتد جنوبي المسجد الأقصى من هضبة أوفل إلى نقطة التقاء وادي قدرون مع وادي هنوم، وذلك عندما تولى داود قيادة الإسرائيليين بعد يشوع[3].

وقد وردت هذه التسمية في العهد القديم أكثر من 680 مرة، وأول ذكر لأورشليم ورد في التوراة في الإصحاح 14 من سفر التكوين، الذي يروي قصة خمسة ملوك أجانب غزوا المنطقة وحملوا معهم أسلابًا وأسرى، بينهم لوط عليه السلام ابن أخي إبراهيم عليه السلام وهناك إشارة ترد إلى ملكي صادق الذي أعطاه إبراهيم عليه السلام مقدار العشر من الغنائم، ويظهر ملكي صادق بوصفه الملك الكاهن[4].

وتطلق التوراة على المدينة الى جانب لفظ «يروشالايم»، لفظ «شاليم ومدينة الإله ومدينة العدل، ومدينة السلام ومدينة الحق، والمدينة المقدسة، ومدينة الشعب المقدس، وآرئيل (أسد الإله)». وعندما استولى داود عليه السلام على المدينة حوالي سنة 1000 ق.م، لم يجد اسمًا خاصًا يُطلق عليها فسماها «مدينة داود»، ولكنها عادت بعد ذلك إلى اسمها القديم. وفي العهد الروماني دمر الإمبراطور إيليوس هادريانوس المدينة سنة 135م، وغيّر اسمها إلى «إيليا كابيتولينا»، و«إيليا» هو اسم الإمبراطور، و«كابيتولينا» نسبةً إلى

1 رياض حمودة ياسين، موجز تاريخ القدس، ص11.
2 شفيق جاسر، تاريخ القدس، ص18.
3 رائف نجم، الحفريات الأثرية في القدس، ص27. وانظر: محمد حسن شراب، موسوعة بيت المقدس والمسجد الأقصى، ج2، ص1076.
4 توماس تومبسون وسلمى الخضراء الجيوسي (محرران)، القدس أورشليم العصور القديمة بين التوراة والتاريخ، ص220.

«الكابيتول» معبد جوبتير كبير آلهة الرومان. وأعاد إليها الإمبراطور قسطنطين الذي اعتنق المسيحيّة في القرن الرابع الميلادي اسمها القديم «أورشليم». ويبدو أن اسم «إيليا» ظلّ متداولًا، بدليل وروده في العهد العُمريّ أو عهد الأمان الذي منحه الخليفة عمر بن الخطاب t إلى سكان المدينة عام 638 م، وفي العصور التالية سميت المدينة «بيت المقدس» و«القدس الشريف»[1]، وهو الاسم الإسلامي الذي أُطلق على المدينة لأنه يُستعمل بهذه الصيغة في كتب الحديث والفقه والتاريخ، والاسم يعني بيت الطهارة والتقديس والعبادة أو (بيت الله). ولذلك فإنه قد يستعمل للدلالة على المسجد الأقصى، وقد يُستعمل للدلالة على المدينة، من باب إطلاق الجزء على الكل[2].

كما يرد اسم «صهيون» في التوراة ليُشير إلى تسميةٍ كانت سابقة للوجود العبراني في مدينة القدس، حيث أُطلق الاسم على الحصن الذي بناه اليبوسيون على قمة (تل أوفل) قبل احتلال داود لمدينتهم وإقامته فيه. ويتردد اسم صهيون في العهد القديم أكثر من مئة مرة[3]، لكنه على ما يبدو لا يدلّ على المدينة المعروفة بأورشليم حسبما يُفهم من سياقات الإشارات، وهذا ما يدفعنا للتأكيد على أن اختيار داود لاسم المدينة «مدينة داود»، جاء نتيجة عدم وجود اسم خاص بها دارج وشائع ومتفق عليه في الفترة التي سبقت وجوده.

ومن هنا فإن أسماء المدينة على مرّ الأزمان بحسب ما ورد في الإشارات الآثاريّة والكتب المقدسة هي:

- مدينة داود.
- هيروساليما
- إيليا كابيتولينا
- بيت المقدس أو القدس
- روشاليموم
- أورشليم أو يوروشالم
- يبوس
- مدينة صهيون

1 عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهوديّة والصهيونيّة، ج1، ص413-421.
2 محمد حسن شرّاب، القدس، ص127-128.
3 صموئيل، 5: 7، أشعيا، 8: 18، يوحنا، 3: 17، مزامير، 48، 69: 35.

ويتضح بالنتيجة أن اسم «أورشليم» ليس دينيًا، وانما هو اسم له دلالة دنيوية حضارية أطلقه اليبوسيون، وقد اقتبسه اليهود بعد اقتحامهم المدينة وأقحموه في توراتهم المشكوك في صحتها بهدف إعطائه صبغة دينيّة مقدسة تخصهم.

رابعًا: القدس النشأة والتأسيس

الكنعانيون وأورشليم

نشأت القدس باعتبارها مدينة يبوسية كنعانية خالصة، واليبوسيون هم بناتها الأولون، وهم من أصولٍ عربية، وهم الذين أقاموا فيها ملكًا لأول مرة في التاريخ، واتخذوا فيها هياكل لآلهتهم واعتبروها مدينةً مقدسة قبل غيرهم من الشعوب وأصحاب الديانات.

واليبوسيون بطنٌ من بطون الكنعانيين، الذين خرجوا من جزيرة العرب نحو 2500 ق.م، وهم من أصولٍ عربية، وقد سكنوا البقاع والأراضي التي نسميها الآن فلسطين، حيث يعدّ الكنعانيون أكبر موجة عربية خرجت من جزيرة العرب. وقد انتشرت هذه الموجة في سائر أرجاء الهلال الخصيب، وخاصة سواحل لبنان وفلسطين وسيناء، كما انحدر جزءٌ منها الى مصر.

وقد عمّر الكنعانيون أجزاء كثيرة من فلسطين وسورية ولبنان، فعرفت هذه كلها باسم «أرض كنعان»، وقد كانت هجرتهم إلى فلسطين واسعة جدًا، إلى الحدّ الذي أصبحوا فيه هم السكان الأصليين الأساسيين للبلاد[1]. وهناك إشارات في الكتاب المقدس تدلّ على أن اليبوسيين هم السكان الأصليين لأورشليم[2]، وهناك ما يُشير إلى أن مدينة يبوس قد بقيت في حوزة اليبوسيين إلى أن أخذها داود، وجعلها عاصمته، وأطلق عليها اسم مدينة داود[3].

1 محمد أديب العامري، شعاع النور القدس العربية، ص257،205
2 سفر يشوع، الإصحاح 15، الآية 63. سفر القضاة، الإصحاح 1، الآية 21، والإصحاح 19، الآية 10
3 سفر صموئيل الثاني، الإصحاح 5، الآيات 6-9

وبذلك تُعتبر قبيلة (يبوس) أول من سكن مدينة القدس وما حولها كجماعةٍ بشرية منظمة ومستقرة، وكان ذلك عام (2500) قبل الميلاد. وهذا يعني أن الكنعانيين العرب استوطنوا في مدينة القدس منذ نحو خمسة آلاف سنة، وأسموها «أورسالم» أي مدينة السلام، وقد أوردت التوراة ذكر أحد حكامها من اليبوسيين العرب «ملكي صادق»، الذي كان صديقًا لأبي الأنبياء إبراهيم[1].

خامسًا: القدس تحت حكم الفراعنة

تأتي أغزر المعلومات عن أورشليم وعلاقتها بمصر الفرعونية من الناحية السياسية في رسائل تل العمارنة، حيث الإشارة الواضحة الى أن أورشليم كانت تحت حكم مملكة الفراعنة الحديثة، وكانت معظم أراضيها واقعةً تحت حكم دويلات المدن الكنعانية التابعة لمصر خلال حكم (إمنحوتب الرابع) الذي تسمى بـ «أخناتون». وكان ملك أورشليم من بين أولئك الذين كتبوا إلى الفرعون، فهناك ست رسائل صادرة عن ملك أورشليم «عبدي هيبة»، يطلب فيها المساعدة لصدّ هجمات قبائل العابيرو أو الخابيرو[2].

وتصف الرسائل حالة الفوضى التي آلت إليها المنطقة بعد تراخي قبضة مصر العسكرية ونزاعات الممالك المحلية وظهور جماعات العابيرو المسلحة، وهي كتائب عسكرية مرتزقة كانت تؤجر خدماتها لمن يدفع أكثر. ومن بين هذه الرسائل خمس رسائل مرسلة إلى أخناتون أرسلها حاكم منطقة أورشليم المدعو عبدي هيبة، يشكو فيها من تعديّات جيرانه بسبب ولائه للفرعون، وهجمات العابيرو على منطقته، ويطلب من مصر قوات دعم وحماية.

1 سفر التكوين، 14: 18، 14: 19، 14: 20، حول علاقة النبي إبراهيم بملكي صادق، انظر: تكوين، 14: 17،14: 21،14: 22، 23: 14: 24

2 راجع الرسائل رقم 285، 286، 287، 288، 289، 290، 280، 366، راجع محتويات الرسائل بالكامل: توماس تومبسون وسلمى الخضراء الجيوسي (محرران)، القدس أورشليم العصور القديمة بين التوراة والتاريخ، 2013، ص214-218. وانظر زيدان كفافي، «القدس منذ النشأة حتى الاسكندر المكدوني»، منشور في المؤتمر الدولي عن القدس، ص13.

لقد اعتبرت رسائل تل العمارنة لفترة طويلة بمثابة برهان على أن أورشليم كانت في القرن الرابع عشر ق.م دولة مدينة (City State) قوية ومهمة، وكان عبدي هيبة حاكمًا عليها تابعًا للفرعون المصري[1].

ويمكن القول بأنّ مدينة القدس خضعت للحكم المصري الفرعوني في مطلع القرن السادس عشر قبل الميلاد، واستمرت فترة النفوذ المصري نحو مئتي سنة، حسب إشارات «تل العمارنة»، فقد تعرضت المدينة إلى غارات البدو (الخابيرو)، ما اضطر الوالي المصري عبدي هيبة أن يستنجد بأخناتون، غير أن الأخير لم يتمكن من مساعدته. ولم يعد الحاكم المصري للقدس إلا في زمن سيتي الأول (1317-1301 ق.م)، ويستدل من إحدى الرسائل التي أرسلها عبدي هيبة إلى أخناتون، أن سكان المدينة قد اضطروا إلى مغادرتها والهرب خوفًا من غزوات العابيرو[2].

سادسًا: الفلستيون والعبرانيون والقدس

لم تحفل الآثار والتنقيبات بما يدلّ على التاريخ المبكر للعبرانيين في فلسطين، باستثناء تلك الإشارة الواردة في رسائل تل العمارنة حول هجوم قبائل العابيرو، واستنجاد حاكم أورشليم عبدي هيبة بملوك الفراعنة. في حين أن كل النصوص التي اعتمد عليها الباحثون مستقاة من العهد القديم والكتب المقدسة، لكنهم في معظم الأحيان لم يقوموا بمناقشتها، والإشارة إلى أنها مأخوذة من الكتب المقدسة. حيث تعترف التوراة نفسها بأن سكان فلسطين من غرب نهر الأردن، هم من الكنعانيين والأموريين، وأنّ أدوني صادق هو ملك أورشليم اليبوسية عند دخول اليهود إلى أورشليم (القدس)[3].

1 توماس تومبسون وسلمى الخضراء الجيوسي (محرران)، القدس أورشليم العصور القديمة بين التوراة والتاريخ، ص 181.

2 ورد ذلك في الرسالة (286) وقد تم إيرادها بالكامل، ويتضح فيها ضعف القبضة المصرية على أورشليم وتصاعد التهديدات والغارات من العابيرو.

3 سفر يشوع وخاصة الاصحاحات،5، 9، 15، 10.

وتُشير المعلومات الواردة في الكتاب المقدّس الى أنّ العبرانيين ينتسبون إلى النبي إبراهيم عليه السلام الذي لُقب بالعبري، إما لعبوره نهر الأردن أو نهر الفرات، بحسب ما تذكره بعض الروايات، وإما نسبةً لأحد أجداده يُعرف بـ «عيبر»[1].

لقد ضعف الكنعانيون نتيجة حروبهم مع الفراعنة، حيث أنهكت الصراعات المتواصلة دولتهم، وقد شهد القرن الثالث عشر ق.م، تغيّرًا في القوى السياسية في المنطقة، فقد تمكن الفلسطينيون[2] وبنو إسرائيل[3]، في وقت متزامن من احتلال أجزاء كبيرة من بلاد كنعان[4].

جاء الفلسطينيون من جزيرة كريت في بحر إيجة وهاجموا بلاد كنعان من جهة الغرب، وسيطروا على الساحل الغربي من الكرمل وحتى الصحراء وأطلقوا اسمهم عليه، فأصبح هذا الجزء من أرض كنعان يدعى فلسطين، أما بنو إسرائيل الذين بدأوا رحلة التيه مع النبي موسى عليه السلام عام 1227 ق.م واستمرت أربعين سنة، تمكنوا بعد وفاة موسى عليه السلام في الأردن، من غزو فلسطين من جهة الشرق بقيادة يوشع بن نون، واحتلوا معظم جنوب فلسطين، بعد أن احتلوا أريحا وقتلوا من فيها وأحرقوها سنة 1186ق.م[5]، وبذلك تكون

1 العبرانيون، وهم من الفرع السامي، ويُنسب اسمهم إلى عابر، أحد أجداد إبراهيم الذي أتى بهم إلى فلسطين وقد منحهم اللقب الكنعانيون، إذ سموا إبراهيم (أبرام العبراني)، تكوين 10: 24 و11: 14 و14: 13. حول النبي إبراهيم والعبرانيين بالتفصيل، راجع: محسن محمد صالح، الطريق إلى القدس، ص20-23.

2 نسبة إلى قبيلة بلست (Pelest) من جزيرة كريت (Crete)، والفلستيون مصطلح يطلق على القبائل التي استوطنت شاطئ فلسطين (كنعان) الجنوبي الغربي، من غزة إلى يافا شمالًا، وهم من شعوب البحر (Sea Peoples) الذين جاءوا من بحر إيجه حوالي 1194 ق.م.، وقد ذكرتهم المصادر المصرية القديمة حيث أسموهم «بلست»، وكذلك مصادر أشورية حيث أسموهم «بلستو» أو «بالستو»، ويقال أن هيرودوت (أبو المؤرخين) هو الذي أطلق على المنطقة التي سيطر عليها الفلستيون اسم «فلستيا» (Philistia).
موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية، ص457. عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج4، ص571.

3 جاءت تسميتهم بـ «بني إسرائيل» من جهة ادعائهم الانتماء لإسرائيل، الذي هو الاسم الثاني لسيدنا يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم، ومعنى إسرائيل: عبد الله، لأن إسر في لغتهم هو: العبد، وإيل هو: الله، وقيل: إن إسرائيل لقبٌ له، وهو اسم أعجمي غير منصرف. واليهود يدّعون أنهم ينتهون في نسبهم إلى يعقوب أي (إسرائيل).
عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج5، ص 315.

4 هناك بعض المصادر التي تشير إلى تزامن دخول الفلسطينيين أرض كنعان مع قوم موسى، إلا أن بعضها تشير إلى أسبقية الفلسطينيين. بهذا الخصوص انظر: Lewis Bayles Paton,The Early History of Syria and Palestine. Reprint of the 1901ed.(U.S.A.:Hyperion Press,1981),pp180- 181

5 بيان نويهض الحوت، فلسطين: القضية، الشعب، الحضارة، التاريخ السياسي من عهد الكنعانيين حتى القرن العشرين، ص27.

أرض كنعان خضعت لسيطرة الأقوام الثلاثة، وبعد قرنين من احتلال أريحا تمكن داود عليه السلام من احتلال يبوس (القدس) واتخذها عاصمة لمملكته (1016 ق.م – 976 ق.م) ثم تولاها من بعد موته ابنه سليمان عليه السلام (796 ق.م - 936 ق.م).

اتسمت العلاقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين بالنزاع المتواصل على السيطرة والنفوذ، حتى صبغت هذه الصراعات التاريخ الفلسطيني القديم مع بني إسرائيل، ومن أبرز المعارك التي خاضوها معركة أفيق (رأس العين) التي كسرت بني إسرائيل، وخسروا فيها ثلاثين ألفًا حسب التوراة[1]، واستولى الفلسطينيون خلالها على تابوت العهد[2]، وبسبب النزاع الداخلي بين اليهود أنفسهم وتحديدًا بين شاول (أول ملوك بني إسرائيل) وبين داود u، لجأ الأخير إلى الملك الفلسطيني أخيش ملك جت، طالبًا منه الحماية من شاول، ومبديًا استعداده التحالف مع الفلسطينيين ضد شاول وأبناء قومه[3]، لكن داود عليه السلام الذي تولى الملك وقيادة الجيش بعد موت شاول انقلب على الفلسطينيين وتمكن من إخضاعهم بالقوة العسكرية[4]، ومع أن المملكة اليهودية بلغت ذروة اتساعها في عهد داود عليه السلام، إلا أنها لم تتمكن في يوم من الأيام من بسط سيطرتها على كامل فلسطين، لقد ظلت منطقة الساحل الفلسطيني من شمال يافا وحتى جنوب غزة، خاضعة لمصر. ورغم استمرار السيطرة على الفلسطينيين في عهد مملكة سليمان عليه السلام، التي انقسمت بعد موته إلى مملكتين، مملكة في الشمال ومملكة في الجنوب:

1 سفر صموئيل الأول (40: 1-11).

2 هو الصندوق الذي صنعه موسى عليه السلام، وكان يحتوي على الوصايا العشر وعصا هارون حسب رواية التوراة، ويُطلق على التابوت عدة أسماء: «تابوت الشهادة» (سفر الخروج)، «تابوت عهد الرب» (في سفري التثنية ويشوع)، و«تابوت الرب» و«تابوت الإله» في الأنبياء الأوائل. قدس الأقداس في معبد سليمان، وهو العرش الأرضي ليهوه.

كارين أرمسترونج، القدس مدينة واحدة عقائد ثلاث، ص152.

3 سفر صموئيل الأول (29: 6-11).

4 بيان نويهض الحوت، فلسطين القضية الشعب، الحضارة التاريخ السياسي منذ عهد الكنعانيين حتى القرن العشرين، ص39.

- **المملكة الشمالية:** عرفت باسم مملكة إسرائيل (931 ق.م – 724 ق. م) وكانت عاصمتها شكيم (نابلس)[1]، وقد تعرضت إلى الاحتلال على يد الأشوريين الذين سبوا قسمًا كبيرًا من أبنائها، وهو ما عرف باسم «السبي الصغير».

- **المملكة الجنوبية:** عرفت باسم مملكة يهودا (931 ق.م – 586 ق.م)، وكانت عاصمتها القدس (أورشليم)، قضى عليها البابليون بقيادة نبوخذ نصر، الذي دمر القدس وسبى العديد من أبنائها وساقهم إلى بابل، وهذا ما عرف باسم «السبي الكبير»، وبذلك أصبحت فلسطين ولاية كلدانيه (بابلية)[2].

لم يدم حكم اليهود للقدس سوى 73 عامًا طوال تاريخ المدينة الممتد لأكثر من خمسة آلاف سنة، فقد استطاع داود عليه السلام السيطرة على المدينة في عام 977 أو 1000 ق.م، وسماها «مدينة داود» وشيّد بها قصرًا وعددًا من الحصون ودام حكمه 40 عامًا. ولم يتم العثور على أي أثر للمنشآت التي أقامها داود عليه السلام، وتذكر المصادر بأن أورشليم اليبوسية كانت مدينة مسوّرة، وأن داود عليه السلام دخلها –بخدعة جريئة– دون أن يلحق الضرر بسورها، وبعد كل الحفريات والتنقيبات لم يظهر أي أثرٍ للسور، الأمر الذي يدعو للتأكيد على أن أورشليم في عهد اليبوسيين وداود عليه السلام لم تكن سوى قريةٍ صغيرةٍ غير مسورة[3].

ثم خلف داود عليه السلام ولده سليمان عليه السلام، الذي حكم المدينة لـ 33 عامًا، وبعد وفاته انقسمت الدولة في عهد ابنه رحبعام وأصبحت المدينة تسمى «أورشليم» وهو اسم مشتق من الاسم العربي الكنعاني شاليم أو ساليم، الذي أشارت إليه التوراة إلى أنه حاكم عربي يبوسي كان صديقًا لإبراهيم عليه السلام[4]. ويمثل حكم داود وسليمان عليهما السلام العصر الذهبي الذي حُكمت فيه فلسطين تحت راية التوحيد والإيمان قبل الفتح الإسلامي لها[5].

1 عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص14-15.
2 فراس السواح، تاريخ أورشليم والبحث عن مملكة اليهود، ص42-43. ومحسن محمد صالح، الطريق الى القدس، ص31.
3 محمود أبو طالب، من السلط الى القدس أبحاث في تاريخ الأردن وفلسطين القديم، ص198.
4 سفر التكوين- 14: 18-20، والرسالة إلى العبرانيين في الإنجيل 7:1،6:20-5.
5 محسن محمد صالح، الطريق الى القدس، ص30.

سابعًا: القدس زمن الآشوريين والبابليين

إن أول مدينة حقيقية في أورشليم هي «أورشليم» عصر الملك آحاز، وهي الوحيدة التي لدينا عنها وثائق أركيولوجية وتاريخيّة كافية. وانطلاقًا من هذا المعطى، لا يستطيع المؤرخ أن يبدأ دراسته للتاريخ السياسي والثقافي والديني لأورشليم ويهوذا بشكل عام، إلا اعتبارًا من فترة حكم هذا الملك، أما ما قبل ذلك فهو بمثابة «ما قبل تاريخ». ومع إيراد سفر الملوك الأول والثاني للملوك الأحد عشر المنحدرين من سلالة الملك «الأسطوري داود»، وتتابعهم على عرش أورشليم، ولكنهم حقيقة لم يكونوا سوى زعماء قبليين، توصلوا خلال القرن الثامن ق.م إلى تأسيس حكم وراثي في المدينة ابتدأ في زمن ما من النصف الأول للقرن الثامن قبل الميلاد[1].

ومن المهم الإشارة الى أن الآشوريين ضغطوا على مناطق غربي الفرات، ففي حوالي سنة 733 ق.م شنّ تغلات بلاسر الثالث حملة على غربي الفرات استهدفت سورية الجنوبية، وبشكل خاص دمشق والسامرة، وقام بحصار السامرة أولًا، حيث خلع الملك المتمرد وعيّن بدلًا عنه أحد قادته، الذي يدعى هوشع، ثم ألحق كل ممتلكاتها الواقعة خارج الهضاب الشمالية بالتاج الآشوري. بعد ذلك توجه إلى دمشق فحاصرها ولم يقدر على اقتحامها، فانتقم من رحيانو بإحراق بساتين الغوطة المحيطة بالمدينة ثم انسحب. وفي العام التالي 732 ق.م عاد إلى دمشق مرةً أخرى، واستطاع احتلالها وألغى استقلالها، ويبدو أن ملكها رحيانو قد قُتل أثناء الدفاع عن المدينة. ولم تتأخر السامرة في اللحاق بدمشق فقد تمردت مرةً أخرى في العام 722 ق.م، وجرى تدميرها وسبي أهلها إلى أشور سنة 721 ق.م، من قبل الملك الأشوري صارغون الثاني، ولم تقم للسامرة قائمة بعد ذلك التاريخ كدولةٍ مستقلة. وكان صارغون الثاني قد أبقى على استقلال أورشليم وتفادى الاقتراب من أراضيها، على الرغم مما ألحقه من دمار بالسامرة، وعددٍ من مدن الساحل الفلستي مثل أشدود وغزة

1 توماس تومبسون وسلمى الخضراء الجيوسي (محرران)، القدس أورشليم العصور القديمة بين التوراة والتاريخ، ص 182-183.

وعقرون التي صورت مشاهد اقتحامها على نحتٍ بارز عثر عليه في قصر صارغون، فقد أفلح آحاز في كسب رضا صارغون مثلما أفلح في كسب رضا تغلات بلاسر الثالث[1].

وفي عام 701 ق.م شنّ الملك سنحارب حملةً على مناطق غربي الفرات استهدفت الممالك الفينيقيّة والفلسطينيّة المتمردة، وبعد إخضاعه فينيقيا، هبط سنحارب نحو الساحل الفلستي فأخضع أشقلون زعيمة تحالف المدن الفلستية، ويقدم لنا سفر الملوك الإصحاحان 18 و19 روايته الخاصة عن حملة سنحارب على أورشليم، ويظهر من التوراة أن حملة سنحارب كانت موجهةً أساسًا ضد أورشليم التي عصى ملكها على آشور، وعلى الرغم من قبول حزقيا دفع الجزية لسنحارب، إلا أن سنحارب حاصر أورشليم حصارًا طويلًا، لكن التدخل الإلهي حال دون سقوط المدينة في يد سنحارب فانسحب وجيشه[2].

استولى البابليون على أورشليم حوالي عام 587 ق.م، بعد أن دمروها تقريبًا، ولا يوجد في النص التوراتي ما يُشير إلى سكانها لعدة عقود تالية[3]، وفي الكتاب المقدس إشارات واضحة لعودة اليهود المسبيين لاستيطان أورشليم في العصر الفارسي (538-333 ق.م)، ولدى عودتهم وجدوا في البلاد غرباء سماهم سفر عزرا بـ «شعب الأرض»، ويصفهم بأنهم من المنفيين في بلاد الرافدين جرى إسكانهم في السامرة، وقد حاول هؤلاء عرقلة مشاريع إعادة الإعمار في أورشليم وبناء الهيكل فيها[4].

حاصر البابليون أورشليم ودمروها فيما بين عامي 586 و587 ق.م، وآلت مملكة يهوذا[5] إلى نهايتها، فقد قهر الملك البابلي نبوخذ نصر أورشليم عام 586 ق.م.، وهدم هيكلها

1 المرجع نفسه، ص 186-187.

2 توماس تومبسون وسلمى الخضراء الجيوسي (محرران)، القدس أورشليم العصور القديمة بين التوراة والتاريخ، ص 188-189. وانظر زيدان كفافي، القدس منذ النشأة حتى الاسكندر المقدوني، ص 15. طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، ص 570.

3 الكتاب المقدس، سفر أيوب، الإصحاح 26، الآية 5. سفر إشعيا الإصحاح 26، الآية 14، سفر الأمثال، الإصحاح 9، الآية 18.

4 سفر عزرا، الإصحاح 6: 3-5.

5 مملكة يهوذا نسبة إلى اليهود الذين كانوا في عهد موسى عليه السلام، ويهوذا هو أحد أبناء يعقوب «إسرائيل» عليه السلام، فقد كان ليعقوب عليه السلام إثنا عشر ولدًا ذكرًا من بينهم «يهوذا»، الذي عرف أنه جد اليهود.

وسبى أهلها. حيث قام نبوخذ نصر الثاني (605-562 ق.م) بإزالة الدولة اليهوديّة من الوجود ودمّر أورشليم، وكان المسؤول عن سبي اليهود ما بين (596-586 ق.م) وما استتبع ذلك من بقاء اليهود في بابل ردحًا من الزمن، فازدادت تأثيرات حضارة وادي الرافدين فيهم، فأسفار التوراة التي وصلت إلينا إنما تمّ تدوينها في بلاد بابل (ما بين القرنين السادس والخامس ق.م)[1]، واستمرت عملية التدوين إلى أواخر القرن الثاني قبل الميلاد[2].

ثامنًا: القدس زمن الفرس

بعد خمسين عامًا قهر الملك الفارسي قورش بابل واحتلها عام 533 ق.م، وسمح لليهود بالعودة إلى فلسطين ومنحهم الاستقلال، فبنوا هيكلًا ثانيًا في موقع الهيكل الأول، وأعادوا بناء المدينة وأسوارها[3]، وبذلك أصبحت فلسطين جزءًا من الإمبراطورية الفارسية، فحرر اليهود من العبودية، وسمح لمن أراد منهم الإقامة في فلسطين، فعاد حوالي 40 ألفًا، بينما فضل أكثرهم البقاء في بابل[4].

وفي العصر الفارسي أعيد بناء «المعبد» المزعوم، وبقيت أورشليم تحت السيطرة اليهوديّة حتى الفترة الرومانية، عندما غدت مدينة أورشليم مدينة «كوزموبوليتانية» يقيم فيها أفراد من خلفيات إثنية متنوعة. وكان الأدوميون من بين الجماعات التي لعبت دورًا في أورشليم، وقد حافظ هؤلاء على هويتهم الإثنية رغم اعتناقهم اليهوديّة، ومنهم الملك هيرودوت الكبير.

وعقب الثورة التي اندلعت عامي 66 و70 ميلادية، التي قادت إلى كارثة شاملة، استولى الرومان على المدينة ودمروها تقريبًا، كما دمروا «المعبد»، الذي لم يعد بناؤه قط، على

1 طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، ص124.
2 محسن محمد صالح، الطريق الى القدس، ص33.
3 توماس تومبسون وسلمى الخضراء الجيوسي (محرران)، القدس أورشليم العصور القديمة بين التوراة والتاريخ، ص347.
طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، ص603.
4 سفر عزرا6: 3-5، عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص15.

الرغم من استمرار الوجود اليهودي في أروشليم لستين سنة تالية. وبعد الثورة اليهوديّة الثانية عامي 132 و135 ميلادية، تحوّلت أورشليم إلى مدينة رومانية تحت اسم «إيليا» كابيتولينا، شُيد فيها معبد روماني بدلًا من المعبد اليهودي، و منع اليهود من دخولها فترةً طويلة[1].

تعرّض اليهود ثلاث مرّات للسبي من فلسطين، تمثّلت الأولى بالغزو الآشوري لفلسطين في القرن الثامن قبل الميلاد، ما أدى إلى إخلاء الشمال الفلسطيني من «الإسرائيليين». وتمثلت الثانية بالغزو البابلي لفلسطين في القرن السادس قبل الميلاد، ما أدى الى إخلاء الجنوب الفلسطيني من «الإسرائيليين». وقد أدى السبيان الآشوري والبابلي إلى تغيير حاد في بنية سكان فلسطين عامة ويهوذا خاصة[2]. أما السبي الثالث الذي يعرف بـ «الشتات»، التي قامت به السلطات الرومانية، ويعتبر هذا الإجراء الروماني الحلقة الأخيرة في حلقات إخلاء فلسطين من محتليها اليهود في التاريخ القديم[3].

وخلال السيطرة الرومانية على مدينة القدس، فُرض على سكان المدينة الديانة النصرانية، واستبدل اسم القدس «أورشليم»، بالاسم الروماني «إيليا كابيتولينا»، ورغم دفع الرومانيين للسكان على حمل الديانة الرسمية للدولة، إلا أننا نجد دلائل على عبادات وثنية كعبادة سيرابيس«Serapis» إله الشفاء المصري، بالإضافة لوجود أساقفة يحملون أسماء عربية مثل: «مازابانيس، وزيداس»، من أساقفة القرن الثالث الميلادي وهم من العرب الأنباط، في مقابل أقلية يهوديّة في فلسطين في نهاية القرن الثالث الميلادي[4]. ومنذ القرن الثالث الميلادي سكن العرب في بلاد الشام، وكانت فلسطين كغيرها موطنًا للقبائل العربية من لخم وجذام وكلب وبلقين وغيرها[5].

---

1 توماس تومبسون وسلمى الخضراء الجيوسي (محرران)، القدس أورشليم العصور القديمة بين التوراة والتاريخ، ص235.
انظر بالتفصيل: كارين أرمسترونج، القدس مدينة واحدة عقائد ثلاث، ص-284.280
2 سفر الملوك الثاني، الإصحاح 16:14-24.
3 محمد خليفة حسن أحمد، عروبة فلسطين في التاريخ القديم، ص20.
4 جون ولكنسون، القدس تحت حكم روما وبيزنطة (63ق.م- 637 ب.م) ص95-128.
5 عبد العزيز الدوري، العرب والأرض في بلاد الشام في صدر الإسلام، ص 25.

خلاصة القول في حقبة الوجود اليهودي في فلسطين، لم يكن هذا الوجود مستقرًا، ولم يكن عامًا لكل ارض فلسطين، لأن الكيانات اليهوديّة تأثرت بالصراعات المحلية، وبسطوة النفوذ من القوى الكبرى في المنطقة مثل: «الآشوريين، والكلدان والمصريين»، إضافة إلى استمرار صراعهم مع الفلسطينيين، ومع سكان فلسطين الأصليين من العرب.

تاسعًا: القدس زمن اليونان والرومان

في عام 332 ق.م أنهى الإسكندر المقدوني إزالة الحكم الفارسي في فلسطين وبلاد الشام، واستبدله بالحكم اليوناني الذي استمر نحو ثلاثة قرون ما بين 332 ق.م و63 ق.م، وعندما فرض اليونان ثقافتهم وآدابهم وحضارتهم على اليهود انقسموا إلى قسمين، قسم تبنى حضارة اليونان، وقسم تعصب للديانة والتقاليد اليهوديّة، وثار على اضطهاد اليونان لهم بقيادة العائلة «المكابيه» عام 167ق.م.، وسرعان ما تحول حكم المكابيين من ثائرين على الظلم والاضطهاد اليوناني إلى قوة مضطهدة للشعوب[1]، التي كانت تسكن في فلسطين، وتفرض عليهم بالقوة الدين اليهودي وذلك في الفترة الزمنية ما بين 102-76ق.م[2]، ما دفع العرب الأنباط الذين كانوا يقطنون جنوب فلسطين إلى خوض عدة معارك ضدهم، كانت الغلبة في معظمها للأنباط[3].

ومع احتلال الرومان لفلسطين بقيادة بومبي، ودخولهم القدس سنة 63 ق.م.، انتهت سيطرة العرب الأنباط واليونانيين واليهود على فلسطين، لكن اليهود تمتعوا بإعفاءات عديدة في ظل الحكم الروماني، فتم إعفاؤهم من عبادة الإمبراطور والخدمة في الجيش، ومنحوا الحق في إنشاء محاكمهم الخاصة.

1 سكن في فلسطين خلال العهد اليوناني عددٌ من الشعوب وهم: «الكنعانيون والقبائل العربية، والسامريون والآراميون، واليهود والفلسطينيون» وغيرهم من بقايا الأمم التي احتلت فلسطين كالأشوريين والمصريين واليونان والفرس وغيرهم، بهذا الخصوص انظر: مصطفى الدباغ، بلادنا فلسطين، ص 592-609.

2 عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص15.

3 المرجع نفسه، ص16.

هذه الامتيازات الكثيرة لم ترض اليود، فقاموا بالثورة على الرومان، ولكن ثورتهم تم سحقها عام 70م، بقيادة القائد الروماني تيطس، ولم يقض تيطس على اليهود بشكلٍ نهائي، حتى استطاع القائد هدريان عام 135م، القضاء على اليهود بشكلٍ كامل، ومنعهم من دخول مدينة القدس أو الاقتراب منها[1]، وأعاد بناء المدينة من جديد وأسماها «إيلياكابتولينا». ومن المدن التي جُددت في العهد الروماني نيا بولس (نابلس) وطيبارية (طبريا) وغيرها، وتميز العهد الروماني ببناء العديد من الهياكل والمعابد والحصون والقلاع وغيرها.

ومع انقسام الإمبراطورية الرومانية في أواخر القرن الرابع الميلادي إلى إمبراطوريتين شرقية وغربية، خضعت فلسطين لسيطرة الإمبراطورية الرومانية الشرقية البيزنطيّة 395-636 م. وفي العهد البيزنطي استخدام الرومان الاسم التاريخي «فلسطين» على جميع البلاد[2]، وكان يُطلق سابقًا على الساحل الغربي من أرض كنعان فقط، فأصبح اسم «الفلسطينيين» هو الاسم الذي يطلق على جميع القبائل والقوميات المختلفة التي كانت تسكن في فلسطين بغض النظر عن دياناتهم وانتماءاتهم العرقية، ولا يعني هذا بأي حالٍ من الأحوال أن جميع سكان فلسطين هم من الفلسطينيين القادمين من جزيرة كريت.

عادت مدينة القدس الى السيطرة الرومانية، بعد خضوعها للحكم الفارسي ابتداءً من 613 م، وفي عام 627 م قاد هرقل حملاتٍ عسكرية استهدفت الولايات البيزنطية الخاضعة للحكم الفارسي، فتمكن البيزنطيون من استعادة بعض هذه الولايات، من بينها فلسطين، وتم إعادة الصليب المقدس إلى القدس، بعد استرداده من الفرس[3].

وانتهى العهد الروماني البيزنطي في القرن السابع الميلادي على يد الفتوحات العربية الإسلامية، وأصبحت فلسطين جزءًا لا يتجزأ من الدولة العربية الإسلامية الفتية.

1 بيان نويهض الحوت، فلسطين القضية الشعب، ص32؛ عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص16-17.
2 بيان نويهض الحوت، فلسطين: القضية، الشعب، ص41.
3 جون ولكنسون، القدس تحت حكم روما وبيزنطة، ص 116، منشور ضمن القدس في التاريخ، ترجمة وتحرير د. كامل العسلي، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، 1992.

عاشرًا: استخلاصات

1- اليبوسيون هم سكان القدس الأصليون، سكن اليبوسيين –وهم أحد بطون الكنعانيين العرب– المدينة نحو عام 2500 ق.م، فأطلقوا عليها اسم يبوس. وخلاصة ما أفادنا به علم الآثار بخصوص أورشليم اليبوسية، هو أنها لم تكن سوى بلدةٍ صغيرة مسوّرة، ولم يكن لها من القدم والعراقة في التاريخ ما لمواقع فلسطينيّة أخرى مثل أريحا، ولا ضخامة وأهمية مواقع مثل مجدّو وحاصور. وقد بقيت أورشليم محصورة ضمن مساحتها الضيقة، منذ نشأتها كمدينة مسوّرة عام 1800 ق.م، وحتى نهايات القرن التاسع قبل الميلاد. وقد شاع استدام هذا المصطلح بين علماء الآثار والمؤرخين، رغم أنه مصطلح توراتي إلى جانب مصطلح أورشليم، وتكرر ذكر اليبوسيين باعتبارهم الشعب الساكن في أورشليم[1].

2- خضعت القدس للسيطرة الفرعونية ما بين القرنين 16 - 14 ق.م، ثم تعرضت لغزو «الخابيرو» وهم قبائل من البدو، ولم يستطع حاكم القدس المصري عبدي خيبا أن ينتصر عليهم، فظلّت المدينة بأيديهم إلى أن عادت مرة أخرى للنفوذ المصري في عهد الملك سيتي الأول 1317 – 1301 ق.م.

3- استمر العصر اليهودي ما بين 977 – 586 ق.م، ولم يدم حكم اليهود للقدس سوى 73 عامًا طوال تاريخها الذي امتد لأكثر من خمسة آلاف سنة. فقد استطاع داود عليه السلام السيطرة على المدينة في عام 977 أو 1000 ق.م، وسماها مدينة داود وشيّد بها قصرًا وعدة حصون، ودام حكمه 40 عامًا، ثم خلفه من بعده ولده سليمان عليه السلام الذي حكمها لـ 33 عامًا.

4- وبعد وفاة سليمان عليه السلام انقسمت الدولة في عهد ابنه رحبعام، وأصبحت المدينة تسمى «أورشليم» وهو اسم مشتق من الاسم العربي الكنعاني شاليم أو ساليم، الذي أشارت التوراة إلى أنه حاكم عربي يبوسي كان صديقًا لإبراهيم عليه السلام[2].

1 فراس السواح، تاريخ أورشليم والبحث عن مملكة اليهود، ص39.
2 سفر التكوين- 14: 18-20، والرسالة إلى العبرانيين في الإنجيل 7:1، 6:20-5.

5- إن مُلك بني إسرائيل لم يشمل في يوم من الأيام كل فلسطين المعروفة بحدودها الحالية، وإن المدة التي حكموا فيها بشكل مستقل تمامًا، مدة ضئيلة قياسًا بتاريخ فلسطين، ومع إنشائهم لمملكتين، كانوا في كثير من الأحيان خاضعين لنفوذ قوى أكبر منهم[1].

6- وفي العصر البابلي 586 – 537 ق.م، احتل الملك البابلي نبوخذ نصر الثاني مدينة القدس، بعد هزيمة آخر ملوك اليهود صدقيا بن يوشيا عام 586 ق.م، ونقل من بقي فيها من اليهود أسرى إلى بابل بمن فيهم الملك صدقيا نفسه.

7- خلال الحكم الفارسي للقدس 537 - 333 ق.م، سمح الملك الفارسي قورش عام 538 ق.م لمن أراد من أسرى اليهود في بابل بالعودة إلى القدس.

8- شهدت فترة العصر اليوناني 333 – 63 ق.م، استيلاء الإسكندر الأكبر على فلسطين بما فيها القدس عام 333 ق.م، وبعد وفاته استمر خلفاؤه المقدونيون والبطالمة في حكم المدينة، واستولى عليها في العام نفسه بطليموس وضمها مع فلسطين إلى مملكته في مصر عام 323 ق.م.، وفي عام 198 ق.م أصبحت تابعة للسلوقيين في سوريا بعد أن ضمها سيلوكس نيكاتور، وتأثر السكان في تلك الفترة بالحضارة الإغريقية.[2]

9- شهدت القدس تحت الحكم الروماني 63 ق.م – 636 م، استيلاء قائد الجيش الروماني بومبي على القدس عام 63 ق.م وضمها إلى الإمبراطورية الرومانية. وشهد الحكم الروماني للقدس حوادث كثيرة، فما بين 66 إلى 70م، قام اليهود في القدس بأعمال شغبٍ وعصيان، قمعها الحاكم الروماني تيطس بالقوة، فأحرق المدينة وأسر كثيرًا من اليهود، وعادت الأمور إلى طبيعتها في ظل الاحتلال الروماني للمدينة.

1 محسن محمد صالح، الطريق الى القدس، ص40.
2 الموسوعة الفلسطينية، https://tinyurl.com/rk83qcm و https://tinyurl.com/vbqwhje

ثم عاود اليهود التمرد وإعلان العصيان مرتين في عامي 115 و132 م، وتمكنوا من السيطرة على المدينة، إلا أن الإمبراطور الروماني هدريان تعامل معهما بعنف، ما أدى إلى تدمير القدس للمرة الثانية، وأخرج اليهود المقيمين فيها ولم يُبق إلا المسيحيين، ثم أمر بتغيير اسم المدينة إلى «إيلياء» واشترط ألا يسكنها يهودي. وشهدت القدس تطورات مهمّة على الصعيد الديني خلال العصر الروماني، فقد بنى الرومان كنيسة القيامة سنة 326 م، والتي تبعت قيام الإمبراطور الروماني قسطنطين الأول بنقل عاصمة الإمبراطورية الرومانية من روما إلى بيزنطة، وإعلانه المسيحية ديانة رسمية للدولة، فكانت نقطة تحول بالنسبة للمسيحيين في القدس.

عاد الحكم الفارسي للمدينة بعد انقسام الإمبراطورية الرومانية عام 395 م إلى قسمين متناحرين، مما شجع الفرس على الإغارة على القدس ونجحوا في احتلالها ما بين 614 إلى 628 م، ثم استعادها الرومان مرة أخرى وظلت بأيديهم حتى الفتح الإسلامي للمدينة عام 636 م.

مراجع الفصل الأول

أولًا: المراجع العربية

- إبراهيم الشريقي، إسرائيل وأرض كنعان حوارٌ مع أنبياء وملوك إسرائيل، الشرق الأوسط للطباعة، عمان، 1985م.
- أحمد سوسة، العرب واليهود في التاريخ، حقائق تاريخية مظهرها المكتشفات الأثرية، العربي للإعلان والنشر والطباعة، دمشق.
- أحمد فخري، دراسات في تاريخ الشرق القديم، مكتبة الأنجلو المصرية ط2، 1963.
- جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور (ت711هـ)، لسان العرب، حققه وعلق عليه عامر أحمد حيدر، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003.
- بيان نويهض الحوت، فلسطين: القضية، الشعب، الحضارة، التاريخ السياسي من عهد الكنعانيين حتى القرن العشرين (1917)، بيروت، دار الاستقلال للدراسات والنشر، 1991.
- توماس تومبسون وسلمى الخضراء الجيوسي (محرران)، القدس أورشليم العصور القديمة بين التوراة والتاريخ، ترجمة فراس السواح، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2013.
- جون ولكنسون، القدس تحت حكم روما وبيزنطة 63 ق.م - 637 ب.م، من كتاب القدس في التاريخ، تحرير وترجمة: د. كامل العسلي، عمان - الأردن، 1992م.
- رياض حمودة ياسين، موجز تاريخ القدس سجل لأهم المحطات الزمنية، منشورات اللجنة الملكية لشؤون القدس، عمان، 2005.
- زيدان كفافي، القدس منذ النشأة حتى الاسكندر المقدوني، المؤتمر الدولي عن القدس، بمناسبة احتفالية الأردن بالقدس عاصمة للثقافة العربية، 2009، منشورات وزارة الثقافة، عمان 2009.

- سلطان المحيسن، عصور ما قبل التاريخ، منشورات جامعة دمشق، ط9، 2002.
- طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، ط1، دار الوراق للنشر، بيروت، 2009م.
- محمود العابدي، قدسنا، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات 1962م.
- عارف العارف، المفصل في تاريخ القدس ط1، مطبعة المعارف، القدس، 1961.
- محمود أديب العامري، عروبة فلسطين في التاريخ، المكتبة العصرية، بيروت، صيدا 1972م.
- عبد العزيز الدوري، العرب والأرض في بلاد الشام في صدر الإسلام، المؤتمر الدولي لتاريخ بلاد الشام، الدار المتحدة للنشر، بيروت، 1974م.
- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، بيروت 1994م.
- عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ط10، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990.
- عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، دار الشروق، القاهرة، ط6، 2010.
- عز الدين المناصرة، فلسطين الكنعانية قراءة جديدة في تاريخ فلسطين القديم، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009.
- فاروق اسماعيل، مراسلات العمارنة الدولية وثائق مسمارية من القرن الرابع عشر ق.م، دار إنانا للطباعة والنشر، دمشق، 2010.
- فراس السواح، تاريخ أورشليم والبحث عن مملكة اليهود، ط3، دار علاء للنشر والتوزيع، دمشق، 2003م.
- عز الدين فودة، قضية القدس في محيط العلاقات الدولية، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت 1969م.

- قاموس الكتاب المقدس، تحرير بطرس عبد الملك وجون الأكافوطمي، دار الثقافة.
- كاثرين أرمسترونج، القدس مدينة واحدة عقائد ثلاث، ترجمة فاطمة نصر ومحمد عناني، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1999م.
- كيث وايتلام وآخرون، الجديد في تاريخ فلسطين القديمة، ترجمة عدنان حسن وزياد منى، دار قدمس للنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 2004.
- مجير الدين الحنبلي العليمي (ت927هـ)، الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل، إعداد وتحقيق عدنان يونس أبو تبّانة، مكتبة دنديس، ط1، عمان، 1999م.
- محمد خليفة حسن أحمد، عروبة فلسطين في التاريخ القديم، بحث مقدم للندوة العالمية لشؤون القدس، عمان 1990.
- معاوية إبراهيم، فلسطين من أقدم العصور الى القرن الرابع قبل الميلاد، الموسوعة الفلسطينيّة، المجلد الثاني، الدراسات التاريخية، ط1، بيروت 1990م.
- محسن محمد صالح، الطريق الى القدس دراسة تاريخية في رصيد التجربة الإسلامية على أرض فلسطين منذ عصور الأنبياء وحتى أواخر القرن العشرين، مركز الزيتونة للدراسات، بيروت، ط5، 2014م.
- محمد حسن شراب، موسوعة بيت المقدس والمسجد الأقصى، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2003م.
- محمود أبو طالب، من السلط إلى القدس أبحاث في تاريخ الأردن وفلسطين القديم، دار المقتبس، عمان، ط1، 2006.
- مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين، دار الهدى للطباعة والنشر، 2002م.
- موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية، إصدار المركز الفلسطيني للدراسات الإقليمية، إشراف محمد اشتية، دار الجليل لنشر للدراسات والأبحاث الفلسطينية، ط3، عمان، 2011.

- الموسوعة الفلسطينية، ط1 1984م.
- الموسوعة الفلسطينية، https://tinyurl.com/rk83qcm
و https://tinyurl.com/vbqwhje

ثانيًا: المراجع الإنجليزية

- Kathleen Kenyon – Jerusalem Excavating 3000 Years of History, Thomas and Hudson, 1970.
- J.A.Wilson , Egytian Rituals and Incantanions,in:James B.Pritchard,ed,The Ancient Near East, Supplementary Texts and Pictures Relating to the Old Testament(Princeton ,NJ:Princeton University Press.1969.
- Lewis Bayles Paton, The Early History of Syria and Palestine. Reprint of the 1901ed. (U.S.A.: Hyperion Press,1981).



الفصل الثاني

القدس في صدر الإسلام

المحتويات

الفصل الثاني

القدس في صدر الإسلام

أولًا: الفتح الإسلامي زمن الخليفة عمر بن الخطاب

المكانة الدينية لبيت المقدس

نالت القدس عند مجيء الإسلام مكانة خاصة في قلوب المسلمين وفكرهم، وتعاظمت هذه المكانة عبر التاريخ الإسلامي، وتعد حادثة الإسراء والمعراج في العهد المكي الانطلاقة الكبرى لشدّ انتباه المسلمين إلى بيت المقدس، فقد ظهر ذلك بوضوح في قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الإسراء:1].

ربط الله سبحانه وتعالى بين المسجد الحرام -محج المسلمين- والمسجد الأقصى، والإشارة واضحة إلى مباركة ربّ العالمين للمكان وما حوله، كما ورد في كثير من الأحاديث النبوية الشريفة ما يعزز من قيمة وفضائل بيت المقدس، ونذكر منها هنا حديث: «لا تشدّ الرّحال إلّا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام بمكة، ومسجدي هذا، والمسجد الأقصى».

البيئة المحيطة بالقدس قبل فتحها

سبقت الإشارة الى أن بلاد الشام اكتسبت طابعها العربي قبل الإسلام بقرون، فالقبائل العربية قد استقرت هناك وطبعت البلاد بالطابع العربي، في حين اقتصر الوجود الروماني على حاميات عسكرية تحفظ المصالح الرومانية، لذلك كانت بلاد الشام تحت سلطان القبائل العربية الحرة «اللقاح»، أو قبائل الغساسنة التي تتبع نفوذ الروم البيزنطيين.

ومنذ فترة مبكرة عُرف العرب بأنهم أمة حضارية، فقد أقاموا كيانات سياسية شهد لها العالم، فممالكهم في جنوبي وشمالي الجزيرة العربية امتدت لقرون، حتى منتصف الألف الثاني قبل الميلاد.

ففي اليمن ظهرت الدول المعينية (1300 ق.م - 650 ق.م)، ثم السبئية (800 ق.م – 115 ق.م)، ثم الحميرية الأولى والثانية (115 ق.م- 525 م). وتبع ذلك سيطرة الأحباش فالفرس على اليمن، نتيجة للمنافسة بين البيزنطيين والساسانيين عليها.

أما في الشمال فازدهرت دولة الأنباط وعاصمتها البتراء في أواخر القرن الثاني قبل الميلاد، وتبعتها دولة تدمر التي اعتمدت على التجارة وازدهرت في القرنين الأول والثاني الميلاديين، حتى أسقطها الرومان سنة 273 م. ثم ظهرت دولتا المناذرة في أطراف العراق، والغساسنة في أطراف الشام، حيث استغلتهما الدولتان الساسانية والبيزنطية كدولتين حاجزتين بين القبائل العربية في الداخل وبين الحضر من سكان العراق وبلاد الشام. وقد كانت بدايات دولة الغساسنة في السنوات الأولى من القرن السادس الميلادي 529 م، واستمر ملكهم حتى قضى عليهم الساسانيون سنة 613 م. أما المناذرة (اللخميون) فقد بدأ ملكهم في الحيرة في أواخر القرن الثالث الميلادي، وانتهى بمصرع النعمان بن المنذر عام 605 م على يد الساسانيين[1]، ولكن العرب استطاعوا الانتصار على الجيش الساساني في معركة ذي قار 610 م[2].

والفتح العربي الإسلامي لفلسطين لم يكن نقطة البداية لامتلاك العرب لها، فالعرب جنسٌ سابق على الإسلام عاش في فلسطين وفي أقسام أخرى قبل ظهور الإسلام، ويشير مكسيم رودنسون إلى أن سكان فلسطين العرب مواطنون فلسطينيون، وأن عروبتهم تأكدت نتيجة الفتح الإسلامي لفلسطين، وأن فلسطينيي الوقت الحاضر هم نسل الفلسطينيين

1 راجع عن الكيانات العربية بالتفصيل، جواد علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ج1، ص381 وما بعدها.
2 البلاذري، فتوح البلدان، ص242.

القدماء والكنعانيين والقبائل القديمة الأخرى، وقد عاشوا باستمرار ودون انقطاع في بلادهم فلسطين منذ فجر التاريخ، ويرجع استقرار العرب في فلسطين، إلى ما قبل أربعة آلاف سنة على الأقل، وقد تداخلت معهم عناصر من أجناس مختلفة، كاليونان والرومان والصليبيين، إلا أن الأصل العربي الفلسطيني بمسيحييه ومسلميه ظلّ يشكل العمود الفقري للسكان حتى عام 1948، عندما هُجّر معظم السكان الأصليين على أيدي الاحتلال الإسرائيلي[1].

فتح القدس

يبدو من الأهمية مناقشة مسألة الفتح الإسلامي لمدينة القدس، في ضوء المصادر التاريخيّة العربية الإسلامية. فقد ورد في العديد من الروايات ما يفيد بأنّ فتح القدس جاء بعد معركة اليرموك الفاصلة، التي قررت مصير الشام بعد دخولها تحت راية الإسلام، فانفتحت الطريق بعدها إلى فلسطين[2]، فقد ورد أن قادة الفتح احتاروا بعد اليرموك أن يتوجهوا لفتح قيساريّة ام لفتح بيت المقدس، ورأوا أن يكتب أبو عبيدة بن الجراح إلى الخليفة عمر بن الخطاب يستشيره في الأمر، وكان جواب عمر أن يبدأوا بفتح بيت المقدس[3].

أرسل أبو عبيدة الجيوش الإسلامية إلى مدينة القدس، وتحصّن النصارى داخل المدينة وحصّنوا أسوارها استعدادًا للحرب، وانتظر أبو عبيدة ردّ أهل «إيلياء»، علهم يقبلون الصلح، فأبوا ذلك وعزفوا عن صلحه، فسار إليهم وحاصرهم حصارًا شديدًا، وضيّق عليهم من كلّ جانب، وكان الذي تولى قتالهم خالد بن الوليد ويزيد بن أبي سفيان، كل واحدٍ منهما في جانب[4]، وكان خالد بن الوليد على مقدمة جيش أبي عبيدة عند حصار إيلياء[5].

1 Cattan Henry, Palestine: The Arabs and Israel – The search for Justice, Longnous, green Co.Ltd.London, 1969, p.4

2 محسن محمد صالح، الطريق إلى القدس، ص73.

3 الواقدي، فتوح الشام، ج1، ص213. الأزدي، تاريخ فتوح الشام، ص245.

4 الأزدي، تاريخ فتوح الشام، ص245. ابن اعثم الكوفي، ج1، ص289-290.

5 خليفة بن خياط، تاريخ خليفة بن خياط، ص105.

ويبدو أن اهل إيلياء عند حصارها من قبل جيش أبي عبيدة، طلبوا إليه أن يكون الخليفة هو من يقوم بعقد الصلح معهم، وكان ذلك بعد أن شدّد المسلمون الحصار على المدينة، حتى يئس الروم، وطلبوا مفاوضة المسلمين، وتفاوض عنهم صفرونيوس (580-638م/16هـ) بطريرك المدينة، الذي طلب من المسلمين الصلح، ولكنه اشترط حضور الخليفة عمر بن الخطاب مباشرةً بنفسه لاستلامها[1].

وكتب أبو عبيدة إلى الخليفة عمر يخبره بما كان من طلب أهل القدس، فجمع عمر رجال دولته واستشارهم في ذلك، وأشاروا عليه بالمسير إلى القدس، وإتمام الصلح لأن في ذلك مصلحة المسلمين[2].

وتقول الروايات بأن عمر أمضى لأهل القدس كتاب الصلح وهو في الجابية[3]، ويورد الطبري في رواية لسيف بن عمر «أن خالدًا وأبا عبيدة انصرفا إلى حمص من فحل، ونزل عمرو وشرحبيل بيسان فافتتحاها وصالحته الأردن، واجتمع عسكر الروم بأجنادين وبيسان وغزة وكتبوا إلى عمر بتفرقهم. فكتب عمر إلى يزيد بإن يدفئ ظهورهم بالرجال، وأن يسرح معاوية إلى قيساريّة، وكتب عمر إلى عمرو بن العاص وهو في أجنادين، أن يصدم الأرطبون (أحد قادة الروم)، وإلى علقمة أن يصدم الفيقار (رتبة عسكريّة عليا في الجيش البيزنطي)، وتراجع الأرطبون الى القدس، وطلب عَمرو المدد من أمير المؤمنين، فنادى في الناس وخرج حتى نزل الجابية ودعا الأمراء إليها. وهناك جاءه وفد أهل إيليا، وطلبوا الصلح وصالحوه على الجزية[4].

وهناك روايات تؤكد إرسال عمر بن الخطاب لخالد بن ثابت الفهمي، في جيشٍ إلى بيت المقدس، وهو يومئذ في الجابية، فقاتلهم فأعطوه على أن يكون لهم ما أحاط به حصنها

1 الواقدي، فتوح الشام، ج1، ص230-231. اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ص136. الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج3. ص608. المطهر بن طاهر المقدسي، البدء والتاريخ، ج5، ص185.
2 الواقدي، فتوح الشام، ص236.
3 بلدة سورية غرب دمشق جعلها عمر بن الخطاب قاعدة يلتقي فيها جيوش المسلمين.
4 الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج4، ص158-159.

على أن يؤدونه، ويكون للمسلمين ما كان خارجًا منها، ووافق خالد بن ثابت إن رضي بذلك أمير المؤمنين، ولما كتب للخليفة أجابه بالتوقف حتى يقدم عليه، وجاء عمر فأقر ذلك. وعن موعد خروج عمر بن الخطاب الى بيت المقدس، يورد ابن سعد في طبقاته، بأن عمر بن الخطاب خرج من المدينة الى الجابية في صفر سنة 16هـ- 637 م، فأقام بها عشرين ليلةً يقصر الصلاة، وحضر فتح بيت المقدس، وقسّم الغنائم[1].

وكما اختلفت الروايات في فتح المدينة، اختلفت في تحديد التاريخ الذي تمّ فيه هذا الفتح، وجعلت الروايات تاريخ الفتح ما بين 15-17هـ/ 636-638 م، فترد روايات أن الفتح كان سنة 15هـ[2]، ومنها ما يورد بأنه كان سنة 16هـ[3]، وبعضها يذكر أن الحصار كان سنة 16هـ، وأن الصلح كان سنة 17هـ[4]. والراجح أن التحرك لفتحها كان في سنة 15هـ، وحصار المدينة كان نهاية سنة 16هـ، وأن تسليمها كان سنة 17هـ، وهي سنة زيارة عمر بن الخطاب لبيت المقدس وإبرامه الصلح مع أهلها.

يظهر من الروايات السابقة اتجاهان لفتح بيت المقدس، الأول يجعل فتحها على يدي الخليفة عمر بن الخطاب، والثاني يجعل فتحها على يد قادته. ومهما يكن من أمر، فإن الأهم هو أن الخليفة تولى عقد الأمان بنفسه مع أهل هذه المدينة وأنه كان مهتمًا بها لمكانتها وقداستها.

لم يدخل عمر بن الخطاب مدينة القدس ليوقع على «عهد الأمان» بصفته الدينية فحسب، بل دخلها بوصفه الخليفة ورجل الحكم والدولة، فقد دخلها باعتباره «أمير المؤمنين» مع كل ما يحمله هذا اللقب من دلالات سياسيّة واضحة[5].

---

1 محمد بن سعد، الطبقات الكبرى، ج3، ص283.
2 الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج4، ص158.
3 ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج3، ص283.
4 البلاذري، فتوح البلدان، ص 145، وهناك بعض الدراسات ترجح أن الفتح كان في ربيع الآخر 16هـ/أيار 636م. انظر: محسن محمد صالح، الطريق إلى القدس، ص73.
5 محمد عبد الحي شعبان، صدر الإسلام والدولة الأموية، ص69-70.

ومن المهمّ التأكيد على أن حركة فتوح بلاد الشام وفلسطين، في الفترة التي أعقبت انتصار العرب المسلمين على الروم البيزنطيين في معركة اليرموك (15هـ- 636م)، أبانت عن قدرات عسكرية كبيرة واندفاع لم يكن في صالح بيزنطة، حتى بطريرك القدس صفرونيوس كان يرى نفسه بأنه لا يقوى على المجابهة بعد هزيمة الإمبراطور هيراكليوس إمبراطور بيزنطة في اليرموك، فكان زخم الفتح العربي الإسلامي عاملًا أساسيًا في هذه الفتوح.

ومن هنا نشكك في إمكانية وجود اشتراطات لدخول الخليفة عمر بن الخطاب إلى بيت المقدس فاتحًا. ويمكن القول بأن زيارة عمر بن الخطاب للشام، وفتحه لمدينة القدس، تأتي في سياق عالمية الرسالة الإسلامية، ومنهج عمل الحكم الإسلامي في التعايش والتسامح، والتعامل مع الآخر، المختلف عقائديًا ودينيًا عن المسلمين، فضلًا عن الأهمية الدينيّة والتاريخيّة للمدينة المقدسة وفرادتها وخصوصيتها عند المسلمين.

يبدأ مع الفتح الإسلامي للقدس مرحلةٌ جديدة، عنوانها حماية الأماكن الدينيّة المقدسة المسيحيّة والإسلامية، فالعهدة العمرية منحت هذا الحق للمسلمين، وهذه الضمانات كانت في مكانها، واستطاعتا طمأنة المسيحيين في المدينة، بعد الضعف والظلم الذي دبّ في السلطة الرومانية، حتى أصبحت غير قادرةٍ على حماية نفسها.

جاء في الروايات وبعد وصول عمر بن الخطاب إلى بيت المقدس، ووقوفه بجانب البطريق والجاثليق (مقدّمي أهل المدينة)[1]، حيث عرَف البطريق عمر بصفته، وطلب من أهل إيلياء النزول إليه، وعقد الأمان والذمة بقولهم: «هذا والله صاحب محمد بن عبد الله»، وخرج الروم وفتحوا الأبواب، وسألوا عمر «العهد والميثاق والذمة»، مقرين له بالجزية، فأجابهم عمر: «ارجعوا إلى بلادكم وذويكم ولكم الذمة والعهد إذا سألتمونا وأقررتم الجزية»[2].

1 البطريق هو الأمير، والبطرك هو الكاهن. والمقصود البطرك صفرونيوس الذي أخبر النصارى أن فتح بيت المقدس سيكون على يدي عمر بن الخطاب، مجير الدين الحنبلي، الأنس الجليل، ج1، ص255.
2 الأزدي، فتوح الشام، ص258-259.

وجاء في نص عهد الصلح:

«بسم الله الرحمن الرحيم، هذا ما أعطى عبد الله عمر أمير المؤمنين، أهل إيليا من الأمان، أعطاهم أمانًا لأنفسهم، ولكنائسهم وصلبانهم، وسقيمها وبريئها وسائر ملّتها، أنه لا تُسكن كنائسهم ولا تهدم، ولا ينتقص منها ولا حيّزها، ولا من صليبهم، ولا من شيء من أموالهم، ولا يُكرهون على دينهم، ولا يُضار أحدٌ منهم، ولا يسكن بإيلياء معهم أحد من اليهود، وعلى أهل إيلياء أن يعطوا الجزية كما يُعطي أهل المدائن، وعليهم أن يُخرجوا منها الروم واللصوت (أي اللصوص)، فمن خرج منهم فإنه آمن على نفسه وماله حتى يبلغوا مأمنهم، ومن أقام منهم فهو آمن، وعليه مثل ما على أهل إيلياء من الجزية، ومن أحبَّ من أهل إيلياء أن يسير بنفسه وماله مع الروم ويخلي بيعهم وصلبهم فإنهم آمنون على أنفسهم وعلى بيعهم وصلبهم حتى يبلغوا مأمنهم، ومن كان بها من أهل الأرض قبل مقتل فلان، فمن شاء منهم قعد وعليه مثل ما على أهل إيلياء من الجزية، ومن شاء سار مع الروم، ومن شاء رجع إلى أهله، فإنه لا يؤخذ منهم شيء حتى يحصد حصادهم، وعلى ما في هذا الكتاب عهد الله وذمة رسوله وذمة الخلفاء وذمة المؤمنين اذا أعطوا الذي عليهم من الجزية. شهد على ذلك خالد بن الوليد وعمرو بن العاص، وعبد الرحمن بن عوف، ومعاوية بن أبي سفيان، وكتب وحضر سنة خمس عشرة»[1].

1 الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج4، ص160.

وما زالت هذه العهدة مثالًا واضحًا على التسامح والرُّقي الإسلامي في حقوق الإنسان والتعامل مع الأمم الأخرى. فقد أبانت متطلبات أهل الذمة، وحقوقهم ومنع الجور والتعدي عليهم، وشكلت وثيقة أساسية لفكرة التعايش الإسلامي المسيحي وفقًا للتعاليم الإسلامية.

أقام عمر في مدينة القدس عشرة أيام، وعيّن يزيد بن أبي سفيان عاملًا على إدارة المدينة تحت إمرة أبي عبيدة بن الجراح، كما عيّن سلامة بن قيصر إمامًا للصلاة، وعلقمة بن مجزز مشرفًا على الشؤون العسكرية للمدينة[1].

وبعد موت علقمة تعاقب على إمارة فلسطين عددٌ من الأمراء، فقد أشارت المصادر إلى أمير اسمه عبيد عيّنه عمر أميرًا على بيت المقدس، حيث ضرب الطاعون مدينة القدس أثناء إمارته. ثم ولى تميم الداريّ إمارة بيت المقدس في خلافة عمر، ووفد عليه روح بن زنباع الجذامي سيد أهل فلسطين في هذه الحقبة وهو مقيمٌ في المدينة. وتولى الإمارة كذلك عبادة بن الصامت في خلافة عمر، وجمع إلى جانب الإمارة كونه أول قاضٍ على فلسطين، وقد سكن مدينة القدس ومات فيها[2].

كانت فلسطين بما فيها مدينة القدس، جزءًا من ولاية الشام، التي تولاها معاوية بن أبي سفيان في خلافة عمر بن الخطاب، ثم ولّاه عليها عثمان بن عفان، فلما استشهد عثمان بقي معاوية واليًا عليها واستقل بها، فكان أهل الشام هم أنصار معاوية في خلافه مع علي بن أبي طالب، ومطالبته بالثأر من قتلة عثمان بن عفان، وكان معاوية يُدعى بالشام أميرًا[3].

1 الواقدي، فتوح الشام، ج1: ص244.
2 مجير الدين الحنبلي، الأنس الجليل، ج1، ص261-286،268،262.
3 الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج5، ص161.

بقيت فلسطين جندًا رئيسًا من أجناد الشام، تتمتع بإدارة مستقلة ولها أمير يستمد صلاحياته من مركز الخلافة بالمدينة حتى وفاة الخليفة عمر بن الخطاب سنة 24 هـ- 644 م، ونقلت صلاحيات جند فلسطين إلى معاوية بن أبي سفيان في سنة 26 هـ- 646 م بعد سنتين من تولي عثمان[1].

ومن الخطوات التي قام بها معاوية قبل توليه الخلافة، عمارة المسجد الأقصى، ويشير إلى ذلك عبارة: «عمّره عُمر بن الخطاب ثم معاوية وبه بايعوه بالخلافة[2]»، وأقيم قرب المسجد دار الإمارة، كما هو الحال في الفسطاط والبصرة والكوفة[3]، وهي مكونات المدينة العربية الإسلامية.

خلاصة

شكّل دخول الخليفة عمر بن الخطاب مدينة القدس، وإعلانه لعهد الأمان بداية عهد تسامح وانفتاح، اتسمت به المدينة المقدسة في ظل الحكم الإسلامي. وجاءت نصوص العُهدة العمرية لتؤكد على التسامح والعدالة واحترام عقائد الآخرين، وحماية ممتلكاتهم وأماكن عباداتهم، لتؤسس الإيمان بفكرة التنوع الثقافي والديني.

ويشكّل اختطاط الخليفة عمر بن الخطاب للمسجد المسمى «مسجد عمر»، ليكون أول مركزٍ للحكم وأول مؤسسة تعليميّة مبكرة في المدينة المقدسة. وهناك إشارات تؤكد أن عمر بن الخطاب زار المدينة سنة 22 هـ- 643 م، وشرع ببناء مسجدٍ فيها ويبدو أن هذا المسجد لم يكن إلا المسجد الأقصى[4].

1 Martin Hinds:"Muawiya"E.I(New Edition)
2 المطهر بن طاهر المقدسي، البدء والتاريخ، ج4، ص87.
3 البلاذري، فتوح البلدان، ص426-427.
4 المطهر بن طاهر المقدسي، البدء والتاريخ، ج4، ص87.

إن مسألة الفتح العمريّ لمدينة القدس كما تناولها المؤرخون المسلمون، تجسّد الرؤية الإسلامية الاستراتيجية لمدينة القدس، هذه الرؤية جعلت من مدينة القدس أحد محاور الإسلام الرئيسة. رغم الاختلاف حول طبيعة الفتح وظروفه وزمانه، وما يلفت النظر هو أن تحظى مدينة دون سائر البقاع والمدائن التي تم فتحها بزيارة تاريخيّة وحضور مباشر للخليفة.

ثانيًا: القدس زمن الأمويين

بويع معاوية بن أبي سفيان خليفةً في بيت المقدس، ودُعي بأمير المؤمنين[1]، وعيّن حكيم بن علقمة نائبًا له على فلسطين، واتخذ سلام بن قيصر واليًا على مدينة القدس[2].

كان معاوية بن أبي سفيان مؤسس الدولة الأموية، أحد قادة الجيش العربي الإسلامي الذين شهدوا على فتح بيت المقدس، وكان شاهدًا على العهدة العمرية، وولاه عمر بن الخطاب على بلاد الشام وفلسطين سنة 18 هـ- 638 م، وأثبته عثمان في ولايته على الشام وفلسطين، وتمت مبايعة معاوية بالخلافة في بيت المقدس سنة 41 هـ[3].

تتجلى أهمية بيعة معاوية بالخلافة في بيت المقدس من خلال دلالة سياسيّة واضحة، على أن المدينة كانت مسرحًا سياسيًا رئيسًا على مستوى الخلافة الإسلامية، فلم تكن بيعة معاوية في القدس حدثًا عرضيًا، فقد بويع بالخلافة لعبد الملك بن مروان من بعده بإيلياء (القدس). ودلالة ذلك أن القدس هي نقطة انطلاق نحو إعادة بناء الدولة الأموية تحت راية الإسلام. واستمرارٌ لرؤية معاوية مؤسس الدولة، لأهمية المدينة السياسيّة والدينيّة. وهي إشارة على الاهتمام المبكر بمدينة القدس، من أول خليفة أموي، وهو اعترافٌ بخصوصيتها وقدسيتها ومكانتها.

1 ابن كثير، البداية والنهاية، ج8، ص17.
2 مجير الدين الحنبلي، الأنس الجليل، ج1، ص393.
3 الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج6، ص93-94. وانظر المسعودي، مروج الذهب، ج5، ص4.

انتقلت الخلافة بعد وفاة معاوية بن أبي سفيان سنة 60 هـ/679 م، إلى ابنه يزيد، فشهد عهده الكثير من الفتن والاضطرابات الداخلية لعدم رضا بعض المسلمين من أهل الحجاز عن بيعته كالحسين بن علي وعبد الله بن الزبير وغيرهما[1]، وانتهى الأمر بخروج عبد الله بن الزبير على الحكم الأموي وانفصاله بالحجاز عن الدولة، فأقام إمارةً مستقلة في مكة لا تدين لحكم بني أمية، وحاول اجتذاب الولايات الأخرى أو السيطرة عليها، وإخراج بني أمية منها كما حدث في الكوفة والبصرة، غير أن ذلك لم يطل كثيرًا، فبعد وصول الخلافة إلى عبد الملك بن مروان سنة 65 هـ/685 م، أخذ يعدّ العدة للقضاء على ابن الزبير، حتى استطاع حصاره في مكة المكرمة، واستمر الحصار حتى تمكن من دخول مكة، وتم القبض على ابن الزبير وقتله[2].

وفتحت ثورة عبد الله بن الزبير المجال أمام من يرغب في الحطّ من شأن بني أمية، فاتهم عبد الملك بن مروان بأنه تخوّف من أن يأخذ عبد الله بن الزبير البيعة من حجاج الشام، فأراد منعهم من الحج إلى مكة، وتحويل الحج إلى بيت المقدس[3]، لذلك أقام لهم بناءً يعوضهم عن الحج إلى مكة، فبنى قبة الصخرة في المسجد الأقصى المبارك. وهو افتراء محض ليس له ما يدعمه، وما كان دافع عبد الملك بن مروان سوى الاهتمام بمدينة القدس، لما تتمتع به المدينة من قدسية ومكانة على مرّ التاريخ، وما فعله هو إعطاء المدينة المقدسة العناية التي تليق بها وتستحقها، وقد أحبّ عبد الملك بن مروان مدينة القدس وزاد اهتمامه بها، حتى استقر بها فترات كبيرة[4].

وفي عهد الخليفة عبد الملك بن مروان شرع في بناء المسجد الأقصى، الذي أتمّ بناءه ابنه الوليد من بعده، وعمل عبد الملك على تعبيد الطرق الرئيسة بين الشام والقدس، من أجل

1 ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، ج1، ص226-227.
2 الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج6، ص 187- 188. المسعودي، مروج الذهب ومعادن الجوهر، ج3، ص130-131.
3 اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص177-178.
4 شوقي شعث، القدس الشريف، ص30.

تسهيل سبل زيارة القدس. وكان عبد الملك قد بويع في بيت المقدس في شهر رمضان سنة 65 هـ- 684 م، وقام بعدة اعمال عمرانية أهمها بناء مسجد قبة الصخرة سنة 66 هـ- 685 م، واكتمل البناء عام 70هـ- 689م، وكان الهدف من تشييد هذا المسجد الهائل في بنيانه وروعته، يعود إلى رغبة عبد الملك مواجهة روعة الكنائس في القدس، ليحدث أثرًا في نفوس المسلمين[1]، إلى جانب مركزية عمارة المسجد في العمارة الإسلامية، والخطيط الإسلامي للمدن.

أما سليمان بن عبد الملك فقد بويع بالخلافة وهو على مشارف البلقاء، فأتى بيت المقدس ليأخذ البيعة من الوفد الذي جاء خصيصًا إلى هناك، وتقبل سليمان التهاني في صحن المسجد الأقصى مما يلي الصخرة، ومن بصماته في فلسطين، إنشاؤه مدينة الرملة[2].

وفي عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز طلب من جميع ولاته أن يزوروا القدس، وأن يقسموا يمين الطاعة والعدل في معاملة الناس في مسجدها[3]، وعندما أراد عمر بن عبد العزيز محاسبة بعض عمال سليمان أمر بأن يُحملوا إلى بيت المقدس ويحلفوا عند الصخرة، لما لذلك من حرمة وقدسية[4].

خلاصة

نالت بيت المقدس اهتمامًا خاصًا لدى الأمويين، لأسباب سياسيّة ودينيّة، فقد أضفت حرمة المدينة واهتمامهم بها مكانة إسلامية عظيمة على الأمويين، وبدا ذلك باهتمام خلفاء بني أمية بالمدينة وحرصهم على زيارتها والإقامة فيها وترك آثاراهم فيها، ومما لا شك فيه أن أعظم مآثر الأمويين في القدس هي الأبنية التي شيَّدوها في ساحة المسجد

1 المقدسي، أحسن التقاسيم، 159-168.
2 احمد بن علي السيوطي، إتحاف الأخصّا بفضائل المسجد الأقصى، ج2، ص43.
3 شفيق جاسر، تاريخ القدس، ص211.
4 رياض حمودة ياسين، تاريخ القدس السياسي، ص18.

الأقصى، من بناء قبة الصخرة عام 691 م والمسجد القبلي عام 708م. وقد أخذ اثنان من الخلفاء الأمويين البيعة في القدس.

لم يتخذ المسلمون القدس عاصمة لفلسطين بصورة معلنة، فاتخذ الأمويون من الرملة عاصمةً لفلسطين، فلم تستطع أن تكون القدس مركزًا إداريًا، لقصورها عن تلبية احتياجات المقاتلة وحاجتهم إلى المراعي، ومع ذلك فقد كان للقدس والٍ خاص وقاضٍ خاص، نظرًا لمكانتها المميزة، وقد همّ سليمان بن عبد الملك أن يتخذها عاصمةً له، لكنه تخلى عن هذه الفكرة[1].

1 عبد العزيز الدوري، القدس في الفترة الإسلامية من القرن السابع حتى القرن الحادي عشر، ص136.

مراجع الفصل الثاني

أولًا: المراجع باللغة العربية

المراجع القديمة:

- ابن الأثير، عزّ الدين أبو الحسن (ت630 هـ)، الكامل في التاريخ، دار الفكر، بيروت، 1978م.
- الأزدي، محمد بن عبد الله، تاريخ فتوح الشام، تحقيق عبد المنعم عامر، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، 1970م.
- ابن اعثم الكوفي، أبو محمد أحمد (ت314 هـ)، كتاب الفتوح، دار الندوة الجديدة، بيروت.
- البلاذري، أبو الحسن (ت279 هـ)، فتوح البلدان، بعناية رضوان محمد رضوان، مطبعة السعادة بمصر، 1959م.
- الحنبلي، مجير الدين، الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل، تحقيق عدنان أبو تبانة، مكتبة دنديس، عمان، 1999م.
- خليفة بن خياط (ت242هـ)، تاريخ خليفة بن خياط، تحقيق أكرم ضياء العمري، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، 1967م.
- السيوطي، شمس الدين، (ت880 هـ)، إتحاف الأخصّا بفضائل المسجد الأقصى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1982.
- الطبري، محمد بن جرير (ت310هـ/922م)، تاريخ الرسل والملوك، مكتبة خياط، بيروت.
- ابن كثير، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر (ت774هـ)، البداية والنهاية، دار الكتب العلمية، بيروت.

- ابن قتيبة الدينوري، أبو محمد (ت276هـ)، الإمامة والسياسة، تحقيق علي شيري، دار الأضواء، بيروت، 1990م.
- المسعودي، علي بن الحسين (ت346 هـ)، مروج الذهب ومعادن الجوهر، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، 1991م.
- المقدسي البشاري، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن البناء (ت380هـ/990م)، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1991م.
- المقدسي، المطهر بن طاهر (ت بعد 355 هـ)، البدء والتاريخ، باريس، 1903م.
- محمد بن سعد (ت230هـ- 844 م)، الطبقات الكبرى، دار بيروت ودار صادر، 1957.
- الواقدي، أبو عبد الله محمد بن عمر (ت207 هـ- 822 م)، فتوح الشام، منشورات المكتبة الأهلية، بيروت، 1966.
- اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب (ت284 هـ)، تاريخ اليعقوبي، تقديم محمد صادق بحر العلوم، المكتبة الحيدريّة، النجف الأشرف، 1964م.

المراجع الحديثة:

- جواد علي، المفصّل في تاريخ العرب قبل الإسلام، دار العلم للملايين، بيروت، 1968، ط1.
- رياض حمودة ياسين، تاريخ القدس السياسي والحضاري، منشورات دار وائل، ط1، عمان، 2012م.
- شفيق جاسر أحمد، تاريخ القدس، مكتبة الدار، المدينة المنورة، 1989.
- شوقي شعث، القدس الشريف، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم- إيسيسكو، 1988م.

- عبد العزيز الدوري، القدس في الفترة الإسلامية من القرن السابع حتى القرن الحادي عشر، منشور ضمن كتاب القدس في التاريخ، تحرير كامل العسلي، عمان، 1992.
- محمد عبد الحي شعبان، صدر الإسلام والدولة الأموية 600-750م، بيروت، 1983.

ثانيًا: المصادر باللغة الإنكليزية

- Cattan Henry, Palestine: The Arabs and Israel –The search for Justice, Longnous, green Co.Ltd. London,1969.
- Martin Hinds: "Muawiya" E.I (New Edition).

الفصل الثالث

القدس في العصر العبّاسي وتحت الاحتلال الصليبي الفرنجي



المحتويات

الفصل الثالث

القدس في العصر العبّاسي وتحت الاحتلال الصليبي الفرنجي

أولًا: في زمن العباسيين والفاطميين

القدس في العصر العباسي الأول

كانت فلسطين في العصر العباسي جندًا تابعًا لدمشق من الناحية الإدارية، وعُيّن عليها أبو العباس يحيى بن جعفر الهاشمي حتى سنة 133هـ/750م[1].

وفي خلافة أبي جعفر المنصور (136-158هـ، 745-775 م)، فُصلت فلسطين عن ولاية الشام باعتبارها منطقة لها أهمية لوجود مدينة القدس فيها ومقدساتها، حيث عيّن المنصور عليها عبد الوهاب بن إبراهيم، الذي أساء السيرة مع أهل فلسطين، ما دفعهم للشكوى عليه، فقدموا اعتراضهم إلى عاصمة الخلافة فتمّ عزله عن فلسطين، إلا أن الخلافة أعادت استعماله عليها مرةً أخرى مما أثار نقمة أهل فلسطين فتمردوا عليه، ولكن زيارة الخليفة للقدس سنة 140 هـ- 758 م بعد عودته من الحج، خفف من نقمة أهل فلسطين وغضبهم على دولة الخلافة[2].

ولم تنل مدينة القدس الاهتمام الكبير من قبل العباسيين، لبُعدها عن مركز الخلافة في بغداد، وعلى الرغم من ذلك حرص الخلفاء على زيارتها لأهميتها الدينيّة وقدسيتها ورمزيتها وخصوصيتها لدى المسلمين. فقد زارها المنصور مرتين الأولى سنة 140 هـ- 757م، والثانية سنة 154هـ- 770م[3]، حيث صلى في مسجدها وتفقد أهلها[4].

1 ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج4، ص340، 344.
2 المسعودي، مروج الذهب، ج3، ص334.
3 الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج7، ص503، ج8، ص44.
4 المسعودي، مروج الذهب. شفيق جاسر، تاريخ القدس ص219

وسار الخليفة المهدي على نفس السياسة، حيث كانت القدس محط اهتمامه، وحرص على استمالة سكان الأمصار الإسلامية ومنها الشام وفلسطين، فقام بزيارة دمشق وبيت المقدس، محاولًا تسوية الخلافات بين قبائل بادية الشام، وفي زمنه أصلح الخراب الذي أحدثه الزلزال الذي ضرب المسجد الأقصى سنة 158هـ- 774م[1].

وتعتبر فترة هارون الرشيد مميزة بالنسبة لمدينة القدس، حيث شهدت خلافته علاقات حسنة بين الدولة الإسلامية ودولة الفرنجة، وساعد على قيام هذه العلاقات المراسلات التي أجراها بطاركة مدينة القدس مع شارلمان ملك الفرنجة، الأمر الذي انعكس على سكان المدينة من النصارى، فقد ازداد اهتمام المسلمين بهم، وتم إعطاؤهم امتيازاتٍ جديدة تمثلت بقيامهم بإنشاء مؤسسات دينيّة واجتماعية جديدة في القدس لخدمة الحجاج، كان أهمها إقامة نزل على جبل الزيتون وبناء مكتبة وبيمارستان لرعاية الحجاج النصارى الذين يقومون بزيارة القدس[2].

وتبادل الخليفة هارون الرشيد وشارلمان ملك الفرنج عدة سفارات، وكان الأخير من ابتدأ بالمراسلات عندما أرسل وفدين إلى هارون الرشيد، عامي 182-797 هـ، و192 هـ- 807م، ثم أرسل هارون الرشيد سفارتين أيضًا، الأولى عام 186هـ- 801م، والثانية عام 192هـ- 807 م، كذلك بعث بطريرك مدينة القدس عدة سفارات إلى شارلمان حيث عاد السفراء يحملون المساعدات والهدايا التي استعان بها على بناء الكنائس والمؤسسات المختلفة[3].

1 شفيق جاسر، تاريخ القدس، ص215-217.
2 زيدان كفافي وآخرون، القدس عبر العصور، ص113.
3 شفيق جاسر، تاريخ القدس، ص220.

الطولونيون والإخشيديون والقدس

شهد القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي، بداية الضعف في الدولة العباسية، خاصة مع انشغال الخلافة بحركة الزنج، هذه الحركة التي استنزفت دولة الخلافة، التي قادها علي بن محمد بن عبد الرحيم سنة 256 هـ/886 م، واستهدفت تحرير الزنوج ورفع مستواهم، وتحسين أحوال الفلاحين وتأمين مستلزماتهم[1].

وفي هذه الفترة تولى أحمد بن طولون حكم مصر وبلاد الشام، فدخلت القدس تحت حكم الطولونيين، الذين أولوا فلسطين عناية خاصة نظرًا لأهميتها الدينيّة، وكان مركز فلسطين في هذه الفترة قد انتقل من مدينة القدس إلى مدينة الرملة، التي صار لها مكانة بارزة فيما بعد، وبقيت فلسطين بعد ذلك تحت حكم الإخشيديين الذين أقاموا حكمًا وراثيًا في مصر والشام، امتد ما بين 323 - 358هـ / 935 – 969 م، وقد تعرضت فلسطين في هذه الفترة لهجوم من القرامطة، وقد تمكن الإخشيديون من إيقاف هجماتهم سنة 357هـ/968م، ولكن القرامطة أعادوا هجومهم، مما أجبر الحسن بن طغج الإخشيد، على الفرار من عاصمة فلسطين الرملة إلى مدينة القدس ليحتمي فيها، وأجبر على دفع الإتاوة للقرامطة[2].

القدس تحت الحكم الفاطمي

أقام الفاطميون الخلافة الفاطمية في تونس سنة 297هـ/909م، وفي سنة 358هـ/969م، أرسل المعز لدين الله الفاطمي قائده الشهير جوهر الصقلي إلى مصر، فتمكن من فتحها وضمها للدولة الفاطمية. فأرسل جوهر القائد جعفر بن فلاح الكتامي باتجاه بلاد الشام، حيث وصل إلى مدينة الرملة وتمكن من السيطرة عليها سنة 358 هـ/969م[3]، وبذلك دخلت فلسطين والقدس تحت الحكم الفاطمي.

1 يوسف العش، تاريخ عصر الخلافة العباسية، ص122-130.
2 خليل عثامنة، فلسطين في خمسة قرون، ص259
3 أبو المحاسن، النجوم الزاهرة، ج4، ص30-32.

حكم الفاطميون القدس زهاء قرن من الزمان ما بين 969 هـ - 1070م، وقد تميزت هذه الفترة من حكم الفاطميين بالاضطراب الدائم، نظرًا للصراع العسكري على بلاد الشام بين الفاطميين والعباسيين. وقد كان التباين المذهبي عنوانًا بارزًا للصراع العباسي – الفاطمي على بلاد الشام، فالفاطميون على المذهب الشيعي الفاطمي الإسماعيلي، وأهل فلسطين على المذهب السني، ولذلك لم يقبل أهل فلسطين على ما يبدو الحكم الفاطمي بصورة سهلة لبلادهم، وواجهوا صعوبات كبيرة، وكان أمراء فلسطين والقدس هم بنو الجرّاح من قبائل طيء[1]. ومع حلول أواخر القرن الرابع الهجري لم يبق بيد الخلافة العباسية إلا حدود إيران الغربية، ولم يبقَ للخليفة العباسي إلا نفوذه الديني، فأخذ يتمسك به ويؤكده[2]، وأضحت الخلافة العباسية شبحًا اسميًا، لا أكثر ولا أقل، فلم يبق للخليفة سوى المكانة الاسمية والدينيّة[3].

وفي سنة 463 هـ/1070م، وضع السلاجقة حدًا لنفوذ الفاطميين في فلسطين، وتمكنوا من دخول مدينة القدس، فقد استولى القائد السلجوقي أتسز الخوارزمي عليها وأعاد الخطبة للخليفة العباسي، ثم خضعت بعد ذلك لحكم الأراتقة ولاة السلاجقة، بعد أن عينوا عليها أرتق بن اكسب التركماني، فأقام فيها إمارة أرتقية ورثها أبناؤه سقمان وإيلغازي، حتى تمكن الأفضل بن بدر الجمالي أمير الجيوش الفاطمي من استعادتها سنة 489هـ/1096م. وبقيت المدينة تحت الحكم الفاطمي حتى دخلها الصليبيون/الفرنجة سنة 492هـ/ 1099م[4].

1 مصطفى الحيارى، القدس تحت حكم الصليبيين، ص169.
2 الدوري، دراسات في العصور العباسية المتأخرة، ص181-187.
وانظر: David Morgan,Medival Persia,1040-1797,p.17
وقد اتضح ذلك تمامًا بعد سيطرة البويهيين على مقاليد الحكم في بغداد، راجع بالتفصيل حول علاقة البويهيين بالعباسيين:
Amir H.Siddiqi,Caliphate and Kingship in Medival Persia ,33-41
3 غوستاف لوبون، حضارة العرب، ص320. سعيد عبد الفتاح عاشور، الحركة الصليبية، ص46.
4 الحنبلي، الأنس الجليل، ج1، ص444.

القدس قبيل الاحتلال الصليبي الفرنجي

لقد تميزت الأوضاع السياسية في المشرق الإسلامي قبيل الغزو الفرنجي بالضعف والاضطراب، حيث انقسم العالم الإسلامي إلى خلافة عباسية في بغداد على المذهب السني، وخلافة فاطمية في القاهرة على المذهب الشيعي الفاطمي، إضافة إلى السلاجقة في العراق وبلاد فارس ثم في آسيا الصغرى، الذين اعتنقوا الإسلام على المذهب السني.

وتشكل المشهد خلال تلك الحقبة في سياق من الصراع بين الخلافة العباسية ومن يساندها والخلافة الفاطمية، التي باتت تهدد بغداد مقر الخليفة المستنصر بالله[1]. كانت الدولة الفاطمية في مصر تعاني من الضعف السياسي والاقتصادي قبيل الغزو الفرنجي للمشرق الإسلامي، فقد تفشى الفساد والغلاء في الأسعار الذي عكسته المجاعة التي أصابت البلاد عام457 هـ[2] .

عام 487 هـ/1094 م تولى شؤون الحكم في مصر بدر الدين الجمالي الذي دعاه الخليفة المستنصر بالله، ولقبه بـ "أمير الجيوش"[3]، وكان لسياسة الأفضل بن بدر الجمالي دورٌ كبير في انقسام البيت الفاطمي على نفسه بين المستعلية والنزارية[4].

لقد أدى توسع الدولة الفاطمية على حساب الدولة العباسية في الشام إلى إضعاف العالم الإسلامي وتجزئته وعجزه عن صد الغزو الفرنجي لبلاد الشام، فقد تطور التوسع الفاطمي إلى نزاع فاطمي سلجوقي، فقد استطاع السلاجقة بسط نفوذهم على بغداد وتولوا الحكم باسم الخلفاء العباسيين، وبسطوا نفوذهم على أجزاء واسعة من فارس، وشمال العراق، وأرمينيا، وآسيا الصغرى، ثم سيطر السلطان السلجوقي طغرل بك على

1 ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ج 16، ص 32.
2 ابن تغري بردي، جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي 813-874 هـ، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج 5 ص 15-17.
3 ابن تغري بردي، مرجع سابق، ج 5، ص 17.
4 ابن الاثير، الكامل في التاريخ، ج 10، ص235-237. وابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج 5، ص 139-142.

بغداد سنة 1055م، وتوسع السلاجقة على حساب البيزنطيين في آسيا الصغرى، واستطاعوا هزيمة البيزنطيين في معركة ملاذكرد الحاسمة سنة 1071م، وبعدها سيطر السلاجقة على معظم فلسطين، وأخرجوا النفوذ الفاطمي منها، و بسطوا سلطانهم على الشام[1].

أدى الصراع بين السلاجقة انفسهم وخاصة بعد وفاة السلطان ملكشاة إلى بداية انتهاء سلطانهم، إذ تنازع أبناؤه وإخوته على السلطة، ما أدى إلى إضعاف دولتهم وتقسيمها، وتمثل ذلك بوضوح بالنزاع الذي دار بين رضوان بن تتش حاكم إمارة حلب، ودقاق بن تتش حاكم إمارة دمشق[2]. وتطور النزاع بينهما إلى حرب مسلحة عام 490 هـ/1097م، من دون أن يحقق أي منهما نصرًا حاسمًا على الآخر، وفي ظلّ هذه الظروف بدأت جموع الصليبيين تزحف نحو أنطاكيا والرها[3].

أسهمت الإمارات العربية المستقلة التي ظهرت في بلاد الشام في النصف الثاني من القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر ميلادي، في نزع الاستقرار السياسي للمنطقة وجعلها ممزقة أمام الغزو الفرنجي، ومن بينها إمارة بني عقيل التي أسسها مسلم بن قريش في الموصل عام 453 هـ/ 1061م، حيث تمكن من ضم مدينة حلب لإمارته، ثم سعى لاحتلال مدينة دمشق، التي كانت تحت حكم السلاجقة عام 477 هـ/ 1084م، لكنه قتل عام 478هـ/ 1086م، على يد سلاجقة الروم في أنطاكيا[4]، وقُضي على إمارته عام 486 هـ/ 1093م[5].

ويضاف إلى الإمارة العربية السابقة إمارات أخرى كانت متناثرة وغير موحدة، حيث إمارة انطاكيا يحكمها ياغي سيان، وإمارة بني عمار في طرابلس، وإمارة بني منقذ في شيزر، وإمارة حمص يحكمها جناح الدولة حسين، وإمارة منبج والرحبة يحكمها يوسف بن آبق[6].

1 أمين معلوف، الحروب الصليبية كما رآها العرب، ص21. فايد حامد عاشور، جهاد المسلمين في الحروب الصليبية، العصر الفاطمي والسلجوقي والزنكي، ص51-54

2 ابن الأثير، مرجع سابق، ج 10 ص 63،65، 210. ابن كثير، البداية والنهاية، ج 12، ص 112-149.

3 ابن العديم، زبدة الحلب من تاريخ حلب، ص114-115 و123.

4 ابن الأثير، مرجع سابق، ج 10، ص 134. ابن العديم، زبدة الحلب من تاريخ حلب، ج 2، ص 9.

5 المرجع نفسه، ج10، ص 221.

6 المرجع نفسه، ج 10، ص 63-65، 210.
ابن كثير، مرجع سابق، ج 12، ص 112، 349.

ساءت الأحوال السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الديار الاسلامية في القرن الخامس الهجري/11م، جراء الخلافات والانقسامات بين أمراء المسلمين على السلطة، ما أدى إلى ضعف الجبهة الإسلامية، ولم يُبد هؤلاء الأمراء أية محاولة للتغيير وإنهاء تلك الخلافات، والعمل على توحيد الجبهة الإسلامية لمواجهة الغزو الصليبي الفرنجي الذي يهددهم في عقر ديارهم[1].

ثانيًا: القدس تحت الاحتلال الصليبي الفرنجي

مدخل تعريفي

تُعرف الحملات الصليبية أو الحروب الصليبية بأنها مجموعة من الحملات والحروب التي قام بها الأوروبيون، ما بين أواخر القرن الحادي عشر ميلادي، حتى الثلث الأخير من القرن الثالث عشر، بهدف الاستيلاء على أراضي بلاد الشام من أيدي المسلمين، وقد كانت هذه الحملات مدفوعة ببواعث دينية وسياسية، وقد سُمي الصليبيون في النصوص العربية بالفرنجة والإفرنج، وسميت الحملات الصليبية بحروب الفرنجة. أما في الغرب فقد أطلق على الصليبيين تسميات عدة، من بينها مؤمني القديس بطرس (Sancti Petri fideles) أو جنود المسيح (milites Christ)، ورأى من كان مندفعًا بدافع الدين في هذه الحملات، على أنهم حجاج إلى كنيسة القيامة[2]، وكان الصليبيون يقسمون على الوصول إلى القدس، فيحصلوا على صليب من قماش يُخاط إلى ملابسهم، وأصبح هذا الصليب إشارة إلى مجمل الرحلة التي يقوم بها كل صليبي، وأطلق على هذه الحملات هذا الاسم، لأن الذين اشتركوا فيها تواروا تحت رداء الدين المسيحي وشعار الصليب من أجل الدفاع عنه، بينما كان هدفهم الرئيس هو الاستيلاء على أرض المشرق، منبع الثروات كما كانوا يحلمون[3].

1 ابن العديم، مرجع سابق، ص129-130.
2 باركر، الحروب الصليبية، ص9.
نيكيتا ايليسيف، الشرق الإسلامي في العصر الوسيط، ص 382.
3 سعيد عبد الفتاح عاشور، الحركة الصليبية، ج1، ص 25.

والحروب الصليبية كانت سلسلة من الصراعات العسكرية خاضها الكثير من مسيحيي أوروبا، ضد التهديدات الخارجية والداخلية، وكان هدف الحروب الصليبية في الأصل استرداد القدس والأراضي المقدسة من المسلمين[1]، انطلقت ابتداء استجابة لدعوة الامبراطورية البيزنطية للمساعدة في مواجهة توسع سلاجقة الأناضول المسلمين[2].

دوافع الحروب الصليبية

بدأت الدعوة للحروب الصليبية في أوروبا عبر البابوية، إذ عقد البابا أوربان الثاني (Urbain) في 27 تشرين ثانٍ/نوفمبر 1095م مجمعًا لرجال الدين في مدينة كليرمونت (Clermont) فرنسا[3]، ضم رجال الدين من أرجاء أوروبا كافة، وبعد انتهاء جلسات المجمع الرسمية، ألقى البابا خطابًا احتفاليًا في الهواء الطلق، دعا فيه الكاثوليك إلى حمل السلاح لتحرير قبر المسيح في القدس، وإنقاذ الإخوة في الشرق، ووعد البابا المقاتلين بغفران الخطايا[4]. لقد كان خطاب البابا تحريضيًّا، دعا فيه مؤمني الغرب من المسيحيين إلى نجدة مسيحيي الشرق، وإلى «إنقاذ القدس»، وإلى أن ينذروا أنفسهم «لاستعادة الصليب»، وسُمي الذين استجابوا لندائه بالصليبيين أو «جنود الله»[5].

جاءت الدعوة إلى الحروب الصليبية بقرار بابوي، وانطلقت شرارتها من مجمع ديني، ولكنها استندت على العامل الديني لاستقطاب الملوك والأمراء، إضافة إلى آلاف الفقراء، في ظل موجة عارمة من الحماس الديني الذي ساد في تلك الحقبة، خاصةً بعد أن وعد المشاركون بالتطهير من الذنوب والمعاصي، إذا توجهوا للحرب وقاتلوا المسلمين، لكن دوافع

1 قاسم عبده قاسم، الخلفية الايديولوجية للحروب الصليبية، ص 86-87.
2 زابوروف، الصليبيون في الشرق، ص13. غوستاف لوبون، حضارة العرب، ص 320.
3 ميخائيل زابوروف، الصليبيون في الشرق، ص 44.
4 المرجع نفسه، ص 35.
سعيد عبد الفتاح عاشور، أوروبا في العصور الوسطى، ج2، ص 49.
5 بشارة خضر بشارة خضر، أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، ص 38.

الحروب الصليبية عديدة، ولا يمكن حصرها بالعامل الديني فقط، ولكنها كانت نتيجة عوامل مختلفة تضافرت مع بعضها، وأدت إلى أن تستمر هذه الحروب لمدة قرنين من الزمن[1].

فالمصادر المعاصرة للحملة الصليبية تتحدث بوضوح عن دوافع دينية خالصة تتمثل في رغبة البابوية تخليص القبر المقدس وتأمين سلامة الحجاج المسيحيين إلى القدس، وقد كان هذا الدافع واضحًا في خطاب البابا أوربان الثاني، الذي أعطى الإشارة الأولى لبدء هذه الحملات على المشرق بقوله: «بما أنكم يا أبناء الله قد وعدتموه بأن تحفظوا السلام بينكم، وأن تخلصوا أكثر مما مضى في المحافظة على حقوق الكنيسة.. عليكم أن تسارعوا لمد يد العون لإخوانكم القاطنين في المشرق الذي يحتاجون إلى مساعدتكم وطالما التمسوها»[2]. الأمر الذي يؤكد أن البابوية كانت تنظر إلى أرض المشرق الإسلامية على أنها أرض ضمن الأملاك المسيحية الرومانية، حيث كانت خاضعة للقديس بطرس، كما هو الحال عندما كانت الحملات تشن خلال حروب الاسترداد في الأندلس[3].

وعلى الرغم من أهمية الباعث الديني، فلم يكن هو السبب الأساسي لخروج الصليبيين في هذه الحروب، فقد شارك العديد منهم لتحقيق مكاسب شخصية، وتنفيذ مشاريع سياسية، وكانت بالنسبة للكثيرين فرصة للخلاص من جور الإقطاعيين وسوء أحوال أوروبا، ورغم الروح الصليبية المهيمنة، إلا أن الباعث الديني قد ينذوي وسط الدوافع السياسية والاقتصادية الأخرى[4].

وفي سياق الدافع السياسي للحروب الصليبية، شكل فرصة للقوة والممالك الأوروبية لإضعاف الجبهة الإسلامية، انتقامًا لهزيمة البيزنطيين في معركة ملاذكرد سنة 463 هـ/1071م. ويعدّ هذا الدافع من أهم دوافع المشروع الصليبي، ومما يدل على تغليبه

1 بشارة خضر، المرجع نفسه، ص 53-55.
2 فوشيه الشارتري، تاريخ الحملة إلى القدس، ص 36.
3 زابوروف، الصليبيون في الشرق، ص24-26.
4 سعيد عاشور، الحركة الصليبية، ص27.

على غيره من العوامل الأخرى تصرفات وسلوك بعض الأمراء الذين خرجوا إلى الشرق الإسلامي، وخاصة بلاد الشام[1]، حيث حاولوا السيطرة على القسطنطينية والاستيلاء عليها[2].

وتتلخص أبرز دوافع الحروب الصليبية بالآتي:

1- دوافع عقائدية دينية: تمثلت في إنقاذ قبر المسيح واحتلال (أرض الكفرة) ونجدة مسيحيي الشرق، وإعادة إنشاء مملكة مسيحيّة في المشرق الإسلامي تابعة للبابوية، وبهذه الدوافع الدينية اندفع المجرمون والمخطئون وأبناء الطبقة الدنيا للمشاركة في الحرب من أجل التكفير عن ذنوبهم وخطاياهم للحصول على السعادة والراحة النفسية وللتخلص من البؤس والشقاء من جانب، ولنصرة إخوانهم مسيحيي الشرق من جانب آخر.

2- دوافع امبريالية استعمارية: تمثلت في طموح الملوك والأمراء والقادة العسكريين في انتزاع إمارات لهم في الشرق، ورغبة التجار بالربح وبفتح أسواق جديدة أمامهم، خاصة تجار جنوب إيطاليا.

3- دوافع سكانية: حل مشكلة التزايد السكاني في أوروبا الغربية.

4- الحد من الحروب الداخلية بين القوى الأوروبية واستغلالها في حروب خارجية.

5- مصالح سياسية ذاتية لدى الباباوات: فقد شكلت الحروب الصليبية، والدعوة إليها انطلاقًا من مصطلحات ومفاهيم تتمحور حول «الحرب المقدسة» و«الحرب العادلة»، فرصة إلى تعزيز سلطات الباب ونفوذه في وجه أباطرة الجرمان.

1 سعيد عاشور، الحركة الصليبية، ص43.
2 أحمد الشامي، العلاقات بين الشرق والغرب، القاهرة 1985 ص66.

سقوط بيت المقدس بأيدي الصليبيين

كان الهدف الأساسي للحملات الصليبية، هو احتلال بيت المقدس وقيام مملكة القدس اللاتينية، ووصلوا إلى بيت المقدس عام 492هـ/1099م، فحاصروها من أربع جهات[1]، واستمر الحصار أربعين يومًا، إلى أن نجحوا في اقتحام المدينة[2]، فقتلوا من أهلها أكثر من سبعين ألفًا وخاضت خيولهم ببحر من الدماء[3]، وأحرقوا المصاحف في المساجد[4]، وسرقوا القناديل الذهبية والفضية التي كانت موجودة في المسجد الأقصى[5]، وسرقوا المنازل وما فيها من أموال ومجوهرات وملابس ومواد غذائية[6].

تعرّض المسلمون إلى مذبحة فظيعة، وأريق دماء الأبرياء دون تمييز أو شفقة، ويقول ابن تغري بردي: «وهرب الناس إلى الصخرة والأقصى واجتمعوا بها، فهجموا عليهم وقتلوا في الحرم مائة ألف وسبوا مثلهم وقتلوا الشيوخ والعجائز وسبوا النساء»[7]. ويذكر المؤرخون غير المسلمين المذبحة بشيء من الجزع والخوف، حيث يقول ابن العبري: «ولبث الفرنج في البلد أسبوعًا يقتلون فيه المسلمين، وقُتل بالمسجد الأقصى ما يزيد على سبعين ألفًا»[8].

لم يستهدف المحتلون سكان القدس من المسلمين فقط، بل شملت هذه المذبحة اليهود الذين كانوا يقيمون في المدينة في تلك الفترة، والمسيحيين المشرقيين الذين أبيدوا إبادة شاملة، إضافة إلى المسلمين الذين اريقت دماؤهم في المسجد الأقصى.

1 الصوري، تاريخ الحروب، ج1، ص415. ابن القلانسي، ذيل، ص136. محمد بن علي بن ميسر، أخبار مصر، ج2، ص39.
2 ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج10، ص283. أبو الفداء، المختصر في أخبار البشر، ج2، ص211.
3 ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج10، ص283، المقريزي، اتعاظ الحنفاء بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء، ج3، ص23.
4 ابن ميسر، أخبار مصر، ج2، ص39.
5 ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك الأمم، ج9، ص110. ابن الاثير، الكامل في التاريخ، ج10، ص284. اليافعي، مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، ج3، ص158.
6 الشارتري، تاريخ الحملة، ص76. الصوري، تاريخ الحروب، ج1، ص442.
7 ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج5، ص149.
وانظر: النويري، شهاب الدين احمد بن عبد الوهاب، نهاية الأرب في فنون الأدب، ج28، 257. وشفيق جاسر أحمد، القدس تحت الحكم الصليبي ودور صلاح الدين في تحريرها، ص34.
8 ابن العبري، تاريخ مختصر الدول، ص197.

ولم تقف الممارسات الوحشية عند هذا الحدّ، فمع حلول الظلام في اليوم الأول من الاحتلال، انقلبت حالتهم الروحية من حماس جارف إلى جنون إجرامي، فاندفعوا طوال الليل يبحثون في المدينة عمن بقي من السكان، فقتلوا كل رجل وامرأة وطفل وجدوه في طريقهم. وقد لجأ الكثير من اليهود إلى كنيسٍ لهم ليحتموا فيه، فأحرقه الصليبيون بمن فيه. وعند طلوع فجر اليوم الثاني كانت مدينة بيت المقدس تغرق بالدماء، ففي شوارعها ومساجدها أكثر من اثني عشر ألف قتيل[1]، ويصف أرنست باركر ما حدث في بيت المقدس بقوله: «أجرى الصليبيون مذبحة مريعة، إذ إن الدماء بلغت من شدة التدفق في الشوارع أن خاض الناس بخيولهم فيها»[2].

أحجم الصليبيون عن قتل العلماء والوجهاء، أملًا في قيام المسلمين بافتدائهم بمبالغ كبيرة من المال، فقد أسر الصليبيون الشيخ عبد السلام الأنصاري، وعرفوا بأنه من العلماء، وداروا به في أرجاء فلسطين ليتم فداؤه بألف دينار، إلا أن أحدا لم يفتده بذلك المبلغ، فتم قتله[3].

بعد تحقيق الهدف الرئيس للحملة المتمثل بالاستيلاء على بيت المقدس، كانت الخطوة التالية اختيار أميرٍ للقدس، فانتخب غودفري دوق اللورين أميرًا للقدس والمناطق المجاورة لها[4]، واتخذ لنفسه لقب حامي القبر المقدس[5].

استطاعت الحملة الصليبية الأولى تأسيس إمارتي الرها وأنطاكية ودولة صغيرة مركزها القدس، التي تحولت إلى مملكة وسميت بمملكة بيت المقدس الصليبية، وشملت

1 انتوني ويست، الحروب الصليبية، ص73-74.
2 أرنست باركر، الحروب الصليبية، ص3.
3 مجير الدين الحنبلي، الأنس الجليل، ج1، ص298-299.
4 الشارتري، تاريخ الحملة، ص77.
5 هانز ابرهارد ماير، تاريخ الحروب الصليبية، ص94، قاسم عبده قاسم، ماهية الحروب الصليبية، ص130. وبشارة خضر، أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، ص40.

مدينة القدس وصور وعكا وحيفا وقيسارية وبيت لحم والخليل وغيرها[1]. ثم توسعت المملكة وامتدت ما بين نهر الأردن والبحر المتوسط، واتسع نفوذها إلى المنطقة الشرقية للأردن حيث تقع إمارة الكرك والبحر الميت، وصولًا حتى أيلة الواقعة على رأس الذراع الشرقي للبحر الأحمر[2]، واستقرت حدود المملكة بشكل نهائي، فامتدت على طول صحراء سوريا وشرق الأردن والنقب وسيناء[3].

نتائج الحملة الصليبية الأولى

أسس الصليبيون أربع إمارات صليبية في المناطق المختلفة وهي:

1- إمارة الرُّها: 492هـ/ 1098م، وتشمل أعالي نهري دجلة والفرات، وتقترب حدودها الجنوبية الغربية من حلب، وكانت عاصمتها الرها التي توجد في بعض الخرائط باسم إدريسّا.

2- إمارة أنطاكية: 491هـ/1098م، وتقع في الإقليم الشمالي جنوب غرب إمارة الرها.

3- إمارة طرابلس: 503هـ/1110م وهي تقع في شريط ضيق على الساحل وهي أصغر الإمارات الصليبية[4].

4- مملكة بيت المقدس: 492هـ/1099م، وتمتد حدودها الشرقية من قرب بيروت الحالية، ثم تتبع نهر الأردن حيث تتسع قليلًا، وتتجه جنوبًا إلى خليج العقبة، وكانت عاصمتها القدس، أعلنت فيما بعد باسم المملكة اللاتينية (494هـ/1100م)[5].

---

1 قاسم عبده، ماهية الحروب، ص130.
2 باركر، الحروب الصليبية، ص45. عبد العزيز الأهل، أيام صلاح الدين، ص202-203.
3 براور، عالم الصليبيين، ص92.
4 ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج10، ص475 – 276.
5 ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج10، ص272-275. محمود شاكر، التاريخ الإسلامي، جزء 6، ص 252-257. حسن حبشي، نور الدين والصليبيون، ص10.

خضعت بيت المقدس لحكم الصليبيين مدة مئة وسبعة أعوام، من بينها إحدى وتسعون سنة في المرحلة الأولى، التي تبدأ باحتلال الصليبيين للمدينة في 1099/492م، وتنتهي باسترداد صلاح الدين الأيوبي للمدينة في عام 583هـ/1187م[1]. أما المرحلة الأخيرة امتدت ست عشرة سنة، تبدأ من وقوع المدينة تحت سيطرة الصليبيين بمقتضى اتفاقية يافا التي سلم بموجبها الملك الكامل بيت المقدس للإمبراطور فريدريك قائد الحملة الصليبية السادسة 626هـ/1229م، وتنتهي عام 1244/642م عندما استردت القوات الخوارزمية المدينة وأعادتها إلى الدولة الإسلامية[2].

الحملة الصليبية الثانية

دعا البابا إيجونيوس الثالث لقيام حملة جديدة إلى الشرق، وكانت بقيادة ملوك أوروبا، لويس السابع ملك فرنسا، وكونراد الثالث ملك ألمانيا وبمساعدة عدد من نبلاء أوروبا البارزين[3]. ووصل كل من لويس وكونراد وشراذم جيوشهما إلى القدس عام 1148م. وفي القدس تحول تركيز الحملة الصليبية بسرعة نحو دمشق، الهدف المفضل لدى بلدوين الثالث ملك القدس وفرسان الهيكل. ونظرًا للأهمية الكبرى في الوصول والسيطرة على دمشق وما لذلك من أثر في السيطرة على قلب الشرق تم إقناع كونراد بأن يشارك في هذه المغامرة، لكن الصليبيين انهزموا في دمشق المنيعة وانسحبوا بعد الفشل الكبير الذي خيّب أملهم ومخططاتهم[4].

استرداد بيت المقدس

تغيرت الأوضاع والظروف لصالح المسلمين مع تغيّر القيادة السياسية في مصر، فعندما أصبحت مصر مستهدفة ومهددة بشكل مباشر من قبل الحملات الصليبية، ونتيجة

1 ابن الاثير، الكامل في التاريخ، ج11، ص553-546.
2 ابن واصل، جمال الدين ابو عبد الله محمد بن سالم، مفرج الكروب في أخبار بني أيوب، ج5، ص 337-336
3 زابوروف، الصليبيون في الشرق، ص180.
4 المرجع نفسه، ص186.

لخلافات داخلية بين وزراء الخليفة الفاطمي، سنحت الفرصة لنور الدين زنكي لوضع موطئ قدم له في مصر، حيث أرسل جيشًا بقيادة أسد الدين شيركوه، الذي استطاع أن يصبح وزيرًا للخليفة الفاطمي عام 1169م، وبعد وفاة شيركوه عُهد بوظيفته إلى ابن أخيه صلاح الدين يوسف بن أيوب، وفي هذه الأثناء اتجه الصليبيون إلى دمياط وحاصروها عام 1169م، فهزمهم صلاح الدين وتعقب فلولهم إلى العقبة وفتحها[1]، ومع وفاة الخليفة الفاطمي العاضد عام 1171م، استرد صلاح الدين حكم مصر، وأمر بذكر اسم الخليفة العباسي المستضيء في صلاة الجمعة، في إطار إنهاء الخلافة الفاطمية، وبعد أن تحقق له ذلك، كان هدفه الثاني تحرير فلسطين وبيت المقدس.[2]

استطاع صلاح الدين بفضل ذكائه وحنكته توحيد بلاد الشام ومصر في مملكة واحدة، استعدادًا للمواجهة الشاملة مع الصليبيين، وبعد وفاة نور الدين عام 1174م اختلف ورثته وعادت البلاد إلى التفرق والتشرذم من جديد، فأعلن صلاح الدين استقلاله، وعمل ما بين 1174م و1183م على توحيد بلاد الشام بعد خوض العديد من المناوشات مع ورثة نور الدين، وجعل دمشق قاعدة انطلاق لمحاربة الصليبيين، فحاصرهم في طبرية واستولى عليها.

وسنحت الفرصة لصلاح الدين، بعد قيام حاكم الكرك وحصن الشوبك رينالد (Renaud) بعددٍ من الاعتداءات على المسلمين، ففي عام 1182م اعتدى على قوافل الحجاج والتجار المسلمين أثناء مرورهم قرب قلعته، وفي عام 1183م نهب سواحل الحجاز، وفي عام 1187م هاجم قافلة كانت متوجهة إلى مدينة دمشق[3]، وأعلن بأنه سيقوم بنبش قبر الرسول صلى الله عليه وسلم. شكلت تصرفات رينالد نقضًا لاتفاقية الهدنة المتفق عليها

1 أكرم زعيتر، القضية الفلسطينية، ص33.
2 بشارة خضر، أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، ص44.
3 ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج11، ص534. الحنبلي، أحمد بن ابراهيم، شفاء القلوب في مناقب بني أيوب، ص118. زابوروف، الصليبيون في الشرق، ص190. بشارة خضر، أوروبا وفلسطين، المرجع نفسه، ص45.

في أيار/مايو 1180م بين صلاح الدين والملك الصليبي بولودين الرابع (Baudouin)، التي نصت على السماح بحرية التجارة ومرور القوافل[1]، فقرر صلاح الدين إطلاق الحملة الشاملة على الصليبيين/الفرنجة، حيث نشبت معركة كبرى في سهل حطين في الثالث والرابع من شهر تموز/ يوليو 1187م انتهت بهزيمة ساحقة للصليبيين، ولم ينج منهم إلا القليل، ومن نجا وقع في الأسر، وكان من بينهم ملك القدس غي دي لوزيبان (Guyde Lusignan) وأمير الكرك رينالد.

عامل صلاح الدين الملك برفق قائلًا له: «الملك لا يقتل ملكًا»، وأطلق سراحه بعد أن أقسم له بشرفه أن لا يشهر سلاحه في وجه صلاح الدين، أما رينالد الذي نقض الاتفاق ولم يراع حرمة العهود، قتله صلاح الدين بنفسه بسبب جرائمه وعدوانه[2].

وصف رانسيمان معركة حطين: «سبق للمسيحين في الشرق أن تعرضوا للكوارث، إذ وقع في الأسر ملوكهم وأمراؤهم، غير أن أمراءهم لم يكونوا وقت ذاك سوى أفرادًا صغارًا، لم يستهدفوا إلا إحراز بعض المكاسب، وفي حطين تم إبادة أضخم جيش لم تحشد المملكة مثله من قبل وضاع الصليب المقدس، وكان المنتصر سيد العالم الإسلامي بأكمله»[3]. فقد جمع الصليبيون عشرين ألف مقاتل من كل الدويلات الصليبية، ولكنها انجلت عن نصر ساحقٍ لصلاح الدين، وتدمير تام لجيش أعدائه. ولم يكن أمام جيش صلاح الدين بعد معركة حطين إلا التقدم نحو القدس، وقبل أن يتقدم تجاهها فتح طبرية وعكا، الناصرية وقيسارية وحيفا وصيدا وبيروت[4].

1 بيان نويهض الحوت، القضية الشعب، ص121.
2 أكرم زعيتر، القضية الفلسطينية، ص31.
3 رانسيمان، تاريخ الحروب الصليبية، ج2، ص743.
4 رانسيمان، المرجع نفسه.

وبعد هذه الفتوحات اتجه صلاح الدين إلى القدس، ولكن الصليبيين تحصنوا داخلها، فاتخذ صلاح الدين جبل الزيتون مركزًا لجيشه، وفرض الحصار على المدينة، ورمى أسوارها المدينة بالحجارة عن طريق المجانيق، وتقدم المسلمون لنقب الأسوار، فطلب الصليبيون الصلح، وقبل به المسلمون شريطة دفع مبلغ من المال عن كل فرنجي يخرج من القدس، فعلى الرجل عشرة دنانير، والمرأة خمسة، والصبي دينارين، وكان ضمن من خرجوا من المدينة البطريرك هرقل الأكبر، الذي حمل معه أموال البِيَع «الكنائس» وذخائر المساجد التي كان الصليبيون قد غنموها في فتوحاتهم[1]، وصف ابن واصل خروج الصليبيين بقوله: «كان في القدس بعض نساء ملك الروم، وقد ترهَّبت وأقامت به، ومعها من الحشم والعبيد والجواري خلقٌ كثير، ولها من الأموال والجواهر النفيسة شيء عظيم، فطلبت الأمان لنفسها ومن معها، فأمَّنها وسيَّرها»[2].

وخلافًا لأعمال القتل والذبح التي ارتكبها الصليبيون في بيت المقدس، اتسمت معاملة صلاح الدين للفرنجة/الصليبيين باللين، بعد إعطائهم الأمان، فلم يعتد عليهم، ولم تتعرض دورهم وممتلكاتهم للنهب، وسمح للمسيحيين العرب بالاحتفاظ بممتلكاتهم، وسمح للفرنجة أن يأخذوا ما يشاؤون من الأموال شريطة دفع الفدية، خلال أربعين يومًا من الاستسلام[3].

دخل صلاح الدين القدس في 27 رجب 583هـ – 2 تشرين أول/ أكتوبر 1187م. وأمر بترميم المسجد الأقصى وأمر بإحضار منبر نور الدين زنكي من حلب، الذي لم يصنع في الإسلام مثله، وصنع خلال عدة سنوات ليوضع في المسجد الأقصى[4].

1 العماد الأصفهاني، البرق الشامي، ج3، ص58. ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج11، ص529. ابن واصل مفرج الكروب في أخبار بني أيوب، ج2، ص186. ابن شداد، النوادر السلطانية، ص75.
2 ابن واصل، مفروج الكروب، ج2، ص 216. رانسيمان، تاريخ الحروب الصليبية، ج2، ص752-753. أنتوني ويست، الحروب الصليبية، ص99.
3 بيان نويهض الحوت، القضية الشعب، ص122.
4 غازي ربابعة، القدس في الصراع العربي الإسرائيلي، ص 24.

وبعد انتصارات صلاح الدين المتلاحقة التي أثارت الأوروبيين، تم إعداد حملة صليبية جديدة، فقد شجعت الكنيسة رعاياها على الخروج لقتال المسلمين، وأصدر البابا بأن من يتبرع لهذه الحملة بالمال غُفرت له ذنوبه، فصدرت صكوك الغفران لكل من يتبرع لهذه الحرب، أو يخرج فيها. وتم تعبئة عددٍ من الجيوش يقودها أقوى الملوك في أوروبا، ملك فرنسا فيليب أوغست (Philipp August) وملك بريطانيا ريتشارد «قلب الأسد» ("lion Heart" Richard)، وإمبراطور ألمانيا فريدريش بربروسا (Friedrich Barbarossa)، وقد مات الأخير غرقًا وهو في طريقه إلى فلسطين، والتقى الآخران على حصار عكا، وكان غي دو لوزينيان يقود الحصار ناقضًا عهده مع صلاح الدين، وفي ظل هذه الظروف طلب صلاح الدين النجدة والمساعدة من الخليفة العباسي من دون جدوى[1]، وكانت النتيجة سقوط عكا في 12 تموز/ يوليو 1191م، وأمر ريتشارد بذبح كل أسرى الحامية العسكرية البالغ عددهم 2700 أسيرًا[2]. وبعد مفاوضات طويلة بين صلاح الدين والحملة الصليبية، تم توقيع صلح بين الجانبين عام 1192م، لمدة خمس سنين عُرف باسم «صلح الرملة». نص الاتفاق أن يحتفظ الإفرنج بالمنطقة الساحلية من صور إلى يافا، على أن يعترفوا بسلطة صلاح الدين على باقي البلاد والقدس شريطة السماح للمسيحيين بالحج إليها[3]، وفي الرابع من آذار/مارس 1193م توفي صلاح الدين في دمشق.

القدس بعد صلاح الدين

بقيت القدس بأيدي المسلمين لخمسة وثلاثين عامًا، وشكل أبناء السلطان العادل، وهم الكامل محمد، والمعظم عيسى، والأشرف تحالفًا استطاع الانتصار في دمياط، وأفشل الحملة الصليبية الخامسة، وكان المأمول من هذا التحالف أن يظل قويًا، لكن ذلك لم

1 ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج12، ص66. ابن كثير، البداية والنهاية، ج12، ص 341-342.
ابن العبريّ، تاريخ مختصر الدول، ص387. ابن شداد، النوادر السلطانية، ص 234-235.
2 أكرم زعيتر، القضية الفلسطينية، ص 34-35.
3 ابن الاثير، الكامل في التاريخ، ج12، ص85-87. رانسيمان، تاريخ الحروب الصليبية، ج3، ص138-140.
النوادر السلطانية، ص 236.

يحدث، فانفرط عقده، وتصدعت وحدة البيت الأيوبي وحدث انقسام بين أبناء الملك العادل، ونشطت المؤامرات والدسائس، وانكفأ كلٌ منهم على ذاته، يهتم بمصالحه ومكاسبه، دون النظر إلى مصلحة الأمة، فشب صراع بين الكامل وأخيه المعظم عيسى صاحب دمشق[1].

واستعان كل منهما بقوى خارجية لمؤازرته في مواجهة الآخر، فاستنجد الملك المعظم بالسلطان جلال الدين بن خوارزم شاه سلطان الدولة الخوارزمية، في حين استعان السلطان الكامل بالإمبراطور فريدريك الثاني صاحب صقلية وإمبراطور الدولة الرومانية في غرب أوروبا[2]، وأصبحت بيت المقدس عرضة للمساومة والتفريط من قبل السلطان الكامل بن العادل الأيوبي سلطان مصر، في واحدة من أعجب التنازلات التي يقدم عليها حاكم مسلم حين تشتد به الأزمة، وتحيط به الملمات من كل جانب، فيقدم على عمل طائش بعيد كل البعد عن الحكمة، فقد استنصر بالإمبراطور فريدريك الثاني ووعده في مقابل الوقوف إلى جانبه بالتنازل له عن بيت المقدس، فوجدها الإمبراطور الألماني فرصة ذهبية تمكنه من العودة الى المدينة المقدسة، وتحقيق ما عجز عنه ريتشارد قلب الأسد وباقي القوى الأوروبية[3].

هكذا جاء الإمبراطور إلى بيت المقدس في عام 625هـ/ 1228م، ترافقه قوات رمزية، بالتزامن مع وفاة الملك المعظم عيسى، الذي كان يتوسع على حساب إخوته وأهل بيته، وعادت الأمور في البيت الأيوبي إلى الهدوء والاستقرار، فلم يعد هناك مبرر يدعو السلطان الكامل إلى الوفاء بوعده للإمبراطور، لكن الإمبراطور رفض التراجع ودخل الفريقان في مفاوضات انتهت بعقد اتفاقية يافا في 626هـ/1229م، التي نصت على الصلح بين الطرفين لمدة عشر سنوات، على أن يأخذ الصليبيون بيت المقدس وبيت لحم والناصرة وصيدا.

1 ابن واصل، مفرج الكروب، ج4، ص137 وما بعدها.
2 المرجع نفسه، ج4، ص206.
3 المرجع نفسه، ج4، ص306. ابن خلدون، العبر، ج5، ص351.

ونصت المعاهدة على أن تبقى مدينة القدس على ما هي عليه، فلا يُجدّد سورها، وأن يظل الحرم بما يضمه من المسجد الأقصى وقبة الصخرة بأيدي المسلمين، وتُقام فيه الشعائر، ولا يدخله الفرنج إلا للزيارة فقط[1]. وبعد عقد الصلح اتجه فريدريك إلى بيت المقدس، فدخل المدينة في 626هـ/1229م، وفي اليوم التالي دخل كنيسة القيامة، ليُتوّج ملكًا على بيت المقدس[2].

وبعد وفاة الكامل عاد التمزق إلى البيت الأيوبي، فاستغل الصليبيون هذا الانشقاق للتوسع في القدس فأعادوا بناء أسوارها[3]، وقاموا بتحصين عسقلان وغيرها من مدن فلسطين، على أثر وصول جموع صليبية إلى فلسطين، واستولوا على قافلة تجارية متجهة إلى دمشق[4]، عندها رأى الملك الناصر داود صاحب الكرك وجوب تحرير القدس من الصليبيين، لذلك عزم على تحريرها[5]، فحشد الناصر قواته وتوجه من الكرك إلى القدس[6]، وكان الصليبيون منشغلين عن الحرب والقتال حينها، فحاصر الناصر بيت المقدس وقسّم قواته إلى فرق ونصب المجانيق، واجتاحت قواته المدينة في عام 637هـ/1239م، وطهروها من الفرنج وسمح الناصر للصليبين بالخروج منها بأمان[7].

يمكن القول بأن بيت المقدس والأرض المقدسة في السنوات الخمسين التي تلت حكم صلاح الدين الأيوبي كانت عرضة لحالة من عدم الاستقرار، خاصة في النصف الثاني منها، واستخدمت أكثر من مرة في مساومات بين حكام البيت الأيوبي والفرنج، ما أفقدهم مصداقيتهم الجهادية الإسلامية، حتى أن قتالهم للفرنجة لم يكن يعبّر بالضرورة عن التزامهم الإسلامي، بقدر حرصهم على الحكم والنفوذ والمصالح الشخصية، ما أدى لسقوط القدس وفلسطين أكثر من مرة بأيدي الفرنجة[8].

1 ابن واصل، مفرج الكروب، ج4، ص241.
2 ابن الأثير، الكامل، ج12، ص482-383.
3 ابن واصل، مفرج الكروب، ج5، ص246. اليونيني، الذيل على مرآة الزمان، ج1، ص141.
4 هاملتون جب، صلاح الدين الأيوبي، ص222. رانسمان، ج3، ص373.
5 ابن شاكر الكتبي، فوات الوفيات، ج1، ص423.
6 المصدر نفسه، ج1، ص423.
7 ابن واصل، مفرج الكروب، ج5، ص247.
8 محسن محمد صالح، الطريق إلى القدس، ص120.

خاتمة

خضعت بيت المقدس لاحتلال الفرنجة على مدى عقود، ولم ينعم أهلها بالأمان إلا في ظل الحكم الإسلامي، إذ استخدم الفرنجة كل أساليب الإرهاب والتدمير، ولم يسلم منهم معلم ديني وتاريخي حتى بعض المعالم المسيحيّة تم تدميرها والمساس بها.

مثلت القدس رمزية سياسيّة ودينيّة خلال فترة الاحتلال الفرنجي وما قبله، وظلّت محورًا وساحة رئيسية لتوجيه الصراع بين قوى الغرب وقوى الشرق على مدى أكثر من قرن شهدت فيه المدينة حلقات متتابعة من الدمار والهلاك.

يمكن قراءة تحرير صلاح الدين الأيوبي للقدس على أنه أبرز الانتصارات التاريخيّة باعتراف الفرنجة أنفسهم والبابوية والقوى التي كانت تؤازرها في الغرب، ومع ذلك لم يحافظ خلفاء صلاح الدين على هذا الانتصار الذي كلف المسلمين الكثير، والتراجع الذي أحدثه خلفاء صلاح الدين ظلّ مستمرًا ردحًا طويلًا من الزمن.

مراجع الفصل الثالث

المصادر

- ابن الأثير، أبو الحسن علي بن محمد الشيباني (ت 630هـ)، الكامل في التاريخ، دار صادر، بيروت، 1966.
- الأصفهاني، العماد، محمد بن محمد الكاتب (ت 597هـ/1200م)، البرق الشامي، تحقيق مصطفى الحياري، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، 1987.
- ابن تغري بردي، جمال الدين أبو الحسن الأتابكي (ت 874 هـ)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1959.
- ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (ت 597 هـ)، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، الدكن، 1938.
- الحنبلي، أحمد بن إبراهيم ت (876 هـ/1471م)، شفاء القلوب في مناقب بني أيوب، تحقيق ناظم رشيد، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، 1978.
- ابن خلدون، عبد الرحمن محمد الحضرمي (ت 808هـ/1405م)، تاريخ ابن خلدون المسمى «العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، مؤسسة جمال للطباعة والنشر، بيروت 1979.
- الذهبي، محمد بن عثمان بن قيماز (ت 728هـ/1347م)، العبر في أخبار من غبر، تحقيق أبو هاجر محمد السعيد، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
- ابن شداد، بهاء الدين يوسف بن رافع، (ت 632هـ/1234م)، النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية المسمى سيرة صلاح الدين الأيوبي، تحقيق جمال الدين الشيال، الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1964.

- محمد بن جرير الطبري (ت310هـ- 922م)، تاريخ الرسل والملوك، مكتبة خياط، بيروت (د.ت).
- ابن العبري، أبو الفرج غريغوريوس بن أهرون الملطي (1226-1286هـ)، تاريخ مختصر الدول، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1958.
- ابن العديم، زبدة الحلب في تاريخ حلب، تحقيق سامي الدهان، المعهد الفرنسي للدراسات العربية، دمشق، 1954.
- أبو الفدا، عماد الدين إسماعيل بن محمد (ت 723هـ/1331م)، المختصر في أخبار البشر، المطبعة الحسينية، القاهرة، د.ت.
- ابن القلانسي أبو يعلى حمزة (ت 555هـ/1160م)، ذيل تاريخ دمشق، تحقيق أميدوز، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت، 1908.
- الكتبي، صلاح الدين محمد بن شاكر 764هـ، فوات الوفيات، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1951.
- ابن كثير، إسماعيل بن عمر الدمشقي (ت 774 هـ)، البداية والنهاية، تحقيق أحمد أبو ملحم وآخرون، مطبعة السعادة، القاهرة، 1932م.
- مجير الدين، أبو اليمن العليمي، مجير الدين عبد الرحمن بن محمد (860-928هـ)، الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل، المكتبة الحيدرية، النجف، 1968.
- علي بن الحسين المسعودي (ت346هـ)، مروج الذهب ومعادن الجوهر، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، 1991م.
- المقريزي، تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي بن عبد القادر (766-845 هـ)، اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطمين الخلفاء، تحقيق محمد أحمد، القاهرة، 1973.

- ابن ميسر، محمد بن علي بن ميسر (677هـ/1278م)، أخبار مصر، اعتناء: هنري ماسيه، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي، القاهرة، 1919.
- النويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب (ت 733هـ/1332م)، نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق محمد محمد أمين وآخرين، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1992.
- ابن واصل، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن سالم، 604-697 هـ، مفرّج الكروب في أخبار بني أيوب، تحقيق حسنين محمد ربيع، دار الكتب، القاهرة، 1977.
- اليافعي، عبد الله بن أسعد (ت768هـ/1366م) مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، ط2، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، 1970.
- اليونيني، قطب الدين موسى بن محمد (ت 726 هـ)، ذيل مرآة الزمان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد، 1951.

المراجع الحديثة

- أحمد، شفيق جاسر، القدس تحت الحكم الصليبي ودور صلاح الدين في تحريرها، د.م، القاهرة، 1989، ص34.
- الأهل، عبد العزيز، أيام صلاح الدين، دار الكتب، بيروت، 1961.
- إيليسيف، نيكيتا، الشرق الإسلامي في العصر الوسيط، ترجمة: منصور أبو الحسن، دار الكتاب الحديث، بيروت، 1986، ص382.
- باركر، إرنست، الحروب الصليبية، ترجمة الباز العريني، دار النهضة العربية، بيروت، 1967.

- براور يوشع، عالم الصليبيين، ترجمة قاسم عبدة قاسم، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 1999.
- بروكلمان، كارل، تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، 1949، ج2، ص217.
- جاسر، شفيق، تاريخ القدس، مكتبة الدار: المدينة المنورة، 1989.
- جب، هاملتون، صلاح الدين الأيوبي دراسات في التاريخ الإسلامي، ترجمة، يوسف أبيش، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1973.
- الجميلي، خضير عباس، مدينة أنطاكيا في مواجهة الحملة الصليبية الأولى، ضمن أعمال مؤتمر بلاد الشام في فترة الصراع الإسلامي الفرنجي، جامعة اليرموك، الأردن، 2000.
- حبشي، حسن، نور الدين والصليبيون، دار الفكر العربي، القاهرة، 1948.
- الحياري، مصطفى، القدس تحت حكم الصليبيين، ضمن كتاب القدس في التاريخ، ترجمة كامل العسلي، عمان، 1992م.
- خضر، بشارة، أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، ترجمة منصور أبو القاضي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003.
- الدوري، عبد العزيز، دراسات في العصور العباسية المتأخرة، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.
- رايلي، كافين، الغرب والعالم، ترجمة عبد الوهاب المسيري وآخرون، مطابع الرسالة، الكويت، 1985.
- ربابعة، غازي، القدس في الصراع العربي الإسرائيلي، دار الفرقان، عمان، 1987.

- رنسيمان، ستيفن، تاريخ الحروب الصليبية، ترجمة الباز العريني، دار الثقافة، بيروت، 1967.
- زابوروف، ميخائيل، الصليبيون في الشرق، ترجمة الياس شاهين، دار التقدم، 1986.
- الشارتري، فوشيه، تاريخ الحملة إلى القدس، ترجمه من اللاتينية إلى الإنجليزية الأخت فرنسيس ريتا ريان، حرره هارولد س. فنك، ترجمه إلى العربية زياد العسلي، ط1، دار الشروق، عمان 1990م.
- الشامي، أحمد، العلاقات بين الشرق والغرب، القاهرة 1985.
- شاكر، محمود، التاريخ الإسلامي، المكتب الاسلامي، بيروت، 6 أجزاء، 1979.
- الصوري، وليم، تاريخ الحروب الصليبية الأعمال المنجزة فيما وراء البحار، ترجمة: سهيل زكار، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، 1990، ج1، ص299.
- عاشور، سعيد عبد الفتاح، أوروبا في العصور الوسطى، دار النهضة العربية، بيروت، 1979.
- أوروبا العصور الوسطى التاريخ السياسي، ط5، مطبعة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1972.
- الحركة الصليبية، ط4، دار إحياء الكتب العربية، 1956.
- عاشور، فايد حامد، جهاد المسلمين في الحروب الصليبية، العصر الفاطمي والسلجوقي والزنكي، ط4، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1988م.
- العثامنة، خليل، فلسطين في خمسة قرون، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2000م.
- العش، يوسف، تاريخ الخلافة العباسية، دار الفكر، دمشق، 1982م.

- قاسم عبده قاسم، الخلفية الأيديولوجية للحروب الصليبية، مطبعة ذات السلاسل، الكويت 1988، ماهية الحروب الصليبية، مطابع السياسية، الكويت، 1990.
- كفافي، زيدان، القدس عبر العصور جامعة اليرموك، 2001.
- لوبون، غوستاف، حضارة العرب، ترجمة عادل زيتون، ط3، دار إحياء التراث العربي، القاهرة، 1956.
- ماير، هانز أبرهارد، تاريخ الحروب الصليبية، ترجمة وتعليق عماد الدين غانم، منشورات مجمع الفاتح للجامعات، ليبيا، 1990.
- المطوي، محمد العروسي، الحروب الصليبية في المشرق والمغرب، ط2، دار الغرب الإسلامي، 1982.
- معلوف، أمين، الحروب الصليبية كما رآها العرب، ترجمة عفيف دمشقية، بيروت 1993.
- ويست، أنتوني، حروب الصليبية، ترجمة محمود شكري نديم، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، بغداد، 1967.
- اليوسف، عبد القادر، العلاقات بين الشرق والغرب، المكتبة العصرية، بيروت، 1969.
- يوسف، جوزيف نسيم، تاريخ الحروب الصليبية، الإسكندرية، 1989.
- Morgan, David (1988), Medival Persia 10401797-, Longman Group, London and New York, Published in the United States of America.
- Siddiqi, Amir H,)1977(, Caliphate and Kingship in Medival Persia, Porcupine Press, Philadelphia, Pennsylvania.

الفصل الرابع

القدس زمن المماليك والعثمانيين



المحتويات

الفصل الرابع

القدس زمن المماليك والعثمانيين

أولًا: القدس زمن المماليك (1250-1516م)

استهل المماليك حكمهم بالتصدي لأعظم خطرين تعرّض لهما العالم الإسلامي في القرون الوسطى، وهما الخطر المغولي والصليبي. وقد تعرضت مدينة القدس خلال الفترة الأيوبية للغزو المغولي عام 1244م، لكن المماليك هزموهم بقيادة سيف الدين قطز والظاهر بيبرس في معركة عين جالوت شمال فلسطين عام 1260م[1]، وتعدّ هذه المعركة من المعارك الفاصلة في التاريخ، فقد أوقفت الزحف التتري المغولي الداهم على المنطقة، وكانت بداية لسلسلة هزائم متوالية أعادت المغول إلى قواعدهم، وحررت بلاد الإسلام منهم[2].

ويعود الفضل للمماليك أيضًا في تحرير بلاد الشام من الصليبيين، فقد استطاعوا الحفاظ على استقلال بلاد الشام والقدس، وقاموا بعمل تحصينات عسكرية ودفاعية من الشوبك والكرك جنوبًا حتى العاصي شمالًا للوقوف في وجه الخطرين الصليبي والتتري معًا[3].

وامتدت الخطوط الدفاعية للساحل عندما قام السلطان المنصور بن قلاوون بسلسلة من الفتوحات العسكرية على السواحل المصرية والشامية بهدف تصفية الجيوب الصليبية وتقوية الخطوط الدفاعية الأمامية، ففي عام 1289م حرر طرابلس من السيطرة الصليبية، وتمكن من انتزاع القلاع التي كانت تحت سيطرة الفرنج في المرقب وجبلة واللاذقية، وفي

1 ابن كثير، البداية والنهاية، ج13، ص 233-235. سعيد عاشور، الأيوبيون والمماليك في مصر والشام، ص195-199.
2 محسن محمد صالح، الطريق إلى القدس، ص126.
3 يوسف غوانمة، تاريخ نيابة بيت المقدس في العصر المملوكي، ص17-18.

العام التالي 1290م، حاصر عكا القلعة الحصينة للصليبيين بالشرق[1]. وشرع السلطان الأشرف خليل بن قلاوون في استكمال باقي الفتوحات التي انتهى إليها والده وبخاصة مدينة عكا التي اشتهرت بمناعتها وقوة حصونها، حيث تمكن من فتح آخر حصونها بعد حصار طويل عام 1290م[2]. وبسقوط عكا تم للمسلمين فتح آخر معقل للصليبيين في الشرق، وأضحت بلاد الشام من قلقيلية شمالًا حتى الحدود المصرية جنوبًا تحت السيطرة المملوكية[3].

قسّم المماليك بلاد الشام وفلسطين إلى نيابات، وهو النظام الإداري الذي كان يستخدمه الأيوبيون، فكانت القدس مركزًا لإحدى نيابات فلسطين بالإضافة إلى نيابة غزة ونيابة صفد، وكان حكام النيابات من القادة العسكريين بسبب الحاجة الدائمة إلى ضبط الأمن وحماية البلاد، وكان صاحب النيابة يتمتع بكافة الصلاحيات للإشراف على نيابته وحمايتها[4].

ثانيًا: فلسطين في العهد العثماني (922هـ-1335هـ/ 1516م – 1917م)

يمكن تقسيم تاريخ القدس في العهد العثماني إلى مراحل ثلاث، وهي:

- الأولى: تمتد من دخول العثمانيين إلى الشام، منذ عام 1516م، و حتى حكم إبراهيم باشا لبلاد الشام عاك 1831م.
- الثانية: مرحلة حكم إبراهيم باشا، التي تُعرف بفترة الحكم المصري عام 1831م.

1 ابن دقماق، الجوهر الثمين في سير الملوك والسلاطين، ج2، ص103.
2 المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج1، القسم الثالث، 764-765.
3 نعمان الطيب سليمان، جهود المماليك في تصفية الوجود الصليبي في الشرق الإسلامي، ص134.
4 فاروق عمر ومحسن محمد حسين، الوسيط في تاريخ فلسطين، ص 227.

- **الثالثة: تمتد من خروج إبراهيم باشا من فلسطين والقدس عام 1839، حتى وقوعها تحت الاحتلال العسكري البريطاني عام 1917.**

تعد الخلافة العثمانية من الإمبراطوريات الكبرى في التاريخ الحديث، وكان لها من القوة ما مكنها من السيطرة على معظم شرق أوروبا «بلغاريا، ويوغوسلافيا، ورومانيا، واليونان...»، إضافة إلى العراق وبلاد الشام والحجاز ومصر والسودان ومعظم المغرب العربي. وكانت إحدى أهم وأقوى دول العالم في العصر الحديث، غير أن عوامل الضعف أخذت تدبّ في أوصالها منذ القرن 18، وأخذت تفقد تدريجيًا مساحات كبيرة من أرضها، ولم تتمكن من مواكبة التطورات العلمية والحضارية للغرب الأوروبي، وعانت من الديون والتعثر الاقتصادي، وعانت من النفوذ الأوروبي في أراضيها، فضلًا عن حالة الجمود الفقهي والثقافي والفكري التي عاشتها فلم تستطع مجاراة قضايا العصر، وتقديم الحلول المناسبة وفق رؤى واعية مستمدة من الإسلام وتراثه العظيم[1].

المرحلة الأولى: الحكم العثماني للقدس (1516-1831)

خضعت بلاد الشام للحكم العثماني بعد معركة مرج دابق شمال حلب عام 922هـ/1516م[2]، فقد شكّل انتصار العثمانيين على المماليك في هذه المعركة تحوّلًا تاريخيًا في بسط نفوذهم على بلاد الشام، إذ أرسل السلطان سليم الأول جيشًا لفتح بيت المقدس وبقية المدن الفلسطينية، فطرد القوات المملوكية منها. ولم يواجه الجيش العثماني بعد مرج دابق أي مقاومة مملوكية تذكر[3]. وقد أعلنت مدن بلاد الشام قبول السيادة العثمانية، فتوجه السلطان سليم على رأس جيشه إلى دمشق وساحل فلسطين، ثم عرّج على مدينة القدس، قبل أن يتوجه الى مصر، فاستقبله العلماء والوجهاء وأكرموه،

1 محسن محمد صالح، الطريق إلى القدس، ص137.
2 علي حسون، تاريخ الدولة العثمانية، ص61-62.
3 محمد هاشم غوشة، القدس في العهد العثماني، ص34.

وقدموا له الطعام في ساحة الأقصى، بمشاركة من شيوخ المدن الفلسطينية من صفد ونابلس والخليل، لإعلان ولاءهم للسلطان[1].

ورث العثمانيون عن المماليك إرسال الصُرّة الى كل من مكة والمدينة والقدس[2]، وقد أرسل السلطان سليم الأول الصُرّة عند قدومه إلى القدس حيث أقام وليمة للسكان في المسجد الأقصى[3]. عيّن السلطان سليم الأول الأمير جان بردي الغزالي نائبًا للسلطنة في بلاد الشام، وكانت مدينة القدس ضمن نيابته التي استمرت حتى قيامه بالتمرد عام 1520م، إذ أصبحت القدس مركز وحدة إدارية، عرفت بسنجق القدس، وكان مؤلفًا من خمسة أقضية هي: القدس ويافا والخليل وغزة وبئر السبع[4]. فكانت القدس مركز إدارة فلسطين الرئيسي. وتمتعت المدينة بإدارة مستقلة نسبيًا، وقد أبقى العثمانيون نيابة الشام كما كانت في زمن سلاطين المماليك غير أنهم استبدلوا تسميتها بالولاية التي كان يرأسها الباشا أو الوزير[5].

وتميزت الفترة العثمانية بالاهتمام بالعمارة والبناء، ففي عهد السلطان سليمان القانوني (1520-1566م) زاد الاهتمام بالمدينة وتم إجراء العديد من الإصلاحات فيها، أهمها إعادة إعمار قبة الصخرة، وتعمير جدران المسجد الأقصى وأبوابه، وإعادة تعمير أسوار المدينة وإنشاء السُبل في ساحة المسجد، وشجعوا التجارة وأمنوا طرق المواصلات بين القدس والمدن الأخرى، خاصة طريق القدس- يافا، وأنشأت في المدينة تكيّة عرفت باسم «خاصكي سلطان» لمساعدة الفقراء، وتم إنشاء الكثير من المدارس خاصة تلك التي تدرس القرآن الكريم والحديث[6].

---

1 عبد اللطيف الطيباوي، القدس الشريف في تاريخ العرب والإسلام، ص32.
2 الصرة هي عبارة عن هدية نقدية كان يرسلها السلاطين إلى الأشراف والعلماء للإنفاق على المقدسات ورعايتها. الطيباوي، القدس الشريف في تاريخ العرب والمسلمين، ص32.
3 كامل العسلي، مكانة القدس في تاريخ العرب والمسلمين، ص49.
4 شمس الدين السيوطي، إتحاف الإخصا بفضائل المسجد الأقصى، ج2، ص199.
5 عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون، ص95.
6 عارف العارف، المفصل في تاريخ القدس، ص66. وانظر للمزيد: رياض حمودة ياسين، تاريخ القدس السياسي والحضاري، ص37-38.

شهدت مدينة القدس إبان تلك المرحلة تطورات عديدة على الصعد السياسة والعسكرية، فمع بداية القرن الثامن عشر ميلادي، وتحديدًا عام 1703م، قامت انتفاضة شعبية قادها نقيب الأشراف محمد بن مصطفى الحسيني ضد سياسة حاكم القدس جورجي محمد باشا، الذي فرض الضرائب الباهظة على السكان، فجهزت السلطات العثمانية قوة عسكرية للقضاء على الثورة، وتمكنوا من القبض على زعيمها عام 1707م وتمّ إعدامه[1].

وتعرضت القدس عام 1799م لخطر الغزو، من قبل الحملة الفرنسية بقيادة نابليون، فعلى أثر احتلال نابليون مصر، توجه إلى فلسطين فتمكن من احتلال غزة والرملة ويافا وحيفا ووصل إلى عكا فحاصرها، وكان أميرها أحمد باشا الجزار الذي تمكن من الصمود في وجه نابليون، ولم يستطع الخير الصمود نتيجة تفشي مرض الطاعون في الجيش الفرنسي، فاضطر نابليون للانسحاب من أمام عكا من دون أن يتمكن من دخولها، ما منع الحملة من الوصول إلى مدينة القدس[2].

ومن مخاطر الحملة الفرنسية، أنها بذرت بذور الفتن وفتحت عيون اليهود على إمكانية القدوم إلى فلسطين، وإقامة وطن لهم فيها، لذلك تعد فرنسا أول الدول الاستعمارية التي دعمت اليهود ودعتهم إلى القدوم إلى فلسطين، وكان سبب إقدام نابليون على هذه الخطوة، هو رغبته في التخلص من اليهود من جهة، ولكي يقدم اليهود المساعدة على احتلال فلسطين من جهة أخرى، لذلك عملت بعض الجماعات اليهودية على دعم الحملة الفرنسية في الشرق العربي[3].

1 رفيق النتشة وآخرون، تاريخ مدينة القدس، ص67.
2 حلمي إسماعيل، تاريخ العرب الحديث، ص111.
3 شاهين مكاريوس، تاريخ الإسرائيليين، ص185. وانظر: زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث، ص180-181.

المرحلة الثانية: الحكم المصري في بلاد الشام (1831-1840م)

كان لشخصية محمد علي باشا خلال حكمه لمصر ما بين 1805-1848م دورًا كبيرًا في التحولات التاريخية، حيث ساهم في انطلاق المسألة الشرقية[1] في مصر، بالإضافة إلى كونه مؤسس مصر الحديثة، واستطاع تأسيس دولة قوية على أنقاض الدولة العثمانية في مصر، يحكمها هو وأسرته من بعده، وقد كان طموحه أن يضم الشام إلى مصر.

وبالفعل قام بالهجوم على بلاد الشام، بقيادة ابنه إبراهيم باشا، الذي استطاع تحقيق انتصارات متتالية، حتى وصلت جيوشه إلى كوتاهية وأصبحت تهدد إسطنبول عاصمة الدولة العثمانية، ولم يقف هجوم محمد علي إلا بتدخل من الدول الأوروبية، واضطر إلى توقيع معاهدة كوتاهية عام 1833، التي نصت على تخلي السلطان العثماني لمحمد علي عن حكم مصر وبلاد الشام[2].

ولكن أطماع محمد علي لم تتوقف، إذ نجحت حملة إبراهيم باشا بالوصول إلى فلسطين عام 1831م، فقامت باحتلال غزة ثم الرملة وحيفا والقدس، ثم تقدم الجيش شمالًا، فتمكن من احتلال عددٍ من المدن الشامية، وواصلت الجيوش المصرية تقدمها فعبرت الأناضول وتمكنت من إلحاق الهزيمة بالعثمانيين في معركة بالقرب من قونية[3].

1 المسألة الشرقية هي محاولة الدول الأوروبية الكبرى تقسيم الدولة العثمانية وتصفية أملاكها، أو هي مسألة وجود العثمانيين المسلمين في أوروبا وطردهم منها. وتعود جذور هذه المسألة إلى النصف الأول من القرن السادس عشر خاصة محاولات روسيا السيطرة على شبه جزيرة القرم والأستانة، لإيجاد منفذ لروسيا إلى المياه الدافئة (البحر الأبيض المتوسط)، حيث اعتبرت روسيا نفسها وريثة الإمبراطورية البيزنطية، فعملت على تمزيق الإمبراطورية العثمانية كلما سمحت لها الفرصة، ما أدى لاندلاع عدة حروب بين الدولتين.
وتعرف المسألة الشرقية بأنها النزاع الذي اشتد بين الدول الأوروبية الكبرى أواخر القرن الثامن عشر حتى انتهاء الدولة العثمانية عام 1924م، وهو صراع لبسط النفوذ في ممتلكات الدولة العثمانية لاقتسام هذه الممتلكات، فالمسألة الشرقية ظهرت نتيجة ضعف الدولة العثمانية واشتداد الأزمة العامة فيها من جهة، ورغبة الدول الأوروبية في التوسع الاستعماري أخرى.
راجع: هاشم صالح التكريتي، المسألة الشرقية دار الحكمة، بغداد، 1990م، ص21. حسين لبيب، المسألة الشرقية، نشرته مجلة الهلال، القاهرة، مصر 1921م، ص4-5. كارل براون، السياسة الدولية والشرق الأوسط، ط1، ترجمة عبد الهادي حسين جياد، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1987م، ص31.

2 هشام سوادي هاشم، تاريخ العرب الحديث، 1516-1918م، ص141.

3 قونية: من مدن الأناضول الوسطى في تركيا. راجع: محمد كرد علي، خطط الشام، ج3، ص54.

أقلقت انتصارات محمد علي دول أوروبا، وأزعجهم ظهور قيادة قوية في مصر، ما يشكل تهديدًا لمصالحهم في المنطقة، فخشيت بريطانيا من نجاح محمد علي في الوصول إلى مناطق أبعد مثل الخليج العربي والعراق[1]، لذلك رأت الدول الأوروبية ضرورة إضعاف دولة محمد علي.

فقامت بريطانيا بحث السلطان العثماني على استعادة أملاكه، وخاض السلطان العثماني حربًا ثانية مع إبراهيم باشا في نصيبين على الفرات في 25 حزيران/يونيو 1839، فانهزمت الدولة العثمانية وانضم الأسطول العثماني إلى الجيش المصري، ورأت بريطانيا بأن ذلك يهدد طريق الهند، فعقدت مع كل من بروسيا والنمسا وروسيا مؤتمرًا انتهى بمعاهدة لندن في 5 تموز/يوليو 1840، وأرسلت دول التكتل إنذارًا شديدًا إلى محمد علي، تضمن انسحابه من سوريا، وإعادة الأسطول العثماني إلى السلطان، وفي حال رفضه هذه الطلبات يفقد حقه في حكم مصر، ما أدى إلى إنهاء حكم محمد علي على بلاد الشام بما فيها مدينة القدس في عام 1840.

حاول محمد علي تأخير تنفيذ الاتفاقية، منتظرًا إمدادات عسكرية من حليفته فرنسا، ولكن الدول الأوروبية ضغطت عليه، وأجبرته على الانسحاب من بلاد الشام عام 1841، وبهذا انتهت المسألة الشرقية في مصر وضمنت الدول الأوروبية سلامة الدولة العثمانية وبالتالي مصالحها الاستعمارية، فمعاهدة لندن أجبرت محمد علي باشا التراجع عن أطماعه في الشام والجزيرة العربية وأدرنة وتكريت، وفي عام 1841 حدد السلطان العثماني عبد المجيد (1839-1861م) الأوضاع في مصر بفرمان أصدره لهذا الغرض وبموجبه احتفظ محمد علي باشا بمصر، وأصبح حكمها وراثيًا في أسرته، على أن تظل مصر تابعة اسميًا للدولة العثمانية[2].

1 إبراهيم خليل أحمد، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني 1516-1916م، ص161-162.

2 جوزيف حجار، أوروبا ومصير الشرق العربي حرب الاستعمار على محمد علي والنهضة العربية، ترجمة بطرس حلاق وماجد نعمة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1976م، ص 167-168.

القدس بعد انتهاء الحكم المصري إلى عهد التنظيمات (1840-1876م)

عندما عادت السيادة العثمانية إلى بلاد الشام وفلسطين استمر حكم وإدارة سنجق القدس تابعًا لولاية دمشق حتى عام 1872م، إذ وحدت الدولة العثمانية سناجق فلسطين الثلاثة وهي القدس ونابلس وعكا، في ولاية القدس المستقلة إلا أنها عادت وألغت هذا القرار، وأبقت على تبعيتها لولاية دمشق. وفي عام 1874م أصبح سنجق القدس وحدة إدارية مستقلة، وأصبح حاكم القدس يتبع مباشرة للباب العالي[1].

تكون مجلس إدارة سنجق القدس من المتصرف والقاضي والمفتي وأمين الخزانة، وممثلين عن كل واحدة من الطائفتين الأرثوذكسية واللاتينية، وممثل عن التجمعات الأمريكية واليهودية، وتأسس في مدينة القدس أول مجلس بلدي في بلاد الشام وذلك عام 1863م، وتشكل هذا المجلس بموجب قرار من السلطان عبد العزيز في ظل صراع الدول الأوربية على فلسطين والقدس، وضم المجلس حينها خمسة أعضاء، ثلاثة مسلمين وعضو واحد مسيحي وعضو يهودي، وترأس هذا المجلس عبد الرحمن الدجاني، وباشر المجلس أول أعماله عام 1867م، وبدأ نشاطه بعد صدور قانون الولايات سنة 1871م، تبعه قانون البلديات لعام 1877م، وهو القانون الذي حدد بموجبه مهام المجالس البلدية وكيفية تشكيلها، وأصبح المجلس يتكون من (6-12) عضوًا يتم انتخابهم لمدة أربع سنوات ويعين الرئيس من بين الأعضاء المنتخبين[2].

شهدت هذه الحقبة تنافسًا بين الدول الأوروبية على افتتاح قنصليات في المدينة، وافتتحت قنصلية لأمريكا سنة 1857م، ثم أقيمت قنصلية لكل من روسيا واليونان عام 1862م، وقد استاء أهل القدس من ذلك واعتبروه استفزازًا لمشاعرهم وواجهوه بالغضب

1 عبد العزيز عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سوريا، 1864-1914، ص24.
2 Kamel Jamil Asali, Jerusalem in History, P240.

الشديد والاحتجاج على موقف المتصرف في حينه كامل باشا، الذي كان يحتفل بهذه القنصليات[1]، وقد ساهمت هذه القنصليات في التدخلات المستمرة في شؤون الدولة العثمانية والضغط عليها بحجة حماية حقوق الأقليات الدينية على أرض الدولة العثمانية[2].

السلطان عبد الحميد الثاني ونشوء الفكرة الصهيونية

اعتلى السلطان عبد الحميد الثاني عرش السلطنة في الدولة العثمانية عام 1876م، وبالرغم مما وصف به من الظلم والاستبداد[3]، غير أنه كان السلطان المدافع عن الحقوق العربية والإسلامية في فلسطين والقدس، وكان ينظر لأهل فلسطين والقدس باعتبارهم أصحاب الحق الشرعي في أراضيهم بالتصرف فيها أو الإقامة، ولم يسمح لليهود بتنفيذ مخططاتهم الاستعمارية فيها[4]، لذلك حاولت الصهيونية ومن يدعمها من الدول الأوروبية الإطاحة به وإسقاطه عن عرش السلطنة الى أن تمّ عزله في انقلاب مدبّر عام 1909م.

ازداد في عهد السلطان عبد الحميد الثاني الصراع والتنافس بين الدول الأوروبية على مدينة القدس بحجة حماية الأقليات والطوائف الدينية الموجودة فيها وحماية المصالح الأوروبية، فالتقت مع الفكرة اليهودية التي تطلعت إلى فلسطين من أيام الحملة الفرنسية على الشرق العربي، وهي الفكرة التي حاولت بريطانيا استثمارها عام 1830م، لإنشاء دولة يهودية في فلسطين تكون مسؤولة عن حمايتها، وذلك بهدف تأمين طريقها إلى المستعمرات الشرقية في الهند[5].

1 كامل العسلي، وثائق مقدسية، ص287-288.
2 Richard P.Steven (Editor), Zionism and Palestine before the Mandate, p1
3 جورج إنطونيوس، يقظة العرب، ص175-176.
4 مصطفى الدباغ، الموجز في تاريخ الدول الإسلامية، ج2، ص60.
5 كان النموذج الذي خشيت بريطانيا تكراره هو الدولة التي أنشأها محمد علي باشا في مصر والشام في النصف الأول من القرن التاسع عشر. عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص26.

شكل افتتاح قناة السويس عام 1869م، ومن ثم انتقال قسم كبير من أسهمها إلى بريطانيا، أبرز الأحداث التي أدت إلى ازدياد أهمية المنطقة، ما جعل بريطانيا تزيد من اهتمامها بالمنطقة وتشبثها بها، فقد شهدت المرحلة التي تلت افتتاح قناة السويس، اشتداد التنافس الاستعماري، فلم تعد الدول الاستعمارية خاصة بريطانيا وفرنسا، فلم تكتف بنيل الامتيازات الاقتصادية، بل توجهت لمرحلة الاحتلال العسكري، فقد أقدمت فرنسا عام 1881 على احتلال تونس، واحتلت بريطانيا مصر عام 1882، بما فيها قناة السويس، التي تطلب الاحتفاظ بها ضرورة التطلع لاحتلال فلسطين، إذ أدركت بريطانيا أن سياستها على مصر ومنطقة القناة، تتطلب احتلال فلسطين[1].

واستغلت بريطانيا حجة حماية الأقليات الدينية، وأعلنت حمايتها للدروز والبروتستانت في سوريا وجبل لبنان وفلسطين، بعد أن فرضت فرنسا وروسيا حمايتهما على الكاثوليك والأرثوذكس، وكان من جراء تلك السياسة إنشاء بريطانيا أول قنصلية غربية في القدس عام 1839، وجهت معظم جهودها لحماية الجالية اليهوديّة في فلسطين[2].

وفي هذا السياق ارتبطت فكرة تشجيع الاستيطان اليهودي لفلسطين بفكرة إقامة حاجز بشري استعماري غريب، يحول دون قيام دولة عربية مستقلة موحدة تضم المشرق العربي وإفريقيا العربية، وذلك حفاظًا على استمرار السيطرة الأجنبية على مقدرات الوطن العربي[3].

برزت الفكرة الصهيونية بوضوح في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، حيث بدأ التحرك الصهيوني يأخذ منحى جديدًا وأكثر فعالية، وقد ساعد في ذلك الظروف البائسة التي كان يعيشها اليهود في أوروبا، إذ كان جزء كبيرٌ منهم يُعامل بطريقة سيئة وطردوا من بلادهم مثلما حدث عندما قام ملك إنجلترا «إدوارد الأول» بإصدار مرسوم سنة 1873م الذي قضى طرد اليهود من بريطانيا[4].

1 أنيس صانع، فلسطين والقومية العربية، ص7.
2 عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص27.
3 عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ص28.
4 حسان علي حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، ص27.

ولا يخفى على أحدٍ كيف عاش اليهود في أوروبا ضمن حياة انعزالية/ Jewish Isolation[1]، ولم يندمجوا في المجتمعات الأوروبية، وإنما كانوا في أحياء خاصة أطلق عليها اسم الجيتو[2]، وفي أوروبا الشرقية كان محظورًا عليهم تولي المناصب العامة أو مزاولة بعض المهن والحرف، لذلك كانوا يعدون أنفسهم غرباء في البلاد التي يعيشون[3]، فسرت الصهيونية بأن عدم اندماج اليهود في مجتمعاتهم كان بسبب هويتهم وشخصيتهم وطبيعتهم وتاريخهم وجوهرهم اليهودي، فاليهود حسب تصورهم يعزلون أنفسهم عن الأغيار لأن هذه هي طبيعتهم وشخصيتهم وهويتهم، وتنعكس هذه السمة في سلوكهم وتاريخهم، ولا يمكن إنكار تأثير الدين اليهودي مثل عقيدة الشعب المختار، والشعائر الدينية التي تدعو اليهود الى العزلة، خاصة وجود أفكار لها علاقة بأن اليهود خلقوا من طينة مغايرة للبشر[4].

وهنا ظهر تيار بين يهود أوروبا يدعو لتحريرهم من الأوضاع البائسة التي يعيشون فيها، فظهرت الحركة الصهيونية التي تعتبر حركة استعمارية، استهدفت إقامة دولة يهودية في فلسطين تجمع شتات يهود العالم، وتكون موقعًا متقدمًا لخدمة الاستعمار العالمي، وقد كان تلاقي المصالح بين الطرفين السبب الرئيسي في إقامة دولة «إسرائيل» على أرض فلسطين العربية، لقد جاء إنشاء الحركة الصهيونية باعتبارها حركة سياسية عنصرية استيطانية مرتبطًا بتصاعد الحملات الاستعمارية الأوروبية إلى المشرق، ومتأثرًا بنمو الروح القومية لدى الشعوب الأوروبية، ونتيجة لتزايد النشاط اليهودي من أجل العودة إلى ما يزعمه اليهود بأنه أرض الميعاد[5].

1 عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ج2، ص66.
2 من أشهر حالات عزلة اليهود وجودهم داخل الجيتوات القسرية في أوروبا ابتداءً من عصر النهضة، وصلت هذه العزلة ذروتها في أوكرانيا. عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ج2، ص66. وانظر كيف استغلت الصهيونية دعاية «اللاسامية» واضطهاد اليهود في إقناع الدول الأوروبية بمشروعهم
25-Uri Huppert, Back to the Ghetto Zeonism in Retreate, p23
3 حسان علي حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، ص29.
4 عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ج2، ص66.
5 رياض حمودة ياسين وأمجد الفاعوري، تاريخ القدس السياسي والحضاري، ص40.

لقد استهدفت هذه الحركة إيجاد حل لما أطلق عليها حينها بـ«المسألة اليهودية»، عن طريق إنشاء وطن قومي لليهود يكفله القانون العام[1]، وعبر صياغة فلسفية قومية يهودية ترتبط بفلسطين التي تعدّ أرض الميعاد بالنسبة إلى اليهود، وقد لاقت هذه الأفكار على ما يبدو قبولًا لدى الدول الاستعمارية وفي مقدمتها روسيا وألمانيا لأنها وجدت فيها ما يخدم مصالحها[2].

وكان من أبرز من فكروا بإقامة الدولة اليهودية الصحفي النمساوي ثيودور هرتزل، الذي أصدر كتابًا بعنوان "الدولة اليهودية" نشره عام 1896، وقد رأى أن الحل الأمثل لليهود يكمن في تجميعهم في وطن واحد، واقترح فلسطين وطنًا لليهود، وبعد إجراء مجموعة من الاتصالات مع يهود العالم، ودعوتهم لمناقشة المسألة اليهودية، تم عقد مؤتمرٍ يهودي عالمي في مدينة بال السويسرية، ما بين 29 و31 آب من عام 1897، حضره 197 مندوبًا يهوديًا من مختلف أنحاء العالم، أُعلن في نهايته عن تأسيس "المنظمة اليهودية العالمية"، ومن ثم وضعت المخططات للمباشرة بالعمل على تأسيس الدولة اليهودية[3].

بعد الانتهاء من مؤتمر بازل قام أعضاء الحركة الصهيونية وخاصة هرتزل، بإجراء اتصالات سياسية واسعة ومكثفة مع جميع القوى الاستعمارية والدول الكبرى، للبحث عن قوة استعمارية كبرى تتبنى المشروع الصهيوني، وذلك تنفيذًا للنقطة الرابعة من الوسائل المعتمدة في برنامج بازل، فالقيادة الصهيونية كانت تدرك منذ البداية بأن المشروع الصهيوني سيُمنى بالفشل، إن اعتمد على تنفيذه على الإمكانات والقدرات الذاتية للحركة الصهيونية فقط، ولم تقم بتبنيه دولة استعمارية كبرى ذات نفوذ، ولها

1 Richard P.Steven (Editor), Zionism and Palestine before the Mandate, p11.

2 علي حسون، تاريخ الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية، ص244-245

3 Richard P. Steven, (Editor), Zionism and Palestine before the Mandate, p12،

فرانك بيلي، معجم بلاكويل للعلوم السياسية، المرجع السابق، ص710.

-Martin Sicker, Between Hashemites and Zionists The Struggle for Palestine 1908 1988, p27

مصالح مهمة في منطقة الشرق الأوسط، وفي ضوء هذا المفهوم وانطلاقًا من لغة المصالح المشتركة عرض هرتزل خدمات الحركة الصهيونية وتحالفها مع الدولة العثمانية وبقية القوى الإمبريالية التي خاطبها، مؤكدًا لها أن المشروع الصهيوني في فلسطين سيكون ليس في مصلحتها على المستوى الداخلي فقط، وإنما أيضًا من مصلحتها على المستوى الخارجي، حيث ستكون الدولة اليهودية حارسًا أمينًا لمصالحها الاستراتيجية في المنطقة إن تحالفت مع الحركة الصهيونية، ومن أجل تحقيق هذه الغاية اتصل هرتزل بقيصر ألمانيا وبالسلطان العثماني وبملك إيطاليا وبمسؤولين ووزراء بريطانيين ونمساويين وروس، وبابا الفاتيكان بيوس العاشر الذي رفض تأييد الخطط الصهيونية والاستيطان بفلسطين والقدس، إضافة إلى القادة السياسيين اتصل هرتزل بعدد كبير من الشخصيات السياسية وأصحاب البنوك والأثرياء اليهود[1].

حاول هرتزل التأثير على السلطان عبد الحميد الثاني من أجل السماح باستيطان اليهود في فلسطين والقدس[2]، وقام بتوسيط بعض قناصل الدول الأوربية لدى السلطان، ثم لحق امبراطور ألمانيا عند زيارته للدولة العثمانية، وتوسطت له السفارة الألمانية في استانبول لمقابلة السلطان، ولما قابل هرتزل السلطان عبد الحميد قدم هرتزل له عروضًا وإغراءات مالية ضخمة مقابل السماح لليهود بالهجرة إلى فلسطين[3].

عرض ثيودور هرتزل على السلطان عبد الحميد عبر صديقه نيولنسكي، بيع فلسطين لليهود، فأجابه السلطان: "إذا كان هرتزل صديقك بقدر ما أنت صديقي فانصحه ألّا يسير أبدا في هذا الأمر، لا أقدر أن أبيع ولو قدمًا واحدًا من البلاد، لأنها ليست لي، بل لشعبي. ولقد حصل شعبي على هذه الإمبراطورية بإراقة دمائهم، وقد غذوها فيما بعد بدمائهم، وسوف نغطيها بدمائنا قبل أن نسمح لأحد باغتصابها منّا. لقد حاربت كتيبتنا في سورية

1 أنيس صايغ، يوميات هرتزل، ص 323-324.
2 Neville J.Mandel, The Arabs and Zionism before World War 1, p10.
3 حسان علي حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، ص127.

وفي فلسطين، وقتل رجالنا الواحد تلو الآخر بلقنة، لن يرضى أحدٌ منهم بالتسليم، وفضلوا أن يموتوا في ساحة القتال. الإمبراطورية ليست لي وإنما للشعب، لا أستطيع أبدًا أن أعطي أحدًا أي جزء منها. ليحتفظ اليهود بملايينهم، فإذا قسمت الإمبراطورية فقد يحصل اليهود على فلسطين دون مقابل، إنما لن تقسم إلا على جثثنا، ولن أقبل بتشريحنا لأي غرضٍ كان»[1]. وموقف السلطان عبد الحميد هذا، يتسق تمامًا مع الفكرة الإسلامية التي كان السلطان عرابها، باعتبار أرض فلسطين جزءًا من أرض الإسلام والمسلمين المقدسة، التي لا يجوز التفريط بأي جزءٍ منها[2].

وتعددت محاولات هرتزل وعروضه السخية دونما فائدة، ومات عام 1904 من دون أن يحقق أهدافه، وهكذا ظلّ السلطان عبد الحميد الثاني (1876-1909) عقبة في وجه المشاريع الصهيونية منطلقًا من سياسته الإسلامية، ومن معرفته بحقيقة الأطماع الصهيونية، يذكر السلطان عبد الحميد في مذكراته: «وانتظم يهود العالم وسعوا -عن طريق المحافل الماسونية- في سبيل الأرض الموعودة، وجاؤوا إليّ بعد فترة، وطلبوا مني أرضًا لتوطين اليهود في فلسطين مقابل أموال طائلة، وبالطبع رفضت»[3]. وتبدو المسحة الإسلامية في خطاب السلطان عبد الحميد واضحة في ارتباطه بالقدس وفلسطين، فيقول: «لماذا نترك القدس؟...إنها أرضنا في كل وقت وفي كل زمان، وستبقى كذلك فهي من مدننا المقدسة، وتقع في أرض إسلامية، لا بدّ أن تظل القدس لنا»[4].

---

1 سمير أيوب، وثائق أساسية في الصراع العربي الصهيوني، ج1، ص128.
-Martin Sicker, Between Hashemites and Zionists The Struggle for Palestine 1908 1988, p.28
2 محسن محمد صالح، الطريق إلى القدس، ص138.
3 مذكرات السلطان عبد الحميد، ص65.
4 المرجع نفسه، ص11-12.

هذا الموقف جعل السلطان عبد الحميد في مواجهة مع الحركة الصهيونية، فسخرت كل إمكانياتها للإطاحة به، حيث نشطت جمعية الاتحاد والترقي لإسقاط السلطان[1]، واستطاعت ذلك عام 1909، ومما يثير الريبة في الإعلان، بأنه جاء على لسان أحد أعضاء الجمعية وهو اليهودي «عمانويل قراصو»، الذي كان يحمل الجنسية العثمانية والإيطالية، وكان نائبًا في مجلس النواب عن ولاية سالونيك[2].

وبعد نفي السلطان عبد الحميد إلى مدينة سالونيك بعد عزله، أرسل السلطان رسالة إلى الشيخ محمود أبو الشامات، كشف النقاب عن أسباب عزله عن الحكم، وبيّن فيها تآمر جمعية الاتحاد والترقي وتعاونها مع الصهيونية من أجل إقامة وطن قومي لليهود على أرض فلسطين، ومحاولتهم إغراء السلطان عبد الحميد بمبلغ 150 مليون ليرة إنجليزية من الذهب، فكان رده عليهم أنهم لو دفعوا ملء الأرض ذهبًا فلن يوافق على طلبهم، فكان ثمن رفضه عزله عن السلطنة ونفيه[3].

وفي سياق تكون فكرة الصهيونية، ففقد كانت الحركة قائمة على عاملي العنصرية والقومية، ولم تقم في أساسها على البعد الديني، ولكنه دخل إلى أدبياتها في مرحلة لاحقة. حيث تشير الدراسات التاريخية إلى شخصية بنجامين زئيف هرتزل (1860 – 1904)، الذي يعدّ مؤسس الحركة الصهيونية الحديثة، فقد فكّر هرتزل في إيجاد وطن لليهود لحل ما أسماه المشكلة اليهودية في العالم، حيث رأى أن اليهود يتعرضون للاضطهاد في مختلف أنحاء العالم، وهو ما كان عائدًا إلى ممارساتهم الاقتصادية واستغلالهم الناس، إضافة إلى التجاوزات السياسية، وخلال تلك المرحلة تم اقتراح عدد من الدول لذلك الغرض هي:

1 جمعية الاتحاد والترقي: فرع لجمعية تركيا الفتاة، أنشأها الشبان الأتراك في سالونيك، بهدف القضاء على ما يسمونه استبداد السلطان عبد الحميد، وكان مصطفى كمال أتاتورك هو مؤسس هذا التنظيم. راجع: جورج أنطونيوس، يقظة العرب، ص175-176. وانظر أرنست رامزور، تركيا الفتاة وثورة 1908م، ص118.
2 خيرية قاسمية، النشاط الصهيوني في المشرق العربي وصداه، ص42-43.
3 حسان علي الحلاق، موقف الدولة العثمانية، ص361-362.

الأرجنتين لاتساع مساحتها وقلة سكانها، وأوغندا، وفلسطين، وتم اختيار فلسطين لمكانتها الدينية عند اليهود، وانسجامًا مع الأطماع الأوروبية في تقسيم الدولة العثمانية، وهدفت الصهيونية من جعل فلسطين وطنًا لليهود، إلى إلهاب مشاعرهم الدينية، ودفعهم للهجرة إلى فلسطين، ودعم المشروع الصهيوني بأموالٍ طائلة[1].

خلاصة

طرأت على القدس تغيرات كبيرة في القرن التاسع عشر، على الصعد الإدارية والاقتصادية والعمرانية والثقافية، حيث وضعت الدولة العثمانية تنظيمات لتجديد حياتها واللحاق بركب الحضارة الغربية الحديثة ومواجهة التحديات المتمثلة في التغلغل الغربي. وأوضح مثال عند هذا التغلغل هي مدينة القدس، إذ تسابقت الدول الغربية وإرسالياتها الدينية والمنقبون عن الآثار فيها إلى إنشاء المؤسسات المختلفة إلى جانب المؤسسات الصهيونية التي أنشأت ضمن الحملة العامة للسيطرة على مدينة القدس والقضاء على طابعها الإسلامي[2].

لعبت الدول الأوربية الاستعمارية دورًا كبيرًا في تمهيد الطريق أمام التغلغل اليهودي في الدولة العثمانية، وتماهت مصالحها مع مصالح الصهيونية في إيجاد حلّ للمسألة اليهودية. وساعدها في ذلك القنصليات التي أسستها في القدس خلال القرن التاسع عشر الميلادي، وقبلها الامتيازات الأجنبية، ومسألة حماية الرعايا والأقليات الدينية. فتدخلت بشكل سافر في شؤون الدولة العثمانية وأضعفت سيادتها.

فقدت الدولة العثمانية الكثير من مصداقيتها الإسلامية بعد انقلاب حزب الاتحاد والترقي على السلطان عبد الحميد سنة 1909، وكان هذا الحزب معاديًا للفكرة الإسلامية، منتهجًا لسياسة التتريك، مسيطرًا عليه من قبل المحافل الماسونية التي يهيمن على مفاصلها وقرارها اليهود، حتى أن الثورة التي أسقطت السلطان عبد الحميد، وصفت بأنها ثورة يهودية أكثر منها تركية[3].

1 المرجع نفسه، ص111 - 114.
2 رياض حمودة ياسين، تاريخ القدس السياسي والحضاري، ص38.
3 خيرية قاسمية، النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه، ص41-49.

مراجع الفصل الرابع

المصادر والمراجع

- أحمد بن طولون (ت953هـ)، مفاكهة الخلان في حوادث الزمان، تحقيق محمد مصطفى، القسم الثاني، القاهرة، 1964م.
- تقي الدين المقريزي (ت845هـ)، السلوك لمعرفة دول الملوك، ط2، تحقيق محمد مصطفى زيادة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1970م.
- شمس الدين السيوطي (ت880هـ/1476م)، إتحاف الأخصا بفضائل المسجد الأقصى، تحقيق أحمد رمضان أحمد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1982.
- صارم الدين إبراهيم بن محمد ابن دقماق (ت809هـ)، الجوهر الثمين في سير الملوك والسلاطين، ط1، تحقيق محمد كمال الدين علي، عالم الكتب، بيروت، 1985م.
- أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر ابن كثير (ت 774هـ)، البداية والنهاية، مكتبة المعارف، بيروت، 1966م.
- إبراهيم خليل أحمد، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني 1516-1916م، وزارة التعليم العالي جامعة الموصل، 1986م.
- أرنست رامزور، تركيا الفتاة وثورة 1908م، ترجمة صالح أحمد العلي، دار الحياة، بيروت، 1960.
- أكرم زعيتر، القضية الفلسطينية، ط3، عمان، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، 1986.
- أنيس صانع، فلسطين والقومية العربية، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت 1966م.

- أنيس صايغ، يوميات هرتزل، ترجمة هلدا شعبان صايغ، بيروت، 1973.
- بشارة خضر، أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.

جورج أنطونيوس، يقظة العرب، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، دار العلم للملايين، بيروت.

- جوزيف حجار، أوروبا ومصير الشرق العربي حرب الاستعمار على محمد علي والنهضة العربية، ترجمة بطرس حلاق وماجد نعمة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1976م.
- حسان علي حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، الدار الجامعية، بيروت، 1986م.
- حسين لبيب، المسألة الشرقية، نشرته مجلة الهلال، القاهرة، مصر 1921م.
- حلمي محروس اسماعيل، تاريخ العرب الحديث، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1997م.
- خيرية قاسمية، النشاط الصهيوني في المشرق العربي وصداه 1908-1918م، مركز الأبحاث، بيروت، 1973م.
- رفيق شاكر النتشة وآخرون، تاريخ مدينة القدس، دار الكرمل، عمان، 1984م.
- زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، 1985م.
- سعيد عاشور، الأيوبيون والمماليك في مصر والشام، دار النهضة العربية، القاهرة، 1990م.
- سمير أيوب، وثائق أساسية في الصراع العربي الصهيوني، دار الحداثة، بيروت، 1984م.

- شاهين مكاريوس، تاريخ الإسرائيليين، القاهرة، 1904م.
- عارف العارف، المفصل في تاريخ القدس، مكتبة الأندلس، القدس، 1961م.
- عبد العزيز عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سوريا 1864-1914م، متصرفية القدس، القاهرة، 1969م.
- عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون 1516-1916، مكتبة ومطبعة السروجي، ط2، عكا، 1978م.
- عبد اللطيف الطيباوي، القدس الشريف في تاريخ العرب والإسلام، وزارة الأوقاف وشؤون والمقدسات الإسلامية، عمان، 1981م.
- عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1999.
- علي حسون، تاريخ الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية، منشورات المكتب الإسلامي، بيروت، 1994م.
- فاروق عمر فوزي ومحسن محمد حسين، الوسيط في تاريخ فلسطين، دار الشروق، عمان، 1999م.
- فرانك بيلي، معجم بلاكويل للعلوم السياسية، ط1، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004م.
- فكرة الصهيونية: النصوص الأساسية، ترجمة: لطفي العبد، موسى عنز، منشورات منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، 1970م.
- كارل براون، السياسة الدولية والشرق الأوسط، ط1، ترجمة عبد الهادي حسين جياد، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1987م.

- كامل خلة، فلسطين والانتداب البريطاني 1922 - 1939، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1974م.
- كامل العسلي، مكانة القدس في تاريخ العرب والمسلمين، وزارة الشباب، عمان، 1988م.
- كامل العسلي، وثائق مقدسية تاريخية، عمان، 1983م.
- محسن محمد صالح، الطريق إلى القدس دراسة تاريخيّة في رصيد التجربة الإسلامية على أرض فلسطين منذ عصور الأنبياء وحتى أواخر القرن العشرين، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ط5، 2014م.
- محمد هاشم غوشة، القدس في العهد العثماني 1516-1566م، منشورات وزارة الثقافة، عمان، 2009م.
- مذكرات السلطان عبد الحميد، ترجمة وتعليق محمد حرب، دار الأنصار، القاهرة، 1978.
- مصطفى مراد الدباغ، الموجز في تاريخ الدول الإسلامية وعهودها في بلادنا فلسطين، دار الطليعة، بيروت، 1982م.
- مصطفى مراد الدباغ، الموجز في تاريخ الدول الإسلامية وعهودها في بلادنا فلسطين، دار الطليعة، بيروت، 1982م.
- نعمان الطيب سليمان، جهود المماليك في تصفية الوجود الصليبي في الشرق الإسلامي، ط1، مطبعة الأمانة، القاهرة، 1984م.
- هاشم صالح التكريتي، المسألة الشرقية دار الحكمة، بغداد، 1990م.
- هشام سوادي هاشم، تاريخ العرب الحديث 1516-1918م، ط1، دار الفكر، عمان، 2010م.

- يوسف غوانمة، تاريخ نيابة بيت المقدس في العصر المملوكي، دار الحياة للنشر، عمان، 1982م.

المراجع باللغة الإنكليزية

- Richard P.Steven (Editor), Zionism and Palestine before the Mandate, A phase of Western ImperialismThe Institute for Palestine Studies, Beirut, 1972.
- Uri Huppert, Back to the Ghetto Zeonism in Retreate, Prometheus, Buffalo, New York, 1988.
- Neville J.Mandel, The Arabs and Zionism before World War 1, University of California Press, Berkeley, 1976.
- Kamel Jamil Asali, Jerusalem in History, Buckhurst, 1989.

الفصل الخامس

القدس تحت الانتداب البريطاني



المحتويات

الفصل الخامس

القدس تحت الانتداب البريطاني

مقدمة

يبدو أن الاحتلال البريطاني لفلسطين الممتد ما بين 1917-1948، كان صيغة متطورة لإحكام قبضة الدول الكبرى على غيرها بغية تحقيق مصالحها الاستراتيجية، بدأ بالاحتلال العسكري، ثم بتطبيق نظام الانتداب الذي شرعته لمساعدة الدول التي كانت منضوية تحت الحكم العثماني اللحاق بركب الدول المتقدمة[1]، لكنها اتخذت مسارًا مغايرًا في تجربة فلسطين، من خلال إقامة وطن قومي لليهود على أرض فلسطين، تنفيذًا لوعد بلفور الذي قطعته بريطانيا بهذا الخصوص.

ومن المهم التأكيد على أن بريطانيا لم تستثن القدس من الوظيفة التي أخذت على عاتقها تنفيذها في فلسطين، بأن تقيم فيها وطنًا قوميًا لليهود. وقد عملت على تحقيق الغاية القصوى من الانتداب، لتأسيس ظروف مادية ملائمة لإنشاء الوطن القومي لليهود، ضمن خطة مبرمجة قامت على ركنين أساسيين:

- الأول: خلخلة التركيبة السكانية في فلسطين بزيادة عدد اليهود من خلال تشجيع الهجرة وتسهيلها إلى فلسطين بكل الطرق.
- الثاني: العمل على تمكين اليهود من امتلاك أكبر مساحة ممكنة من أراضي فلسطين.

كان هدف بريطانيا الاستراتيجي من إنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين المحافظة على مصالحها في الشرق الأوسط، وتثبيت وجودها في مصر، وتأمين قناة السويس

1 Charles D.Smith, Palestine and the Arab-Israeli Conflict, p.105.

والطرق التجارية إلى الشرق والعمل دون تحقيق أطماع فرنسا في سوريا ولبنان، وإقامة جسر يربط بين البحر المتوسط وحقول النفط في العراق[1].

أولًا: فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى 1914-1918

1- فلسطين في مراسلات الشريف حسين – مكماهون، تموز/يوليو 1915 – كانون ثانٍ/يناير 1916

إبان الحرب العالمية الأولى جرت تطورات سياسية مهمة على صعيد النظرة البريطانية لفلسطين، ارتبطت بمراسلات الحسين مكماهون، فقد كان الأساس الذي دخل بموجبه العرب إلى جانب الحلفاء ضد الأتراك هو قيام دولة عربية مستقلة في المناطق العربية المحررة من الحكم العثماني، وكان هذا الهدف هو الشرط الجوهري الذي بمقتضاه اندمج قادة الحركة القومية العربية في بلاد الشام تحت لواء شريف مكة الحسين بن علي في تحركه ضد الأتراك، وقد شكل هذا المطلب جوهر «ميثاق دمشق» الذي وقع بين الطرفين في آذار 1915، الذي كان القاعدة التي تم بمقتضاها التحالف بين الثورة العربية والإنجليز على أساس اعتراف بريطانيا العظمى باستقلال البلاد العربية مع الإصرار على استثناء فلسطين، والدليل أن الحركة القومية العربية رفضت هذا الاستثناء، وظلت تطالب الحكومة البريطانية بالوفاء بتعهداتها من دون جدوى[2].

استغلت الحكومة البريطانية الخلافات والخصومات العربية التركية، وتطلع العرب نحو الوحدة والاستقلال عن الدولة العثمانية، وبادرت إلى الاتصال مع شريف مكة الحسين بن علي لإقناعه بجدوى الثورة على الأتراك، وجرت 10 مراسلات بين السير هنري مكماهون المعتمد البريطاني في القاهرة والشريف حسين بن علي أمير مكة، الذي فوض من قبل

1 Stein,Kenneth.W., The Land Question in Palestine, 1917-1939, 6-7pp.
2 كامل خلة، فلسطين والانتداب البريطاني 1922-1948، ص18-21.

رجالات العرب وقادة الحركات السرية الوطنية «جمعية الفتاة والعهد وغيرها»، التحدث باسم العرب جميعًا شريطة أن تكون خطة هذه الجمعيات والتي سميت «بروتوكول دمشق»، أساسًا «للتحالف بين بريطانيا والعرب ضد الأتراك إضافة إلى مطالبة بريطانيا الاعتراف بخليفة عربي للمسلمين»[1].

وفي الوقت الذي فاوض شريف مكة السير هنري مكماهون باسم العرب على أساس «بروتوكول دمشق»، كان القائد التركي جمال باشا ينكل بالوطنيين العرب ويرسلهم إلى أعواد المشانق، وكانت التهمة الموجهة إليهم أنهم يعملون من أجل استقلال سوريا وفلسطين والعراق عن الدولة العثمانية، ما دفع الشريف حسين إلى التعجل في إعلان الثورة على الأتراك، وكان ذلك في 10 حزيران/يونيو 1916، مقابل تعهد بريطانية الاعتراف بالمطالب العربية المشروعة، المتمثلة بدولة عربية تضم الجزيرة العربية والعراق والولايات العربية في الإمبراطورية العثمانية، ومن بينها فلسطين، لكن الحكومة البريطانية أنكرت ذلك فيما بعد، استنادًا إلى رسالة بعثها مكماهون إلى الشريف حسين بن علي باسم الحكومة البريطانية بتاريخ 1915/10/24 شملت التحفظات التالية[2]:

«إن ولايتي مرسين واسكندرونه وأجزاء من بلاد الشام الواقعة في الجهة الغربية لولايات دمشق وحمص وحماة وحلب لا يمكن أن يقال أنها عربية محضة وعليه يجب أن تستثنى من الحدود المطلوبة».

وفي رده على مكماهون في 5 تشرين ثان/ نوفمبر 1915، قبل الشريف التحفظات المتعلقة بمرسين والاسكندرونه تسهيلًا للوفاق، لكنه أصر على أن تكون «ولايتي حلب وبيروت وسواحلها... (باعتبارهما) ولايات عربية محضة» ضمن حدود الدولة العربية[3].

1 عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص74.
2 مذكرة السير هنري مكماهون الثانية إلى الشريف حسين. عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص 324-325.
3 مذكرة الشريف حسين الثالثة إلى السير هنري مكماهون. عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص 327.
Martin Sicker, Between Hashemites and Zionists The Struggle for Palestine 1908 - 1988, p.1415-

لقد أثارت هذه المراسلات لاحقًا جدلًا حادًا، لمعرفة إذا كانت المناطق التي تم استثناؤها تشمل فلسطين. حيث لم تذكر فلسطين صراحة بالاسم، لكنها كانت ضمن حدود الدولة العربية الموعودة لثلاثة أسباب على الأقل:

فلسطين لا تقع جغرافيًا في المنطقة الكائنة غربي دمشق وحماة وحمص وحلب (لبنان هو الموجود في الغرب).

لم يستبعدها مكماهون في مراسلاته صراحة من المنطقة المخصصة للدولة العربية.

الاعترافات البريطانية الرسمية لاحقًا، وعلى رأسها اعتراف وزير الخارجية البريطاني في جلسة مجلس الوزراء في 1918/11/27 تثبت بأن «فلسطين تدخل ضمن المنطقة التي وعدت بريطانيا بالاعتراف بعروبتها واستقلالها في المستقبل»[1].

ومن الواضح أن بريطانيا تعمدت منذ البداية اختيار صياغة غامضة وملتبسة لاحتفاظها بمفهومها في استثناء فلسطين من الوعود المقطوعة، وذلك بسبب المفاوضات والمراسلات السرية التي كانت تجريها بريطانيا في آن واحد مع فرنسا والحركة الصهيونية، من أجل التوصل إلى اتفاقات لسلخ ما يمكن سلخه من تركة الدولة العثمانية. وقد أثيرت مراسلات الحسين - مكماهون في الجانب المتعلق منها بفلسطين بالتحديد أكثر من مرة، وذلك خلال الأعوام 1922 - 1929 - 1937 - 1939م، إذ أصرت بريطانيا وعلى لسان كبار سياسييها استثناء فلسطين من الوعود التي قطعتها بريطانيا لشريف مكة[2].

1 عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص76.
2 علي محافظة، موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية 1919-1945م، ص 47. وانظر: كامل خلة، المرجع السابق، ص 18-21.

2- اتفاقية سايكس بيكو ووعد بلفور

لم يكن العرب يتوقعون بأن الحلفاء الذين وعدوهم بالحرية والاستقلال سينكثون بوعودهم، ويجرون محادثات سريه بين فرنسا وبريطانيا، بحضور روسيا في لندن بهدف توحيد وجهات النظر بينهم في قضايا الشرق الأوسط، وتقسيم بلاد الشام والعراق بينهم.

نظرًا لأهمية فلسطين بالنسبة إلى بريطانيا، بدأت بالتفاوض مع الشريف حسين، ومن ثم التفاوض مع فرنسا، حتى انتهتا إلى توقيع اتفاقية سايكس- بيكو في 1916/5/16، التي قضت باقتسامهما أراضي الدولة العربية التي اتفقت بريطانيا مع الشريف حسين على وحدتها واستقلالها، وتم الاتفاق على تدويل فلسطين، بعد أن تقتطع بريطانيا منها مينائي حيفا وعكا، وحقها في إنشاء خط يربط حيفا وبغداد[1].

والاتفاقية نسبة إلى قنصل فرنسا العام في بيروت «فرنسوا جورج بيكو»، وزميله البريطاني «مارك سايكس»، وقد شاركت فيها روسيا القيصرية، وتمّ الاتفاق على تحديد الأجزاء العثمانية، وانتهت المفاوضات بالاتفاق الشهير، الذي نص على تقسيم المشرق العربي إلى:

منطقة إدارة دولية تشمل أجزاء من فلسطين غربي نهر الأردن.

منطقة إدارة بريطانية مباشرة تشمل مينائي حيفا وعكا.

منطقة الدولة العربية (جزء من اتحاد دول عربية) بنفوذ بريطاني، تشمل المنطقة الواقعة إلى الشمال من بحيرة طبريا بالإضافة إلى منطقة صفد.

منطقة إدارة فرنسية مباشرة في المنطقة الواقعة إلى الشمال من بحيرة طبريا بالإضافة إلى منطقة صفد[2].

1 الوثائق الرئيسة في قضية فلسطين، المجموعة الأولى 1915م - 1946، ص -84.
Nassib D.Bulos, A Palestinian Landscape, p57- 86

2 علي محافظة، مرجع سابق، ص42. وثائق فلسطين، مرجع سابق، ص 101-103.

مثلت سايكس- بيكو بوضوح الاتجاه الاستعماري، الذي يهدف إلى خلق كيانات سياسية عربية منفصلة بعضها عن بعض، وقد رسمت الاتفاقية حدودًا أولية لفلسطين بتأثير من المصالح الدولية وتوافقها.

شكّل هذا التقسيم خطوة بريطانيا لإبعاد فرنسا عن فلسطين، ولذلك فقد عملت حكومة لندن على رفض مشاركة فرنسا في الحملة العسكرية البريطانية على فلسطين التي وصلتها في كانون أول عام 1917[1]، وفي 2 تشرين ثانٍ/نوفمبر 1917، أصدرت بريطانيا وعد بلفور (Balfour)، وهو وثيقة سياسية أصدرها جيمس آرثر بلفور وزير خارجية بريطانيا تهدف إلى إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وتمثلت دوافع بريطانيا لإصدار التصريح أو الوعد بالنقاط الآتية:

1- السعي لإقامة دولة يهوديه في فلسطين تكون في خدمة مصالح بريطانيا.

2- دفع اليهود في روسيا ليعملوا على إعادة روسيا إلى الحرب العالمية الأولى.

3- استمالة العناصر اليهودية في ألمانيا والنمسا والولايات المتحدة لتأييد بريطانيا[2].

شكّل وعد بلفور التقاء المصالح الاستعمارية الغربية مع الحركة الصهيونية، مع إعطاء بريطانيا فرصة استثمار فلسطين منفردة، لإنجاز ما تم التوصل إليه ضمن اتفاقية سايكس- بيكو[3].

يعد وعد بلفور لاغيًا وباطلًا من الناحية القانونية لعدة أسباب أهمها، أن بريطانيا منحت بموجب هذا الوعد أرضًا لا تملكها وهي فلسطين، ولا يحق لها التصرف فيها، وأعطتها إلى جماعة لا تملكها «اليهود»، إنه «وعد من لا يملك لمن لا يستحق».

1 بيان نويهض الحوت، القيادات المؤسسات الفلسطينية 1917-1948، ص63.
2 علي محافظة، مرجع سابق، ص46. أنظر بالتفصيل: عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، المجلد السادس - الجزء الثالث - الباب الثالث.
3 عصام سخنيني، فلسطين الدولة جذور المسألة في التاريخ الفلسطيني، ص43.

عندما صدر الوعد لم يكن لبريطانيا السادة على فلسطين، فلم تكن القوات البريطانية قد دخلت مدينة القدس، ولم تبدأ السيطرة البريطانية الفعلية على المدينة إلا في 1917/12/9، فلا يحق لأية دولة كانت بناء على رغبتها ومشيئتها الخاصة أن تمد سلطتها على حساب دولة أو شعب آخر، ويتناقض الوعد مع اتفاقات بريطانيا مع الجانب العربي كما جاء في مراسلات حسين – مكماهون، التي تتضمن منح العرب دولة عربية مستقلة بما فيها فلسطين بعد نهاية الحرب.

وقد تجاهل الوعد سكان البلاد الأصليين «الشعب العربي الفلسطيني»، الذين وصفوا في الوعد بـ «الطوائف غير اليهودية»، على الرغم من أنهم كانوا يشكلون أكثر من 92 % من العدد الإجمالي للسكان، وصدر الوعد دون استشارتهم أو الأخذ بآرائهم، وفيه تعدٍ صارخ على حقوقهم السياسية والوطنية وحقهم في تقرير المصير.

3- القدس والحكم العسكري البريطاني:

الغزو البريطاني للقدس

شرعت القوات البريطانية بتاريخ 1917/11/19، بقيادة الجنرال اللنبي الزحف نحو القدس، بينما كانت قوات الفرقة العشرين العثمانية بقيادة علي فؤاد باشا لا تزال تعمل على محاولة تحصين التلال الواقعة غربي المدينة، وقطع الطريق الرئيسية بين مدينتي يافا والقدس في أكثر من موضع، بينما كانت المدينة تخلو من الجنود في ذلك الوقت، وكانت القوات العثمانية المتواجدة في الجبال والتلال المحيطة بالقدس منهكة جدًا بسبب قلة المواد الغذائية والتجهيزات الحربية، ما أدى لتكبيدها خسائر فادحة وسريعة في القدس وما حولها، ما دفع علي فؤاد باشا لسحب قواته من المدينة ومحيطها في 1917/12/8، واستسلمت المدينة للإنجليز[1].

1 عبلة المهتدي، القدس والحكم العسكري البريطاني، ص21-22.

بعد مضي يومين على دخول القوات العسكرية البريطانية إلى مدينة القدس، وانسحاب القوات العثمانية من جبل الطور المشرف على المدينة، دخل القائد العام للقوات البريطانية الشرقية السير أدموند اللنبي Sir Edmund Allenby إلى المدينة المقدسة بتاريخ 1917/12/11، سيرًا على الأقدام من باب الخليل، وكان يرافقه عدد كبير من الضباط البريطانيين والفرنسيين والإيطاليين، ومن على درج القلعة الكائن بباب الخليل، ألقى اللنبي على الأهالي بيانا أعلن فيه الأحكام العرفية على المدينة[1].

اتخذ القائد العام للقوات الشرقية المارشال اللنبي من منطقة بير سالم القريبة من مدينة الرملة الفلسطينية مقرًا مؤقتًا للقيادة العليا لقوات الفيلق العشرين، ولما استتب الأمر له في مدينة القدس اتخذ من جبل الزيتون (الطور) مقرًا لقيادته، وفي داخل المدينة انتشرت قوات الفرقة الستين البريطانية بإمرة كل من الجنرالين السير فيليب شتوود Sir Philip Chetwode ، والسير جون شي Sir John Shea. وبموجب منشور رسمي مؤرخ بـ 1918/10/27، تمّ تأسيس إدارة مناطق العدو المحتلة الجنوبية (فلسطين)، وكانت قيادتها العليا في مدينة القدس وبإدارة بريطانية. وقد قسمت إدارة مناطق العدو المحتلة الجنوبية (فلسطين) إلى اثنتي عشرة مقاطعة ولواء، وصنفت إلى ثلاث وحدات:

- الأولى: القدس.
- الثانية: يافا، نابلس، حيفا، طبريا.
- الثالثة: الخليل، بئر السبع، غزة، طولكرم، الناصرة، جنين، عكا.

وكان يرأس إدارة كل لواء حاكم عسكري بريطاني يساعده عددٌ من الضباط العسكريين، وكان كل لواء يضم عددًا من الأقضية، ويطلق على حاكم القضاء قائمقام، وكانت تدار هذه الأقضية من قبل مساعدي الحكام العسكريين البريطانيين. وأول من

1 عبلة المهتدي، مرجع سابق، ص24-25.

تولى منصب حاكم القدس العسكري هو الجنرال بيل بورتون G.Bill Borton وكان ذلك لبضعة أيام فقط، فتولى من بعده الجنرال رونالد ستورس S.Ronald Storrs، الذي عُيّن في 1917/12/28 أثناء زيارته للمدينة، وبقي في منصبه هذا مدة تسع سنوات[1].

بعد عشرة أيام فقط على احتلال القوات البريطانية للقدس، سارعت لجنة الشرق الأوسط التي شكلتها حكومة الحرب البريطانية إلى الاجتماع في لندن في 1917/12/19، وذلك للبحث في إمكانية إرسال بعثة صهيونية إلى فلسطين، للتمهيد لوضع تصريح بلفور موضع التنفيذ. وتألفت اللجنة المذكورة من شخصيات بريطانية لعبت دورًا هامًا في دفع الكيان الصهيوني نحو فلسطين، من أبرزهم اللورد كورازون رئيسًا، واللورد بلفور، وهاردنغ، ومارك سايكس، والكابتن وليم أرمبسي غور. وقد وصلت البعثة الصهيونية إلى مدينة القدس في 1918/4/10 [2]، واستقبلها الحاكم العسكري رولاند ستورس في دار الحكومة بالقدس، وحضر في الاجتماع شخصيات مقدسية بارزة، كان من بينهم رئيس البلدية موسى كاظم باشا الحسيني ونائبه السيد سلامة، ومفتي القدس كامل الحسيني، ومدير المعارف السيد اسماعيل الحسيني، والسيد عارف داودي الدجاني، والسيد أبو صوان عن البطريركية اللاتينية، والسيد كوشاجيان عن البطريركية الأرمنية[3].

عملت البعثة بقيادة رئيسها حاييم وايزمن على امتلاك أراضٍ ومواقع في مدينة القدس، ففي شهر أيار/مايو 1918، كان هناك محاولة من وايزمن لامتلاك الممر المؤدي إلى حائط البراق، والمساكن المجاورة له، وكون هذه المنطقة وقفًا إسلاميًا «وقف أبو مدين الغوث»،

---

1 S.Ronald Storrs,The Memoirs of Sir Ronald Storrs,p305- 306,313
وانظر: كامل خلة، مرجع سابق، ص34.

2 دورين أنغرامز، أوراق فلسطين 1917-1922، ص27-29.
كانت البعثة تتألف من: رئيس المنظمة الصهيونية حاييم وايزمن، ممثل عن الحكومة الفرنسية المسيو سيلفين ليفي، والجنرالات اورمسبي غور وجيمس دي روتشيلد، والضباط السياسيين ليوت وأودين صموئيل، وبمرافقة كل من إسرائيل سيف وليون سايمون والدكتور أدير وجوزيف كوين.
أنظر: عبلة المهتدي، مرجع سابق، ص155.

3 S.Roland Storrs, The Memoirs of Sir Roland Storrs, p 359- 360

فلا يمكن بيع أو شراء أية أملاك وقفية، تقدم وايزمن بعرض سخي للإدارة العسكرية البريطانية، لمبادلة هذا الوقف بقطع أخرى من الأراضي وبشكل قانوني، بالإضافة إلى دفع مبلغ 75 ألف جنيه على سبيل التعويض، ولتأمين مساكن جديدة لسكان المنطقة[1].

وبعد دراسة العرض الصهيوني، وافق ستورز على العرض بعد تقييد حركة البناء في منطقة الوقف، خوفًا من سعي اليهود الى التبخيس بأثمانها، واقترح أن ترصد المبالغ المعروضة لصالح تعليم المسلمين[2]. ثم تقدم ستورز بالعرض إلى مفتي القدس آنذاك المرحوم كامل الحسيني، فكان رد المفتي: «لا يستطيع أي إنسان أن يتصرف بأملاك الوقف ولا سيما هذا المكان على وجه التخصيص، بأي مبلغ مهما كان حتى ولو إلى مسلم، فكيف إذا كان الطالب يهوديًا، ونحن نعرف أهدافهم لامتلاك الحائط وما في جواره»[3].

ولم تقف الإدارة العسكرية البريطانية عند حدّ تسهيل مهام البعثة الصهيونية في زيارتها إلى القدس، ومحاولتها شراء ممر حائط البراق، ولكنها قدمت كل التسهيلات الممكنة لزيارة العديد من المدن الفلسطينية، وعقدها لمؤتمرٍ صهيوني في مدينة يافا، تم الإعلان فيه عن برنامجهم المعدّ من أجل إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين. وخلاله تم اتخاذ «نجمة داود» شعارًا للعلم الصهيوني، واستعمال كلمة أرض «إسرائيل» بدلًا من فلسطين[4]. وصف ستورز البعثة الصهيونية قائلًا: «إن وصول البعثة الصهيونية في ربيع عام 1918 كان علامة تحول في تاريخ فلسطين، وتكاد لا تقل أهمية عن الاحتلال البريطاني»[5].

لقد شكل قدوم البعثة المشار إليها بداية تنفيذ المخطط البريطاني لإقامة وطن قومي لليهود على أرض فلسطين، وقد عملت البعثة على تنفيذ الخطة الموضوعة من قبل المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية، من خلال حيازة الأراضي ونقل ملكيتها لليهود إما

---

1 عبلة المهتدي، مرجع سابق، ص 156.

2 S.Roland Storrs, The Memoirs of Sir Roland Storrs, p366

3 عبلة المهتدي، مرجع سابق، ص156.

4 أحمد طربين، فلسطين في المخططات الصهيونية والاستعمار، ج2، ص43.

5 S.Roland Storrs, The Memoirs of Sir Roland Storrs, p439.

بالشراء، أو نزع الملكية، أو الاستيلاء عليها بحجة تطوير فلسطين وتنميتها بإقامة المشاريع العامة لصالح المؤسسات الرسمية، او اتخاذها قواعد ومعسكرات للجيش البريطاني. وبدأت العمل على إدخال المهاجرين اليهود بأعداد كبيرة، والاستيطان في المدن الفلسطينية: القدس ويافا وحيفا وعكا والناصرة وطبريا وغيرها من المدن والقرى والبلدات الفلسطينية.

ثانيًا: بداية الحركة الوطنية الفلسطينية ضد الصهيونية والسياسة البريطانية

نكثت بريطانيا بتعهداتها للشريف حسين بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، فقد فرضت أمرًا واقعًا جديدًا على المنطقة التي حددتها المراسلات لتكون دولة عربية مستقلة وذلك باقتسامها مع فرنسا، وتخلت عن التزامها بتدويل فلسطين بموجب اتفاقية سايكس - بيكو بعد أن استفردت قواتها العسكرية باحتلالها دون شريك.

بعد الصدمة من الخيانات المتتالية، تنامت وسيلة اتصال ربطت القيادات السياسية مع الجماهير عن طريق تأسيس جمعيات وأندية ثقافية وسياسية. ويبدو أن الفلسطينيين تعلموا أنها وسيلة فاعلة لإقلاق السلطات، واتخذوها وسيلة للنضال، بعد تجربتها خلال الحكم العثماني. وشعر الفلسطينيون وهم على أرضهم يواجهون الصهيونية وهي تقوم بتهويد الأراضي مع بريطانيا شريكتها القوية، بضرورة تنظيم وحدة وطنية من خلال الجمعيات الوطنية المحلية لتكون موازية للمنظمة الصهيونية التي تهتم بشؤون اليهود[1].

وقد أدرك الفلسطينيون الأخطار المحدقة ببلادهم، ونتيجة لنشاط البعثة الصهيونية المشار إليها، تداعت القوى الشعبية الفلسطينية إلى ضرورة المقاومة والتصدي للسياسة البريطانية الداعمة لأطماع الصهيونية في البلاد، واستجابة لهذه الدعوات نشأت الحركة

1 عائدة النجار، صحافة فلسطين والحركة الوطنية في نصف قرن 1900-1948، ص59.

الوطنية الفلسطينية مطلع عام 1919. وأدى التلاحم الشعبي الوطني وتعاضد المسلمين والمسيحيين في مدينة القدس، إلى تشكيل الجمعية الإسلامية المسيحية، في إطار تكوين الحركة الوطنية لمواجهة الصهيونية. وتشكلت العديد من الجمعيات الوطنية في سياق إحياء العمل الوطني الاجتماعي، وقد نشطت الحركة الثقافية في القدس، سواء بإصدار الصحف الوطنية ونشر المقالات الأدبية فيها، أو بعقد الندوات واللقاءات السياسية والأدبية، وأخيرًا التظاهرات الشعبية[1].

راقب الفلسطينيون بحذر وانتباه كل التطورات السياسية السابقة التي عملت على إبراز كيان فلسطين محدد المعالم، ورأوا فيها ضربة قاصمة لأحلامهم وآمالهم التي بنوها ضمن مسيرة الحركة القومية العربية الواحدة. وخاصة أنهم كانوا من السباقين في خلق المؤسسات والجمعيات العربية التي تبرز الصوت العربي، في فترة كانت الدولة العثمانية تجابهها في مختلف التطورات السياسية والإدارية بعد عام 1908[2].

1- أبرز الأنشطة الوطنية للمقدسيين زمن الإدارة العسكرية البريطانية

تحولت القدس إلى مركزٍ للنشاطات السياسية، حيث ضمت عددًا من الجمعيات التي أنشأها مثقفون من أبناء العائلات المقدسية المتعلمة، وأول هذه الجمعيات «النادي العربي» عام 1918، وكان من بين أعضاء النادي الحاج أمين الحسيني، الذي سيصبح أبرز زعماء البلاد حتى أواخر عام 1948، وتم تأسيس النادي من قبل: عبد القادر المظفر، محمد العفيفي، الشيخ يوسف ياسين، الشيخ حسن أبو السعود، إبراهيم سعيد الحسيني. وكان شعار النادي «أرضنا لنا»، ما يدل على أن أهدافه كانت سياسيّة، وإن اتخذ طابعًا ثقافيًا. اكتسب النادي شعبية كبيرة، لكثرة عدد المنتسبين، وفتح له فروع في يافا ونابلس، وأثبت

1 عبلة المهتدي، القدس والحكم العسكري البريطاني، ص179.
2 علي محافظة، الفكر السياسي فلسطين 1918-1948، ص11-12.

وجوده كنادٍ سياسي عندما أرسل مذكرة للحاكم العسكري البريطاني في تشرين ثان/ نوفمبر 1919 لرفض إقامة وطن قومي لليهود[1].

ومن مواقف النادي الوطنية إرساله في 1919/10/4 برقية إلى الأمير فيصل بن الحسين في دمشق، تناولت الإشاعات الملفقة عن مصير فلسطين، جاء فيها: «فإننا نؤكد مطالبنا التي قدمناها للجنة الأمريكانية (كنغ - كراين)، ولا نقبل التجزئة والإنفصال عن سوريا ولا الهجرة الصهيونية كيفما كانت الحال، ونحتج على طلب اليهود بأن تكون لغتهم رسمية كلغة البلاد. وأن فلسطين بأجمعها تعضد مطالب سموكم الاستقلالية». وأرسل النادي رسالة مماثلة بالاشتراك مع الجمعيات العربية إلى قائد القوات البريطانية الجنرال اللنبي، وإلى واطسون الحاكم العام لفلسطين وجميع معتمدي دول الحلفاء فيها[2].

ونشأ في القدس كذلك «المنتدى الأدبي»، برئاسة جميل الحسيني، وتبرز العلاقة المتواصلة النفسية والعملية لإنشائه، إذ سمي تيمنا بالمنتدى الأدبي الذي أنشاه عبد الكريم الخليل في الأستانة، ويعدّ امتدادًا له، وكان من أبرز أعضائه النشيطين: فخري النشاشيبي، حسن صدقي الدجاني، يوسف الخطيب، فؤاد النشاشيبي وصليبا الجوزي، وكان شعاره «باسم العرب نحيا وباسم العرب نموت»[3].

استقطب هذا التجمع عائلة النشاشيبي، المنافسة لأعضاء «النادي العربي»، ما شكل فريقين متنافسين على الزعامة، ما بين عائلتي الحسيني والنشاشيبي، وهو تنافس استمر

1 بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ص80-94. يعد النادي العربي أول ناد سياسي وأدبي أسس في القدس سنة 1918. اختير الحاج أمين الحسيني أول رئيس له وكان لا يزال شابًا ومعلمًا في كلية وروضة المعارف الوطنية. أهم أهدافه بعث الحياة في اللغة العربية وآدابها وتربية أبناء الجيل على المبادئ الوطنية والتقاليد العربية.
انظر: عائدة النجار، صحافة فلسطين والحركة الوطنية في نصف قرن 1900-1948، ص60، 116. وحول رموز العمل الوطني من المقدسيين راجع: 73-Nassib D.Bulos, A Palestinian Landscape, p63
2 جريدة مرآة الشرق، العدد 5، تاريخ 1919/10/15.
3 بيان نويهض الحوت، مرجع سابق، ص80-94. وانظر: عائدة النجار، مرجع سابق، ص60.

طول فترة الانتداب البريطاني، وقد عاد هذا الانقسام سلبيًا على الحركة الوطنية الفلسطينية، إذ انقسمت عائلات فلسطين لفريقين في الوقت الذي كانت الوحدة الوطنية ضرورة ملحة لمواجهة الصهيونية[1].

وتأسست كذلك في القدس «جمعية الإخاء والعفاف» عام 1918، لتكون من أبرز الجمعيات السرية المتشددة ضد بيع الأراضي لليهود، ومن أبرز أعضائها: حسن جار الله رئيس بلدية القدس، محمود الدباغ، محمود عزيز الخالدي، والشيخ سعيد الخطيب. وكانت هذه المؤسسات عرضة لملاحقة السلطات، خاصة التي كانت على اتصال مع البدو في شرق الأردن الذين كانوا يزودونهم بالسلاح. وقد اتهمت هذه الجمعية بإثارة الفلاحين ضد اليهود كما ذكر وايزمن في تقريره للسلطات البريطانية إذ كان يشكو من أهميتها وتأثيرها[2].

ومن الجمعيات والأندية في القدس «جمعية الناشئة الأدبية»، ورئيسها أنطون جبرية، و«لجنة التمثيل العربي في فلسطين» التي أسسها محمد عزيز الخالدي وسليم الخواجا. ويلاحظ انتماء بعض الشخصيات لأكثر من جمعية سياسية وثقافية.

الجمعية الإسلامية المسيحية

تشكلت في القدس في تشرين ثانٍ من عام 1919، هدفها مقاومة السيطرة اليهودية ومكافحة النفوذ اليهودي والحيلولة دون شراء اليهود للأراضي[3]، بلغ عدد فروع الجمعية في فلسطين خمسة عشر، موزعة بين غزة وبئر السبع، وبيت لحم والخليل وطولكرم ونابلس وجنين وبيسان وحيفا وعكا والناصرة وطبريا وصفد. وتأتي أهمية هذه الجمعية أن

1عايدة النجار، مرجع سابق، ص61.
2 المرجع نفسه.
3 عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص116.

عضويتها كانت لكلّ المواطنين من مسلمين ومسيحيين، حيث بلغ عدد أعضائها 30 ألف عضو[1].

الصحف المقدسية

دخلت الصحافة الفلسطينية بشكل موازٍ مع الحركة الوطنية، وخلال مرحلة الحكم العسكري البريطاني، عادت الصحف الفلسطينية التي أسست ما بين 1908 و1914 للعمل، ولعبت دورًا في فضح الصهيونية والهجرة اليهودية وإقامة المستوطنات في فلسطين.

ومع انتهاء الحكم العسكري الذي شلّ الصحافة أثناء الحرب، شهد الربع الأخير من عام 1919 ظهور أربع صحف وهي: سوريا الجنوبية لصاحبيها عارف العارف ومحمد حسن البديري، ومرآة الشرق التي أصدرها بندلي الياس مشحور، والقدس الشريف لحسن صدقي الدجاني وصدرت جميعها في القدس. وصدرت الرابعة صوت الشعب التي أنشأها يوحنا دكرت وعيسى البندك لتكون أول جريدة تصدر في بيت لحم، وكانت جميعها سياسية أسبوعية أو نصف أسبوعية.

التظاهرات الوطنية

- **تظاهرة شباط/فبراير 1918**: أول مظاهرة عربية خرجت إلى شوارع القدس وكانت احتجاجًا على اعتقال السلطات العسكرية لبعض الشباب العرب على أثر اصطدامهم مع المسيرات اليهودية، التي خرجت احتفالًا بذكرى وعد بلفور، وكانت بقيادة موسى كاظم باشا الحسيني رئيس البلدية، الذي قدم احتجاجًا إلى الإدارة العسكرية، وآخر إلى الحكومة الأمريكية[2].

1 عايدة النجار، مرجع سابق، ص63.
2 عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص119.

- **تظاهرة آذار/مارس 1919:** مع اقتراب وصول لجنة كنغ- كراين إلى فلسطين لاستفتاء الشعب الفلسطيني حول مطالبه، أذاعت الجمعية الإسلامية المسيحية في الأسبوع الأول من آذار/مارس 1919 في مدينة القدس بيانًا بالمطالب الوطنية، ضمنته احتجاجها على تصريح بلفور واستمرار الاحتلال البريطاني، ودعت في بيانها إلى قيام مظاهرات سلمية في جميع أنحاء فلسطين، للإعراب عن تمسك الشعب بمطالبه وعروبة وطنه.

وقد تقرر أن يجتمع المسلمون في ساحة المسجد الأقصى المبارك، وبعد خروجهم منه ينضم إليهم المسيحيون، فتطوف المظاهرة شوارع القدس الرئيسة، ويسلم قادتها مذكرات بمطالب البلاد الى القنصليات الأجنبية في المدينة، وهي خمس قنصليات «الفرنسية والأمريكية والإيطالية والإسبانية والبلجيكية».

سارت مظاهرة القدس حسب الخطة، فقد اجتمع المسلمون في ساحة المسجد الأقصى، وفي الوقت المحدد خرجت الجموع المتظاهرة يتقدمهم موسى كاظم باشا الحسيني، وإلى جانبه عارف باشا الدجاني والأعضاء المسلمون في الجمعية الإسلامية المسيحية، ولما اخترقت المظاهرة باب المسجد المعروف بباب السلسلة، انضم إليها المسيحيون وعلى رأسهم أعضاء الجمعية المذكورة. وكان عددٌ من طلبة مدرسة المطران قد اتفقوا مع بعض الطلبة من كلية وروضة المعارف الوطنية، والمدرسة الرشيدية، ومدرسة الفرير، والكلية الإنجليزية ومدرسة صهيون للاشتراك في هذه المظاهرة.

خرجت هذه المظاهرة، وكان عدد المشاركين فيها كبيرًا، عبر باب الخليل إلى شارع مأمن الله، وبعد أن سلّم الزعماء مذكرة إلى القنصلية الأمريكية، عاد المتظاهرون إلى شارع يافا والمنشية، حيث سلم القادة مذكرة إلى القنصلية الفرنسية، ثم اتجهت إلى القنصليات الإيطالية والبلجيكية والإسبانية، وكانت تقع خارج البلدة القديمة، وبعد أن قدمت هذه المذكرات، سارت المظاهرة عبر حي المصرارة حتى ساحة باب العامود، حيث ألقى موسى كاظم باشا كلمة، وتفرقت الجموع بعدها بهدوء.

ومن آثار هذه المظاهرة أنها كانت بداية انطلاقة الحركة الطلابية الفلسطينية، حيث تم تشكيل «لجنة سرية» من عشرة طلاب، طالبان عن كل من مدارس المطران والروضة والرشيدية وصهيون وكلية الشباب (الإنجليزية)، وكان عضوًا في هذه اللجنة من مدرسة المطران الطالبين داوود الحسيني وإميل الغوري، وكانت مهمتهم توعية الطلاب، وحشدهم في أيام التظاهرات وإعدادهم للمساهمة في الحركة الوطنية[1].

- **تظاهرة نيسان/أبريل 1919**: دعت الجمعية الإسلامية المسيحية إلى الخروج بمظاهرة في شهر نيسان من ذات العام، فقررت اللجنة السرية للطلبة بوجوب تعميم الدعوة بين الطلاب للإشتراك فيها. لكن الطائفة اليهودية على أثر المظاهرة السابقة احتجت إلى الحكومة البريطانية لسماحها للمتظاهرين بالسير في الأحياء اليهوديّة.

فلما تقرر القيام بهذه المظاهرة، تدخلت الحكومة لدى زعماء العرب لحصر المظاهرة في الأحياء العربية، تحسبًا من حدوث اصطدام بين العرب واليهود، ولكون المظاهرة سلمية، وافق العرب على عدم اختراق المتظاهرين للأحياء اليهودية، فكانت هذه المظاهرة مثالًا رائعًا للتلاحم الشعبي ووحدة الصف العربي ،ففي اليوم المحدد للمظاهرة احتشد المسلمون والمسيحيون في ساحة المسجد الأقصى، ثم خرجوا معًا في مظاهرة أكبر وأضخم من السابقة، واتجهوا إلى حي باب الواد ثم إلى ساحة باب العمود ومنها إلى باب الجديد، حيث توقفت الجموع عند عمارة (نوتردام) الفرنسية للاستماع إلى الخطباء.

ألقى خليل بيدس ومحمود عزيز الخالدي وعبد الفتاح درويش خطبًا حماسية ألهبت مشاعر الجماهير المحتشدة، فاتجهت المظاهرة الى ساحة المسكوبية، وهناك ألقى الشاعر العراقي معروف الرصافي قصيدة عصماء نظمها خصيصًا لمناسبة المظاهرة، ثم ألقى موسى كاظم باشا الحسيني كلمة في المتظاهرين، لتنفض بعدها المظاهرة[2].

1 إميل الغوري، فلسطين عبر ستين عامًا، ص31-38.
2 المرجع نفسه، ص41-42.

- **تظاهرة شباط/فبراير 1920**: جرت في القدس بتاريخ 1920/2/27 مظاهرة عربية سياسية كبرى مناوئة للصهيونية، تقدمها رئيس البلدية موسى كاظم باشا الحسيني، وتمت بموافقة السلطات البريطانية على الرغم من الاحتجاجات الصهيونية[1].
- **تظاهرة آذار/مارس 1920**: بعد إعلان مقررات المؤتمر السوري العام في دمشق بتاريخ 1920/3/8، الذي تضمن استقلال سورية بما فيها لبنان وفلسطين، وتشكيلها دولة ذات سيادة وملكية دستورية على رأسها الملك فيصل، جرت بنفس اليوم مظاهرة سلمية في القدس، وكانت أعداد الجماهير فيها أضعاف ما كانت عليه في المظاهرات السابقة، وقد اشتركت فيها النساء حيث تبعن المتظاهرين.

سار المتظاهرون من دار الحكومة القديمة على طريق باب العمود، إلى دار الحكومة الجديدة في جبل المكبر، حيث استقبلهم الكولونيل بويهام بالنيابة عن حاكم القدس العسكري ستورس نظرًا لمرضه، واستلم من ممثلي الأمة صورة الاحتجاج ووعدهم برفعه إلى الإدارة العليا. ثم اتجه الموكب إلى المعتمد الفرنسي في القدس وقدم له احتجاجًا، ثم تابع المسيرة إلى المسكوبية حيث وقف الجمهور للاستماع إلى الخطب الوطنية، ومن ثم تقدم نحو قنصليات كل من إسبانيا، فإيطاليا، فأمريكا، فاليونان، وأخيرًا إلى مقر البلدية، حيث أُعلن من هناك عن استقلال سوريا وتتويج الأمير فيصل بن الحسين ملكًا عليها، فضجت الجموع بالهتاف له. ونتيجة لضغط الصهاينة على الإدارة البريطانية في فلسطين، صدر في 1920/3/11 أمر من الحاكم العسكري العام يمنع فيه المسيرات والمظاهرات العربية[2].

1 عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص146.
2 عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، المرجع نفسه، ص146.
وانظر عبلة المهتدي، القدس والحكم العسكري، ص189.

- **اضطرابات نيسان/أبريل 1920**: بدأت أثناء مواسم الاحتفالات الشعبية في فلسطين، حيث توافدت الجموع إلى مدينة القدس، ففي يوم السبت 1920/4/3 أصبحت مدينة القدس وكأنها في عيد وطني، وسارت في شوارعها وأحيائها المسيرات والعراضات الشعبية. وفي يوم الأحد 1920/4/4 وصل وفدٌ من منطقة الخليل إلى القدس لينضم إلى مواكب نابلس والقدس والقرى المحيطة بها عند ساحة باب الخليل حيث يقع مقر المجلس البلدي، فتألف من الجميع موكب عظيم، وكانت الهتافات والأناشيد تصدح في المكان، ووقف الخطباء على شرفة النادي العربي في الطابق الثاني من العمارة على الناحية الشمالية من الساحة، فألقى عددٌ من الشخصيات الفلسطينية خطابات حماسية ألهبت مشاعر السامعين. وممن تناوبوا في الخطابة رئيس البلدية موسى كاظم الحسيني وشيخ مشايخ قرى بني حسن في جبال القدس عبد الفتاح درويش، ورئيس تحرير جريدة سوريا الجنوبية عارف العارف، وخليل بيدس الأستاذ في مدرسة المطران، فصفق الجميع للمتكلمين تصفيقًا عظيمًا، إلى أن ظهر الحاج أمين الحسيني على الشرفة فتعالت الهتافات مرحبة بظهوره. وفي أثناء الكلمات تم رفع صورة الأمير فيصل بن الحسين، ووقع اضطراب بين العرب واليهود، الذين تسللوا إلى موقع الاحتفال وتحرشوا بالعرب، ما أدى إلى الاشتباك وإطلاق النار من بعض المسلحين اليهود[1]، ونتيجة ازدياد أعمال العنف والاشتباكات بين العرب واليهود أعلنت الإدارة العسكرية البريطانية فرض الأحكام العرفية بتاريخ 1920/4/6، وأغلقت أبواب المدينة القديمة ومنع التجول في الأحياء العربية والبلدة القديمة. وألقي القبض على عددٍ من الخطباء وتم تحويلهم للمحكمة العرفية، من بينهم: عارف العارف، عبد الفتاح درويش، وخليل بيدس، والشيخ حسن أبو السعود، وكامل البديري، ولكن سلطات الاحتلال برأتهم، ونسبت حوادث الشغب إلى الحاج أمين الحسيني ورئيس البلدية موسى كاظم الحسيني. فأصدر الاحتلال أحكامًا

1 إميل الغوري، فلسطين عبر ستين عامًا، ص51-53.

قاسية بحقهما، لكنهما تمكنا من الفرار إلى شرقي الأردن ومنها إلى دمشق، وبقيا طليقين خارج فلسطين إلى أن صدر العفو عنهما في عهد الإدارة المدنية فعادا إلى أرض الوطن[1].

- **تظاهرة تشرين ثانٍ/نوفمبر 1920**: في 1920/11/2 حلّت الذكرى الثالثة لوعد بلفور المشؤوم، فانقطع طلاب كافة المدارس القدس عن الدراسة، وخرجوا في مظاهرة طلابية حاشدة من ساحة المسجد الأقصى إلى شوارع القدس، وانضم إليهم أعداد كبيرة من المواطنين، فأصبحت مظاهرة شعبية ضخمة، ولدى عبور التظاهرة شارع يافا وقعت مصادمات بين قوات الأمن البريطانية والمتظاهرين، سقط خلالها عددٌ من الجرحى الوطنيين[2].

2- نهاية الحكم العسكري البريطاني لفلسطين وبداية الانتداب

استمرت الإدارة العسكرية البريطانية مدة 30 شهرًا حتى عام 1920، وأهم مظهر اتسم به عهد الإدارة العسكرية هو الحكم المباشر للألوية الفلسطينية، التي كانت تدار من قبل الضباط البريطانيين[3].

أعلنت عصبة الأمم في 1920/4/25 قرارها بفرض الانتداب البريطاني على فلسطين، قررت الحكومة البريطانية في 1920/7/1 تحويل الإدارة العسكرية في فلسطين إلى إدارة مدينة، وأسمت الحكومة الجديدة باسم «حكومة فلسطين»، وأصدرت بلاغًا رسميًا بتعيين اليهودي البريطاني هربرت صموئيل (Sir Herbert Samuel) أول مندوب سامٍ على البلاد[4]، وبهذه الخطوة ظهرت نوايا بريطانيا السيئة تجاه الفلسطينيين العرب وإصرارها على تنفيذ وعد بلفور.

1 عبلة المهتدي، القدس والحكم العسكري، ص192-193.
2 إميل الغوري، فلسطين عبر ستين عمًا، ص55.
3 عبلة المهتدي، القدس والحكم العسكري، ص38.
4 عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص155.

أوفد الشريف حسين ابنه فيصل لينوب عنه بحضور مؤتمر الصلح، فلم تسمح له فرنسا بحضور المؤتمر إلا بعد وساطة بريطانيا، فألقى خطابًا طالب فيه باستقلال البلاد العربية في آسيا ووحدتها، ولكن بريطانيا وفرنسا تجاهلتا مطالب العرب، فوافق فيصل على إرسال لجنة كنج – كراين الأمريكية[1]، إلى البلاد العربية الآسيوية للتحقق من رغبة الأهالي. وقد خلصت اللجنة إلى نتائج في صالح العرب، ولكن بريطانيا وفرنسا لم تأخذا بتوصيات اللجنة الأمريكية، وعملتا على تنفيذ تصريح بلفور واقتسام بلاد الشام والعراق بموجب اتفاقية سايكس- بيكو، وبذلك أدرك العرب أنهم تعرضوا لمؤامرة استعمارية تستهدف احتلال بلادهم[2].

لم ترق نتائج مؤتمر الصلح إلى طموحات العرب في بلاد الشام والعراق، فعقدوا مؤتمرًا في 7 أذار/مارس 1920، أعلنوا فيه استقلال سورية بحدودها الطبيعية وتنصيب فيصل ملكًا عليها، وطالبوا باستقلال العراق، ورفضوا اتفاقية سايكس- بيكو وتصريح بلفور، والانتدابين الفرنسي والبريطاني[3].

1 أمام تضارب المصالح الاستعمارية المتنافسة بين بريطانيا وفرنسا، ورغبة منه في إيجاد موطئ قدم للولايات المتحدة في المنطقة، بعد أن أقصيت عنها بموجب اتفاقية سايكس بيكو، أصر الرئيس الأمريكي ويلسون على مبدئه في حق الشعوب في تقرير مصيرها، وعلى أن يجري استفتاء في المنطقة العربية، لمعرفة وجهة نظر سكانها في مستقبلهم السياسي. لذا اقترح على المجلس الأعلى لقوات الحلفاء (بريطانيا وفرنسا وايطاليا وأمريكا) إرسال لجنة تحقيق دولية من الحلفاء إلى المشرق العربي للوقوف على رغبات السكان وتقديم تقرير إلى مؤتمر الصلح. وعلى الرغم من موافقة المجلس على اقتراحه، إلا أن بريطانيا وفرنسا رفضتا المشاركة في اللجنة خشية من أن تأتي اللجنة بنتائج مغايرة لمصالحهما. لقد وصلت اللجنة الأمريكية إلى يافا في حزيران/ يوليو 1919 لإجراء الاستفتاء، برئاسة المندوبين هنري كنغ (Henry King) وتشارلز كرين (Charles Crane). اتصلت اللجنة بممثلي الشعب الفلسطيني واستمعت إلى مطالب المؤتمر السوري العام الذي انعقد في تموز/ يوليو 1919، وحضره مندوبون عن لبنان وسوريا وفلسطين وغيرها. لقد تمثلت هذه المطالب في رفض الصهيونية والوطن القومي، ورفض اتفاقية سايكس بيكو، والمطالبة بالاستقلال التام. أعدت هذه اللجنة تقريرها ورفعته إلى الوفد الأمريكي في آب/أغسطس 1919، إلا أنه ظل سرياً ولم ينشر إلا في عام 1922. جاء التقرير في مصلحة العرب، وتضمن عدة توصيات أهمها: "لا ينبغي لمؤتمر السلم أن يتجاهل أن الشعور ضد الصهيونية في فلسطين وسوريا بالغ الشدة وليس من السهل الاستخفاف به".
أنظر: سامي هداوي، الحصاد المر، فلسطين بين 1914-1979، ص31-33.

2 علي محافظة، الفكر السياسي في فلسطين، ص55.

3 عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج6، ص378-379.

صدر قرار دولي بتولي بريطانيا الانتداب على فلسطين في 21 شباط/فبراير 1920 في مؤتمر لندن، ثم لحقه قرارٌ آخر في مؤتمر سان ريمو في 25 نيسان/أبريل 1920، وبموجبه أصبحت بريطانيا رسميًا مسؤولة عن تنفيذ وعد بلفور في فلسطين.

نشرت بريطانيا صك الانتداب في 31 آب/أغسطس 1921، بعد إدخال تعديلات تلائم أهدافها، وركزت فيه على أن «وطنًا قوميًا للشعب اليهودي يجب أن يؤسس»، وجاء ذلك في مقدمة الصك،و أهملت العبارة التي نصت على صون «الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بغض النظر عن الجنس أو الدين».

أسرعت بريطانيا وعينت هربرت صموئيل (اليهودي) ليكون أول مندوب سام في الإدارة المدنية، في 1 أيلول/سبتمبر 1920، وبذلك تكون بريطانيا والصهيونية سبقت عصبة الأمم في تنفيذ الانتداب، فلم تقره العصبة رسميًا إلا في 24 تموز/يوليو 1922. بعد تسلم الحكم المدني أقامت الإدارة البريطانية المحتلة بنية تحتية لمساعدتها على التحكم والوصول إلى جميع المناطق الفلسطينية بسهولة، ولتظل على اتصال مع لندن، وتتبادل أخبار المستعمرات الجديدة[1].

مؤتمر سان ريمو 25 نيسان/أبريل 1920م:

لم تعترف بريطانيا وفرنسا بقرارات المؤتمر السوري العام، واجتمع ممثلو الدول الأوروبية الثلاث بريطانيا وفرنسا وإيطاليا في سان ريمو بإيطاليا، واتخذوا عدة قرارات منها:

- وضع سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي.
- وضع فلسطين والعراق تحت الانتداب البريطاني.
- التزام بريطانيا المنتدبة على فلسطين بتنفيذ ما جاء في وعد بلفور.
- الاعتراف بالحماية الإنجليزية على مصر.

1 عايدة النجار، المرجع السابق، ص69.

- استقلال اليمن تحت حكم الإمام يحيى حميد الدين.
- استقلال الحجاز تحت حكم الشريف حسين.

أصيب العرب بخيبة أمل كبرى نتيجة هذه القرارات، بعد أن نكث الحلفاء بوعودهم بإعطاء العرب حريتهم واستقلالهم[1].

لم يحدد كل من مؤتمري لندن وسان ريمو، الحدود الفاصلة بين منطقتي الانتداب البريطاني والفرنسي بشكلٍ دقيق[2]، الأمر الذي دفع الطرفين لبحث هذه القضية بمزيدٍ من الاهتمام، وبعد محادثات مضنية تم توقيع اتفاقية مشتركة في 1920/3/7 حددت معالم الحدود الشمالية لفلسطين، ومن جهة ثانية ظلت الحدود الشرقية لفلسطين معلقة نتيجة خضوع منطقة شرق الأردن للانتداب البريطاني بموجب قرار السلم في سان ريمو.

طرأت متغيرات عديدة دفعت الحكومة البريطانية لبحث مسألة الحدود بشكل جدي[3]، تمثلت بظهور الأمير عبد الله بن الحسين في الأشهر الأولى من عام 1921، ومطالبته باستعادة عرش أخيه فيصل في دمشق، وفي محاولة من الحكومة البريطانية لتجنب إثارة المشاكل في المنطقة، اتفق وزير المستعمرات البريطاني آنذاك وينستون تشرشل مع الأمير عبد الله خلال اجتماعات عقدت في القدس في الفترة الواقعة ما بين 28 و30 آذار/مارس 1921، على اعتبار شرق الأردن مقاطعة عربية يديرها حاكم عربي، يرجع مسؤولياته إلى المندوب السامي في فلسطين مع عدم إدخالها في النظام الإداري القائم في فلسطين، وضمان عدم سريان المواد المتعلقة بالصهيونية في صك الانتداب على شرق الأردن[4].

ضمنت الحكومة البريطانية هذا الاتفاق في المادة 25، التي أضافتها لبنود صك الانتداب الجديد، وقدمته إلى عصبة الأمم في آب/أغسطس 1921، وافقت العصبة على هذا التوجه،

1 عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ج3، ص107-108.
2 جورج أنطونيوس، يقظة العرب، ص478.
3 عصام سخنيني، رجع سابق، ص63.
4 سليمان الموسى، تأسيس الإمارة الأردنية 1921-1925م، ص 104-129.

وأقرته في 1922/7/24 [1]. وبهذه الموافقة، وثقت عصبة الأمم في صك الانتداب الممنوح إلى بريطانيا، تعهدات الأخيرة إلى الحركة الصهيونية.

رابعًا: القدس تحت الانتداب البريطاني

1- الأرض والسكان

ارتكزت سياسة بريطانيا خلال فترة الانتداب، على تغيير نظم الأرض والسكان، حيث شجعت الاستيطان اليهودي المكثف وتشجيع المهاجرين على زراعة هذه الأراضي، في تطبيق مباشر لبنود صك الانتداب، الذي تضمن وشجعت الهجرة اليهودية إلى فلسطين، فقد ورد في البند السادس من الصك: «بعد التأكد من حفظ حقوق ووضع الطرف الآخر من سكان فلسطين (أي المواطنين العرب الأصليين) وعدم إجحافهم، فإن إدارة فلسطين سوف تمكن الهجرة اليهودية تحت ظروف ملائمة وسوف تشجع بالتنسيق مع الوكالة اليهودية الاستيطان اليهودي المكثف على الأرض»، إن هذا البند يشير إلى أن الهجرة والاستيطان اليهوديين على الأرض الفلسطينية متعلقان عضويًا ببعضهما.

قامت السياسة البريطانية على إحداث تغييرات جذرية في القدس، ففي عام 1921 تم ترسيم الحدود البلدية لأول مرة في العهد البريطاني، حيث ضمت حدود البلدية البلدة القديمة وقطاعًا عرضيًا بعرض 400 متر على طول الجانب الشرقي لسور المدينة، بالإضافة إلى أحياء باب الساهرة ووادي الجوز والشيخ جراح من الناحية الشمالية، بينما انتهى خط الحدود الجنوبية إلى سور المدينة. أما من الناحية الغربية أضيفت لحدود البلدية مساحات واسعة على امتداد عدة كيلومترات، حيث تكثر الضواحي الاستيطانية اليهودية.

1 علي محافظة، الفكر السياسي في فلسطين، ص90.

في عام 1946 وضع مخطط آخر للمدينة، جرى فيه توسيع حدود البلدية باتجاه الغرب، لتشمل العديد من الضواحي والمستوطنات اليهودية، وقد بلغت مساحة هذا المخطط 20,199 دونمًا[1] (تعادل 20,199 كيلومترًا مربعًا)، وقد ارتفعت مساحة القدس مع نهاية الانتداب في أيار 1948م لتصبح نحوا من 21,1 كيلومتر مربع[2].

ظل المجلس البلدي في القدس حلال العهد البريطاني يمارس مهامه وصلاحياته حسب القانون العثماني مع تغيير عدد الأعضاء بحيث أصبح ستة، أربعة من العرب واثنان من اليهود، وكان حاكم المدينة هو الذي يعين رئيس المجلس من هؤلاء الأعضاء، وقد جرت العادة على أن يكون الرئيس من بين الأعضاء المسلمين، وقد استمر هذا التقليد حتى عام 1926، حيث سنّت حكومة الاحتلال البريطاني قانونًا جديدًا للبلديات، رفع أعضاء مجلس بلدية القدس إلى إثني عشر عضوًا بدلًا من ستة، بحيث يضم ثمانية أعضاء من العرب (خمسة مسلمين وثلاثة مسيحيين)، وأربعة أعضاء من اليهود. إلا أن الحكومة البريطانية عدلت هذا النظام عام 1934، عبر رفع عدد الأعضاء اليهود على حساب الأعضاء العرب، فأصبح المجلس مكونًا من ستة أعضاء من العرب (أربعة مسلمين، واثنين من المسيحيين)، وستة أعضاء من اليهود. يتم اختيارهم عن طريق الانتخاب، إلا أن قانون البلديات منح المندوب السامي البريطاني حق تعيين عضوين إضافيين، وكان الاحتلال البريطاني يختار رئيس المجلس من بين الأعضاء المسلمين، ونائبين له أحدهما مسلم والآخر يهودي، الذي استمر حتى عام 1944، عندما توفي رئيس المجلس مصطفى الخالدي، فعينت حكومة الانتداب نائبه اليهودي دانيال أوستر مكانه، ما أثار غضب الأعضاء العرب فقدموا استقالتهم من المجلس. فاستغلت حكومة الاحتلال البريطاني هذا الأمر فقامت بحلّ المجلس البلدي، وعينت في 11 تموز/يوليو 1945 لجنة بلدية مكونة

1 خليل التفكجي وعلي ياسين، مشروع مقترح لحدود عاصمة فلسطين - القدس، ص125.
2 الموسوعة الفلسطينية، المجلد الثالث، (مدخل مدينة القدس)، ص514.

من رئيس وأربعة أعضاء جميعهم من الموظفين الإنجليز، وقد استمر هذا الوضع قائمًا إلى نهاية عهد الانتداب البريطاني[1].

ونشير إلى أن سيطرة الاحتلال البريطاني على المجلس البلدي في القدس، مكنها من تنفيذ سياسة التوسع في حدود البلدية، لتستوعب غالبية المستوطنين اليهود، من خلال ضم الأحياء والمستوطنات اليهودية المحيطة بالقدس.

وفي سياق متصل، سهلت بريطانيا تدفق المهاجرين اليهود إلى فلسطين، فأدخلت خلال احتلالها لفلسطين ما بين أعوام 1917 و1948، نحو 480 ألف مهاجر يهودي ليصل عدد اليهود في فلسطين إلى نحو 650 ألفًا، وسيطر اليهود على اقتصاد المدينة وأساسيات الحياة فيها[2]. وكان معظم الهاجرين اليهود يستقرون في القدس والمستوطنات القريبة منها، وأخذت أعدادهم تتزايد بوتيرة متسارعة مع توسيع حدود البلدية. ففي عام 1946 كان عدد سكان القدس 164,440 نسمة، من بينهم 65,010 فلسطيني، و99,320 من اليهود[3]. ما يعني أن عدد اليهود في المدينة كان أكثر من عدد العرب قبيل انتهاء حقبة الاحتلال البريطاني.

قامت سلطات الاحتلال البريطاني بسنّ العديد من القوانين والتشريعات التي تسهّل تملّك اليهود للأراضي الفلسطينية[4]، وعملت جاهدة وبمختلف الوسائل للتضييق على الفلسطينيين اقتصاديًا، لدفعهم على بيع أراضيهم لليهود، واتخذت إجراءات إدارية تسهل لليهود اقتناص مساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية[5]، وفي طريق موازعملت الحركة الصهيونية على مستوى الأفراد من خلال الصناديق التي أسستها لاكتساب مزيد من

1 مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين، ج10، القسم الثاني: في بيت المقدس، ص202-204.
2 محمد عيسى صالحية، مدينة القدس السكان والأرض، ص86.
3 عصام سخنيني، ندوة القدس في سياسة الحكومة البريطانية، ص180-181.
4 لمعرفة تفاصيل هذه التشريعات، أنظر: عادل حامد الجادر، أثر قوانين الانتداب البريطاني في إقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين، 183-258.
5 كامل خلة، فلسطين والانتداب البريطاني، 1922-1939، ص481-498.

الأراضي، إلا أن الفلسطينيين واجهوا محاولات المستوطنين السيطرة على أراضيهم. فمع نهاية الانتداب في العام 1948 لم تزد نسبة ما سيطر عليه عن 5.67 بالمئة من مجموع مساحة فلسطين[1]. أما في القدس فقد ارتفعت هذه النسبة نتيجة إدماج المستوطنات اليهودية ضمن حدود البلدية، وبسبب تشريعات الاحتلال البريطاني التي أتاحت انتقال الأراضي إلى غير العرب من دون قيد في مناطق البلديات ومنها منطقة بلدية القدس. حيث وصلت نسبة تملك اليهود لأراضي القدس داخل حدود البلدية عام 1947 إلى نحو 4,830 دونمًا، وامتلك العرب نحو 11,191 دونمًا[2]، ما يعني امتلاك اليهود لنحو 25 بالمائة من إجمالي مساحة أراضي المدينة مع نهاية فترة الاحتلال البريطاني.

شكل نظام الانتداب المظلّة القانونية الدولية لتهويد فلسطين وصهينتها، فقد مُنح الصهاينة الحق في استقدام المهاجرين اليهود واستملاك الأراضي وإقامة المستعمرات وتزويدها بالسلاح. وأصبحت الدولة المنتدبة بموجب هذا النظام مسؤولة عن «إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين» شريطة أن لا ينال ذلك من الحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية في البلاد وفقًا لنصوص وعد بلفور الذي تبنته الدول الحليفة الرئيسية[3].

2- الحركة الوطنية الفلسطينية ضد الانتداب البريطاني

ظل مفهوم الاستقلال الوطني بارزًا في هذا الإطار حتى إقرار صك الانتداب على فلسطين في 1922/7/24، الذي أكد مسؤولية الدولة المنتدبة عن تنفيذ وعد بلفور بإنشاء وطن قومي لليهود، ووضح في المادتين الثانيه والثالثه المفهوم البريطاني لحقوق الفلسطينيين، حيث حصر مسؤولياتهم بترقية أنظمة الحكم الذاتي، وتنشيط الاستقلال المحلي على قدر ما تسمح به الأحوال[4]، ما أدى إلى وضع حدّ لحالة عدم الاستقرار السياسي التي عاشتها

1 سامي هداوي، الحصاد المر، ص 80.
2 عارف العارف، المفصل في تاريخ القدس، ص 430.
3 عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج1، ص343.
4 علي محافظة، الفكر السياسي في الأردن (م.س)، ص84.

القيادة الفلسطينيه آنذاك، التي تراوحت في طروحاتها بين المساومة على انتداب من دون وعد بلفور، ورفض هذا الانتداب جملةً وتفصيلًا[1]، وقد استوعب الفلسطينيون بعد ذلك أن بريطانيا مصرّة على تنفيذ تعهداتها لليهود[2].

إزاء هذا الموقف البريطاني الداعم بشكلٍ كامل لليهود، برزت على الساحة السياسية الفلسطينية المطالبة الصريحة برفض الانتداب، ووعد بلفور، والدعوة إلى الاستقلال والوحدة العربية، وهو ما تضمنته قرارات المؤتمر العربي الفلسطيني الخامس، الذي عقد في نابلس في الفترة الواقعة ما بين 22 و1922/8/25 [3].

وفي تلك الأثناء أعلن ملك بريطانيا في 1922/8/10 دستور فلسطين، الذي استوحت مواده من صك الانتداب، وقد أعطي هذا الدستور سلطات واسعة للمندوب السامي في المجالات التشريعية والتنفيذية والقضائية، ونص على إنشاء مجلس تشريعي من اثنين وعشرين عضوًا إضافة إلى المندوب السامي.

وقد أصدر المؤتمر الفلسطيني الخامس قرارًا برفض الدستور، ومقاطعة انتخابات المجلس التشريعي[4]، ما أدى إلى فشلها، خاصة بعد إنجاز حكومة الاحتلال البريطاني المرحلة الأولى منها في 1923/2/20م، وكان من المفترض استكمال المرحلة الثانية عبر تشكيل مجموعات من المنتخبين القانونيين لانتخاب أعضاء المجلس التشريعي[5]، ولكن الرفض الشعبي لم يمكن الحكومة المنتدبة من إجراءها، واعتبرها باطلة ومن ثم ألغى المادة 17 من دستور فلسطين، التي كانت تنص على تشكيل المجلس التشريعي، مشيرة إلى

1 فيصل حوراني، الموقف الفلسطيني من الانتداب البريطاني من المساومة الى المقاومة، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 185، آب 1988، ص24،20.

2 كامل خلة، مرجع سابق، ص91.

3 عبد الوهاب الكيالي، وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية، 1918-1939، ص 26.

4 عيسى السفري، فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، ج1، ص86.

5 كامل خلة، مرجع سابق، ص186.

ضرورة تشكيل ما أسمته بمجلس استشاري مماثل في تكوينه للمجلس التشريعي الملغى[1]، إلا أن هذا الوليد الجديد واجه نفس المصير الذي واجهه سلفه، حيث انسحب المرشحون قبل أن يعقد الجلسة الأولى منه، تحت ضغوط المؤسسات الوطنية، وكانت أقواها قرار المؤتمر الفلسطيني السادس الذي عقد ما بين 16 و1923/6/20، بمقاطعة كل شخص يقبل عضوية المجلس الاستشاري[2].

شكل هذا الحدث نهاية مرحلة وبداية لأخرى، في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية، وهي المرحلة التي تعرضت خلالها للوهن والانقسام، سواء بسبب الخلافات السياسية الموروثة والمستجدة، وعلى أرضية حفلت بالتباينات الريفية- المدنية أو العشائرية في كل من الريف والمدينة، فضلاً عن تأثير التباينات الطبقية الآخذة بالتبلور، وقد استمرت خلال هذه المرحلة محاولات إقناع بريطانيا بالحجج المختلفة لثنيها عن مخططاتها[3]، ووصل الأمر بالوفد الفلسطيني الذي قابل وزير المستعمرات البريطاني في مدينة القدس في نيسان/أبريل عام 1925، مطالبته بحكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس نيابي، وجمعية وطنية يشارك فيها اليهود بنسبتهم العددية بالحكم والتشريع[4].

وطالبت مجموعة من الفلسطينيين إريك ميلز (Arek Melse)، مساعد السكرتير العام لحكومة فلسطين في تموز من العام نفسه، بإنشاء حكومة دستورية يشترك الأهالي في أمورها التشريعية والتنفيذية، ووضحوا له أن صك الانتداب يفرض على الدولة المنتدبة مسؤوليات دولية قبلت بها، وعليه فقد طالبوه بأن لا تتعارض هذه المسؤوليات مع حقوق العرب المدنية والقومية والسياسية والدينية، وأبدوا استعدادهم للتعامل مع الصك إذا ما اشتمل على بيان يفيد بأن أهالي فلسطين لم يستشاروا في التعهدات الدولية بشأن بلادهم[5].

1 سمير أيوب، وثائق أساسية في الصراع العربي الصهيوني، ج2، ص138-140.
2 عبد الوهاب الكيالي، وثائق مرجع سابق، ص73،75.
3 فيصل الحوراني ، مرجع سابق، ص26.
4 عيسى السفري، مرجع سابق، ج1، ص114-116.
5 محمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها ج، 1ص271-280.

و في المؤتمر السابع ما بين 20 و1928/6/21 في القدس، كاد المؤتمر أن يسفر عن المطالبة بحكومة وطنية في نظام الانتداب القائم، لولا أن تنبه بعض حكماء الحركة الوطنية إلى خطورة هذا التوجه، فاتخذوا قرارًا بتأكيد المقررات الصادرة عن المؤتمرات السابقة، وأمكن أخذ الموافقة عليه[1].

في هذه المرحلة برزت على الساحة الفلسطينية أربعة أحزاب رئيسة، وهي:

- الحزب الوطني عام 1923.
- حزب الزراع عام 1923.
- حزب الأهالي عام 1925.
- الحزب الحر الفلسطيني عام 1927.

دارت برامج هذه الأحزاب حول المطالبة بحكومة وطنية والاستقلال السياسي التام[2].

وبانقضاء العشرينات، كانت الحركة الوطنية الفلسطينية تجتاز أسوأ سنوات ضعفها، ولم تكن قادرة على التصادم مع الصهيونية بعد أحداث ثورة عام 1929، إلا أنها ومع تحركها هذا ظلت تدور في فلك تأليف حكومة ديمقراطية من جميع العناصر بنسبة عددهم في البلاد[3]، وفقًا للمادة 22 من نظام عصبة الأمم، الأمر الذي رفضته بريطانيا بحجة أن تأسيس مثل هذه الحكومة مخالف لصك الانتداب على فلسطين وأنه لا حول لها ولا طول في العمل بما ينافي هذا الصك[4].

ومع إطلالة الثلاثينات، حدث تغيير في استراتيجية الحركة الوطنية، تمثل في اقتناع عرب فلسطين أن الخطر الأساسي على مستقبل بلادهم لا يتمثل في الخطر الصهيوني،

1 بيان الحوت، وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية 1918-1939، ص321-322.
2 حسن حمادة، الحياة الحزبية في فلسطين 1918-1939، ص54-78.
3 عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص172-173.
4 المرجع نفسه، ص184.

وإنما في الاستعمار البريطاني الذي يمده بكل مقومات الحياة ويوفر له الظروف المناسبة للنمو، وبناء عليه فقد أصبح واضحًا أن النضال الفلسطيني، يجب أن يوجه ضد التحالف "الصهيوني- البريطاني" المشترك، ما أوجب ضرورة البحث عن أطراف أخرى تدعم النضال الفلسطيني كخطوة أولى لتوفير معادل حقيقي لهذا التحالف، في ظل محدودية الإمكانيات الفلسطينية. ولم يكن غريبًا أن يشكل المحيط العربي هذا المعادل. وقد جسد هذا المفهوم الاجتماع القومي العربي الذي عقد في 1931/12/13 في القدس، حضره خمسون عضوًا من رجال العربية الفتاة والعهد الفيصلي، ونادى الاجتماع بوحدة البلاد العربية وحدة تامة رافضًا كل أنواع التجزئة، داعيًا إلى توحيد الجهود في كل قطر من الأقطار العربية إلى جهة واحدة، وهي استقلالها التام كاملة موحدة، ومقاومة كل فكرة ترمي إلى الاقتصار على السياسات المحلية والإقليمية ودعا المجتمعون إلى رفض الاستعمار بكل أشكاله وصيغه[1].

وكنتيجة حتمية لهذا المد الوحدوي نشأ حزب الاستقلال في أوائل آب/أغسطس 1932 وحدد مبادئه بالنقاط الآتية:

أ- استقلال البلاد العربية استقلالًا تامًا.

ب- البلاد العربية وحدة تامة لا تقبل التجزئة.

ت- فلسطين بلاد عربية وهي جزء من سوريا[2].

ودعا صراحة إلى إلغاء الانتداب ووعد بلفور، وإقامة حكم عربي برلماني في فلسطين، الأمر الذي يجعل مفهومه متطابقًا مع مفهوم الدولة المستقلة ذات السيادة، المتحررة من أي شكل من أشكال الوصاية عليها[3].

1 عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص261-262.
2 بيان الحوت، مرجع سابق، ص361.
3 عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص261-262.

وقد استمر هذا التوجه الوحدوي في الحركة الوطنية الفلسطينية، مع نشوء الأحزاب المختلفة عام 1934، إلا أنه لم يكن بالوضوح والصراحة التي عكسها الاستقلاليون، فقد أكد حزب الدفاع الذي تأسس عام 1934، على السعي لاستقلال فلسطين استقلالًا يكفل لها السيادة العربية، وعدم الاعتراف بأي تعهدات دولية تؤدي الى أية سيطرة أجنبية ونفوذ خارجي، أو وضع سياسي أو إداري يمس ذلك الاستقلال[1]. وقد حثّ الحزب العربي الفلسطيني الذي تأسس في آذار/مارس 1935، على استقلال فلسطين، ورفع الانتداب والمحافظة على عروبة فلسطين، ومقاومة تأسيس وطن قومي لليهود[2]. في حين تجنب حزب الإصلاح الذي تأسس في حزيران/يونيو 1935 عند ذكر غاياته، التعرض إلى موضوع الانتداب، ولكنه نص صراحة على مقاومة مشروع الوطن القومي اليهودي بكل الوسائل الممكنة[3].

وكان آخر ما أعلن عن تشكيله من الأحزاب الفلسطينية، حزب الكتلة الوطنية الذي تأسس في تشرين أول 1935، الذي دعا الى استقلال فلسطين السياسي التام والمحافظة على عروبتها، وهو نص يشتمل على عدم القبول بالانتداب ووعد بلفور[4]، ولم يقتصر هذا التوجه الوحدوي على الأطر الحزبية فقط، بل كان ممتدًا في أوساط الشباب الذين شكلوا حركة شبابية سموها «مؤتمر الشباب العربي الفلسطيني»، عقدت أولى مؤتمراتها في 4-1932/12 في يافا، واتخذت توصيات مطابقة لما اتخذه الاجتماع القومي العربي بالقدس في 13-1931/12. وفي الوقت نفسه عبرت الحركة النسائية الفلسطينية عن موقفها إزاء هذا الموضوع حين رفعت برقية عام 1932، إلى لجنة الانتدابات الدائمة طالبت فيها بإلغاء وعد بلفور وصك الانتداب، وإقامة حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس تمثيلي منتخب، تمهيدًا للوصول إلى الاستقلال التام ضمن اتحاد فيدرالي عربي[5].

1 بيان الحوت، مرجع سابق، ص743.
2 عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص360.
3 بيان الحوت، مرجع سابق، ص747.
4 عيسى السفري، مرجع سابق، ج1، ص246.
5 عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص272.

3- مشاريع بريطانيا السياسية

دأبت سلطات الاحتلال البريطاني، منذ بداية احتلال لفلسطين، على طرح المشاريع السياسية الدستورية المختلفة، بهدف التظاهر بأن حكمها للبلاد يتماشى مع روح صك الانتداب، الذي اشترط على الدولة المنتدبة، أن تعمل على ترقية أنظمة الحكم الذاتي، وتنشيط الاستقلال المحلي على قدر ما تسمح به الأحوال[1]، ولذلك حرصت أن تحصل على اعتراف من عرب فلسطين بشرعية هذا الانتداب، وما اشتمله من تعهد بتطبيق وعد بلفور، لتدّعي في المحافل الدولية وأمام الرأي العام العالمي بأنها تحكم البلاد بموافقة أهلها وإرادتهم، وبأساليب دستورية، وبغية الوصول إلى أغراضها هذه لجأت الحكومة إلى عدة طرق وأساليب، اتصفت كلها بالخداع والمكر والالتواء والرياء[2].

تم استغلال هذا المجلس للمصادقة وتعديل اثنين وعشرين قانونًا، كان بعضها لا يدخل ضمن اختصاصه، صبت جميعها في خدمة الصهيونية[3]، وقد رفضت الحركة الوطنية هذا المجلس واعتبرته محاولة باطلة لإظهار مجلس في فلسطين يتمتع بسلطات تشريعية تمثل السكان[4].

وعلى أثر إقرار صك الانتداب على فلسطين عام 1922، وإعلان دستورها، في نفس العام طرحت سلطات الانتداب مشروعي المجلس التشريعي عام 1922، والمجلس الاستشاري عام 1923، اللذين تم رفضهما لأنهما لا يعبران عن الطموح السياسي للشعب الفلسطيني، ويخالفان توجهاته وأمانيه[5]. وأبدت الحكومة البريطانية في 1923/10/4 استعدادها لإنشاء وكالة عربية، يكون لها نفس المركز الممنوح للوكالة اليهودية، بمقتضى المادة الرابعة من صك الانتداب، ويجري التشاور معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية،

1 الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، ص128-137
2 إميل الغوري، المرجع السابق، ص71.
3 كامل خلة، مرجع سابق، ص84.
4 علي محافظة، الفكر السياسي في فلسطين، ص167-168.
5 لمزيد من التفاصيل انظر: حسن حمادة، مرجع سابق، ص45-49. عيسى السفري مرجع سابق، ج1، ص87.

وتشترك هذه الوكالة مع الحكومة في العمل على ترقية البلاد تحت رقابة الإدارة[1]. رفضت الحركة الوطنية هذا الاقتراح، لأن الغاية التي يتوخاها الوطنيون في هذه البلاد، والتي لا يرجعون عنها هي الاستقلال[2].

قامت ثورة البراق عام 1929، فقد قام اليهود بمظاهرة ضخمة في 14 آب/أغسطس 1929، في «تل أبيب» بمناسبة ذكرى تدمير «المعبد»، تلتها مظاهرة قاموا بها في اليوم التالي في شوارع القدس متوجهين نحو حائط البراق «المبكى»، رفعوا فيها العلم الصهيوني منشدين الهاتفكا (النشيد الوطني)، أشعلت هاتين الحادثتين فتيل ثورة البراق، ففي اليوم التالي وكان يوم جمعة ووافق ذكرى المولد النبوي الشريف، تجمع المسلمون في باحات المسجد الأقصى، وانطلقوا بعد صلاة الجمعة في مظاهرة كبيرة حطم فيها المتظاهرون منضدة لليهود على رصيف حائط البراق «المبكى»، وأحرقوا أوراق الصلوات اليهودية الموضوعة في ثقوب الحائط. وازدادت الاشتباكات الجمعة 23 آب/أغسطس، فقد هجم المتظاهرون العرب بأعداد ضخمة على اليهود، فتدخلت شرطة الاحتلال البريطاني بعنف مستخدمةً الأسلحة المختلفة، وحلقت الطائرات الحربية في أجواء القدس لإرهاب الفلسطينيين. واشتدت الاشتباكات في المدن المختلفة والقرى، وشهدت فلسطين لأول مرة أسبوعًا دمويًا بين العرب واليهود، كان من أبرز علاماته وقوف سلطات الاحتلال البريطاني إلى جانب اليهود، ما فاقم من وتيرة العنف، ودفع العرب ليقاتلوا الخصمين في وقتٍ واحد[3].

ومع استمرار المصادمات، تشكلت لجنة دولية للتحقيق، رفعت تقريرها إلى عصبة الأمم في كانون أول/ديسمبر عام 1930، وجاء في التقرير شهادة مهمة في حق المسلمين: «للمسلمين وحدهم تعود ملكية الحائط الغربي (حائط البراق)، ولهم وحدهم الحق العيني فيه لكونه يؤلف جزءًا لا يتجزأ من ساحة الحرم الشريف (المسجد الأقصى)، التي

1 سمير أيوب، مرجع سابق، ج2، ص156.
2 تقرير لجنة التحقيق عن اضطرابات فلسطين عام 1929، ص213.
3 بيان نويهض الحوت، مرجع سابق، ص221-222.

هي من أملاك الوقف، وللمسلمين أيضًا تعود ملكية الرصيف الكائن أمام الحائط وأمام المحلة المعروفة بحارة المغاربة المقابلة للحائط لكونه موقوفًا حسب أحكام الشرع الإسلامي لجهات البر والخير»[1]. وهذا يوضح بجلاء، وبشهادة دولية أن المقدسات الإسلامية من أملاك المسلمين، ولا يجوز التعدي عليها.

نتيجة التطورات نهاية العشرينات اقتنعت بريطانيا بضرورة أن تقدم توصية لمنح الفلسطينيين درجة من الحكم الذاتي[2]، وهي توصية أكدت عليها اللجان البريطانية المختلفة بعد ذلك، التي عملت بمجموعها على بلورة موقف اتضحت خطوطه في الكتاب الأبيض عام 1930، حيث ورد فيه «وقد حان الوقت للتقدم خطوة أخرى في سبيل منح أهالي فلسطين درجة من الحكم الذاتي، تتلاءم مع صك الانتداب، وبناء على ذلك تنوي حكومة جلالته أن تشكل مجلسًا تشريعيًا ينطبق عمومًا مع الأصول المبينة في بيان الخطة السياسية التي أصدرها المستر تشرشل (Churchill) في حزيران/يونيو 1922»[3]. لكن الحكومة البريطانية سرعان ما تراجعت عن خطتها هذه أمام الرفض الصهيوني، المبني على المطالبة بالمساواة مع العرب في أي طرح دستوري يتعلق بمستقبل البلاد، مع إن نسبة اليهود حينها لم تتجاوز 20% من مجموع سكان فلسطين[4].

وعلى الرغم من الرفض العربي لمحتوى الكتاب الأبيض، وإصرارهم على المطالبة بالاستقلال[5]، استمرت المفاوضات البريطانية مع العرب واليهود، بشكل حثيث، ولكن من دون أن تثمر عن نتيجةٍ واضحة، مع تمسك الطرفين بمواقفهما السابقة. وعملت سلطات الاحتلال على تكثيف جهودها، خاصة بعد أن عاشت فلسطين ظروفًا ساخنة على أثر

1 أكرم زعيتر، القضية الفلسطينية، ص86. أنظر بالتفصيل حول ثورة البراق: بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات، ص232.
2 الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، (م.س)، ص177.
3 إبراهيم أبو لغد، تهويد فلسطين، ص314.
4 بيان الحوت، وثائق (م.س)، ص333-353.
5 أكرم زعيتر، الحركة الوطنية الفلسطينية 1918-1939، ص7-23. بيان نويهض الحوت، مرجع سابق، ص240.

اكتشاف شحنات من الأسلحة المهربة في ميناء يافا في 1935/10/19، وما أعقبها من إضرابات شاملة في فلسطين يومي 1935/10/26، وفي 1935/11/13 [1].

شكلت هذه الأحداث بالإضافة إلى تزايد أخطار الهجرة اليهودية وانتقال الأراضي، الشرارة المركزية لثورة القسام، الذي قاد انتفاضة مسلحة انتهت باستشهاده في أحراش يعبد في 1935/11/20. وقد قامت دعوته للجهاد على أساس عربي إسلامي، وقاد ثورة مسلحة شاملة ضد السلطة الانتدابية أحدثت تحولات سياسية مهمة[2].

بدأت السياسة البريطانية منذ أواسط الثلاثينات تتخذ شكلًا محددًا فيما يتعلق بالتسوية النهائية للقضية الفلسطينية، تعتمد على إعادة رسم خريطة فلسطين- شرق الأردن من جديد، بحيث يتحقق من ذلك إقامة دولة يهودية من جهة، وضم الأجزاء المتبقية من فلسطين إلى شرق الأردن، ولعل المشروع الذي طرحته الكاتبة البريطانية ستيوارت أرسكين (Stewart Arskeen) في عام 1935، يعدّ المؤشر الأول إلى هذه السياسة، فهو يدعو إلى تقسيم فلسطين قسمين:

- كانتون يهودي على الساحل، حدوده تبدأ من شمال يافا وتتجه شمالًا قرب حيفا، ومن هناك إلى مرج ابن عامر، ومن ثم إلى الشاطئ الغربي لبحيرة طبريا ومن ثم إلى الحولة، يضاف إلى هذا الكانتون اليهودي، المنطقة الواقعة إلى الجنوب من يافا وتكون تل أبيب عاصمة وميناء.
- كانتون عربي تصبح يافا عاصمة له، ويضم الأقسام الأخرى من فلسطين، على أن تضم هذه الأقسام إلى شرق الأردن، لتشكل الدولة العربية.

وفي إطار هذا التقسيم تم التخطيط لتصبح حيفا ميناءً حرًا، بينما تحول مدن القدس والخليل وطبريا وصفد وبيت لحم والناصرة (الواقعة ضمن الدولة العربية) إلى مدنٍ دينية،

1 عيسى السفري، مرجع سابق، ج1، ص238.
2 بيان نويهض الحوت، مرجع سابق، ص319-328.

تخضع للقوانين والأنظمة التي تصدرها عصبة الأمم. ويربط الدولتين العربية واليهودية، مجلس مركزي أعلى، يعالج مسائل النقل والمواصلات والأمن العام والجمارك وقوانين المحاكم والأماكن الدينية[1].

وقد ظهر حلّ تقسيم فلسطين مع لجنة بيل عام 1937، وكانت الحكومة البريطانية قد شكلت "لجنة ملكية" برئاسة اللورد بيل لكي تحقق بأسباب الاضطرابات والشكاوى المقدمة من العرب واليهود، والتقدم بتوصياتها لإزالة هذه الشكاوى إذا اقتنعت بوجودها، فأعلنت اللجنة توصياتها في السابع من تموز/يوليو 1937 في كتاب أبيض عرف بتقرير اللجنة الملكية. ويوضح هذا التقرير القصد البريطاني باقتسام فلسطين بينها وبين اليهود والعرب، بحيث تكون حصة بريطانيا من هذه القسمة خاصة بها. وحصة بريطانيا التي رصدها تقرير اللجنة الملكية لبريطانيا تشمل منطقة القدس بالإضافة إلى جيبين: أحدهما الناصرة والآخر بحيرة طبريا وشواطئها. وأوصت اللجنة بإقامة دولتين مستقلتين، رسمت اللجنة حدودهما بدقة، إحداهما عربية والأخرى يهودية، ترتبطان مع بريطانيا بنظام المعاهدات. وبناء على توصيات اللجنة تم توسيع حدود منطقة القدس، فأصبحت هذه الحدود تمتد في الشمال من نقطة تقع إلى الشمال من رام الله، أما في الجنوب فإلى نقطة تقع جنوبي بيت لحم، وقد أضيف إلى هذه المنطقة امتدادٌ باتجاه الغرب يصلها بالبحر الأبيض المتوسط عند نقطة تقع إلى الجنوب من مدينة يافا. وبموجب هذه الخريطة الجديدة سوف تشمل هذه المنطقة القدس نفسها إضافة إلى إلى رام الله وبيت لحم واللد والرملة. أما بشأن النظام السياسي لهذه المنطقة فقد أوصى تقرير اللجنة الملكية بأن تظل خاضعة للانتداب، وأوضحت اللجنة في تقريرها أنه ليس في نيتها أن يصبح سكان القدس والناصرة وبحيرة طبريا، مع مرور الزمن شعبًا يحكم نفسه بنفسه حكمًا ذاتيًا.

1 عصام سخنيني، مرجع سابق، ص 121.

لم ينل مشروع لجنة بيل موافقة الأطراف المعنية به، فقد رفضه الفلسطينيون والصهيونيون ولجنة الانتدابات التابعة لعصبة الأمم المتحدة، ونتيجة لذلك أعلنت بريطانيا تراجعها عن المشروع إلا أنها شكلت لجنة فنية برئاسة السير جون وودهيد جعلت من اختصاصها أن تكون لها حرية إدخال تعديلات على المشروع بما في ذلك تغيير المناطق المقترح إبقاؤها تحت الانتداب. وقد توجهت هذه اللجنة إلى فلسطين لدراسة الوضع على الطبيعة واستغرق عملها هناك عدة أشهر خرجت في النهاية بتقريرها الذي أصدرته رسميًا في تشرين أول/أكتوبر 1938[1].

انصب تقرير اللجنة الفنية «لجنة وودهيد»، على نقد تقرير لجنة بيل، فأجرت عليه تعديلات بموجب خطة دعتها الخطة (ب) ثم أدخلت تعديلات أخرى على الخطة (ب) بموجب خطة دعتها الخطة (ج). وقد أبقت الخطتان على تمسك بريطانيا باقتسام فلسطين بينها وبين العرب واليهود، وإن كانت الخطة (ج) قد وسعت كثيرًا من نصيب بريطانيا في هذه القسمة بحيث أصبحت تشمل بالإضافة إلى منطقة القدس، التي رسمتها لجنة بيل، معظم شمال فلسطين ومنطقة النقب[2].

الكتاب الأبيض 1939

تفاقم الوضع الفلسطيني تحت الانتداب البريطاني، وبلغ ذروته عام 1939 عندما أصدرت بريطانيا الكتاب الأبيض، الذي لم يختلف عن تصريح 28 شباط/فبراير 1922، من حيث أن الحكومة البريطانية لم تطلب موافقة أي الفرقاء عليه، بالإضافة إلى وجود تحفظات خاصة، وإذا كانت ظروف عام 1939، هي التي دفعت إلى إصدار ذلك الكتاب، فإنها من ناحية أخرى، كانت تهدف إلى ضرب الثورة التي أخذت تستعيد نشاطها وحيويتها وفعاليتها منذ أوائل عام 1939[3].

1 عصام سخنيني، القدس في سياسة حكومة الانتداب، ص187.
2 المرجع نفسه.
3 كامل خلة، مرجع سابق، ص479.

تناول الكتاب الأبيض سياسة بريطانيا في فلسطين وأعلنت فيه بشكل حاسم أنه ليس من سياستها أن تصبح فلسطين دولة يهودية. ولكنها كذلك «لا تستطيع أن توافق على أن مراسلات الحسين مكماهون تشكل أساسًا عادلًا للمطالبة بأن تتحول فلسطين إلى دولة عربية، إن ما تريده حكومة صاحب الجلالة البريطانية أن يقام في النهاية دولة فلسطينية مستقلة يقتسم فيها شعبا فلسطين العرب واليهود، السلطة الحكومية على نحو يصون المصالح الحيوية لكليهما، إن هدف صاحب الجلالة البريطانية هو أن تقيم في غضون عشرة أعوام دولة فلسطين مستقلة ترتبط ببريطانيا بمعاهدة تصون على نحو مرض جميع المصالح التجارية والاستراتيجية لكلا البلدين». وأصدرت الحكومة البريطانية تصريحًا قالت فيه إن الفترة الانتقالية من حكم الانتداب ستخصص لتنمية الحكم الذاتي شيئا فشيئا[1].

تناقض مضمون الكتاب مع مفهوم الانتداب، فقد ربط مشروع الدولة الفلسطينية بمسألتي الهجرة وانتقال الأراضي من العرب إلى اليهود، فبالنسبة للمسألة الأولى، أوردت الحكومة البريطانية أن الهجرة خلال السنوات الخمس الأولى ستكون بمعدل يجعل عدد اليهود ثلث عدد سكان فلسطين، بشرط أن تسمح لذلك طاقة البلاد الاقتصادية.

فقد حدد الكتاب الأبيض الهجرة بـ 75.000 مهاجر خلال خمس سنوات، تبدأ من نيسان/أبريل 1939، حيث تكون حصة كل سنة من هذه السنوات 10.000 مهاجر، يضاف إليهم 25.000 مهاجر» كمساهمة في حل مشاكل اللاجئين اليهود»، على أن يقتنع المندوب السامي بوجود الظروف الملائمة لإعاشتهم، بحيث يُعطى اهتمام خاص للأطفال والأشخاص المعالين، أما في نهاية هذه السنوات، فلن يتم السماح بأي هجرة يهودية إلا إذا كان العرب على استعداد للقبول بها طواعية.

1 عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص356.

أما بالنسبة لانتقال الأراضي، أكد الكتاب الأبيض أن هناك مناطق معينة في فلسطين، لم يعد فيها متسع لانتقال الأراضي إلى اليهود، بينما هناك مناطق أخرى ينبغي أن يقيّد فيها انتقال الأراضي للمحافظة على مستوى معيشة الفلاحين الحالي، ولعدم خلق مجموعة كبيرة من السكان العرب الذين لا أرض لهم، وفي هذه الأحوال فإن المندوب السامي سوف يعطي سلطات عامة لمنع انتقال الأراضي، تبدأ من تاريخ إصدار هذا البيان السياسي وتستمر طوال الفترة الانتقالية[1].

استقبل الصهاينة الكتاب الأبيض بالاستياء والعداء، وتعاهدوا على مقاومته، ولم يعد في وسعهم بعد عام 1939 أن يعتبروا الحكومة البريطانية حاميةً لمخططاتهم الرامية إلى إقامة دولة يهودية في فلسطين، فاضطروا إلى الالتفات إلى الولايات المتحدة الأميركية لتولي هذا الدور. ولم يستقبل جلّ العرب الكتاب الأبيض بالرضا، خاصة زعماء الثورة، فقد رفضوا المقترحات البريطانية[2].

4- التطورات خلال الحرب العالمية الثانية

جمدت الحرب العالمية الثانية مشروع دولة فلسطين المستقلة الذي ورد في الكتاب الأبيض، وإن كانت الحكومة البريطانية أبقت على التزامها بقضيتين وردتا في هذا الكتاب، هما تقييد الهجرة وتنظيم انتقال الأراضي، غير أن الحرب تمخضت عن تحولات جذرية في مسار القضية الفلسطينية، وأدت لظهور مشروعات مستحدثة لحل هذه القضية، بشكلٍ منسجم مع هذه التطورات ومنطلقة منها.

حيث استغلت الحركة الصهيونية موقف النازيين من اليهود، ووظفته في خدمة أغراضها، ووظفت هذه الدعاوة لتشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وفتح أبواب البلاد

1 عصام سخنيني، مرجع سابق، ص 149-150.
2 عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص356-357.
كامل خلة، مرجع سابق، ص477-478.

أمامها من دون قيد أو شرط، بالتزامن مع بزوغ الولايات المتحدة الأمريكية على مسرح السياسة الدولية بشكل فعال في عهد الرئيس ترومان[1]، وبدأ التدخل الأمريكي في القضية الفلسطينية خلال مجريات الحرب، بطلبٍ مباشر من الرئيس ترومان إلى حكومة العمال البريطانية، التي تولت الحكم في تموز/يوليو 1945، تضمن طلب ترومان السماح بهجرة 100 ألف يهودي إلى فلسطين[2]، ما عنى حينها أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت الداعمة والراعية الأولى للمشروع الصهيوني بدلًا من بريطانيا، وتمادى الرئيس هاري ترومان إلى أبعد الحدود في دعمه للمشروع الصهيوني، وهو دعمٌ تجلى في 11 تموز/يوليو 1942 خلال انعقاد الدورة الاستثنائية من المؤتمر الصهيوني العالمي في فندق بالتيمور في نيويورك، حيث تقرر خلاله وبدعم أمريكي كبير، جعل فلسطين لليهود فقط والعمل على إخراج العرب منها، وبذل كل جهد مستطاع لتهويد كامل فلسطين[3].

عُرف عن حزب العمال تأييده للصهيونية، وأصدرت وزارة الخارجية البريطانية بيانًا في 13 تشرين ثانٍ/ نوفمبر 1945، تضمن اقتراح تشكيل لجنة تحقيق إنجليزية - أمريكية لبحث القضية الفلسطينية، وتقديم مقترحات لحلها، الذي عُرف بـ "بيان بيفن" نسبةً إلى أرسنت بيفن وزير خارجية بريطانيا حينها[4]، وتمحور محتواه حول الدعوة إلى وضع فلسطين تحت نظام الوصاية الدولية بدلًا من الانتداب البريطاني.

استقبل العرب هذا البيان بالرفض التام والمطالبة بإعادة النظر في السياسة التي تضمنها، فقد جاء في بيان اللجنة العربية العليا الذي صدر في 10 كانون أول/ديسمبر 1945، أن بريطانيا قد تخلت عن سياسة الكتاب الأبيض الذي أصدرته بنفسها، وفتحت باب الهجرة فيه، في حين كان من المفروض أن تتوقف الهجرة اليهودية في عام 1944، بحسب الكتاب. أما بخصوص اللجنة الإنجليزية- الأمريكية، فلم توافق اللجنة العربية

1 عصام سخنيني، مرجع سابق، ص.155.
2 طاهر البكاء، فلسطين من التقسيم إلى أوسلو، ص147.
3 محمود العابدي، مرجع سابق، ص 153.
4 الوثائق الأساسية، مرجع سابق، ص353-358.

العليا أن يكون للحكومة الأمريكية أي دور في القضية، لأنها لا تتحمل مسؤولية رسمية تجاه فلسطين. أما اقتراح وضع فلسطين تحت مجلس وصاية بدلًا من الانتداب، فإن اللجنة العربية ردت على ذلك بقولها: «إن التغيير بالاسم لا يعني بالضرورة تغييرًا في السياسة». وأكدت في ختام بيانها تمسك العرب بمطالبهم القومية في وقف الهجرة ومنع اليهود من الاستيلاء على الأراضي وإعلان الاستقلال[1].

خامسًا: مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى الاحتلال الإسرائيلي

1- قرار التقسيم عام 1947

انتهى مؤتمر لندن في دورته الثانية إلى الفشل، مع اعلان أرنست بيفن وزير خارجية بريطانيا في الجلسة الختامية للمؤتمر في 14 شباط/فبراير 1947، عن نية حكومته إحالة القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة. ولهذه الغاية اجتمع ألكسندر كادوغان (Alexander Cadogan)، ممثل بريطانيا الدائم في الأمم المتحدة، في 26 شباط/فبراير مع تريجفي لي (Tragyve lie)، الأمين العام للمنظمة الدولية، وبحث معه في الوسائل التي يمكن لبريطانيا أن تقدم بها القضية إلى الأمم المتحدة.

وقد أثبتت بريطانيا موقفها رسميًا في مذكرة أرسلتها لوكيل الأمين العام في 2 نيسان/أبريل 1947، تطلب إدراج مسألة فلسطين على جدول أعمال الجمعية العمومية في دورتها العادية التالية[2]. وتضمنت هذه المذكرة عبارة «قررنا أننا لا نستطيع قبول أية من

1 عصام سخنيني، مرجع سابق، ص161-162.
طاهر البكاء، مرجع سابق، ص147.
2 عصام سخنيني، مرجع سابق، ص183، نقلًا عن:
Report of the United Nations Special Committee on Palestine (UN Decoument A\364\) September1947 vol.11.Annex 1 .p1

الخطط التي تقدم بها العرب أو اليهود، أو فرض حل نضعه نحن الذين توصلنا إلى الطريق الوحيد المفتوح أمامنا هو وضع المشكلة أمام قضاء الأمم المتحدة»[1].

تكون مشروع قرار تقسيم فلسطين الذي حمل رقم 181 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1947/11/29 من مقدمة وثلاثة أجزاء[2]، الجزء الأول خصص لـ «دستور فلسطين وحكومتها في المستقبل»، والجزء الثاني للحدود والجزء الثالث لمدينة القدس.

- في الجزء الأول: دعا القرار إلى إنهاء الانتداب على فلسطين «في أقرب وقتٍ ممكن، على أن لا يتأخر في أي حال عن 1 آب/أغسطس 1948»، وهو الموعد الذي يتم فيه، انسحاب القوات المسلحة التابعة للسلطة المنتدبة. وقد عالجت هذه الفقرة المتعلقة بانسحاب القوات المسلحة البريطانية مسألة الهجرة اليهوديّة إلى فلسطين، إذ طلب القرار من السلطة المنتدبة أن «تبذل أفضل مساعيها لضمان الجلاء عن منطقة واقعة في أراضي الدولة اليهوديّة، تضم ميناء بحريًا وأرضًا خلفية كافيين لتوفير تسهيلات لهجرة كبيرة، بحيث لا يتأخر ذلك عن 1 شباط/فبراير 1948».

أما الدولتان المستقلتان العربية واليهودية، فتنشآن بالإضافة إلى الحكم الدولي الخاص بمدينة القدس، بعد شهرين من إتمام جلاء القوات المسلحة التابعة للسلطة المنتدبة، على ألا يتأخر ذلك عن 1 تشرين أول/أكتوبر 1948. وقد حدد القرار وجود فترة انتقالية ما بين تاريخ صدور القرار وتوطيد استقلال الدولتين، وفي هذه الفترة الانتقالية، تتم «خطوات الإعداد للاستقلال».

- الجزء الثاني من قرار التقسيم رسم الحدود الجغرافية للدولتين العربية واليهودية ولمدينة القدس.

1 مقتبس عن فاضل حسين، المذكرة البريطانية التي قدمت للأمم المتحدة 1947م، بغداد، 1947.
2 النصوص الواردة هنا عن قرار التقسيم مأخوذة من: قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين، 1947-1972، جمع وتصنيف سامي مسلم، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مركز الوثائق والدراسات أبو ظبي، 1973، ص4 - 13.

- تناول الجزء الثالث وضع مدينة القدس التي سوف يؤسس فيها «كيان منفصل تحت نظام حكم دولي خاص تقوم على إدارته الأمم المتحدة، ويعين مجلس الوصاية ليضطلع بمسؤوليات السلطة الإدارية بالنيابة عن الأمم المتحدة».

يُلاحظ بأن القرار قد أعطى القدس خصوصية من خلال ما ورد في المادة الثالثة من الجزء الأول، حيث «تنشأ في فلسطين الدولتان المستقلتان العربية واليهودية، والحكم الدولي الخاص بمدينة القدس»[1]. فقرار التقسيم أوصى بأن يجعل لمدينة القدس كيانًا منفصلًا (Corpus Separate) خاضعًا لنظام دولي خاص، وتتولى الأمم المتحدة إدارته، ويعيّن مجلس وصاية ليقوم بأعمال السلطة الإدارية نيابة عن الأمم المتحدة.

هذا الاعتراف بخصوصية القدس يؤشر على أكثر من أمر، فهناك اعتبار للمدينة بحيث لا تكون ضمن أي نزاع سياسي وعسكري كونها تحتفي برمزية من نوع معين ليس بالضرورة سياسية فقط، بل قد تحمل بعدًا ثقافيًا، فالتدويل تنظيم لا يهدف إلى الاستقلال وتقرير المصير حسب رغبات أبناء المنطقة التي تم تدويلها، وإنما يهدف إلى رعاية المصالح المشتركة بالنسبة للوضع الاستراتيجي أو الأهمية الدولية ذات الطابع الإنساني أو الديني أو الاقتصادي للمنطقة المدولة[2]. لذلك يُعدّ قرار التدويل أول بيان أعلنت فيه الجمعية العامة مبادئ تتعلق بالمركز القانوني الدولي لمدينة القدس.

إضافة إلى ما سبق، يتضمن الفصل الأول من القرار عنوانًا مفردًا للأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينيّة إذ أكد القرار أنه «لا تنكر أو لا تمس الحقوق القائمة المتعلقة بالأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية»، بحيث تضمن حرية الوصول والزيارة والمرور لجميع المواطنين في الدولة الأخرى وفي مدينة القدس، وصون الأماكن المقدسة والأبنية

1 قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين، 1947-1972، ص 4-13. محمود عواد، القدس في قرارات الأمم المتحدة منذ عام 1947، ص3.
2 سالم الكسواني، المركز القانوني لمدينة القدس، ص163.

والمواقع الدينية[1]، هذه الأبنية هي التراث الثقافي للمسلمين والمسيحيين على حد سواء، وأوصى البند «ج» من القرار في الجزء الثالث أن تقوم سلطة إدارية حكومية تعمل على «حماية المصالح الروحية والدينية الفريدة الواقعة ضمن مدينة العقائد التوحيدية الكبيرة الثلاث المنتشرة في أنحاء العالم – المسيحية واليهودية والإسلام- وصيانتها، والعمل لهذه الغاية بحيث يسود النظام والسلام - السلام الديني خاصة- مدينة القدس[2].

ومن المهم الإشارة إلى «نظام مدينة القدس» الذي أقره مجلس الوصاية في اجتماعه الحادي والثمانين الذي انعقد في 1950/4/4، مستندًا إلى قرار التقسيم المذكور كما ورد في مقدمة النظام، حيث أن مجلس الوصاية معني بحماية المصالح الروحية والدينية الفريدة القائمة في المدينة للديانات الثلاث العظمى الموحدة[3]، والأهم من ذلك أن نظام مجلس الوصاية تضمن في المادة 38 نصوصًا واضحة لحماية الأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية، وهو ما تضمنته المادة 39 التي نصت على حفظ الآثار القديمة في مدينة القدس[4].

لم يتم تنفيذ أحكام قرار التقسيم، فأصدرت الجمعية العامة القرار رقم 194 [5]، الذي تضمن بالإضافة إلى الأحكام المتعلقة بالعودة، الإعلان في الفقرة الثامنة أن الجمعية العامة: «تقرر أن منطقة القدس يجب أن تتمتع بمعاملة خاصة منفصلة عن معاملة مناطق فلسطين الأخرى، ويجب أن توضع تحت مراقبة الأمم المتحدة الفعلية»، ونقطة التوافق الأساسية بين هذه القرار وقرار تقسيم فلسطين هو أن كلًا منهما ينصّ على مركز مستقل للقدس ووضعها تحت مراقبة الأمم المتحدة.

1 قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين، 1947-1972م، مرجع سابق، ص8.
2 محمود عواد، القدس في قرارات الأمم المتحدة منذ عام 1947، ص32.
3 قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الأول، مرجع سابق، ص349.
4 المرجع نفسه، ص357.
5 الأمم المتحدة، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة، وثيقة الأمم المتحدة 21/810 ،A أيلول 12- كانون أول 1948، القدس القرارات الدولية الكاملة، 1947-1997، مجلس القدس العالمي، مرجع سابق، ص63.

2- نهاية الانتداب

جاء رد الفعل العربي على قرار التقسيم عنيفًا، من خلال المظاهرات الضخمة التي عمت العواصم والمدن العربية، وقد رافقت هذه المظاهرات مصادمات بين المتظاهرين والسلطات في بعض الأقطار خاصةً في سوريا والأردن والعراق، وأصبح الشارع العربي يغلي ويصعب السيطرة عليه، ويُنذر بانفجار قريب، ولم تهدأ التظاهرات بل أخذت تتسع مطالبةً بإنقاذ فلسطين، وتم تشكيل لجان لاستقبال التبرعات والمتطوعين دفاعًا عن فلسطين وحقوق العرب فيها، وأعلنت الحكومات العربية والمسؤولين فيها عن وقوفهم ضد التقسيم، مهددين بالإجهاز على الكيان الصهيوني. وأعلنت الوفود العربية في الأمم المتحدة رفضها للقرار[1]، ويبدو بأن الصهاينة كانوا يتوقعون بأن قرار التقسيم سيقودهم لمواجهة حرب مقبلة[2].

كانت أول ردات فعل الفلسطينيين إعلان الإضراب مدة ثلاثة أيام، وأثرت الأعمال الإرهابية التي ارتكبتها المنظمات الصهيونية في تعاظم رفض الشارع الفلسطيني للقرار، وأدى إلى قيام العرب بهجمات مضادة دفاعًا عن أنفسهم، ونشب القتال بين العرب من جهة وبين القوات البريطانية والمنظمات الصهيونية من جهة أخرى، وهي مناوشات تحولت إلى ثورة شاملة استمرت أكثر من خمسة أشهر، استطاع العرب أن يكون لهم المبادرة، وسيطروا على الموقف العسكري، منذ بداية المعارك بين العرب واليهود في التاسع والعشرين من تشرين ثانٍ/نوفمبر 1947. إذ قام المناضلون العرب بشن هجمات عديدة استهدفت مقرات المنظمات الإرهابية والهستدروت والوكالة اليهوديّة[3].

1 أحمد طربين، قضية فلسطين 1897 1948-، ج1، ص124.
2 دافيد بن غوريون، يوميات الحرب 1947-1949م ترجمة سمير جبور، ط1 مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت،1993م. ص16.
3 عارف العارف، النكبة بين بيت المقدس والفردوس المفقود 1952-1974م، بيروت (د.ت)، ج1، ص131.

أما القيادة الصهيونية فقد عبرت عن ترحيبها بقرار التقسيم، لأن إقامة دولة يهوديّة كان بمثابة حلم للشعب اليهودي[1]، وتمكن الصهاينة بمساعدة سلطات الانتداب البريطاني من تنفيذ عمليات إرهابية ومجازر وحشية ضد التجمعات والمدن العربية من أهمها مذبحة دير ياسين التي وصفها مناحيم بيغن بقوله: «لولا النصر في دير ياسين لما كانت هناك دولة إسرائيل»[2]. فتمكن الصهاينة بمساعدة البريطانيين من إحكام سيطرتهم على الجزء الأكبر من فلسطين[3]، عبر استخدام القوة العسكرية، وارتكاب فظائع ومجازر رهيبة.

وعلى الرغم من تضمين القرار بندًا يشير إلى إنهاء الانتداب على فلسطين في أقرب وقت ممكن على أن لا يتأخر عن 1 آب/أغسطس 1948، وهو الموعد الذي يتم فيه انسحاب القوات المسلحة التابعة للسلطة المنتدبة، ما يؤكد أن سلطات الانتداب البريطاني وأجهزته العسكرية، لم تغادر فلسطين، إلا بعد إتمام قيام دولة «إسرائيل».

خاتمة

نفذت سلطات الانتداب البريطاني مهمتها في فلسطين بعد أن أخذت على عاتقها تنفيذ وعد بلفور، وتركزت سياستها على السيطرة على الأرض، وعملت على الاستيلاء عليها وتسهيل استقدام اليهود إليها، فيما عُرف بالهجرة اليهوديّة، وتعاونت سلطات الانتداب مع الوكالة اليهوديّة التي كانت بمثابة حكومة تعمل لقيام دولة اليهود.

وحاولت بريطانيا من خلال مشروعات ومقترحات سياسيّة فصل مدينة القدس لاعتبارات عديدة، إدراكًا منها لخصوصية وضع المدينة الديني والسياسيّ والتاريخيّ، وقد تبلور ذلك في مقترح قرار الأمم المتحدة بخصوص الكيان المنفصل في مدينة القدس، وما نشأ عنه من فكرة «المركز القانوني لمدينة القدس».

1 توم سيغف، الإسرائيليون الأوائل، ترجمة خالد عايد وآخرون، 1949، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ط1، بيروت 1986 ص7.
2 مقتبس من أحمد طربين، مرجع سابق ص 912.
3 حول الدعم العسكري البريطاني انظر دافيد بن غوريون، مرجع سابق، ص768.

مراجع الفصل الخامس

المصادر والمراجع

- إبراهيم أبو لغد، تهويد فلسطين، ترجمة أسعد رزوق، مركز الأبحاث - منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1972.
- أحمد طربين، فلسطين في المخططات الصهيونية والاستعمارية (1897-1922)، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1972م.
- الحركة الوطنية الفلسطينية 1918-1939، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1984.
- أكرم زعيتر، القضية الفلسطينية، ط3، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، 1986.
- إميل الغوري، فلسطين عبر ستين عامًا، دار النهار للنشر، بيروت، 1972م.
- أنيس صايغ، فلسطين والقومية العربية، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت 1966.
- بيان نويهض الحوت، القيادات المؤسسات الفلسطينية 1917-1948، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
- توم سيغف، الإسرائيليون الأوائل، ترجمة خالد عايد وآخرون،1949 مؤسسة الدراسات الفلسطينية ط 1، بيروت، 1986.
- جورج أنطونيوس، يقظة العرب، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، دار العلم للملايين بيروت، 1982.
- حسن حمادة، الحياة الحزبية في فلسطين 1918-1939، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، 1990.

- خليل تفكجي وعلي ياسين، مشروع مقترح لحدود عاصمة فلسطين- القدس، أبحاث الندوة السادسة، هوية القدس العربية والإسلامية، منتدى شومان، عمان، 1995.
- دافيد بن غوريون، يوميات الحرب 1947-1949، ترجمة سمير جبور، ط1 مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1993م.
- دورين أنغرامز، أوراق فلسطين 1917-1922 بذور القضية، دار النهار للنشر، بيروت، 1972م.
- سالم الكسواني، المركز القانوني لمدينة القدس، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، ط2، 1978.
- سامي هدواي، الحصاد المر، فلسطين بين عامي 1914-1979، ترجمة فخري حسين يغمور، مطبعة التوفيق، عمان، 1982.
- سليمان الموسى، تأسيس الإمارة الأردنية 1921-1925، دراسة وثائقية المطبعة الأردنية، عمان، 1974.
- سمير أيوب، وثائق أساسية في الصراع العربي الصهيوني، دار الحداثة، بيروت، 1984.
- طاهر البكاء، فلسطين من التقسيم إلى أوسلو، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 2001.
- عادل حامد الجادر، أثر قوانين الانتداب البريطاني في إقامة الوطن القوي اليهودي في فلسطين، جامعة بغداد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 1976.
- عارف العارف، النكبة بين بيت المقدس والفردوس المفقود 1952-1974م، بيروت.
- عايدة النجار، صحافة فلسطين والحركة الوطنية في نصف قرن 1900-1948، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، بيروت، 2005.
- عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1981.

- عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، المجلد السادس - الجزء الثالث - الباب الثالث، دار الشروق، مصر، 1999.
- عبلة المهتدي، القدس والحكم العسكري البريطاني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، بيروت، 2003.
- عصام سخنيني، القدس في سياسة الحكومة البريطانية، بحوث ندوة جامعة البتراء، عمان، 2001.
- عصام سخنيني، فلسطين الدولة جذور المسألة في التاريخ الفلسطيني، مركز الأبحاث -منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1985.
- علي محافظة، الفكر السياسي في الأردن، وثائق ونصوص 1916-1946 مركز الكتب الأردني، عمان ط1، 1990.
- الفكر السياسي في فلسطين 1918-1948، مركز الكتب الأردني، عمان، 1989.
- موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية 1919-1945، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985.
- عيسى السفري، فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، منشورات صلاح الدين، القدس، 1981.
- فاضل حسين، المذكرة البريطانية التي قدمت للأمم المتحدة 1947، بغداد، 1947.
- قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين،1947-1972 جمع وتصنيف سامي مسلم، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مركز الوثائق والدراسات أبو ظبي،1973.
- كارين أرمسترونج، القدس مدينة واحدة عقائد ثلاث، ترجمة فاطمة نصر ومحمد عناني، الفريد، كنويف، نيويورك، 1998.

- كامل خلة، فلسطين والانتداب البريطاني 1922 - 1939، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1974.
- محمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، بيروت.
- محمد عيسى صالحية، مدينة القدس الأرض والسكان، منشورات، مركز الزيتونة للدراسات، بيروت، 2009.
- محمود عوّاد، القدس في قرارات الأمم المتحدة منذ عام 1947، منشورات اللجنة الملكية لشؤون القدس، عمان، 1995.
- مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين، ج10، القسم الثاني: في بيت المقدس، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1976.
- وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية، 1918-1939، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1980.
- الوثائق الرئيسة في قضية فلسطين، المجموعة الأولى 1915-1946، القاهرة، 1957.
- وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية 1918-1939، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1979.

الدوريات

فيصل حوراني، الموقف الفلسطيني من الانتداب البريطاني من المساومة إلى المقاومة، مجلة شؤون فلسطين، العدد 185، آب 1988.

المراجع الأجنبية

- Charles D.Smith, Palestine and the Arab-Israeli Conflict, BedfordLST. Martines, Boston, 2001.
- Martin Sicker, Between Hashemites and Zionists The Struggle for Palestine 1908 - 1988, Holmes and Meier Publishers, New York, 1989.
- Nassib D. Bulos, A Palestinian Landscape, Arab Institute for Research and Publishing, Beirut, 1998.
- S. Roland Storrs, The Memoirs of Sir Roland Storrs, Arno Press, New York, 1972.
- Stein, Kenneth.W., The Land Question in Palestine, 1917 - 1939, The university of North Carolina Press, Chapel Hill, U.S.A, 1948.

الفصل السادس

الدور الأردني في القدس قراءة سياسية في ظل التحولات الإقليمية والدولية



المحتويات

الفصل السادس

الدور الأردني في القدس قراءة سياسية في ظل التحولات الإقليمية والدولية

أولًا: القدس من التدويل إلى الاحتلال

تحظى مدينة القدس باهتمام دولي بسبب شخصيتها الدينيّة والتاريخيّة[1]، فالمدينة ذات أهمية بالغة لأتباع الديانات السماوية الثلاث اليهودية والمسيحية والإسلام، ما أكسبها طابعًا عالميًا انعكس في النصوص الأساسية التي خصصتها الجمعية العامة لحماية الأماكن المقدسة، من دون تمييز بين هذه المقدسات وتلك. وتتجلى هذه الصفة العالمية كذلك في النصوص المتعلقة بجعل القدس كيانًا مستقلًا لا يخضع لسيطرة أيّ من القوميات[2]، ويلاحظ بأن القرار رقم 181 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1947/11/29، أعطى القدس خصوصية من خلال ما ورد في المادة الثالثة من الجزء الأول منه حيث «تنشأ في فلسطين الدولتان المستقلتان العربية واليهودية، والحكم الدولي الخاص بمدينة القدس»[3]. وفي قرار التقسيم توصية بأن يكون لمدينة القدس كيانٌ منفصل

1 رائد فوزي داوود، فكرة التدويل في القانون الدولي وتطبيقاتها في ضوء قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بمدينة القدس، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2003، ص105.

2 وليلم ثوماس ماليسون وسالس ف. ماليسون، تحليل لقرارات الأمم المتحدة الرئيسية المتعلقة بقضية فلسطين، الأمم المتحدة، نيويورك، 1979، ص55-56.
قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الأول، السنوات 1947-1974، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1، 1993، ص4.
وراجع الأمم المتحدة، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية، القرارات ص 131-132، 16 أيلول -29 تشرين ثانٍ 1947.
القدس القرارات الدولية الكاملة، 1947-1997، ط1، مجلس القدس العالمي، بيروت، 1998، ص54.

3 قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين، 1947-1972م جمع وتصنيف سامي مسلم (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مركز الوثائق والدراسات، أبو ظبي، 1973، ص4-13.
محمود عواد، القدس في قرارات الأمم المتحدة منذ عام 1947، منشورات اللجنة الملكية لشؤون القدس، عمان، 1995، ص3.

(Corpus Separatum) خاضع لنظام دولي خاص، تتولى الأمم المتحدة إدارته، ويُعيّن له مجلس وصاية ليقوم بأعمال السلطة الإدارية نيابة عن الأمم المتحدة[1].

يؤشر الاعتراف بخصوصية القدس على أكثر من حيثيّة، فهناك توجه بجعل المدينة بمنأى عن أي نزاع سياسي وعسكري بوصفها تحتفي برمزية من نوع معين ليست بالضرورة سياسيّة فقط، بل قد تحمل بعدًا ثقافيًا. فالتدويل تنظيم لا يهدف الى الاستقلال وتقرير المصير حسب رغبات أبناء المنطقة المدولة، وإنما يهدف الى رعاية المصالح المشتركة بالنسبة للوضع الاستراتيجي أو الأهمية الدولية ذات الطابع الإنساني أو الديني أو الاقتصادي للمنطقة المدولة[2].

كانت هناك موافقة من الطرف العربي على اقتراح هيئة الأمم المتحدة بتطبيق نظام التدويل على المدينة على الأقل في هذه المرحلة، أما «إسرائيل» فقد رفضت هذا الاقتراح، واقترحت أن يطبق فقط على الجانب الذي يسيطر عليه الأردن أي القدس الشرقية، وقد رفضت الأردن قبول العرض الأممي بتدويلها خاصة أن المقصود كان هو تدويل الشطر الشرقي من القدس فقط[3].

ومع نهاية عام 1948م كانت «إسرائيل» قد استولت على كل فلسطين باستثناء الضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة، وفي هذه الأثناء تم عقد اتفاق هدنة بين الجانبين الإسرائيلي والأردني في رودس في 3 نيسان/إبريل 1949 [4]، وتضمنت الاتفاقية حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة والأماكن التعليمية والمقبرة على جبل الزيتون[5]. ما يظهر أن قضية

1 كارين أرمسترونج، القدس مدينة واحدة وعقائد ثلاث، ترجمة فاطمة نصر ومحمد عناني، القدس، 1996، ص620.
2 سالم الكسواني، المركز القانوني لمدينة القدس، ص163.
3 كيت ماجواير، تهويد القدس، الخطوات الإسرائيلية للاستيلاء على القدس، الآفاق الجديدة بيروت، ط 1، 1981، ص 18.
4 محمد علوان، القانون الدولي العام: وثائق ومعاهدات دولية، نشر بدعم من الجامعة الأردنية، عمان، 1978، ص551.
5 راجع حرب فلسطين 1947-1948 الرواية الرسمية الإسرائيلية، ترجمه عن العبرية أحمد خليفة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط2، نيقوسيا، قبرص، 1986م، ص706.

القدس من القضايا التي تفاهم عليها الطرفين الأردني والإسرائيلي، حيث استبعدا صيغة الوصاية الدولية التي كانت الأمم المتحدة قد أقرتها، واتفقا عبر مفاوضات سرية على اقتسام المدينة بحيث تحتفظ "إسرائيل" بالشطر الغربي من القدس بكامله، ويحتفظ الأردن بالشطر الشرقي من القدس في معظمه، بما في ذلك البلدة القديمة ومقدساتها[1].

وقد سيطر الأردن على الجزء الشرقي للمدينة، بموجب اتفاقية الهدنة عام 1949، التي كان من أبرز بنودها، الإبقاء على الوضع الراهن للمدينة، بمعنى أن يظل تقسيم المدينة كما هو، القسم الشرقي تحت السيطرة الأردنية، والقسم الغربي تحت السيطرة الإسرائيلية، مع رفض أي مقترحات دولية أو عربية تناقض هذا الواقع وهو الاتفاق الذي أسس للأمر الواقع داخل مدينة القدس[2].

باتت «إسرائيل» بحكم القانون الدولي تعترف بالوضع الخاص للأماكن المقدسة في القدس، التي خضعت فعليًا للسيطرة الأردنية، على الرغم من وجود قرار التقسيم الذي ينص على فصل المدينة وتدويلها، فلم تستطع «إسرائيل» المناورة والمطالبة بالسيطرة على شطر القدس الشرقي من منطلق إدراكها بأنها تحتلّ للشطر الغربي من المدينة عام 1948، وكون هذا الاحتلال اعتداء صارخ على القانون الدولي. وهنا تم تجاوز مسألة «المركز القانوني لمدينة القدس» كما طُرحت في قرار التقسيم لعام 1947، ونُسخت فكرة التدويل بصيغتها الأولى ليبدأ الحديث عن «الوضع القائم» أو «الوضعية الحالية»، أو «الأمر الواقع» أو «الوضعية الأصلية».

1 وليد الخالدي، خمسون عامًا على حرب 1948م أولى الحروب الصهيونية العربية، دار النهار، بيروت، ط1998،1م، ص 144.

2 أسامة حلبي، بلدية القدس العربية، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية 1993، PASSIA، ص25-26.

ثانيًا: البُعد القانوني للقدس تحت السيطرة الأردنية 1950-1967م

ظلّت الضفة الغربية بما فيها الجزء الشرقي من مدينة القدس جزءًا لا يتجزأ من الأردن منذ عام 1950 حتى حرب حزيران/يونيو 1967، بعد القرار الذي اتخذه مجلس الأمة الأردني في 1950/4/24 بتوحيد الضفتين الشرقية والغربية[1]، فأصبح الأردن صاحب السيادة في الضفة الغربية وفي القدس الشرقية عقب مؤتمر أريحا، وإجراء الانتخابات النيابية في الضفتين التي جرت في 1950/4/11. ولو اعتبرنا أن ضم الأردن لكل من الضفة الغربية وشرق القدس تم بصورة غير شرعية، فقد كان على أقل تقدير بمثابة الوصيّ على هاتين المنطقتين الى أن تحل القضية الفلسطينيّة، وقد صدرت تأكيدات من البرلمان الأردني بأن توحيد الضفتين لن ينتقص من التطلعات الوطنية للفلسطينيين[2].

رفضت جامعة الدول العربية قرار الأردن[3]، وكادت أن تطرد الأردن على أثره من جامعة الدول العربية، حيث أعلن مجلس الجامعة أن «ضم فلسطين العربية من أي دولة عربية يُعدّ خرقًا لميثاق الجامعة ويترتب عليه جزاءات»، وتم طرح مشروع قرار يدعو لطرد الأردن من الجامعة العربية بسبب هذا الضم، ولكنه لم يحدث بعد الوصول إلى حل وسط، أعلنت بعيده الحكومة الأردنية في 31 أيار/مايو 1950 أن الضم لا يؤثر على التسوية النهائية للقضية الفلسطينيّة[4].

1 حرب فلسطين 1947-1948 الرواية الرسمية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص706.
الملك حسين بن طلال مرتكزات الموقف الأردني: البيان القومي الشامل لجلالة الملك حسين في مؤتمر القمة بالرباط، دائرة المطبوعات والنشر، عمان، تشرين أول، 1974، ص11.
2 أسامة حلبي، الوضع القانوني لمدينة القدس ومواطنيها العرب، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت، 1997، ص53.
3 محمد علوان، المركز القانوني للقدس في القانون الدولي، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، المجلد 5، العدد 3، تموز 2013، ص138.
4 المرجع نفسه، ص139.

إن مسألة القدس ومكانتها القانونية لم تحسم منذ القرار رقم 181، المتعلق بتقسيم القدس وتدويلها. ورغم وصاية الأردن وسياسة الأمر الواقع المتعلقة بالمقدسات فيها، بقي الجدل القانوني والسياسي قائمًا بخصوص مدينة القدس ومقدساتها حتى بدأت المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية، ومع توقيع إعلان المبادئ في 1993/9/13، تم الاتفاق على أن تكون قرارات مجلس الأمن ذات الرقم 242 و338 اللذان يتناولان الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1967 هي المرجعية فقط، ما أدى لحصر المقصود بالقدس بـ «القدس الشرقية»[1].

فالشطر الشرقي من القدس المحتل عام 1967، من وجهة النظر العربية والأردنية منطقة محتلة بموجب القانون الدولي، و«إسرائيل» وفقًا لأحكام القانون الدولي تعد قوة محتلة، قامت باحتلال القدس وباقي الأراضي العربية المحتلة بالاستناد للقوة، وأن الاحتلال معرف تعريفًا واضحًا في المادة رقم 42 من اتفاقية لاهاي لعام 1907، حيث ينطبق عليها قانون الاحتلال العسكري والقانون الدولي الإنساني، وبالأخص اتفاقيات جنيف الرابعة لحماية المدنيين أثناء الحرب، ولاهاي لعام 1907 وغيرها[2].

وقامت السياسة الأردنية تجاه القسم الشرقي من المدينة على ترسيخ الحكم الأردني له، وجاءت أولى الخطوات السياسية في هذا السياق في تموز/يوليو عام 1953، عندما اجتمع مجلس الوزراء الأردني في القدس لأول مرة، وبعد ذلك بمدة وجيزة اجتمع البرلمان الأردني بكامل هيئته هناك، لفرض أمر سياسي واقع على المدينة. وعندما أصبح روحي الخطيب رئيسًا لبلدية القدس عام 1957، استقر الحكم المحلي للمدينة، وعمل الخطيب على ترطيب الأجواء بين الأردن وبعض القادة الفلسطينيين في المدينة. وفي عام 1959 رفعت السلطات الأردنية مرتبة القدس من بلدية إلى أمانة، وأصبحت بذلك على نفس مستوى مدينة عمان، ثم أعلن الملك حسين القدس عاصمة ثانية للمملكة الأردنية[3].

1 أسامة حلبي، مرجع سابق، ص77.
2 راجع القانون الدولي المتعلق بسير العمليات العدائية، مجموعة اتفاقيات لاهاي وبعض المعاهدات الأخرى، صادر عن اللجنة الدولية، جنيف، سويسرا، 1996، ص24.
3 كارين أرمسترونج، مرجع سابق، ص631، 632.

ترتب على هذه الخطوات دور قانونيّ وسياسيّ على الأردن من منطلق دستوري، إذ يُشير الدستور الأردني الصادر عام 1952 عقب إعلان وحدة الضفتين - وهو الدستور نافذ المفعول حتى اليوم ويشكل المرجعية القانونية الأساسية لكل التشريعات الأردنية باعتباره القانون الأسمى والمحدد للسلوك السياسيّ الأردنيّ- إلى أن أراضي المملكة الأردنية الهاشمية وحدة واحدة لا تتجزأ ولا يجوز التنازل عن شيء منها، استنادًا إلى المادة الأولى من الدستور الأردني التي تنص على أن «المملكة الأردنية الهاشمية دولة عربية مستقلة ذات سيادة ملكها لا يتجزأ ولا ينزل عن شيء منه»[1]. فالتعاطي مع قضية الضفة الغربية وشرقي القدس من منطلق كونها جزءًا من أراضي المملكة الأردنية الهاشمية لا يجوز التنازل عنها بأي حالٍ من الأحوال.

ثالثًا: انتهاك فكرة «الوضع الراهن»

الوضع القائم،
ستاتيكو، الأمر الواقع،
الوضعية الأصلية،
Status Quo

يُشير المصطلح اللاتيني (ستاتيكو) إلى الوضع القائم، ويُستخدم للدلالة على "الحالة الراهنة"، "الوضع الراهن" وإبقاء الوضع على حاله من دون تغيير، فهو الوضع القائم قبل حدوث التغيير. وتسعى الثورات والانقلابات والتحركات الحاسمة إلى تغيير الوضع الراهن أو إطاحته[2]، أي العودة إلى حالة ما قبل الحرب[3].

1 الدستور الأردني، المادة الأولى، مطبوعات مجلس الأمة، عمان 1986م، ص5.
2 عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، بيروت 1994، ج7، ص294.
3 كميل حبيب وأحمد عويدي، قاموس المفردات الدبلوماسية والعلاقات الدولية، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2005، ص593.

فالوضع القائم هو الوضع الذي كان سائدًا عشية الاحتلال الإسرائيلي للقدس عام 1967، وهو الوضع الموروث القائم منذ الخلافة العثمانية سنة 1852، حيث تبقى السيادة على الأماكن المقدسة في القدس للمسلمين، ويرتبط مبدأ (الستاتيكو) تاريخيًا بالأماكن المقدسة ويتمثل في أن يبقى الوضع القائم على ما هو عليه، بحيث لا يحق لأحدٍ المس به، وقد أُطلق أساسًا على الوضع الراهن الذي يختص بكنيسة القيامة وساحتها وكنيسة العذراء مريم في الجثمانية وكنيسة المهد في بيت لحم وكنيسة الصعود على جبل الزيتون في القدس ودير السلطان على سطح كنيسة القيامة[1].

فالسيادة تاريخيًا على الأماكن المقدسة كانت للمسلمين، ومع عشرينات القرن العشرين، منذ بيعة الشريف حسين ملكًا للعرب عام 1924، ارتبطت هذه السيادة بالأردن، وانتقلت إلى قيادات محلية فلسطينيّة في ظلّ الانتداب البريطاني حتى عام 1948 [2]. وأصبح أمرًا واقعًا وسياسة مرسومة سار عليها البريطانيون والأردنيون والإسرائيليون أثناء حكمهم لفلسطين منذ عام 1928 وحتى الآن[3].

وبعد حرب 1948 وبموجب اتفاقية رودس أصبح للأردن السيادة على الضفة الغربية والقدس، بقيت هذه السيادة حتى احتلتها حكومة الاحتلال الإسرائيلي بعد الأعمال العدائية الكثيفة في حزيران/يونيو 1967، وقد تضم ضم الشطر الشرقي من القدس بموجب قانون بلدي إسرائيلي. ومع الاحتلال بدأت الخطوات العملية لإنشاء حي يهودي جديد في المدينة المحتلة، فهدمت سلطات الاحتلال حي المغاربة (المحاذي للحائط الغربي

---

1 رؤوف أبو جابر، الوجود المسيحي في القدس خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، بيروت 2004، ص 51.
إبراهيم قندلفت، الستاتيكو والمؤسسات الكنسية في الأراضي المقدسة، سوريا، آذار 1999، ص18-19.
سليم الصايغ، الوضع الراهن بالنسبة للأماكن المقدسة، روما 1971.
من هم المسيحيون في الشرق الأوسط، مجلة مجلس الكنائس في الشرق الأوسط، تشرين أول، 1986، ص13.
2 انظر: نص الوصاية الأردنية الفلسطينية الفقرة (د) من المقدمة.
3 محمد فريد، تاريخ الدولة العلية العثمانية 1908م، ط3، بيروت، دار الجيل 1977، ص278.

للمسجد الأقصى) وأجلت سكانه. وأجلت سكان حي الشرف، وهو من الأحياء العربية القديمة، وقامت بعزل أحياء عربية كاملة من القدس على أثر إعادة ترسيم حدود المدينة[1].

وفي 27 حزيران/يونيو 1967، أقر «الكنيست» الإسرائيلي ثلاثة قوانين تتعلق بمكانة القدس والأماكن المقدسة، أبرزها قانون توسيع حدود بلدية الاحتلال في القدس، وقانون حماية الأماكن المقدسة[2]، وتعد هذه القوانين اعتداءً صارخًا على الأعراف والقوانين الدولية، وهي في الوقت ذاته إلغاء للوضع الراهن من طرفٍ واحد، وأتت هذه القوانين مع إطلاق «إسرائيل» يدها في القدس لتخلق واقعًا قائمًا جديدًا، وعلى الرغم من عدم شرعية هذه الممارسات، إلا أنها شكلت قاعدة لمفاوضات السلام التي جرت، أو تلك التي يمكن أن تجري[3].

وبموجب هذه القانون عرّفت دولة «إسرائيل» نفسها بأنها صاحبة الولاية الإدارية والدينية، نتيجة السيطرة السياسية والعسكرية الفعلية على الأرض، وبالتالي تجاوزت القوانين الأردنية وألغتها واستبدلت بها التشريعات والقوانين الإسرائيلية.

أي أن «إسرائيل» عاملت المدينة وضواحيها التي تنمو وتتسع والبلدان والقرى المحيطة بها باعتبارها جزءًا من أرض «إسرائيل» يطبق عليها قانون وإدارة إسرائيليين، خاصة أنها أخضعت مدينة القدس لرئيس مجلس بلدي واحد. وتتصرف السلطات الإسرائيلية الحكومية أم البلدية مع القدس كما لو أنها عاصمة «دولة إسرائيل». ومنذ عام 1967 أصدر رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن تصريحات مفادها أنه لا رجوع إلى وضع القدس «المقسمة» السابق أو أي اقتراح مثل تدويل المدينة باعتبارها «كيانًا منفصلًا»، وهذا الأمر لا يمكن التفاوض عليه[4].

1 راجع الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية، بيروت المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار الجليل، 1989م، ص222.

2 انظر بالتفصيل: مالكولم كير، الوضع السياسي المتغير للقدس، منشور في إبراهيم ابو لغد (معد ومحرر) تهويد فلسطين، ترجمة أسعد رزوق، سلسلة كتب فلسطينية، ص 37، بيروت، مركز الأبحاث الفلسطينية، 1972، ص382.

3 أنور محمود زناتي، تهويد القدس، محاولات التهويد والتصدي لها من واقع النصوص والوثائق والإحصاءات، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2010، بيروت، ص30.

4 الحسن بن طلال، القدس دراسة قانونية، لونغمان لجنة النشر، عمان، 1979م، ص13-14.

وكان موقف الأمم المتحدة واضحًا في رفض إجراءات «إسرائيل» الأحادية في المدينة، فجاء قرار مجلس الأمن رقم 271 في 1969/9/15، ليُبدي ملاحظة المجلس للغضب العالمي الذي سببه تدنيس المسجد الأقصى، ودعوة «إسرائيل» إلى إلغاء جميع الإجراءات التي من شأنها تغيير وضع القدس[1]، وأبدى مجلس الأمن في قراره رقم 298 بتاريخ 1971/9/25 الأسف لعدم احترام «إسرائيل» قرارات الأمم المتحدة الخاصة بإجراءاتها لتغيير وضع القدس[2].

وظلّ الأردن يعتبر الضفة الغربية وشرقي القدس جزءًا من أراضيه، تخضع لقوانين وتعريفات الاحتلال حسب القانون الدولي ويسري عليها قرارات الأمم المتحدة بوصفها أراضٍ محتلة منذ العام 1967، خاصة قرار رقم 242 الذي أصدره مجلس الأمن الدولي في 22 نوفمبر / تشرين ثانٍ 1967، حيث تضمن التأكيد على عدم شرعية الاستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب، وانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير.[3].

وبعيد احتلال كامل القدس عام 1967، شكل المواطنون في القدس الهيئة الإسلامية العليا، التي أعلنت في أول بيان لها أن القدس عربية وهي جزء لا يتجزأ من الأردن، وأن ميثاق الأمم المتحدة يمنع «إسرائيل» من الاعتداء على الأراضي الأردنية، ولذلك فإنه لا يجوز لـ«إسرائيل» ضم أي جزء من الأراضي الأردنية إليها. وكذلك ظلت أجهزة الأوقاف والمحاكم الشرعية مرتبطة بأجهزة الحكومة الأردنية إداريًا وقانونيًا وماليًا على الرغم

1 قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الأول، مرجع سابق، ص203، محمود عواد، مرجع سابق، ص489، القدس القرارات الدولية الكاملة، 1947-1997، ط1، مجلس القدس العالمي، مرجع سابق، ص186.
2 قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الأول، مرجع سابق، ص205، قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين، مرجع سابق، ص123.
محمود عواد، مرجع سابق، ص491.
القدس القرارات الدولية الكاملة، 1947-1997، ط1، مجلس القدس العالمي، مرجع سابق، ص188.
3 الأمم المتحدة، الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة الثالثة والعشرون.

من الاحتلال، وتم تشكيل مجلس للأوقاف في القدس ليُشرف بشكل عام على إدارة أوقاف القدس، ويتم تعيين أعضائه بقرارٍ من مجلس الوزراء الأردني، وذلك للإشراف على إدارة الأوقاف والأملاك الوقفية، التي تشكل أكثر من 50 % من الأملاك في القدس[1].

وقد توقف دخول السياح نهائيًا إلى الأقصى بعد انتفاضة الأقصى ما بين 2000 و 2003/4/26 حين فاجأت سلطاتُ الاحتلال الأوقاف الإسلاميةَ بقرار فتحِ الأقصى أمام السياح عبر باب المغاربة. وبعد فتح باب المغاربة استأثرت «إسرائيل» بالإشراف على دخول السواح والمستوطنين[2]، في إشارة واضحة إلى أن الاحتلال يصرّ على أنه صاحب الولاية الفعلية على الأرض، ويمكن له أن يتدخل في إدارة شؤون العبادة والأماكن المقدسة، مع اعترافه بالدور الأردني في الإشراف على الأماكن المقدسة وما يتضمنه ذلك من السماح للمصلين المسلمين والزوار بدخول الحرم الشريف.

وحاليا يُفهم من الوضع القائم الدور التاريخي الأردني ضمن الوصاية على المسجد الأقصى والمقدسات الإسلامية في القدس وما يتضمنه ذلك من السماح للمصلين المسلمين بالدخول ولغير المسلمين بالزيارة. وقد ورد ذلك في اتفاقية الوصاية الأردنية الفلسطينية على الأماكن المقدسة تحديدًا في 31 آذار/مارس 2013، من خلال المادة ج: «وانطلاقا من الأهمية الدينية العليا التي يمثلها لجميع المسلمين المسجد الأقصى المبارك الواقع على مساحة 144 دونما، الذي يضم الجامع القبلي ومسجد قبة الصخرة، وجميع مساجده ومبانيه وجدرانه وساحاته وتوابعه فوق الأرض وتحتها والأوقاف الموقوفة عليه أو على زواره

1 عبد الله العبادي، دور وزارة الأوقاف الأردنية في القدس، منشورة ضمن موقع وزارة الأوقاف: www.awqaf.gov.jo

2 ورد في اتفاقية الوصاية تعريف كامل للدور الأردني في الأماكن المقدسة (راجع المادة الثانية حول الدور الاردني: (أ) تأكيد احترام الأماكن المقدسة في القدس. (ب)تأكيد حرية جميع المسلمين في الانتقال إلى الأماكن المقدسة الإسلامية ومنها وأداء العبادة فيها، بما يتفق وحرية العبادة. (ج) إدارة الأماكن المقدسة الإسلامية وصيانتها بهدف (1) احترام مكانتها وأهميتها الدينية والمحافظة عليهما. (2) تأكيد الهوية الإسلامية الصحيحة والمحافظة على الطابع المقدس للأماكن المقدسة. (3) احترام أهميتها التاريخية والثقافية والمعمارية وكيانها المادي والمحافظة على ذلك كله. (د) متابعة مصالح الأماكن المقدسة وقضاياها في المحافل الدولية ولدى المنظمات الدولية المختصة بالوسائل القانونية المتاحة (هـ) الإشراف على مؤسسة الوقف في القدس وممتلكاتها وإدارتها وفقا لقوانين المملكة الأردنية الهاشمية.

(ويشار إليه بـ «الحرم القدسي الشريف»)[1]. ويُفهم من ذلك أن المسجد الأقصى غير قابل للشراكة أو التقسيم المكاني أو الزماني بأي حال من الاحوال.

رابعًا: فكرة الولاية الدينية على المقدسات في القدس

1- قرار فك الارتباط الأردني مع الضفة الغربية

جاء قرار فك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية باستثناء الأماكن والشؤون الإسلامية والمقدسات الذي أعلن عنه الأردن في 1988/7/31، لأسباب سياسية قاهرة منها إفساح المجال أمام منظمة التحرير في إقامة الدولة الفلسطينية، ومنع الاصطدام مع المنظمة، وحماية الأمن الوطني الأردني، لكي لا يكون «الوطن البديل»، وسدّ الباب أمام محاولات «إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية الاستمرار في الضغط على الأردن لينوب عن الفلسطينيين في المفاوضات مع «إسرائيل»، وبالتالي تحميله وزر كل السياسات الخاطئة التي ارتكبها غيره[2].

ورغم إعلان الأردن فك ارتباطه مع الضفة الغربية، إلا أنه لم يتخل عن رغبته في أداء دور رئيسي يتعلق بالقدس؛ فقد قال الملك الحسين في لقاء مع ممثلي مدينة القدس في 1992/5/11 في معرض حديثه عن الدور الأردني في القدس: «إننا لا نستطيع أن نتصور حياة نجد أنفسنا فيها بشكل أو بآخر في وضع لا نؤدي به الواجب»[3].

1 انظر المادة (ج) من اتفاقية الوصاية الأردنية الفلسطينية لعام 2013م.
2 فاروق الشناق، الرؤية الأردنية للقدس بين الاستمرارية والتحول، منشورات اللجنة الملكية لشؤون القدس، عمان، ط1، 2001، ص65-67، 78.
3 من لقاء الملك الحسين مع ممثلي مدينة القدس بتاريخ 1992/5/11، أنظر محمد أبو علبة وينال خماش (محرران)، النطق السامي لجلالة الملك الحسين بن طلال حول شؤون القدس الشريف والمقدسات، 1998، عمان، من دون دار نشر.

والسؤال لماذا الإصرار الأردني على الاحتفاظ بدورٍ في القدس يتمثل في رعاية المقدسات؟، وهل لذلك علاقةٌ بحرص الأردن على الحيلولة دون تمكين «إسرائيل» من بسط نفوذها على هذه الأماكن والمقدسات الإسلامية تحت ذريعة «فراغ السيادة»؟

قد يقال إن ذلك يشكل تناقضًا في السلوك السياسي الأردني، يُخفي وراءه أهدافًا تتمثل بسعي الأردن للعودة إلى الضفة الغربية على غرار القول الشعبي «من الشباك بعد أن غادرها من الباب»، إضافة إلى سعيه من خلال التشبث بالولاية الدينية على القدس الضغط على الطرف الفلسطيني لحمله على الاعتراف بالمصالح الأردنية الحيوية والمتعلقة في بعدها الثلاثي الأردني – الفلسطيني- الإسرائيلي، على مفاوضات الوضع النهائي وأبرزها قضية اللاجئين والعودة والتعويضات وقضايا المياه والحدود وشكل العلاقة الأردنية الفلسطينية[1].

اتضح منذ قرار فك الارتباط أن الأردن ليس لديه طموحات سياسية في القدس وأنه يرى دوره في المحافظة على المقدسات في المدينة وهو ما تم ترجمته في مطلع التسعينات بفكرة الولاية الدينية على المدينة، ما أزال الالتباس والمخاوف لدى الفلسطينيين والعرب في حال تم التفاوض على قضية القدس مستقبلًا.

ولمناقشة فكرة الولاية الدينية على القدس نُشير باهتمام في هذا السياق إلى اقتراح عدنان أبو عودة عام 1992 - ممثل الأردن في الأمم المتحدة آنذاك-، الذي قدّم مشروعًا لتقسيم مدينة القدس إلى ثلاثة أقسام يكون الشرقي منها تحت العلم الفلسطيني، والقسم الغربي تحت العلم الإسرائيلي، بينما تكون منطقة ما بين الأسوار منطقة دينية دولية[2].

1 فاروق الشناق، الرؤية الأردنية للقدس بين الاستمرارية والتحول، منشورات اللجنة الملكية لشؤون القدس، عمان، 2001، ط1، ص70.

2 Adnan Abu Odeh, Two Capitals in Undivided Jerusalem In: Foreign Affairs, Spring 1992, Vol 71, No.2, p 186.

وقد جعل هذا الاقتراح فكرة وجود دور أردني سياسي مستقبلًا من الأمور التي تم استبعادها، دفعًا لإمكانية الاشتباك مع الفلسطينيين ولإعطائهم دورهم كاملًا في ممارسة حقهم التفاوضي والسيادي في حال تم التفاوض على المدينة، وتأكيدًا على أن الدور الأردني لن يكون سياسيًا، بل سيكون فنيًا ورمزيًا، وفقًا لتفاهمات تنشأ بين الأردنيين والفلسطينيين لاحقًا.

وعلى الرغم أن المشروع قُدّم بصفة شخصية إلا أنه يتوافق مع الرؤية الأردنية للمستقبل السياسي للمدينة، فقد أكد الملك حسين مرات عديدة أن السيادة في الأماكن المقدسة في المدينة يجب أن تكون لله تعالى، فقد قال في خطابه أمام مؤتمر القمة الإسلامية السابع في 1994/12/14 في الدار البيضاء المغربية: «نحن لا نقر بسيادةٍ على الأماكن المقدسة لسائر عباد الله لغير الله سبحانه وتعالى»[1]. وقد امتازت خطابات الملك حسين في سنوات حكمه الأخيرة بإشارات إلى دولة فلسطينية «عاصمتها في القدس»، ففي مؤتمر صحفي عقده مع الرئيسين المصري والفلسطيني في 6/7/ 1998، أكد أن «إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على التراب الفلسطيني وعاصمتها في القدس من مطالبنا الرئيسية الأساسية»[2].

ما يؤكد تخلي الأردن تمامًا عن خطاب السيادة العربية الإسلامية الكاملة على القدس الشرقية المحتلة عام 1967 من جهة، لكنه لا يعني التخلي عن دور رعاية المقدسات وحمايتها من جهة أُخرى.

1 خطاب الملك الحسين أمام مؤتمر القمة الإسلامية السابع المنعقد في الدار البيضاء 1994/12/14، أنظر محمد أبو علبة، المرجع السابق، ص407.
2 محمد أبو علبة، المرجع السابق، ص482.

2- معاهدة وادي عربة

نصت اتفاقية السلام الأردنية – الإسرائيلية التي وقعت في 1994/10/26 على احتفاظ الأردن بحق الوصاية على الأماكن المقدسة، وقد ظلّ الأردن مسؤولًا عن تعيين المسؤولين في الأوقاف والإشراف عليها حتى الآن. إذ أعطت المعاهدة المملكة الأردنية دورًا اساسيًا فيما يتعلق بالأماكن المقدسة في القدس، فقد ورد في المادة التاسعة «أن إسرائيل تحترم الدور الحالي الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن المقدسة في القدس، بالإضافة إلى أن إسرائيل ستعطي أولوية كبرى للدور التاريخي الأردني في هذه الأماكن عند انعقاد مفاوضات الوضع النهائي»[1].

وهذه الفقرة من المعاهدة تطابق البند «3» من إعلان واشنطن الذي انتقده الجانب الفلسطيني انتقادًا شديدًا (إعلان واشنطن هو جدول الأعمال الأردني الإسرائيلي الذي وقع في واشنطن في 1993/9/14 بعد يوم واحد من توقيع اتفاق أوسلو)، حيث اعتبر هذا البند انتهاكًا إسرائيليًا صريحًا، لأن «إسرائيل» هي دولة محتلة للقدس ليس من حقها إعطاء أي تعهد أو التزام بشان الأراضي المتنازع عليها ومؤجلة لمرحلة التفاوض النهائي، لأنه يُضعف من الموقف التفاوضي الفلسطيني خلال المفاوضات المتوقعة حول الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة[2].

وإزاء هذا الانتقاد غير المباشر للأردن وتصريحات أخرى تناقلتها وسائل الإعلام بهذا الشأن في تلك الفترة، اضطرت الحكومة الأردنية إلى إصدار بيان أوضحت فيه موقفها، وجاء فيه "ليس ثمة تناقض بين استرجاع السيادة السياسية على القدس العربية من خلال المفاوضات الفلسطينيّة – الإسرائيليّة وبين استمرار الأردن بقيامه بدوره في ممارسته لولايته الدينية في المقدسات الإسلامية في القدس، والحكومة الأردنية تدعم منظمة

1 انظر بنود المادة التاسعة من المعاهدة تحت عنوان «الأماكن ذات الأهمية التاريخية والدينية»

2 محمد صقر وآخرون، المعاهدة الأردنية الإسرائيلية، دراسة وتحليل، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، دراسات (12) ط2، 2000م، ص115.

التحرير الفلسطينية في جهودها الرامية إلى الحصول على السيادة السياسية والجغرافية على كامل الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشريف».[1]

فالموقف السياسي الأردني واضح ويتمثل في اعتبار القدس جزءًا من الأراضي المحتلة، وأن المطالبة باسترجاعها باتت تخص الجانب الفلسطيني بصورة واضحة مع تحديد الدور الأردني، وهو ما سيتوضح مع التفاهم الأردني الفلسطيني، الذي يعرف باتفاقية الوصاية الأردنية – الفلسطينية بشأن المقدسات في القدس.

ويبدو مما سبق أن الأردن لديها خيوط قوية باتجاهين:

- **الأول:** ديني تاريخي يتعاطى مع التأكيد على القيمة الدينية والتاريخية الفريدة لمدينة القدس (الشطر الشرقي العربي)، بوصفها مدينة دينية مقدسة، فقد ورد في اتفاقية وادي عربة ما يؤكد على حرية الوصول إلى الأماكن الدينية والتاريخيّة وضمان حرية العبادة في المدينة وهذا يقطع الطريق على سلطة الاحتلال أن يكون لها سلطة مطلقة على الأنشطة الدينية والروحية لأتباع الرسالات السماوية في القدس.
- **الثاني:** سياسي ويتمثل في أن "القدس الشرقية" التي تحتضن المدينة المقدسة هي أرض محتلة منذ عام 1967، بمعنى أن لها صفة معينة في القانون الدولي وأدبياته، ولا يجوز العبث بها أو التحكم فيها أو فرض سيادة إسرائيلية عليها، وهي أصلًا من قضايا التفاوض في الوضع النهائي حسب اتفاقية أوسلو لعام 1993، مع التنويه على أهمية حضور الدور الأردني في حال تم التفاوض على المدينة. لكن الدور الأردني لن يكون خارج حدود الإشراف على المقدسات الإسلامية في القدس، وهذا ما حدث مؤخرًا، حيث تم التفاهم الأردني الفلسطيني بخصوص المقدسات في اتفاقية الوصاية الأردنية الفلسطينية على المقدسات ما يؤكد على الدور الأردني في هذا الجانب حيث حسم الأمر التفاوضي للفلسطينيين بالنسبة للجانب السياسي.

---

1 جريدة الحياة اللندنية، 1994/7/30، وراجع أيضًا: معركة السلام: وثائق أردنية، المسار الأردني- الإسرائيلي من مؤتمر مدريد إلى إعلان واشنطن، دائرة المطبوعات والنشر، 1994، ص99.

والسؤال المطروح بشدة، هل ما ورد في نصوص معاهدة «وادي عربة» بخصوص الإشراف على المقدسات يعطي الأردن السيادة الفعلية على المقدسات الإسلامية؟، تظهر نصوص المعاهدة خاصة تلك المرتبطة بالتفاوض المستقبلي واللغة الدبلوماسية الخجولة التي تضمنتها المادة التاسعة، وهي لا تساعد الأردن في توفير الحماية التامة للمسجد الأقصى والمقدسات الإسلامية في القدس، والأمر لا يعدو ذلك الدور المتعلق بحماية الشخصية الثقافية للمقدسات والتراث الإسلامي وتوفير بعض الخدمات مثل تعيين موظفين وحراس وحماية فرق الإعمار. وبالمحصلة يخضع هؤلاء الموظفون لسلطات الاحتلال صاحبة السيطرة الفعلية على الأرض.

وعلى الرغم من وجود العديد من المطالبات الشعبية والسياسية والبرلمانية لإلغاء المعاهدة، فهل يمكن لحق الأردن في الوصاية أن «يسقط تلقائيا» لكونها واقعةً «تحت الاحتلال»؟[1]. الحقيقة أن الدور الأردني مكفول شعبيًا وتاريخيًا، وإذا كانت «اتفاقية وادي عربة» هي التي تعطي الأردن هذا الدور، فكيف يحق للاحتلال منح الأدوار لغيره، والكل يعلم أن دولة الاحتلال هي «مدير للممتلكات الثقافية» بحسب تعريف القانون الدولي، حيث تُعد «إسرائيل» وفقًا لأحكام القانون الدولي قوة محتلة، قامت باحتلال القدس وباقي الأراضي العربية بالقوة، وأن الاحتلال معرف تعريفًا واضحًا في المادة 42 من اتفاقية لاهاي لعام 1907[2]، ولا تُجيز هذه المعاهدة للدولة المحتلة مصادرة الأملاك الخاصة، ففي المادة (56) تُعد الدولة المحتلة بمنزلة مدير للأراضي في البلد المحتل وعليها أن تعامل ممتلكات البلد معاملة الأملاك الخاصة، فقد جاء النص ليحدد هذه المؤسسات فاشترط «معاملة ممتلكات البلديات وممتلكات المؤسسات المخصصة للعبادة والأعمال الخيرية والتربوية، والمؤسسات الفنية والعلمية كممتلكات خاصة عندما تكون ملكًا للدولة، ويحظر كل

1 نقولا ناصر، الوصاية الأردنية على الأقصى في مأزق، منشور ضمن موقع «رأي اليوم» 2015/9/5م.
2 راجع القانون الدولي المتعلق بسير العمليات العدائية، مجموعة اتفاقيات لاهاي وبعض المعاهدات الأخرى، صادر عن اللجنة الدولية، جنيف سويسرا، 1996، ص24

حجز أو تدمير أو إتلاف عمدي لمثل هذه المؤسسات والآثار التاريخيّة والفنية والعلمية، وتتخذ الإجراءات القضائية ضد مرتكبي هذه الأعمال»[1].

ويُلاحظ من نص المادة (56) بأنها جاءت بعبارة بالغة الأهمية وهي أن الممتلكات والمؤسسات الواردة ذكرها في هذا النص تبقى من قبيل الممتلكات الخاصة حتى وإن كانت مملوكةً للدولة، حيث تُفيد هذه العبارة بأنه لا يمكن لأطراف النزاع الاعتداء أو تدمير أو إتلاف هذه الممتلكات وذلك لأنها ممتلكات خاصة لا يجوز الاعتداء عليها، فالممتلكات الخاصة محمية من أي اعتداء أو أي هجوم عليها سواء كلي أو جزئي.

فما هو سبب مخاوف الأردن من إلغاء المعاهدة؟، الحقيقة أن هذه المسألة معقدة نسبيًا؛ فالمخاوف لدى صناع القرار في الأردن من فكرة إعادة النظر في المعاهدة أو إلغائها له صلة بالعلاقة مع «إسرائيل» التي باتت تحكمها شراكات ومصالح بينيّة وإقليميّة تتعدى مسألة المحافظة على المقدسات في القدس إلى مصالح استراتيجية على رأسها مشروعات اقتصادية كبيرة والتنسيق المتبادل على أكثر من صعيد، هذا ما أكده رئيس الوزراء الأردني الأسبق طاهر المصري، فالأردن بنظره لا تستطيع إنهاء اتفاقية السلام مع «إسرائيل»، مبينًا أن الضغوط الدولية ستنهال على المملكة حينها، وأن «ما بناه العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني عبر السنوات الماضية لبلاده سينهار، وأن المنح والمساعدات الخارجية التي يعتمد عليها الأردن في بناء موازنته السنوية، ستتأثر بأي قرار يتخذه الأردن ضد «إسرائيل»، وخصوصًا المساعدات المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكيّة[2].

1 المرجع نفسه، ص26.

2 تغطية ندوة المشاركة السياسية في العالم العربي، وكالة قدس برس، 2015/9/19.

3- اتفاقية الوصاية بين الأردن وفلسطين

اتضحت معالم السياسة الأردنية في موضوع القدس في عهد الملك عبد الله الثاني منذ عام 1999، هناك ما يُشير إلى أن الأردن ليس لديها أطماع في السيادة السياسية على القدس، مقابل الدور التاريخي في الإشراف على المقدسات الإسلامية في المدينة، وهناك إشارات تدل على أن الأردن لديها استعداد للتخلي عن هذا الدور في حال رغب الفلسطينيون في المحافظة على المدينة ورعايتها، فقد صرح رئيس الوزراء الأردني عبد الرؤوف الروابدة: «أن الأردن مستعد للتخلي عن الإشراف على الأماكن المقدسة في مدينة القدس إذا رغب الفلسطينيون بذلك»[1].

ويقطع التفاهم الأردني الفلسطيني حول القدس الطريق على «إسرائيل» التي قد تلعب على التناقض بين السيادة الأردنية والفلسطينية على المدينة وتعريفات السيادة وتقسيماتها. لكن هذه المسألة لم تأخذ زخمها بعد، بمعنى أن الأردن لم يتخل عن دوره في حماية المقدسات، ولم يتخلَ عن دوره فيها، خاصة أن مكونات النظام ورمزيته في الأردن مرتبطة بالشرعية الدينيّة والتاريخيّة ولصيقة بموضوع المقدسات وأهميتها على مستوى العالم الإسلامي.

وفي هذا الإطار نرصد إشكالية جديدة، لكون ما ورد في وادي عربة يقطع الطريق على «إسرائيل» بأن يكون لها حق التفاوض مع الفلسطينيين على القدس والمقدسات فيها، بحيث لا يمكنها تجاهل الدور الأردني، وكلام رئيس الوزراء الأردني كان مشروطًا بجاهزية الفلسطينيين وثقتهم بقدراتهم السياسية والقانونية والدبلوماسية لحماية المدينة وأهلها في حال تولي زمام الأمور فيها، ولن يكون واردًا أن تعطي «إسرائيل» الفلسطينيين أي دور سياسي في المدينة، وأقصى ما ستمنحه لهم سيكون ما يُسمى الولاية الدينية وإعطائها صبغة دبلوماسية على غرار نموذج «الفاتيكان» و«السماح برفع العلم الفلسطيني على

1 جريدة الدستور الأردنية، في 1999/8/31م.

البلدة القديمة والمقدسات فقط»، وكان هذا واضحًا في رسالة تطمينات أرسلها بيريز إلى عرفات أكد فيها على الولاية الفلسطينية على المقدسات، في أعقاب توقيع الاتفاقية الأردنية- الإسرائيلية، فقد صرّح رابين أن هناك أزمة بشأن المقدسات في القدس لأن العديد من الدول العربية تطمع بالولاية الدينية»[1].

وعلى صعيد الموقف السياسي، لا يخفى على أحد أن الموقف السياسي الرسمي الأردني الذي عبر عنه الملك عبد الله الثاني ينسجم مع طروحات القمة العربية في بيروت لعام 2002، وهي الأكثر أهمية في تاريخ القمم العربية، إذ تبنت مبادرة ولي العهد السعودي حينها عبد الله بن عبد العزيز، بشأن تطبيع العلاقات الإسرائيلية العربية شريطة الانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران/يونيو 1967[2]. ويُلاحظ أن الطروحات العربية في القمة المُشار إليها لم تنصّ على المطالبة بالقدس عاصمة للدولة الفلسطينية المؤمل قيامها بعد انسحاب الاحتلال، ويُفهم ضمنًا أنها ضمن الأراضي التي سيتم المطالبة بإرجاعها، لكن السؤال يبقى معلقًا لجهة أن معالم المدينة قد تبدلت وتوسعت مساحتها الإدارية والتنظيميّة في ظل الاحتلال الإسرائيلي. فالقدس التي تم احتلالها عام 1967 كانت مساحتها لا تتجاوز 6 كيلومترات، ونتيجة التوسع الإسرائيلي وضم الكتل الاستيطانية ارتفعت مساحتها إلى أكثر من 70 كيلومترًا، والخطاب العربي الرسمي لا يجرؤ على تعريف القدس العربية التي من المفترض أن تعود بدون مفاوضات، لكن دولة الاحتلال فرضت أمرًا واقعًا جديدًا تمثل بالتوسع الاستيطاني وتغيير معالم المدينة والعبث بشخصيتها الحضارية، فعلى ماذا سيتفاوض الفلسطينيون مستقبلًا طالما أن المدينة باتت عمرانيًا وسكانيًا ذات صبغة يهوديّة غالبة؟

1 Ira Sharkansky, Religion and Politics in Israel and Jerusalem, Judaism, Summer 341-95, Vol.44, Issue 3,p328

2 موقع جامعة الدول العربية http://www.lasportal.org

وهنا تبدو نقطة قوة أخرى في الدور الأردني، فقد نجح الأردن من خلال اتفاقية الوصاية مع الفلسطينيين في 31 آذار/مارس 2013 ميلادية، في تثبيت حقه التاريخي في الإشراف على المقدسات في القدس، ونجح في التفاهم مرحليًا - على الأقل- مع الفلسطينيين وقطعت الطريق على الحكومة الإسرائيلية في حال الادعاء بوجود فراغ سيادي على المقدسات مستقبلًا تحت كل الظروف، والاتفاقية كانت واضحة في الاعتراف بـ «ملك المملكة الأردنية الهاشمية بصفته صاحب الوصاية وخادم الأماكن المقدسة في القدس»، وفي الوقت نفسه لم يُنتقص من الدور الفلسطيني المستقبلي في السيادة على أجزاء القدس بعد التفاوض ورحيل الاحتلال، وقد لاقت الاتفاقية اعترافًا عربيًا وإسلاميًا وأمميًا بالدور الملكي في رعاية المقدسات الإسلامية بالقدس من منطلق أنها لم تتضمن دورًا سياديًا أو سياسيًا في القدس، حتى أن بابا الفاتيكان يخاطب الملك عبد الله الثاني بصفة «الوصي على المقدسات»[1].

وقد أكدت الاتفاقية على حق الأردن في الوصاية على الأماكن المقدسة، وجاءت لتوثيق وتحديد جهة بعينها لرفع الدعاوى القانونية أمام المحاكم الدولية جراء تزايد الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الأماكن المقدسة وعلى الأخص المسجد الأقصى، كما يُفهم من نصوص الاتفاقية[2].

والحقيقة أن اتفاقية الوصاية على المقدسات بين الأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية لم تُنشىء وضعًا جديدًا، بل أكدت على الوضع القائم منذ ما قبل الاحتلال الإسرائيلي لمدينة القدس عام 1967، وجوهره أن الرعاية والإشراف على شؤون المقدسات في القدس هو للعائلة المالكة في الأردن والدولة الأردنية.

1 تصريحات وزير الخارجية الأردني ناصر جودة، جريدة الغد، في 2014/2/19.
2 خاصة المواد: هـ ،ح من مقدمة الاتفاقية.

أما تمادي الكيان الصهيوني في تجاهله لكل الأعراف، والسماح باقتحام المستوطنين للمسجد الأقصى المبارك خاصة مع صعود اليمين المتطرف في حكومة نتنياهو، فيهدف على ما يبدو إلى التوجه لرفض الاعتراف بالوصاية الأردنية الهاشمية على الأماكن المقدسة، ومن هنا يرى الأردن انطلاقًا من التزاماته القومية والدولية أن له كل المبررات القانونية للجوء إلى المحافل الدولية كي تتخذ هذه المحافل الإجراءات القانونية المناسبة للحفاظ على هذه المقدسات، بما في ذلك اللجوء إلى مجلس الأمن وتقديم شكوى ضد تجاوز سلطات الاحتلال للوصاية الأردنية. وللأردن كل الحق بالتصدي لمخططات «الكنيست» الإسرائيلي الهادفة إلى نزع السيادة الأردنية عن المسجد الأقصى وفرض السيادة الإسرائيلية عليه، حيث حاول «الكنيست» اتخاذ قرار بهدف فرض «السيادة الإسرائيلية على المسجد الأقصى» بدلًا من السيادة والوصاية الأردنية، الأمر الذي حذرت منه الحكومة الأردنية وهددت باتخاذ الإجراءات المناسبة في حال أقر القانون. وقد نجحت اتصالات الملك والحكومة وموقف مجلس النواب في دفع «الكنيست» إلى التراجع عن مشروع قانون كان يسعى لنزع الولاية الدينية الأردنية عن المقدسات في القدس. وقد أكد وزير الخارجية الأردني مرارًا على أن الوصاية الأردنية على المقدسات «خط أحمر» و«لا يجوز الاقتراب منها»[1]، ومن الواضح أن الأردن متماهٍ مع ما يسمى «الوضع القائم» في الأقصى ويتعاطى مع الاقتحامات كأمرٍ مسلّم به وواجب التحقق.

ولطالما هدد البرلمان الأردني وأدان توجهات «الكنيست» الاسرائيلي بقبول مناقشة «نزع الوصاية الأردنية عن المقدسات في القدس» بالمطالبة بطرد السفير الإسرائيلي من عمان وسحب السفير الأردني من «تل أبيب» وإلغاء معاهدة وادي عربة[2].

1 تصريحات وزير الخارجية الأردني ناصر جودة في البرلمان، صحيفة الغد، 2014/2/19.
2 جريدة الدستور الأردنية، 2014/2/26.

فهل الموقف الأردني هو الذي يحول دون الاعتداءات على الأقصى وتقسيمه، أم أن «إسرائيل» بمحاولاتها المتكررة اقتحام الأقصى تريد الوصول إلى فكرة التفاوض على المسجد وتقسيمه؟، وهل الأوراق التي يملكها الأردن كفيلة بالحفاظ على الوضع القائم والحيلولة دون تنفيذ المخططات الإسرائيلية المتكررة؟، وهل الوصاية الأردنية على المقدسات مهددة بصورة دائمة؟ أسئلة تبقى مرهونة بموازين القوى الإقليمية والدولية وبنجاح الدبلوماسية الأردنية والضغوطات الشعبية المستمرة وصمود الفلسطينيين، للوقوف في وجه كل المحاولات الإسرائيلية البائسة للنيل من الأقصى والمقدسات.

ولعل المطلوب في هذه المرحلة، هو الترجمة العملية لتصريحات الملك عبد الله الثاني «بأن المسجد الأقصى هو 144 دونمًا وأنه لا يقبل الشراكة ولا التقسيم، وأن تقسيمه زمانيًا أو مكانيًا هو خط أحمر بالنسبة للأردن»، وذلك يتطلب وقفة حازمة في وجه الاعتداءات المتكرّرة على الأقصى وموظّفي الأوقاف، ودعم المرابطين والمرابطات والتحرك لرفع الحظر المفروض على دخول المرابطات إلى الأقصى، ورفض أي اتفاق أو تسوية من أي جهة تكرس شراكة الاحتلال في إدارة الأقصى[1].

خامسًا: اتفاق أردني إسرائيلي برعاية أمريكية

1- خلفية الاتفاق ومضامينه

انطلقت الهبة الشعبية في القدس وانتشرت إلى أنحاء الضفة الغربية والأراضي المحتلة عام 1948 نتيجة ظروفٍ عدة، أهمها استمرار الاحتلال، وتوسع الاستيطان، وغياب أي عمليةٍ سياسية تحمل أفقًا بإنهاء الاحتلال أو حتى فرض تراجعٍ محدودٍ عليه. فضلًا على تزايد اعتداءات المستوطنين المتطرفين في أنحاء الضفة الغربية بما فيها القدس، وجاءت

1 مؤتمر صحفي لمؤسسة القدس الدولية في 2016/8/23 لإطلاق تقرير «عين على الأقصى» العاشر، في ذكرى إحراق المسجد الأقصى. راجع موقع القدس برس: http://www.qpress.ps/

محاولة فرض التقسيم الزماني التام للمسجد الأقصى خلال فترة الأعياد اليهودية لا سيما عيد رأس السنة العبرية (13-2015/9/16) وعيد العُرش اليهودي (29/9-2015/10/6) لتشكل ذروة الاستفزاز والشرارة التي أطلقت هذا التحرك الشعبي الواسع، الذي سبقته مجموعة من عمليات المقاومة الفردية التي مهّدت له على مدار عامٍ كامل[1].

وقد أدركت حكومة الاحتلال، والأطراف الإقليمية والولايات المتحدة، أنّ ما يجري في الأقصى والاعتداء عليه واقتحامه بشكلٍ شبه يومية عاملٌ محوري في انطلاقة التحركات وتصاعدها في القدس، وبحسب هذه الأطراف فإن التهدئة تأتي من بوابة الأقصى، إضافة إلى منع تأجيج الغضب الفلسطيني من توالي الاعتداءات على المسجد. فقد أصدر المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان تقريرًا عن الانتهاكات الصهيونية بحق المسجد الأقصى المبارك التي تصاعدت في عام 2015، وحمل التقرير عنوان «نار تحت الرماد... استفزاز المشاعر الدينية للمسلمين في الحرم القدسي الشريف»، وبحسب التقرير أبعدت سلطات الاحتلال منذ بداية عام 2014 وحتى نهاية شهر آب/أغسطس نحو 227 مقدسيًا عن المسجد الأقصى، واعتقلت 255 آخرين من ساحات المسجد وعلى مداخله، ومنذ بداية العام اتخذت قرارات الإبعاد بحق كبار السن والنساء المصليات والأطفال وحراس الأقصى الذين يتبعون وزارة الأوقاف الأردنية. ولفت التقرير إلى أن قرارات الإبعاد التي اتخذت منذ بداية عام 2014 حتى نهاية الشهر الثامن منه بلغت 227 قرارًا، منها 119 قرارًا بحق الرجال بنسبة 52.6%، و83 قرارًا بحق النساء بنسبة 36.4%، و25 قرارًا بحق أطفال (دون 18 عامًا) بنسبة بلغت 11%. ووثق المرصد الأورومتوسطي اعتقال شرطة الاحتلال لـ 255 مقدسيًا من ساحات المسجد الأقصى وعلى مداخله منذ بداية عام 2015 وحتى نهاية آب/أغسطس 2016، من بينهم 116 رجلًا، و95 امرأة، و44 طفلاً. وأفاد أن شهر آذار/

1 تقدير موقف، الاتفاق الأردني الإسرائيلي حول الأقصى برعاية أمريكية في 2015/10/24، إصدار إدارة الأبحاث والمعلومات، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، 2015/10/28.

مارس 2016 شهد النسبة الكبرى من الاعتقالات بحق المقدسيين، حيث بلغ عدد المعتقلين 61 معتقلًا، من بينهم 35 امرأة، و14 طفلًا. وترافقت عمليات الاعتقال مع العنف في التعامل مع الشخص الذي يتم اعتقاله بصورة غير مبررة، وأشار التقرير إلى أنه في 31 أيار/مايو 2016 اعتدت شرطة الاحتلال على مسن فلسطيني بالضرب المبرح وغير المبرر خلال عملية اعتقاله[1].

وفي سياق حصار الهبة الفلسطينية المتصاعدة، رعى وزير الخارجية الأميركي جون كيري اتفاقًا بين الأردن ونتنياهو حول الأقصى أعلن عن مضمونه في 2015/10/24 بصورة قدّمت «إسرائيل» على أنّها صاحبة الفضل على المسلمين في السماح لهم بالصلاة في الأقصى ضمن «سياستها الثابتة في ما يخص العبادة الدينية»، ما يعني أنها لم تضطر إلى تقديم أي تنازلات[2].

وفي إطار هذه المبادرات، تم التداول في اقتراح فرنسي يقضي بنشر مراقبين دوليين في باحات المسجد الأقصى المبارك، وفي القدس المحتلة، للمساعدة في احتواء "دوامة العنف" المستمرة، وهو ما رفضته «إسرائيل»[3].

أجهضت واشنطن من خلال تحركات كيري المشروع الفرنسي، في إطار منع أي نوع من الرقابة الدولية لما يجري في المسجد الأقصى، وحماية الفلسطينيين المدنيين في القدس المحتلة، ولم يسجل كيري أي نجاحٍ يذكر في احتواء الأزمة ومنع كرة الثلج من التدحرج، وقد اتضح ذلك من الاتفاق الأردني الإسرائيلي الأمريكي الذي انعقد في عمان بحضور نتنياهو والملك عبد الله وكيري في تشرين أول/أكتوبر 2015[4].

1 المركز الفلسطيني للإعلام https://palinfo.com/2538

2 انتفاضة القدس في شهرها الثالث، إطلالة على الخلفيّات والتطوّرات، قسم الأبحاث والمعلومات، مؤسسة القدس الدولية، كانون أول/ديسمبر 2015.

3 صحيفة جيروساليم بوست أيلول/ سبتمبر 2015، http://www.jpost.com

4 New York TIMES,MIDDLE EAST, Israel and Jordan Agree on Steps to Ease Jerusalem Tensions: By MATTHEW ROSENBERG and DIAA HADIDOCT. 24, 2015.
Read more: http://www.dailymail.co.uk/wires/ap/article- "renews-push-ease-Israeli-Palestinian-tensions" Dailymail. PUBLISHED, 24 October 2015 | UPDATED:, 24 October 2015

وقد نص الاتفاق كما تم الاعلان عنه، على «أن تطبق إسرائيل سياسة تتيح للمسلمين الصلاة في الحرم القدسي، ولغير المسلمين بالزيارة فقط، وأن تعيد إسرائيل تأكيد التزامها بدعم الوضع القائم في الحرم القدسي الشريف من دون تغيير، قولاً وممارسة، وليس هناك لدى إسرائيل نية لتقسيم جبل الهيكل، ونرفض تماماً أي محاولة توحي بغير ذلك. واحترام الدور الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية، كما وردت في معاهدة السلام عام 1994 بين الأردن وإسرائيل، والدور التاريخي للملك عبد الله الثاني»[1].

2- قراءة في الاتفاق

يمكن قراءة تفاصيل مهمة في الاتفاق، منها أن يحترم الاحتلال «الدور الخاص» للأردن كما ورد في اتفاقية السلام بين الطرفين، و"الدور التاريخي للملك عبد الله الثاني»، وأن «إسرائيل» ستستمر في تطبيق «سياستها الثابتة في ما يخص العبادة الدينية»، في المسجد الأقصى بما فيها الحقيقة الأساسية بأن «المسلمين هم من يصلون» وبأن «غير المسلمين هم من يزورون»، ومن تداعيات الاتفاق أصبحت «إسرائيل» هي صاحبة الولاية التامة على من يحق له الدخول ومن لا يحق له إلى الأقصى، ما يجعل الحديث عن وضع جديد قائم أمرًا واردًا، ويشكل تعديًا على الوضع القائم المعروف تاريخيًا. وعلى الرغم من استعداد الاحتلال للتعاون مع إدارة الأوقاف حول «الزوار» وانضباطهم احترامًا لقدسية المكان، ولكنها في الوقت نفسه رسخت دورها الأمني والسيادي على المكان، ولن يكون من السهل إيجاد ضمانات تجعل حكومة الاحتلال تلتزم بالتنسيق مع الأوقاف الأردنية بصورة مستمرة بهذا المجال.

والسؤال المطروح لماذا وافقت حكومة نتنياهو على الاتفاق؟ وهل هناك أكثر من صيغة للوضع قائم؟

1 موقع بيبي سي عربي: http://www.bbc.com/arabic/middleeast

يخشى نتنياهو من تغير الوضع القائم في المسجد الأقصى، الذي كرسه الاحتلال بعد انتفاضة الأقصى عام 2000، عبر إقصاء الأوقاف والتفرّد بالتحكم ببوابات الأقصى، ما يعني انقلابًا على الوضع القائم، الذي كان سائدًا في العهد العثماني ومن ثم الاحتلال البريطاني ومن بعده العهد الأردني. وكان مصطلح الوضع القائم يشير إلى مسؤولية الأوقاف عن كل ما يتعلق بالأقصى، بما في ذلك الحق في تحديد من يدخل إلى المسجد ومن لا يدخل إليه، وبأي طريقة يدخلون. ويعدّ نتنياهو أن «الوضع القائم» الحالي هو أفضل ما يمكن أن يتحقق لليهود. ولذلك فهو حريص على عدم التفريط بهذا «المكسب» وهو يكرّر تمسك حكومته به، ولكن على أساس ما حققه الاحتلال بعد انتفاضة الأقصى[1].

وتضمن الاتفاق موافقة رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو على اقتراح الأردن بـ«توفير» تغطية مصورة على مدار 24 ساعة لكل المواقع داخل المسجد الأقصى، ما يوفر سجلًا «شاملًا وشفافًا» لما يحصل داخل الأقصى، ما يكشف كل من يحاول تشويه قداسة المكان أو تغيير الوضع القائم، وفق المقترح الأردني، الذي أيده بشدة وزير الخارجية الأمريكي جون كيري[2].

ولا يعدّ موضوع الكاميرات أمرًا جديدًا، فهناك نحو 320 كاميرا موجودة حول المسجد الأقصى وفي البلدة القديمة المسورة لدواعي أمنية، تخضع لإدارة شرطة الاحتلال[3]. ومما يعزز أن تركيب الكاميرات لن يخفف من اعتداءات الاحتلال، ما ذكره الشيخ عبد العظيم سلهب رئيس مجلس الأوقاف والقائم بأعمال قاضي القضاة بالقدس، الذي أشار

---

1 انتفاضة القدس في شهرها الثالث إطلالة على الخلفيّات والتطوّرات، قسم الأبحاث والمعلومات، مؤسسة القدس الدولية، كانون أول/ديسمبر 2015.

2 Ben Lynfield, Israel violence: Palestinians reject plan to uphold 'status quo' with cameras at Jerusalem's al-Aqsa mosque, INDEPENDENT, Jerusalem, Monday 26 October 2015

3 Ruth Eglash/The Washington Post, October 29, 2015. New York TIMES, EAST, Israel and Jordan Agree on Steps to Ease Jerusalem Tensions: By MATTHEW ROSENBERG and DIAA HADIDOCT. 24, 2015

إلى الكاميرات المنصوبة في البلدة القديمة، وأكد أن الهدوء لن يعود لطالما بقي اليهود يقتحمون المسجد الأقصى[1]. وقد أكدت أوساط سياسية إسرائيلية بأن الكاميرات لن تحول دون دخولهم للمسجد الأقصى وإقامة صلواتهم داخله[2].

ويرى ناثان ثرال (Nathan Thrall) وهو محلل سياسي مختص بالأزمات الدولية مقيم في القدس المحتلة، أن الكاميرات لن تخفض مستويات العنف بشكل ملحوظ، وأن المشكلة تبقى قائمة لطالما لم نبحث في أسباب العنف في إطارها السياسي الأوسع[3]. وقد كان كلام العضو العربي في «الكنيست» الإسرائيلي أحمد الطيبي واضحًا عندما قال إن وزير الخارجية الأمريكي باقتراحه هذا ابتعد عن جوهر المشكلة وهي الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية والقدس، وأن على الأمريكان إذا أرادوا التهدئة وتخفيف العنف -كما يسمونه- أن يعالجوا المرض، لا أن ينظروا الى أعراضه فقط[4].

رفضت الأوساط الرسمية الفلسطينية فكرة الكاميرات من منطلق أنها ستستخدم إطارًا لحصر المصلين المسلمين داخل الأقصى، واعتقالهم من قبل سلطات الاحتلال، وهذا ما عبر عنه كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات. وقالت حنان عشراوي: «أننا لا نثق بالإسرائيليين والتزاماتهم، وقد وافقوا على تركيب الكاميرات، لإحكام المزيد من السيطرة على المسجد الأقصى»[5].

1 New York TIMES, EAST Israel and Jordan Agree on Steps to Ease Jerusalem Tensions: MATTHEW ROSENBERG and DIAA HADIDOCT. 24, 2015

2 Ben Lynfield, Israel violence: Palestinians reject plan to uphold 'status quo' with cameras at Jerusalem's al-Aqsa mosque, INDEPENDENT, Jerusalem, Monday 26 October 2015

3 New York TIMES,EAST, Israel and Jordan Agree on Steps to Ease Jerusalem Tensions:By MATTHEW ROSENBERG and DIAA HADIDOCT. 24, 2015

4 Ben Lynfield, Israel violence: Palestinians reject plan to uphold 'status quo' with cameras at Jerusalem's al-Aqsa mosque, INDEPENDENT, Jerusalem, Monday 26 October 2015

5 Ben Lynfield, Israel violence: Palestinians reject plan to uphold 'status quo' with cameras at Jerusalem's al-Aqsa mosque, INDEPENDENT, Jerusalem, Monday 26 October 2015

وحول الموقف الفلسطيني من الاتفاق، كان موقف حركة حماس واضحًا للتنديد بالاتفاق من منطلق أنه يتيح للمسلمين الصلاة في المسجد الأقصى ولغيرهم زيارته، وأكدت أن هذا الإعلان يكرّس إخضاع المسجد للسيطرة الإسرائيلية، ويهدف إلى تثبيت السيطرة الصهيونية على المسجد الأقصى من خلال منح الاحتلال الحق بالسماح والمنع للمسلمين من الصلاة في المسجد الأقصى. وأكدت أن الشعب الفلسطيني ليس بحاجة لإذن من نتنياهو للصلاة في الأقصى، وقالت إن «هذا هو حقنا المقدس وسندافع عنه مهما كلفنا الثمن».[1]

وهذا يعني أن الكاميرات لن تحقق الأمان ومنع الاعتداء على المسجد الأقصى، طالما بقيت «إسرائيل» صاحبة الكلمة العليا في السيادة على الأرض، وإن أبدت استعدادًا للتعاون مع دائرة الأوقاف الإسلامية. فما زالت «إسرائيل» تتحكم بالمداخل، وتطبق سياسة انتقائية أمام الأبواب، وتمنع من هم دون سن الأربعين عامًا من الشباب الفلسطينيين من دخول المسجد، وهو ما يتكرر مرارًا[2].

ويبقى السؤال الأهم في إطار هذا الاتفاق، هل استطاع الاتفاق فرض قواعد جديدة في المسجد الأقصى، خاصة أنه يسمح لغير المسلمين بزيارته؟

تاريخيًا كانت فكرة الوضع القائم تراعي مسالة الزيارة لغير المسلمين، أما إذا كان المقصود السماح للمتطرفين من المستوطنين تكرار الزيارة بصورة مقصودة أكثر من مرة يوميًا، فإن ذلك سيكون خطيرًا، فالاتفاق لم يقنن مسألة الزيارة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن شرطة الاحتلال هي المسيطرة على مداخل المسجد الأقصى، وتفرض إجراءاتها وفقًا لاعتباراتها الأمنية، في الوقت الذي تدّعي فيه أنها تراعي الدور الأردني من خلال دائرة الأوقاف الإسلامية بالقدس.

1 الجزيرة نت، 25/10/2015 http://www.aljazeera.net/news/arabic/

2 NATHAN THRALLOCT Mismanaging the Conflict in Jerusalem. NEW YORK TIMES 18, 2015

وتضمن الاتفاق سلبيات عدة، من بينها قبوله الضمني بتغيير الوضع القائم، وتحويل «زيارة» اليهود إلى حق مكتسب، واقترح آلية رقابية كانت محل رفض فلسطيني متتالٍ، لا تحقق أي ضمانات، وكانت له إيجابيات من بينها الاعتراف الدولي الضمني بأن «إسرائيل» هي من غيرت الوضع القائم، وأن تجاوزاتها في الأقصى هي السبب الرئيس لهذه الهبة[1].

الفرص أمام الأردن لتعزيز دوره في القدس

دعم كل ما من شأنه حماية المقدسات الإسلامية والمسيحية من خلال دعم المرابطين والمرابطات وحركات الدفاع عن المسجد والمقدسات داخل فلسطين وخارجها.

عدم التخوف من حدوث هبات شعبية أو انتفاضات، لطالما كانت للدفاع عن الأرض والإنسان الفلسطيني وتثبيت حقه في أرضه، ما سيجنب الأردن فكرة الوطن البديل، حيث تبقى قضية الفلسطيني في أرضه حاضرة ومستمرة.

السعي إلى بناء استراتيجية فلسطينية وأردنية وعربية وإسلامية للدفاع عن المسجد الأقصى المبارك، ودعم جهود الشعب الفلسطيني في حمايته ضمن المعطيات الحالية. ونقترح في هذا السياق أن تشمل تلك الأهداف تراجع الاحتلال عن مخططات تقسيم الأقصى، وفتح المسجد أمام المصلين بلا قيود، وعدم التدخل في إدارة المسجد وترك إدارته لدائرة الأوقاف حصرًا، عملًا بالوضع القائم قبل احتلال القدس كاملة عام 1967.

استخدام الوسائل الدبلوماسية من أجل الحفاظ على المقدسات واعتبارها جزءًا لا ينفصل عن القضية الفلسطينية والثوابت العربية الإسلامية فيها.

استمرار الدور الأردني ومعركته في قطع الطريق على حكومة الاحتلال في العبث بتراث مدينة القدس من خلال منظمة اليونسكو (UNESCO)، علمًا أن مدينة القدس

1 الاتفاق الأردني الإسرائيلي حول الأقصى برعاية أمريكية في 2015/10/24، إدارة الأبحاث والمعلومات مؤسسة القدس الدولية، بيروت، 2015/10/28.

مسجلة على لوائح التراث العالمي لدى منظمة اليونسكو من قبل حكومة الأردن منذ عام 1981، ما يضمن المحافظة على شخصية المدينة الثقافية والحضارية[1]. ويزيد من التأكيد على فكرة «الوضع القائم»، خاصة وأن منظمة اليونسكو بموجب ميثاقها مطالبة بتقديم المساعدات الفنية والمادية للحكومة الأردنية للحفاظ على تراث المدينة[2].

مراجع الفصل السادس

المصادر والمراجع

الكتب

- إبراهيم قندلفت، الستاتيكو والمؤسسات الكنسية في الأراضي المقدسة، النعمة /سوريا، آذار 1999.
- أسامة حلبي، بلدية القدس العربية، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية 1993، PASSIA.
- أسامة حلبي، الوضع القانوني لمدينة القدس ومواطنيها العرب، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت، 1997.
- الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية، بيروت المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار الجليل، 1989.
- الأمم المتحدة، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية، 1947، القدس القرارات الدولية الكاملة، 1947-1997، ط1، مجلس القدس العالمي، بيروت، 1998.

1 راجع نصوص الاتفاقية في http://www.unesco.org/

2 رياض حمودة ياسين، التراث الثقافي لمدينة القدس في المعاهدات والقرارات الدولية، منشور ضمن وقائع مؤتمر التراث الثقافي لمدينة القدس، مركز الزيتونة للدراسات، بيروت 2009.
نظمي الجعبة، القدس من جديد (مشاهد وتحديات)، حوليات القدس، العدد (13) لسنة 2012، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ص37.

- أنور محمود زناتي، تهويد القدس، محاولات التهويد والتصدي لها من واقع النصوص والوثائق والإحصاءات، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2010.
- حرب فلسطين 1947-1948 الرواية الرسمية الإسرائيلية، ترجمه عن العبرية أحمد خليفة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط2، نيقوسيا، قبرص، 1986.
- الحسن بن طلال، القدس دراسة قانونية، لونغمان لجنة النشر، عمان، 1979.
- الدستور الأردني، المادة الأولى، مطبوعات مجلس الأمة، عمان 1986.
- رائد فوزي داوود، فكرة التدويل في القانون الدولي وتطبيقاتها في ضوء قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بمدينة القدس، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2003.
- رؤوف أبو جابر، الوجود المسيحي في القدس خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، بيروت 2004.
- سالم الكسواني، المركز القانوني لمدينة القدس، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، ط2، 1978.
- سليم الصايغ، الوضع الراهن بالنسبة للأماكن المقدسة، روما 1971.
- سليم الصايغ، من هم المسيحيون في الشرق الأوسط، مجلة مجلس الكنائس في الشرق الأوسط، تشرين أول، 1986.
- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، بيروت 1994.
- فاروق الشناق، الرؤية الأردنية للقدس بين الاستمرارية والتحول، منشورات اللجنة الملكية لشؤون القدس، عمان، ط1، 2001.

- القانون الدولي المتعلق بسير العمليات العدائية، مجموعة اتفاقيات لاهاي وبعض المعاهدات الأخرى، صادر عن اللجنة الدولية، جنيف، سويسرا، 1996.
- قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الأول، السنوات 1947-1974، إعداد مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1، 1993.
- قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين، 1947-1972، جمع وتصنيف سامي مسلم، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مركز الوثائق والدراسات، أبو ظبي، 1973.
- كارين أرمسترونج، القدس مدينة واحدة وعقائد ثلاث، ترجمة فاطمة نصر ومحمد عناني، القدس، 1996.
- كميل حبيب وأحمد عويدي، قاموس المفردات الدبلوماسية والعلاقات الدولية، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2005.
- كيت ماجواير، تهويد القدس، الخطوات الإسرائيلية للاستيلاء على القدس، الآفاق الجديدة بيروت، ط1، 1981.
- مالكولم كير: الوضع السياسي المتغير للقدس، منشور في إبراهيم أبو لغد (معدّ ومحرر)، تهويد فلسطين، ترجمة أسعد رزوق، سلسلة كتب فلسطينية 37، بيروت، مركز الأبحاث الفلسطينية، 1972.
- محمد أبو علبة وينال خماش (محرران)، النطق السامي لجلالة الملك الحسين بن طلال حول شؤون القدس الشريف والمقدسات، عمان، 1988.
- محمد صقر وآخرون، المعاهدة الأردنية الإسرائيلية –دراسة وتحليل–، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ط2، 2000.
- محمد فريد، تاريخ الدولة العلية العثمانية 1908م، ط3، بيروت، دار الجيل 1977.

- محمد علوان، القانون الدولي العام: وثائق ومعاهدات دولية، نشر بدعم من الجامعة الأردنية، عمان، 1978.
- محمود عواد، القدس في قرارات الأمم المتحدة منذ عام 1947، منشورات اللجنة الملكية لشؤون القدس، عمان، 1995.
- معركة السلام: وثائق أردنية المسار الأردني- الإسرائيلي، من مؤتمر مدريد إلى إعلان واشنطن، دائرة المطبوعات والنشر، 1994.
- الملك حسين بن طلال مرتكزات الموقف الأردني: البيان القومي الشامل لجلالة الملك حسين في مؤتمر القمة بالرباط، دائرة المطبوعات والنشر، عمان، تشرين أول/أكتوبر، 1974.
- وليد الخالدي، خمسون عامًا على حرب 1948- أولى الحروب الصهيونية العربية، دار النهار، بيروت، ط 1، 1998.
- وليلم ثوماس ماليسون وسالس ف. ماليسون، تحليل لقرارات الأمم المتحدة الرئيسية المتعلقة بقضية فلسطين، الأمم المتحدة، نيويورك، 1979.

أبحاث ومقالات ودراسات

- Adnan Abu Odeh, Two Capitals in Undivided Jerusalem. In :Foreign Affairs, Spring 1992,Vol 71,No.2,
- Ira Sharkansky, Religion and Politics in Israel and Jerusalem, Judaism, Summer 95, Vol.44, Issue 3

- انتفاضة القدس في شهرها الثالث، إطلالة على الخلفيّات والتطوّرات، إدارة الأبحاث والمعلومات، مؤسسة القدس الدولية، كانون أول/ديسمبر 2015.
- تقدير موقف، الاتفاق الأردني الإسرائيلي حول الأقصى برعاية أمريكية في 2015/10/24، إدارة الأبحاث والمعلومات، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، 2015/10/28.
- رياض حمودة ياسين، التراث الثقافي لمدينة القدس في المعاهدات والقرارات الدولية، منشور ضمن وقائع مؤتمر التراث الثقافي لمدينة القدس، مركز الزيتونة للدراسات، بيروت، 2009.
- محمد علوان، المركز القانوني للقدس في القانون الدولي، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، المجلد 5، العدد 3، تموز/يوليو 2013.
- نظمي الجعبة، القدس من جديد (مشاهد وتحديات)، حوليات القدس، العدد (13) لسنة 2012، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

مواقع الكترونية وصحف مطبوعة:

- موقع جامعة الدول العربية: http://www.lasportal.org
- المركز الفلسطيني للإعلام: https://palinfo.com/2538
- صحيفة الديلي ميل: /http://www.dailymail.co.uk
- موقع هيئة الإذاعة البريطانية: http://www.bbc.com/arabic/middleeast
- الجزيرة نت: 25/10/2015 /http://www.aljazeera.net/news/arabic
- صحيفة جيروساليم بوست: http://www.jpost.com

- موقع منظمة اليونسكو: http://www.unesco.org/
- موقع وزارة الأوقاف الأردنية: www.awqaf.gov.jo
- موقع رأي اليوم: www.raialyoum.com
- وكالة قدس برس: www.qudspress.com
- جريدة الحياة اللندنية، 1994/7/30.
- جريدة الدستور الأردنية.
- جريدة الغد الأردنية.

- INDEPENDENT, Jerusalem, Monday 26 October 2015
- The Washington Post, October 29, 2015
- New York Times, October 24, 2015

الفصل السابع

القدس في القانون الدولي إحاطة تاريخية سياسية



المحتويات

الفصل السابع

القدس في القانون الدولي إحاطة تاريخية سياسية[1]

أولًا: الاتفاقيات والمعاهدات الدولية

تعدّ «إسرائيل» وفقًا لأحكام القانون الدولي قوة محتلة، قامت باحتلال القدس وباقي الأراضي العربية المحتلة بالقوة، وأن الاحتلال معرّف تعريفًا واضحًا في المادة 42 من اتفاقية لاهاي لعام 1907[2]، التي من المفترض أن تلتزم بها «إسرائيل».

فاتفاقية لاهاي لسنة 1907 لا تُجيز للدولة المحتلة مصادرة الأملاك الخاصة، ففي المادة 56 تعدّ الدولة المحتلة بمثابة مدير للأراضي في البلد المحتل وعليها أن تعامل ممتلكات البلد معاملة الأملاك الخاصة. فقد جاء النص ليُحدد هذه المؤسسات فاشترط «معاملة ممتلكات البلديات وممتلكات المؤسسات المخصصة للعبادة والأعمال الخيرية والتربوية، والمؤسسات الفنية والعلمية كممتلكات خاصة عندما تكون ملكًا للدولة، ويُحظر كل حجز أو تدمير أو إتلاف عمدي لمثل هذه المؤسسات والآثار التاريخية والفنية والعلمية، وتتخذ الإجراءات القضائية ضد مرتكبي هذه الأعمال»[3].

ويُلاحظ من نص المادة 56 بأنها جاءت بعبارة بالغة الأهمية وهي أن الممتلكات والمؤسسات الواردة ذكرها في هذا النص تبقى من قبيل الممتلكات الخاصة حتى وإن كانت مملوكة

1 رياض حمودة ياسين- التراث المقدسي... نقاط تحت حروف القانون الدولي، القدس العربي، 2016/8/31، http://www.alquds.co.uk

2 راجع القانون الدولي المتعلق بسير العمليات العدائية، مجموعة اتفاقيات لاهاي وبعض المعاهدات الأخر، صادر عن اللجنة الدولية، جنيف، سويسرا، 1996، ص24.

3 المرجع نفسه، ص26.

للدولة، فلا يمكن لأطراف النزاع الاعتداء أو تدمير أو إتلاف هذه الممتلكات، ذلك لأنها ممتلكات خاصة لا يجوز الاعتداء عليها، فالممتلكات الخاصة محمية من أي اعتداء أو أي هجوم عليها سواء كلي أو جزئي.

واشتملت اتفاقية جنيف الرابعة في 1949/8/12 على حماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب، وبحسب المادة 49 بأنه لا يحق لسلطة الاحتلال نقل مواطنيها إلى الأراضي التي احتلتها، أو القيام بأي إجراء يؤدي إلى التغيير الديموغرافي فيها[1]. ونصت المادة 53 على أنه لا يحق لقوات الاحتلال تدمير الملكية الشخصية الفردية أو الجماعية أو ملكية الأفراد أو الدولة التابعة لأي سلطة في البلد المحتل[2].

نصت المادة 64 من اتفاقية جنيف الخاصة على حماية المدنيين في زمن الحرب لسنة 1949، أنه يتحتم على المحتل إبقاء القوانين الجنائية الخاصة بالأراضي المحتلة نافذة ما لم يكن فيها ما يهدد أمن دولة الاحتلال، أو يعدّ عقبة في سبيل تطبيق هذه الاتفاقية[3]، وتؤكد المادة 43 من لائحة لاهاي الملحقة باتفاقية لاهاي الرابعة لسنة 1907، بضرورة المحافظة على الأنفس والأملاك[4].

فالسيادة القانونية الدائمة على الإقليم المحتل لا تنتقل من دولة السيادة الأصلية إلى دولة الاحتلال، إلا بطريقة الاتفاق والتنازل أو بطريقة الضم والإخضاع، وبالتالي تصبح جميع الإجراءات المتخذة من قبل «إسرائيل» ومن ضمنها القضاء على الآثار العربية والإسلامية باطلة ولاغية في ظل القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، ولا يمكنها منح

1 الاتفاقية الرابعة من اتفاقيات جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب، في 1949/8/12. راجع هذه الاتفاقية في اتفاقيات جنيف المؤرخة في 12 آب 1949، منشورات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، جنيف، سويسرا، 2003، ص204.
2 المرجع نفسه، ص206.
3 المرجع نفسه، ص210.
4 راجع القانون الدولي المتعلق بسير العمليات العدائية، مجموعة اتفاقيات لاهاي وبعض المعاهدات الأخرى، صادر عن اللجنة الدولية، جنيف، سويسرا، 1996، ص25.

الدولة القائمة بالاحتلال أية سيادة على الإقليم الخاضع تحت سيطرة الاحتلال فاحتلالها لتلك الأراضي إنما يمنحها سلطة مؤقته ومحدودة للأغراض العسكرية فحسب.

ونصت المادة الأولى من الباب الأول «أحكام عامة» من اتفاقية جنيف الرابعة على «أن يتعهد الأطراف السامون المتعاقدون باحترام وضمان احترام هذه الاتفاقية في جميع الأحوال»[1]، ونصت المادة 27 من الاتفاقية على «حماية حقوق الأشخاص المحميين بموجب أحكام هذه الاتفاقية وحماية شرفهم وحقوقهم العائلية وعقائدهم الدينية وعاداتهم وتقاليدهم ومعاملتهم معاملة إنسانية»[2]. وتؤكد المادة 29 من الاتفاقية ذاتها على مسؤولية السلطة القائمة بالاحتلال تجاه الأشخاص الذين تحميهم هذه الاتفاقية[3]. ويستفاد من هذه المادة أن المسؤولية عن أية انتهاكات لحقوق السكان الواقعين تحت الاحتلال لا تتوقف عند الطرف المحتل رسميًا، حيث تضمنت اتفاقيات جنيف بنودًا تتعلق بضرورة صيانة البنية الحضارية والثقافية للأراضي المحتلة[4].

وجاءت اتفاقية لاهاي لعام 1954، لتختص بحماية الممتلكات الثقافية في حالة نشوب نزاع مسلح، وقد اشتملت على بروتوكولين الأول صدر عام 1954، والثاني صدر عام 1999، وقد صادقت «إسرائيل» على الاتفاقية وبرتوكولها الأول في 1957/10/3، وأصبحت منضمة بتاريخ 1958/4/1 [5].

وجاءت هذه الاتفاقية لما تمثله هذه الأعيان من قيمة ثقافية وروحية كبيرة بالنسبة للسكان المدنيين، فقد أقر المؤتمر الدبلوماسي بلاهاي لعام 1954 اتفاقية لحماية الأعيان والممتلكات الثقافية بصفة عامة، وحمايتها ضد العمليات العسكرية بصفة خاصة، حيث

1 الاتفاقية الرابعة من اتفاقيات جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب المؤرخة في 1949/8/12، مرجع سابق، ص183.
2 المرجع نفسه، ص196.
3 المرجع نفسه، ص196-197.
4 مثل المادة 54، المرجع نفسه، ص206
5 تقرير عن الأنشطة من 1995-2004، تطبيق اتفاقية لاهاي، ص36-39.

أبرزت ديباجة هذه الاتفاقية دوافع إبرامها مبينة أهمية الملكية الثقافية بقولها: «أن الأضرار التي تلحق بالممتلكات الثقافية التي يملكها أي شعب، كأن تمس التراث الثقافي الذي تملكه الإنسانية جمعاء، فكل شعب يساهم بنصيب في الثقافة العالمية، فلهذا المحافظة على التراث الثقافي فائدة عظمى لجميع شعوب العالم وأنه ينبغي أن يكفل لهذا التراث حماية دولية»[1].

وتعدّ الانتهاكات والاعتداءات على الممتلكات الثقافية والدينية من قبيل جرائم الحرب، وهنا يندرج العدوان الإسرائيلي المستمر في أعمال الحفر الواقعة في الجهة الغربية من المسجد الأقصى، وفي ساحة البراق وفي أماكن أخرى أثرية من مدينة القدس المحتلة منذ احتلال القسم المتبقي من المدينة المقدسة عام 1967 وحتى هذا التاريخ ضمن هذه البنود، خاصة أن الهدف منها طمس المعالم العربية والإسلامية عن مدينة القدس وإخفاء الآثار التي تؤكد عروبة المدينة[2].

ويتمثل الخطر المحدق والحقيقي الواقع على المدينة المقدسة في عبث سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتراث المدينة الثقافي والحضاري والهادف إلى طمس معالم السيادة الفلسطينية، من خلال المخططات الإسرائيلية الهادفة إلى تهويدها منذ عشرات السنين، التي أخذت منعطفًا خطيرًا بعد احتلال ما تبقى من المدينة بعد عام 1967، استمرت فصوله تباعًا حتى أصبح خطرًا داهمًا على المدينة يوشك أن يوقع كارثة كبيرة بالمدينة وتاريخها وثقافتها وبمنجزها الحضاري حيث تقوم سياسة سلطات الاحتلال الإسرائيلي في هذا المجال الى محاولة نفي الوضع القائم، وإثبات الواقع الخرافي الزائف من خلال محاولة تهويدها لكل الآثار الفلسطينية ليس في القدس الشريف فحسب بل في كامل

1 للاطلاع على نصوص هذه الاتفاقية، أنظر: القانون الدولي المتعلق بسير العمليات العدائية، مجموعة اتفاقيات لاهاي وبعض المعاهدات الأخرى، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الشعبة القانونية، الطبعة الثانية أيلول/سبتمبر 2001، ص 29-45.

2 راجع بعض الأمثلة على الانتهاكات والحفريات، رياض حمودة ياسين، موجز تاريخ القدس، ص 64.

الأراضي الفلسطينية المحتلة حيث لا تزال تواصل أعمال الحفر أسفل المسجد الأقصى المبارك من خلال إزالة وطمس الآثار العربية الإسلامية الواقعة حاليًا في ساحة البراق وهدم مسجد البراق وحفر الأنفاق الهادفة إلى زعزعة وخلخلة أساسات المسجد الأقصى سعيًا لبناء «المعبد» على أنقاضه.

ثانيًا: القدس في قرارات الجمعية العامة

برزت مدينة القدس بين مدن الأرض قاطبة بمكانتها الجليلة في تاريخ العلاقات الدولية بصفة عامة، وعلى صعيد التنظيم الدولي بصفة خاصة، فلم تحظ مدينة بمثل ما حظيت به القدس من اهتمام المجتمع الدولي بها، ولم يكن أساس هذا الاهتمام ثروات اقتصادية تتمتع بها المدينة أو لاعتبارات التوازن الدولي في المنطقة، بقدر ما كان الاهتمام بسبب شخصيتها الدينية[1].

وانعكس الطابع العالمي للمدينة في النصوص الأساسية التي خصصتها الجمعية العامة لحماية الأماكن المقدسة دون تمييز، وتنعكس هذه الصفة العالمية أيضًا في النصوص المتعلقة بجعل القدس كيانًا مستقلًا لا يخضع لسيطرة أية قومية[2]. وهنا يلاحظ بأن قرار 181 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 1947/11/29 أعطى القدس خصوصية من خلال ما ورد في المادة الثالثة من الجزء الأول منه بحيث «تنشأ في فلسطين

1 رائد فوزي داوود، فكرة التدويل في القانون الدولي وتطبيقاتها في ضوء قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بمدينة القدس، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2003، ص105.

2 وليلم توماس ماليسون وسالس ف. ماليسون، تحليل لقرارات الأمم المتحدة الرئيسة المتعلقة بقضية فلسطين، الأمم المتحدة، نيويورك، 1979، ص55-56.

قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الأول، السنوات 1947-1974، إعداد مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1، 1993، ص4.

راجع الأمم المتحدة، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية، القرارات ص 131-132، 16 أيلول - 29 تشرين ثانٍ 1947، القدس القرارات الدولية الكاملة، 1947-1997، ط1، مجلس القدس العالمي، بيروت، 1998، ص54.

الدولتان المستقلتان العربية واليهودية، والحكم الدولي الخاص بمدينة القدس»[1]، فقرار التقسيم أوصى بأن يجعل لمدينة القدس كيانًا منفصلًا (Corpus Separatum) خاضعًا لنظام دولي خاص، وتتولى الأمم المتحدة إدارته، ويعين مجلس وصاية ليقوم بأعمال السلطة الإدارية نيابة عن الأمم المتحدة.

فالقدس تخضع ككيان منفصل لسلطة دولية[2]، أي أن تكون القدس ضمن نظام حكم دولي خاص تقوم على إدارته الأمم المتحدة. وهنا الاعتراف بخصوصية القدس يؤشر على أكثر من أمر، فهناك اعتبار للمدينة بحيث تصبح معزولة عن أي نزاع سياسي وعسكري، لما تمتلكه من رمزية، والتدويل تنظيم لا يهدف إلى الاستقلال وتقرير المصير حسب رغبات أبناء المنطقة المدولة، وإنما يهدف إلى رعاية المصالح المشتركة بالنسبة للوضع الاستراتيجي أو الأهمية الدولية ذات الطابع الإنساني أو الديني أو الاقتصادي للمنطقة المدوّلة[3].

يُعدّ قرار التدويل أول بيان أعلنت فيه الجمعية العامة مبادئ تتعلق بالمركز القانوني الدولي لمدينة القدس.

وتضمن الفصل الأول من القرار عنوانًا مفردًا للأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية، إذ أكد القرار على أهمية أن «لا تنكر أو لا تُمسّ الحقوق القائمة المتعلقة بالأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينيّة»، بحيث تضمن حرية الوصول والزيارة والمرور لجميع المواطنين في الدولة الأخرى وفي مدينة القدس، كذلك صون الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية»[4]. هذه الأبنية هي التراث الثقافي للمسلمين والمسيحيين على حد

1 قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين 1947-1972م، جمع وتصنيف سامي مسلم، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مركز الوثائق والدراسات أبو ظبي، 1973م، ص4-13.
محمود عواد، القدس في قرارات الأمم المتحدة منذ عام 1947، منشورات اللجنة الملكية لشؤون القدس، عمان، 1995، ص3.

2 كارين أرمسترونج، القدس مدينة واحدة عقائد ثلاث، ص620.

3 سالم الكسواني، المركز القانوني لمدينة القدس، جمعية عمال المطابع، عمان، 1978، ص163.

4 قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين 1947-1972م، المرجع السابق، ص8.

سواء. وأوصى البند «ج» من القرار في الجزء الثالث أن تقوم سلطة إدارية حكومية تعمل على «حماية المصالح الروحية والدينية الفريدة الواقعة ضمن مدينة العقائد التوحيدية الكبيرة الثلاث المنتشرة في أنحاء العالم – المسيحية واليهودية والاسلام- وصيانتها، والعمل لهذه الغاية بحيث يسود النظام والسلام -السلام الديني خاصة- مدينة القدس»[1].

ومن المهم الإشارة إلى «نظام مدينة القدس» الذي أقره مجلس الوصاية في اجتماعه الحادي والثمانين الذي انعقد في 1950/4/4، مستندًا إلى قرار التقسيم المذكور حسبما ورد في مقدمة النظام، حيث يُعنى مجلس الوصاية بحماية المصالح الروحية والدينية الفريدة القائمة في المدينة للديانات الثلاث العظمى الموحدة[2]، والأهم من ذلك أن نظام مجلس الوصاية تضمن في المادة 38 نصوصًا واضحة لحماية الأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية، وفي المادة 39 تضمن تشريعًا ينص على حفظ الآثار القديمة في مدينة القدس[3].

ولم تنفذ أحكام قرار التقسيم، ومن ثم أصدرت الجمعية العامة القرار رقم 194[4]، الذي تضمن إضافة إلى الأحكام المتعلقة بالعودة، الإعلان في الفقرة الثامنة أن الجمعية العامة: «تقرر أن منطقة القدس يجب أن تتمتع بمعاملة خاصة منفصلة عن معاملة مناطق فلسطين الأخرى، ويجب أن توضع تحت مراقبة الأمم المتحدة الفعلية». والتوافق الأساسي بين هذا القرار وقرار تقسيم فلسطين، هو أن كل منهما ينص على مركز مستقل للقدس ووضعها تحت مراقبة الأمم المتحدة.

1 محمود عواد، مرجع سابق، ص32.
2 قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الأول، مرجع سابق، ص349.
3 المرجع نفسه، ص357.
4 الأمم المتحدة، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة، وثيقة الأمم المتحدة 21/810 ،A أيلول/سبتمبر -12 كانون أول/ديسمبر 1948.
القدس القرارات الدولية الكاملة، 1947-1997، مجلس القدس العالمي، مرجع سابق، ص63.

وفي القرار رقم 303 المؤرخ في 9 كانون أول/ ديسمبر 1949 [1]، أشارت الجمعية العامة إلى القرارين 181 و194 في الفقرة الأولى من الديباجة' وتنص الفقرة 1 من منطوقه على أن الجمعية العامة تقرر فيما يتعلق بالقدس: «أن تعيد – لذلك – إعلان غايتها في وجوب وضع القدس في ظل نظام دولي دائم، يجسد ضمانات ملائمة لحماية الأماكن المقدسة، داخل القدس وخارجها، وأن تؤكد بالتحديد الأحكام التالية من قرار الجمعية العامة 181 (د-2):

- ينشأ في مدينة القدس كيانٌ منفصل تحت حكم دوليّ خاص تقوم على إدارته الأمم المتحدة.
- يعيّن مجلس وصاية ليضطلع بمسؤوليات السلطة الإدارية.
- تضم مدينة القدس بلدية القدس الحالية بالإضافة إلى القرى والمراكز المحيطة بها.

ونص القرار رقم 185 الصادر في تاريخ 1948/4/26 على أن الجمعية العامة تعتبر حفظ النظام والأمن في القدس مسألة ملحة تعني الأمم المتحدة ككل، وهي تطلب من مجلس الوصاية أن يدرس مع سلطة الانتداب والأطراف المعنية الإجراءات الملائمة لحماية المدينة وسكانها»[2].

وصدر قرار رقم 187 في تاريخ 1948/5/6، ووردت فقرة في القرار تؤكد على أنه تقرر اتخاذ إجراءات أخرى لحماية مدينة القدس وسكانها اهتمامًا ملحًا مستمرًا[3].

---

1 الأمم المتحدة، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة، القرارات، وثيقة الأمم المتحدة 20/1251 A، أيلول/سبتمبر – 12 كانون أول/ديسمبر 1948.

2 قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الأول، مرجع سابق، ص16.
وانظر قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين، مرجع سابق، ص13.
محمود عواد، مرجع سابق، ص31.

3 قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الأول، مرجع سابق، ص17.
قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين، مرجع سابق، ص14.
محمود عواد، مرجع سابق، ص31.

واشتمل القرار رقم 194 في 1948/12/11 على عدة بنود من بينها «تقرر وجوب حماية الأماكن المقدسة»[1]، وتضمن القرار «وجوب منح سكان فلسطين –جميعهم- أقصى حرية ممكنة للوصول إلى مدينة القدس بطريق البر والسكك الحديديّة وبطريق الجو»[2].

وأعادت الجمعية العامة بعد احتلال «إسرائيل» الشطر الغربي للمدينة التأكيد على الوضع الدولي الخاص لمدينة القدس والحفاظ على الأماكن المقدسة[3]، من خلال قراراتها الآتية: قرار رقم 303 الصادر في 1949/12/9[4]، وقرار رقم 356 بتاريخ 1949/12/10[5]، وقرار رقم 468 بتاريخ 1950/12/14.

وبحسب هذه القرارات، فإن «إسرائيل» اعتدت على المجتمع الدولي، باحتلالها الشطر الغربي للمدينة عام 1948، لكون القدس كانت ضمن نظام دولي خاص. ولم تُدرج الجمعية العامة موضوع القدس في دورتها السابعة عام 1952، فقد قدم الأمين العام «تراكفلي» المعروف بولائه للصهيونية جدول أعمال الدورة السابعة دون الإشارة الى بند «قضية فلسطين»، وهكذا لم تتناول الجمعية العامة موضوع القدس منذ عام 1952، لتبدأ مرحلة جديدة لقضية القدس في الجمعية العامة سنة 1967[6].

وعلى أثر حرب حزيران 1967، احتلت قوات الاحتلال الشطر الشرقي من القدس المحتلة، وقامت بضمها رسميًا بموجب قانون بلدي إسرائيلي، وفي 4 تموز/يوليو 1967

1 قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الأول، مرجع سابق، ص18.
قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين، مرجع سابق، ص15.
محمود عواد، مرجع سابق، ص33.
2 قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين، مرجع سابق، ص15.
محمود عواد، مرجع سابق، ص34.
3 قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الأول، مرجع سابق، ص24-25 – 27.
انظر قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين، مرجع سابق، ص20.
محمود عواد، مرجع سابق، ص36-38.
4 القدس القرارات الدولية الكاملة، 1947-1997، ط1، مجلس القدس العالمي، مرجع سابق، ص68.
5 المرجع نفسه، ص70.
6 رائد داوود، مرجع سابق، ص156.

اتخذت الجمعية العامة القرار 2253 الذي تضمن «إذ يساورها شديد القلق للحالة السائدة في القدس نتيجة للتدابير التي اتخذتها إسرائيل لتغيير مركز المدينة»، وتضمن الآتي:

- **تعتبر أن تلك التدابير باطلة.**
- **تطلب إلى إسرائيل جميع التدابير التي اتخذتها، والامتناع فورًا عن إتيان أي عمل من شأنه تغيير مركز القدس.**

وبعد عشرة أيام اتخذت الجمعية العامة القرار 2254، الذي أعلن، بعد الإشارة الى القرار 2253 والإحاطة بعدم الالتزام به، أن الجمعية العامة:

- **«تأسف جدا لتخلف إسرائيل عن تنفيذ قرار الجمعية العامة 2253» (دإ ط – 5).**
- **تكرر الطلب الذي وجهته الى الاحتلال في ذلك القرار «بإلغاء جميع التدابير التي اتخذتها، والامتناع فورًا عن اتيان أي عمل من شأنه تغيير مركز القدس»[1].**

وهناك غموضٌ بيّن في هذين القرارين، فالفقرة الوحيدة في ديباجة القرار 2253 تُشير إلى «مركز المدينة»، بينما تُشير الفقرة 2 من منطوق كل من القرارين السابقين إلى «مركز القدس». ويُمكن تفسير هاتين العبارتين على أنهما تُشيران الى المركز القانوني للقدس بوصفها كيانًا مستقلًا، أو تُشير إلى مركز المدينة.

وأشار القرار رقم 3005 الصادر بتاريخ 1972/12/15، إلى الطلب بالتحقيق في السياسات والممارسات الإسرائيليّة، خاصة ما يتعلق منها بـ «نهب التراث الأثري والثقافي للأقاليم المحتلة»، و«المساس بحرية العبادة في الأماكن المقدسة الموجودة في الأقاليم

1 قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين، المجلد الأول، ص92.
الأمم المتحدة، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والعشرون، (د إ ط5-)، الملحق 1.
انظر قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين، مرجع سابق، ص74، محمود عواد، مرجع سابق، ص39.
القدس القرارات الدولية الكاملة، 1947-1997، مجلس القدس العالمي، مرجع سابق، ص72.

المحتلة»[1]، وأكد القرار رقم 113/33 بتاريخ 1978/12/18 في الفقرة (ج)، إدانة الممارسات والسياسات الإسرائيلية فيما يتعلق بـ «مصادرة الممتلكات العربية الخاصة والعامة في الأراضي المحتلة ونزع ملكيتها...»، وأشار بند آخر إلى إدانة «نهب الممتلكات الأثرية والثقافية»[2].

وتضمن قرار الجمعية العامة رقم دإط- 2/7 بتاريخ 1980/7/29 ما يُشير إلى مطالبة «إسرائيل» بالامتثال بشكل تام لجميع قرارات الأمم المتحدة المتصلة بالطابع التاريخي لمدينة القدس الشريف»[3]. وتضمنت الفقرة (ج) من القرار رقم 122/35 بتاريخ 1980/12/11 إدانة «إسرائيل» لممارساتها في مصادرة الممتلكات العربية الخاصة والعامة في الأراضي المحتلة ونزع ملكيتها، وأشار القرار إلى ممارسات أخرى من بينها: نهب الممتلكات الأثرية والثقافية[4].

واشتمل القرار 169/35 بتاريخ 1980/12/15 في الفقرة (أ) على مطالبة «إسرائيل» بالامتثال التام لجميع قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالطابع التاريخي لمدينة القدس الشريف[5]، وأكدت الفقرة (هـ)[6]، من القرار على أن «الجمعية العامة إذ تضع في اعتبارها المركز الخاص للقدس والحاجة، بوجه خاص، إلى حماية وصون البعد الروحي والديني الفريد للأماكن المقدسة في المدينة... وإذ تشجب إمعان إسرائيل في تغيير الطابع المادي لمدينة القدس الشريف وتكوينها الديمغرافي وهيكلها المؤسسي ومركزها... تقرر بأن كل التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، التي غيرت أو تتوخى تغيير طابع ومركز مدينة القدس الشريف، وبخاصة

1 قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الأول، مرجع سابق، ص135.
محمود عواد، مرجع سابق، ص46.
2 محمود عواد، المرجع نفسه، ص56.
3 المرجع نفسه، ص66.
4 المرجع نفسه، ص72.
5 المرجع نفسه، ص78.
6 القدس القرارات الدولية الكاملة، 1947-1997، مجلس القدس العالمي، مرجع سابق، ص75.

«القانون الأساسي» المتعلق بالقدس، الذي سنّ مؤخرًا وإعلان القدس عاصمة لإسرائيل، باطلة أصلًا ويتعين إلغاؤها»[1]. وهذا يعني أن الجمعية رفضت الإجراءات التي من شأنها تغيير طابع القدس ومركزها.

واشتمل قرار الجمعية العامة رقم 15/36 بتاريخ 1981/10/28 على ما يؤكد قلق الجمعية العامة من الإجراءات الإسرائيلية في القدس، «وإذ تضع في اعتبارها الحاجة إلى حماية وصون الطابع والبعد الروحيين والدينيين الفريدين لمدينة القدس الشريف، وإذ تعرب عن أشد القلق لأن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تُمعن في المضي في أعمال الحفر في المواقع التاريخيّة والثقافيّة والدينيّة للقدس وفي تغيير معالم هذه المواقع، وإذ تلاحظ مع الجزع أن الأعمال الجارية في الحفر وتغيير المعالم تهدد بصورة خطيرة المواقع التاريخيّة والثقافيّة والدينية للقدس، فضلًا عن صورتها العامة، وأن هذه المواقع لم تتعرض قط من قبل لما تتعرض له اليوم من خطر، وإذ تلاحظ مع الارتياح والموافقة قرار لجنة التراث العالمي التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، إدراج مدينة القدس القديمة وسورها في قائمة التراث العالمي، وإذ تلاحظ مع التقدير التوصية الصادرة عن المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في دورته الثالثة عشرة بعد المائة بأن تعجل لجنة التراث العالمي بإجراءات إدراج مدينة القدس القديمة وسورها في قائمة التراث العالمي المعرض للخطر»، وقد اتخذت الجمعية القرارات التالية:

1- تحكم بأن أعمال الحفر والتغيير في المنظر العام وفي المواقع التاريخية والثقافية والدينية للقدس تشكل انتهاكًا صارخًا لمبادئ القانون الدولي والأحكام المتصلة بالموضوع من اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المعقودة في 12 آب/ اغسطس 1949.

1 قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الثاني، مرجع سابق، ص205. محمود عواد، المرجع السابق، ص80.

2- تقرر أن هذه الانتهاكات التي يرتكبها الاحتلال تشكل عقبة خطيرة في سبيل تحقيق «سلام شامل وعادل» في الشرق الأوسط، فضلًا عن أنها تُشكل تهديدًا للسلم والأمن الدوليين.

3- تطالب بأن تكف «إسرائيل» فورًا عن جميع أعمال الحفر وتغيير المعالم التي تقوم بها في المواقع التاريخية والثقافية والدينية للقدس وخاصة تحت وحول الحرم الشريف (المسجد الأقصى) الذي تتعرض مبانيه لخطر الانهيار[1].

وتضمن قرار الجمعية العامة رقم 120/36 بتاريخ 1981/12/10 في الفقرة (د) من البند الخامس مطالبة «إسرائيل» بأن تمتثل امتثالًا تامًا لجميع قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالطابع التاريخي لمدينة القدس، وترفض سن «الكنيست» الإسرائيلي «قانونًا أساسيًا» يُعلن القدس عاصمة لـ «إسرائيل»[2]، وكررت هذا المطلب في الفقرة (هـ) من القرار[3]، كما جاء بوضوح في الفقرة (ج) من القرار رقم 147/36 بتاريخ 1981/12/16، أن الجمعية العامة تدين بشدة الإجراءات الإسرائيلية بما فيها عمليات الحفر وتغيير معالم الأراضي الطبيعية والأماكن التاريخيّة والثقافية والدينية، خاصة في القدس وعدها بمثابة جرائم حرب[4].

وأدانت الفقرة (ج) من القرار رقم88/37 بتاريخ 1982/12/10 إجراءات «إسرائيل» الهادفة إلى مصادرة الممتلكات العربية وعمليات الحفر وتغيير معالم الأراضي الطبيعية

1 قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الثاني، مرجع سابق، ص213.
محمود عواد، مرجع سابق، ص84-85
2 قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الأول، مرجع سابق، ص234.
محمود عواد، مرجع سابق، ص89.
3 قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الثاني، مرجع سابق، ص234.
محمود عواد، المرجع السابق، ص90-91؟
القدس القرارات الدولية الكاملة، 1947-1997، ط1، مجلس القدس العالمي، ص79.
4 قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الثاني، مرجع سابق، ص234.
محمود عواد، المرجع السابق، ص97.

والأماكن التاريخية والثقافية والدينية، وبخاصة في القدس، وأدانت نهب الممتلكات الأثرية والثقافية[1].

ونص القرار رقم 180/38 في الفقرة (ج) بتاريخ 1983/12/19 على عدم شرعية الإجراءات الإسرائيلية في القدس والدعوة الى إلغائها فورًا[2]، وأدانت الفقرة (د) من قرار الجمعية العامة رقم 79/38 بتاريخ 1983/12/15 إجراءات «إسرائيل» الهادفة إلى مصادرة الممتلكات العربية الخاصة والعامة في الأراضي المحتلة ونزع ملكيتها، وعمليات الحفر وتغيير معالم الأراضي الطبيعية والأماكن التاريخيّة والثقافيّة والدينية خاصة في القدس، ونهب الممتلكات الأثرية والثقافية[3].

وأدانت الفقرة (د) من قرار الجمعية العامة رقم 95/39 بتاريخ 1984/12/14، إجراءات «إسرائيل» الهادفة إلى مصادرة الممتلكات العربية الخاصة والعامة في الأراضي المحتلة ونزع ملكيتها، وعمليات الحفر وتغيير معالم الأراضي الطبيعية والأماكن التاريخية والثقافية والدينية خاصة في القدس، ونهب الممتلكات الأثرية والثقافية[4].

وقرار رقم 146/39 في الفقرة (ج) بتاريخ 1984/12/14 الذي نص على عدم شرعية الإجراءات الشرعية في القدس والدعوة إلى إلغائها فورًا[5]، وأدانت الفقرة (د) من قرار الجمعية العامة رقم161/40 بتاريخ 1985/12/16 إجراءات إسرائيل الهادفة إلى مصادرة الممتلكات العربية الخاصة والعامة في الأراضي المحتلة ونزع ملكيتها، وعمليات الحفر وتغيير معالم الأراضي الطبيعية والأماكن التاريخية والثقافية والدينية خاصة في القدس، ونهب الممتلكات الأثرية والثقافية[6].

1 قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الثالث، مرجع سابق، ص43.
محمود عواد، مرجع سابق، ص118.
2 القدس القرارات الدولية الكاملة، 1947-1997، ط1، مجلس القدس العالمي، مرجع سابق، ص93.
3 محمود عواد، مرجع سابق، ص142.
4 قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الأول، مرجع سابق، ص179؟
محمود عواد، مرجع سابق، ص164.
5 القدس القرارات الدولية الكاملة، 1947-1997، ط1، مجلس القدس العالمي، مرجع سابق، ص98.
6 قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الأول، مرجع سابق، ص240.
محمود عواد، مرجع سابق، ص188.

وأدانت الفقرة (د) من قرار الجمعية العامة رقم63/41 بتاريخ 1986/12/3 إجراءات «إسرائيل» الهادفة إلى مصادرة الممتلكات العربية الخاصة والعامة في الأراضي المحتلة ونزع ملكيتها، وعمليات الحفر وتغيير معالم الأراضي الطبيعية والأماكن التاريخية والثقافية والدينية خاصة في القدس، ونهب الممتلكات الأثرية والثقافية[1].

وأدانت الفقرة (د) من قرار الجمعية العامة رقم 160/42 بتاريخ 1986/12/8 إجراءات «إسرائيل» الهادفة إلى مصادرة الممتلكات العربية الخاصة والعامة في الأراضي المحتلة ونزع ملكيتها، وعمليات الحفر وتغيير معالم الأراضي الطبيعية والأماكن التاريخية والثقافية والدينية خاصة في القدس، ونهب الممتلكات الأثرية والثقافية[2]. ونص القرار رقم 209/42 الفقرة (د) بتاريخ 1987/12/11، على عدم شرعية الإجراءات الإسرائيلية في القدس والدعوة الى إلغائها فورًا[3].

وأدانت الفقرة (أ) من قرار الجمعية العامة رقم58/43 بتاريخ 1988/12/6 إجراءات «إسرائيل» الهادفة إلى مصادرة الممتلكات العربية الخاصة والعامة في الأراضي المحتلة ونزع ملكيتها، وعمليات الحفر وتغيير معالم الأراضي الطبيعية والأماكن التاريخية والثقافية والدينية خاصة في القدس، ونهب الممتلكات الأثرية والثقافية[4]. وجاء في القرار رقم 176/43 بتاريخ 1988/12/15 التأكيد على ضمان حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية[5].

1 قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الثالث، مرجع سابق، ص298.
محمود عواد، مرجع سابق، ص212.
2 محمود عواد، مرجع سابق، ص244-245.
3 القدس القرارات الدولية الكاملة، 1947-1997، ط1، مجلس القدس العالمي، مرجع سابق، ص118.
4 قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الرابع، مرجع سابق، ص97.
محمود عواد، المرجع السابق، ص280.
5 قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الرابع، مرجع سابق، ص120.
محمود عواد، المرجع السابق، ص292.

ونص قرار الجمعية رقم 42/44 بتاريخ 1989/12/6 على ضمان حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية[1]، وتضمنت الفقرة (أ) من قرار الجمعية رقم 48/44 بتاريخ 1989/12/8 إجراءات «إسرائيل» الهادفة إلى مصادرة الممتلكات العربية الخاصة والعامة في الأراضي المحتلة ونزع ملكيتها، وعمليات الحفر وتغيير معالم الأراضي الطبيعية والأماكن التاريخيّة والثقافيّة والدينيّة خاصة في القدس، ونهب الممتلكات الأثرية والثقافية[2].

وأشار القرار رقم 68/45 بتاريخ 1990/12/6 إلى أهمية ضمان حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينيّة[3]. وأدان قرار الجمعية رقم 74/45 تاريخ 1990/12/11 إجراءات الاحتلال الهادفة إلى مصادرة الممتلكات العربية الخاصة والعامة في الأراضي المحتلة ونزع ملكيتها، وعمليات الحفر وتغيير معالم الأراضي الطبيعية والأماكن التاريخية والثقافية والدينية خاصة في القدس، ونهب الممتلكات الأثرية والثقافية[4].

وأدان قرار الجمعية في الفقرة (أ) رقم 47/46 تاريخ 1991/12/9 إجراءات «إسرائيل» الهادفة إلى مصادرة الممتلكات العربية الخاصة والعامة في الأراضي المحتلة ونزع ملكيتها، وعمليات الحفر وتغيير معالم الأراضي الطبيعية والأماكن التاريخية والثقافية والدينية خاصة في القدس، ونهب الممتلكات الأثرية والثقافية[5].

1 قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الرابع، مرجع سابق، ص150.
محمود عواد، مرجع سابق، ص309.
2 المرجع نفسه، ص318.
3 المرجع نفسه، ص331.
4 المرجع نفسه، ص343.
5 المرجع نفسه، ص371.

ونص قرار رقم 64/47 بتاريخ 1992/12/11 في الفقرة (د) على ضمان حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينيّة[1].

ونص قرار رقم 158/48 بتاريخ 1993/12/20 في الفقرة (د) على ضمان حرية الوصول الى الاماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية[2].

ونص قرار رقم 87/49 تاريخ 1994/12/16 في الفقرة (أ) على أن التدابير التي اتخذتها السلطات القائمة بالاحتلال، التي غيرت أو توخت تغيير طابع ومركز مدينة القدس الشريف وبخاصة ما يسمى «القانون الأساسي» المتعلق بالقدس وإعلان القدس عاصمة لـ «إسرائيل» لاغية وباطلة ويجب إلغاؤها فورًا[3].

ونص قرار رقم 78/49 والفقرة (أ) تاريخ 1994/12/16 على إدانة سياسة «إسرائيل» في فرض قوانينها على القدس والجولان السوري[4].

ونص القرار 22/50 في الفقرة (أ) في تاريخ 1995/12/4 على إدانة سياسة «إسرائيل» في فرض قوانينها على القدس والجولان السوري[5].

ونص القرار رقم 29/50 في تاريخ 1995/12/6، وفي عدة فقرات على إدانة الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، والرجاء من الأمين العام أن يتخذ الخطوات المناسبة لحماية وإدارة الممتلكات والموجودات وحقوق الملكية للّاجئين العرب[6].

1 قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الخامس، مرجع سابق، ص12.
محمود عواد، مرجع سابق، ص401.
2 المرجع نفسه، ص438
3 المرجع نفسه، ص454.
4 قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الخامس، مرجع سابق، ص137.
القدس القرارات الدولية الكاملة، 1947-1997، ط1، مجلس القدس العالمي، مرجع سابق، ص155.
5 المرجع نفسه، ص154.
6 المرجع نفسه، ص 168.

ونص قرار 27/51 في تاريخ 1996/12/4 على إعلان أن قرار «إسرائيل» بفرض قوانينها على مدينة القدس باطل وملغي[1].

ونص قرار رقم (دإط) 3/10 في تاريخ 1997/7/15 التأكيد على أن جميع الإجراءات الإسرائيلية غير القانونية في «القدس الشرقية» المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة لا يمكن الاعتراف بها[2].

ونص قرار رقم (دإط) 4/10 في تاريخ 1997/11/13 التأكيد على أن جميع الاجراءات الإسرائيلية غير القانونية في «القدس الشرقية» المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة، لا يمكن الاعتراف بها، وإدانة «إسرائيل» لاستمرارها في بناء مستوطنة جديدة في جبل أبو غنيم جنوبي «القدس الشرقية» المحتلة[3].

ونص القرار رقم (دإط) بتاريخ 1998/3/17 على عادة تأكيد مطالبة «إسرائيل» بالتوقف عن القيام بالأعمال غير القانونية في «القدس الشرقية» المحتلة وبقية الأراضي العربية المحتلة[4].

ونص قرار 37/53 بتاريخ 1998/12/2 على إعلان أن قرار «إسرائيل» بفرض قوانينها على مدينة القدس باطل وملغي[5].

ونص قرار (دإط) 6/10 بتاريخ 1999/2/9 على الطلب من «إسرائيل» الوقف الفوري والكامل لأعمال البناء في مستوطنة جبل أبو غنيم والطلب من الدول الأعضاء وقف المساعدة، والدعم للأنشطة الإسرائيلية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس[6].

1 المرجع نفسه والمجلد، ص 206.
2 المرجع نفسه، ص 248.
3 المرجع نفسه، ص 250.
4 المرجع نفسه، ص 292.
5 المرجع نفسه، ص 302.
6 المرجع نفسه، المجلد السادس، ص3.

وجاء قرار رقم 37/54 بتاريخ 1999/12/1 بشأن إعلان أن قرار «إسرائيل» بفرض قوانينها على مدينة القدس ملغي وباطل[1].

وجاء قرار رقم 78/54 بتاريخ 1999/12/6 ليؤكد من جديد أن المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس والجولان السوري المحتل، غير قانونية[2].

وجاء قرار رقم 50/55 بتاريخ 2000/12/1 لينص على ان إعلان أن قرار «إسرائيل» فرض قوانينها على مدينة القدس ملغي وباطل[3].

وجاء قرار رقم 31/56 بتاريخ 2001/12/3 لينص على ان إعلان «إسرائيل» فرض قوانينها على مدينة القدس ملغي وباطل[4]، وجاء قرار رقم 111/57 بتاريخ 2002/12/3 ليكرر التأكيد على أن أي إجراءات تتخذها «إسرائيل» لفرض قوانينها على مدينة القدس هي إجراءات غير قانونية، ملغية وباطلة[5].

ونص قرار (دإط) 13/10 بتاريخ 2003/10/21 على مطالبة «إسرائيل» بوقف وإلغاء تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في «القدس الشرقية» وحولها[6]، فجدار الفصل العنصري يؤثر على مجمل التكوين التاريخي للمشهد الحضاري من مواقع ومعالم أثرية مثل الحقول الزراعية والطرق التاريخية وعيون المياه ومقالع الحجارة القديمة والمدافن المغلقة والمقابر المفتوحة، إضافة إلى القرى التقليدية الفلسطينية والمدن التاريخيّة، والتشكيل التاريخي لاستخدام الأراضي.

1 المرجع نفسه، ص 12.
2 المرجع نفسه، ص 44.
3 المرجع نفسه، ص69.
4 المرجع نفسه والمجلد ص121
5 المرجع نفسه والمجلد ص188
6 المرجع نفسه والمجلد ص226

تُظهر النتيجة المباشرة لبناء جدار الفصل العنصري في تدمير العديد من المواقع والمعالم الأثرية والتقليدية، وآبار المياه المنتشرة، والمثال البارز ما حصل في منطقة السواحرة في القدس، عندما تم الكشف عن دير بيزنطي، حيث تم فك الأرضيات الفسيفسائية ونقلها إلى مستودعات دائرة الآثار الإسرائيلية، بالإضافة إلى أن عملية بناء الجدار سوف تُسهم في تدمير الآلاف من الحقول الزراعية التاريخية، مما يعني تدمير نظام تاريخي لاستخدامات الأرض المنتشرة بمحاذاة الجدار وإجراء عملية فصل قسرية بين الحقول الزراعية والتاريخية[1].

منذ عام 1967 حتى الآن أتى الاستيطان بشكل مباشر على ما يزيد على (924) موقعًا ومعلمًا أثريًا ضمن المخطط الهيكلي للمستوطنات في الضفة الغربية، واليوم بعد المباشرة في بناء الجدار، وبعد الانتهاء منه من المفترض أن يصل عدد المواقع والعالم الأثرية (حسب نتائج الخرائط البريطانية المنشورة لعام 1944) الواقعة خلف الجدار حوالي 4264 موقعًا ومعلمًا أثريًا منها 466 موقعًا، ما نسبته 47 % من مجمل المواقع الأساسية في الضفة الغربية بما فيها الشطر الشرقي من القدس[2].

وجاء قرار رقم 22/58 بتاريخ 2003/12/3م لينص على أن إعلان الاحتلال فرض قوانينها على مدينة القدس ملغي وباطل[3].

ونص قرار رقم 292/58 بتاريخ 2004/5/6 التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره والسيادة على أرضه، وأن الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بما فيها «القدس الشرقية»، لايزال وضع الاحتلال العسكري[4].

1 القانون الدولي الإنساني، مجموعة مؤلفين، ج2، مرجع سابق، ص192-193
2 أخذت هذه المعلومات من المؤسسة الفلسطينية لدراسة المشهد الحضاري -القدس- جمال برغوث ومحمد جرادات، راجع القانون الدولي الإنساني، مجموعة مؤلفين، ج2، ص192-193
3 قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد السادس، مرجع سابق، ص235
4 المرجع نفسه، ص275

وجاء قرار رقم 32/59 بتاريخ 2004/12/1 لينص على إعلان «إسرائيل» فرض قوانينها على مدينة القدس ملغي وباطل[1].

خلاصة متعلقة بقرارات الجمعية العامة حول القدس

كان بند القضية الفلسطينية هو البند الوحيد الذي أدرج على جدول أعمال الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة التي عقدت في نيسان/إبريل عام 1947 بناء على طلب الوفد البريطاني باعتباره ممثلًا للدولة المنتدبة، وبموجب نص المادة (10) من ميثاق الأمم المتحدة، استمر إدراج هذا البند مع القضايا التي تفرعت عنه ومنها «قضية القدس أو الوضع الدولي لمدينة القدس» في جدول أعمال الجمعية العامة خلال خمس دورات متعاقبة، حتى أصبحت نوعًا من العرف درجت عليه الأمم المتحدة وخاصة جمعيتها العامة[2].

يمكن من خلال استعراض قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة قراءة تاريخ الانتهاكات الإسرائيلية للأماكن التاريخية والأثرية والدينية ومصادرة الأملاك الثقافية من قبل «إسرائيل» الدولة المحتلة. وينبغي ملاحظة أن هناك مرحلتين للتعامل مع قضية القدس:

- **الأولى:** منذ عام 1948 وحتى عام 1967، إذ كان الحديث مركزًا على ما قامت به «إسرائيل» من اعتداءات على النظام الدولي والمساس بقرار 181، الذي اعتبر القدس كيانًا دوليًا غير خاضع لأي قومية، فالقرارات قبل سنة 1967 بهذا المعنى كانت تخص الجزء الذي تم احتلاله من قبل «إسرائيل» وأعني ما يسمى «الشطر الغربي» من القدس، في حين أن قرارات الجمعية العامة بعد 1967 كانت تختص بالإجراءات

1 المرجع نفسه والمجلد، ص295
2 جورج طعمة، قضية فلسطين على جدول أعمال الامم المتحدة، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 38، بيروت: تشرين أول 1974، ص8-9

الإسرائيلية في الجزء الغربي من القدس، الذي احتلته «إسرائيل» سنة 1967 ومن هنا كان هناك تحول في تعامل الجمعية العامة مع قضية القدس.

شكل قرار 181 لسنة 1947 أساسًا لكل قرارات الجمعية العامة التي صدرت بعده، ويلاحظ أن المركز القانوني للقدس جاء من فكرة تدويل المدينة واعتبارها كيانًا دوليًا منفصلًا. ويلاحظ بأن هذه الفقرات من قرارات مطولة للجمعية العامة للأمم المتحدة بخصوص القدس.

- الثانية: بعد اتفاقية أوسلو عام 1993 لم يعد هناك اهتمام من قبل الجمعية العامة بإصدار قرارات فيها وضوح بخصوص الإجراءات التعسفية الإسرائيلية في الأرض المحتلة بما فيها القدس. ويلاحظ أن قرارات الجمعية العامة ظلت تتحدث عن الأراضي المحتلة في فلسطين بما فيها القدس، أي كان الحديث مخصصًا للقدس لأن المدينة كانت وفق قرارات الجمعية العامة ومنذ قرار التقسيم كيانًا منفصلًا تم احتلاله بعدوان إسرائيلي، وكانت توصف «إسرائيل» في هذه القرارات على أنها سلطة احتلال، يفترض أن تراعي ما جاء في الاتفاقات الدولية، خاصة ما جاء في اتفاقية لاهاي لعام 1907 واتفاقية جنيف لعام 1949.

ركزت قرارات الجمعية العامة على مسؤولية سلطات الاحتلال تجاه المواقع والأماكن التراثية خاصة الدينية منها في المحافظة عليها وعدم المساس بها، وركزت على السماح لأهل الديانات بممارسة شعائرهم بوصفه حقًا طبيعيًا مكفولًا لهم، ويلاحظ أن قرارات الجمعية العامة ذهبت أبعد عندما استنكرت مصادرة الممتلكات الثقافية وأدانت الحفريات الإسرائيلية، التي على ما يبدو لم يكن الهدف منها البحث عن الآثار وإنما تخريب المعالم وهدمها بما يؤثر على سلامة الموقع ويهدد أصالة المدينة وخصوصيتها. وركزت القرارات على أن الإجراءات الإسرائيلية حاولت تغيير مركز المدينة وطابعها.

ويستدل بما أن القدس جزء من الأراضي المحتلة فإنه يسري عليها كل القرارات التي طالبت بضرورة أن تطبق اتفاقات جنيف على الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس، كذلك بالنسبة لعديد القرارات التي أصدرتها الجمعية بخصوص حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

ثالثًا: القدس في قرارات مجلس الأمن

يُلاحظ أن قرارات مجلس الأمن بشأن فلسطين والقدس أشارت الى القدس في فقرات عديدة، فهناك ومنذ فترة مبكرة القرار رقم 50 الصادر بتاريخ 1948/5/29 تحت عنوان «الدعوة إلى حماية الأماكن المقدسة ووقف العمليات العسكرية لأربعة أسابيع[1].

يُمكن القول أن مجلس الأمن لم يتخذ قراراته الرئيسية بشأن القدس إلا بعد عام 1967، إذ يُشير قرار مجلس الأمن 252 المؤرخ في 21 أيار/مايو 196[2] قراري الجمعية العامة 2253 و2254 وينص في الفقرات الثلاث الأولى من منطوقه على أن مجلس الأمن:

1- «يأسف لامتناع «إسرائيل» عن الامتثال لقراري الجمعية العامة المذكورين أعلاه.

2- يعدّ أن جميع التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها «إسرائيل» بما في ذلك نزع ملكية الأراضي والمتلكات الموجودة عليها، التي تنزع إلى تغيير المركز القانوني للقدس، باطلة ولاغية ولا يمكن أن تغير ذلك المركز.

3- يدعو «إسرائيل» بإلحاح إلى أن تلغي جميع التدابير التي اتخذتها بالفعل وأن تمتنع فورًا عن القيام بأي عمل آخر من شأنه أن يغير مركز القدس».

1 قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الأول، مرجع سابق، ص176.
قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين، مرجع سابق، ص105.
محمود عواد، مرجع سابق، ص473.
القدس القرارات الدولية الكاملة، 1947-1997، ط1، مجلس القدس العالمي، مرجع سابق، ص175.
2 الأمم المتحدة، الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة الثالثة والعشرون.

وتبين الفقرة الأولى المنقول نصها أعلاه باتفاق قرار مجلس الأمن مع العبارات المطلقة الواردة في قراري الجمعية العامة 2253 و2254، وتُشير الفقرة الثانية المنقول نصها أعلاه إلى بطلان «جميع التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل، دون أي تحديد وقت اتخاذها، وأبرز سمات الفقرة الثانية هي أنها تتخذ «المركز القانوني للقدس» كقاعدة وتنص على أن الترتيبات التي ترمي إلى تغييره باطلة ولاغية. والمركز القانوني الوحيد المنصوص عليه للقدس هو بوصفها كيانًا مستقلًا[1].

فهذا القرار دعا إسرائيل إلى الغاء جميع إجراءاتها لتغيير وضع القدس بما في ذلك مصادرة الأراضي والأملاك[2].

امتنعت دولة «إسرائيل» عن الالتزام بأحكام القرار 252، وفي 3 تموز/يوليو 1969 اتخذ مجلس الأمن القرار 267، الذي يُشير إلى قراره 252 وقراري الجمعية العامة 2253 و2254 وتنص الفقرات الخمس الأولى من منطوقه على أن المجلس:

1- يؤكد من جديد قراره 252 لسنة 1968.

2- يأسف لامتناع إسرائيل عن إظهار أي اعتبار لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن المذكورة أعلاه.

3- يشجب بأشد العبارات جميع التدابير المتخذة لتغيير مركز مدينة القدس.

4- يؤكد ان كل التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية الإسرائيلية التي ترمي إلى تغيير مركز مدينة القدس، بما فيها نزع ملكية الأراضي والممتلكات الموجودة عليها، باطلة ولاغية ولا يمكن أن تغير ذلك المركز.

---

1 وليلم ثوماس ماليسون وسالس ف. ماليسون، مرجع سابق، ص55-56.

2 قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الأول، مرجع سابق، ص199.
نزار أيوب، مرجع سابق، ص 77. قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين، مرجع سابق، ص123. محمود عواد، مرجع سابق، 486.
القدس القرارات الدولية الكاملة، 1947-1997، ط1، مجلس القدس العالمي، مرجع سابق، ص183.

5- يطلب بإلحاح مرة أخرى من «إسرائيل» أن تلغي فورًا جميع ما اتخذته من تدابير قد ترمي إلى تغيير مركز المدينة وأن تمتنع في المستقبل عن الاتيان بأية أعمال يحتمل أن يكون لها مثل هذا الأثر».

وتؤكد الفقرة الأولى المنقول نصها أعلاه من جديد القرار 252 الذي يتضمن قاعدة «المركز القانوني للقدس» الذي هو الكيان المستقل[1].

وجاء قرار رقم 271 بتاريخ 1969/9/15 ليبدي ملاحظة المجلس للغضب العالمي الذي سببه عمل تدنيس المسجد الأقصى ودعوة «إسرائيل» إلى إلغاء جميع الإجراءات التي من شأنها تغيير وضع القدس[2]، ويمسّ بتراث الإنسانية فقد كان هناك سخط عالميّ من تدنيس المسجد الأقصى، واحدٌ من أكثر أماكن العبادة تقديسًا لدى البشرية، وهذا يدل على حرص المجتمع الدولي على مكانة المقدسات الدينية بغض النظر عن الفئة الدينية التي تتعلق بها آمال هذا المكان أو ذاك، لذلك يقرأ هذا الاعتداء على أنه تهديدٌ للسلام والأمن الدوليين، وقد عرف أن أهم اختصاصات مجلس الأمن هي حفظ السلم والامن الدوليين[3]، وأبدى مجلس الأمن في قراره رقم 298 بتاريخ 1971/9/25 الأسف لعدم احترام «إسرائيل» لقرارات الأمم المتحدة الخاصة بإجراءاتها لتغيير وضع القدس[4].

1 جرى تأكيد قرار مجلس الأمن 252 من جديد أيضًا جنبًا إلى جنب مع القرار 267 في الفقرة الأولى من منطوق قرار مجلس الأمن 271 المؤرخ في 15 أيلول/سبتمبر 1969 الذي يشير في الفقرة الأولى من ديباجته إلى الضرر البالغ الذي ألحقه الحريق بالمسجد الأقصى المقدس في القدس في 21 آب/أغسطس من عام 1969 في ظل الاحتلال العسكري الإسرائيلي كما ورد في الفقرة الأولى من ديباجة القرار.

2 قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الأول، مرجع سابق، ص203.
محمود عواد، مرجع سابق، ص489.
القدس القرارات الدولية الكاملة، 1947-1997، ط1، مجلس القدس العالمي، مرجع سابق، ص186.

3 مصطفى فؤاد، الأماكن الدينية المقدسة، ص158.

4 قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الأول، مرجع سابق، ص205.
قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين، مرجع سابق، ص123.
محمود عواد، مرجع سابق، ص491.
القدس القرارات الدولية الكاملة، 1947-1997، ط1، مجلس القدس العالمي، مرجع سابق، ص188.

ففي هذا القرار بلورة ضرورة اللجوء إلى فكرة الإنسانية بما تعنيه من أن تلك المقدسات ليست مملوكة لجيل بعينه وإنما كل جيل يعد مسؤولًا عنها، وعن إدارتها لحساب الأجيال المقبلة، ولعل من أهم وأخطر الجرائم ضد الإنسانية يتمثل في انتهاك حرمة الأماكن الدينية المقدسة[1]، وقد نصت المادة (53) من الملحق الإضافي الأول لاتفاقية جنيف لعام 1949 على حظر الأعمال الآتية، ارتكاب أي من الأعمال العدائية الموجهة ضد الآثار التاريخية أو الأعمال الفنية أو أماكن العبادة التي تشكل التراث الثقافي أو الروحي للشعوب، وتضمنت المادة 53 من اتفاقية لاهاي لعام 1954، الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية وقت النزاع المسلح، وأورد البروتوكول الثاني الخاص بالنزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي في المادة 14 ما نصه: «يحظر ارتكاب أية أعمال عدائية موجهة ضد الآثار التاريخية، أو الأعمال الفنية أو أماكن العبادة التي تشكل التراث الثقافي أو الروحي للشعوب واستخدامها في دعم المجهود الحربي[2].

هذا وقد استقرت جميع الاتفاقيات الدولية والمتمثلة بـ المادة 56 من لوائح لاهاي لعام 1907 والمادة 53 من اتفاقية جنيف لعام 1949، والمادة 47 من اتفاقية لاهاي لعام 1954 من أن وجود نوع من الممتلكات العامة كالمنشآت المتخصصة للأعمال الخيرية والعبادة والتعليم والآثار التاريخية تدخل في عداد الممتلكات الخاصة التي لا يجوز لسلطات الاحتلال الاستيلاء عليها أو انتهاك حرمتها بطريقة أو بأخرى[3].

1 القانون الدولي الإنساني، مجموعة مؤلفين، مرجع سابق، ج2، ص20-21.
2 مصطفى أحمد فؤاد، الأماكن الدينية المقدسة في منظور القانون الدولي، ص83-84.
راجع حول الانتهاكات الإسرائيلية لدور العبادة والمقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس: عوزي بيريمان، مدينة بلا أسوار، وكالة أبو عرفة، القدس، ط1، 1976، ص11.
يعقوب خوري، حقوق الإنسان في فلسطين المحتلة، مركز الأبحاث، بيروت، 1968، ص44-45.
محمود العابدي، قدسنا، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1972، ص207. مصطفى أحمد فؤاد، مرجع سابق، ص135-150
3 J.Robinson,Transfer of property in enemy occupied territory,A.J.I.L.1954,Vol.39 ,p.219

واتخذ مجلس الأمن القرار 298 بتاريخ 25 أيلول/سبتمبر لعام 1971 [1]، وتُشير الفقرة الأولى من ديباجته إلى قراري مجلس الأمن 252 و267، وتشير إلى قراري الجمعية العامة 2253 و2254، وتصفها بأنها تتعلق بالتدابير والإجراءات التي اتخذتها «إسرائيل» بهدف تغيير مركز القطاع الذي تحتله إسرائيل من القدس، وتنص الفقرات الأربع الأولى من منطوق القرار 298 على أن مجلس الأمن:

1- يؤكد من جديد قراريه 252 لعام 1968 و267 لعام 1969.

2- يأسف لامتناع «إسرائيل» عن احترام القرارات السابقة التي اتخذتها الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتدابير والإجراءات التي اتخذتها «إسرائيل» التي ترمي إلى تغيير مركز مدينة القدس.

3- يؤكد بأوضح العبارات الممكنة أن جميع الإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها «إسرائيل» لتغيير مركز مدينة القدس، بما في ذلك نزع ملكية الأراضي والممتلكات، ونقل السكان، والتشريع الذي يهدف إلى ضم القطاع المحتل لاغية كليًا ولا يمكن أن تغير ذلك المركز.

4- يطلب بإلحاح من «إسرائيل» أن تلغي جميع التدابير والإجراءات السابقة وأن لا تتخذ تدابير جديدة في القطاع المحتل من القدس قد ترمي إلى تغيير مركز المدينة أو تخل بحقوق السكان ومصالح المجتمع الدولي بإقامة سلام عادل ودائم.

وهكذا يتبين أن القرارات تتحدث عن «مركز المدينة» بحيث أن على «إسرائيل»، أن لا تتخذ أية إجراءات من شانها تغيير مركز المدينة وعدم اتخاذ تدابير جديدة في القطاع المحتل من المدينة، فالقطاع المحتل يُشير بوضوح إلى القطاع من القدس الذي احتلته «إسرائيل» عقب العمليات العسكرية الحربية المكثفة في حزيران/يونيو عام 1967 [2]، فهذا

1 الأمم المتحدة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة السادسة والعشرون.
2 وليلم ثوماس ماليسون وسالس ف. مرجع سابق، ص56-58.

القرار جاء مختلفًا عن القرارات السابقة التي كانت تنص على إدانة وشجب جميع الإجراءات الإسرائيلية، التي من شأنها الإخلال بمركز المدينة أو بما يؤدي إلى تغيير في ذلك، أي الإبقاء على الوضع القانوني للمدينة عشية صدور قرار التقسيم وهو التدويل، ولكنه يؤكد في هذا القرار على أن الممارسات الإسرائيلية وإدانتها من قبل الأمم المتحدة تسري فقط على «القطاع المحتل» من المدينة وهو القطاع الذي احتلته «إسرائيل» عام 1967، وكأن ما حصل ويحصل في الجزء الجديد من القدس (أي الشطر الغربي من القدس) أصبح حقًّا مكتسبًا للاحتلال يمارس عليه كل مقتضيات السيادة التي تمارسها الدول على إقليمها[1].

وجاء قرار رقم 476 بتاريخ 1980/6/30 لينص على إعلان بطلان الإجراءات التي اتخذتها «إسرائيل» لتغيير طابع القدس وشجب استمرار «إسرائيل» في تغيير المعالم المادية للقدس[2].

ونص القرار رقم 478 بتاريخ 1980/8/20 على عدم الاعتراف بـ «القانون الأساسي» بشأن القدس ودعوة الدول التي سحب بعثاتها الدبلوماسية منها، ولوم «إسرائيل» أشد اللوم لمصادقتها على «القانون الأساسي» في الكنيست[3].

ونص قرار 672 بتاريخ 1990/10/12 عن القلق من «الحالة في الأراضي العربية المحتلة – الإعراب عن الجزع لأعمال العنف في الحرم الشريف وغيره من الأماكن المقدسة في القدس ومقتل أكثر من 20 فلسطيني وجرح 150 من المصلين والمدنيين»[4].

1 خليل اسماعيل الحديثي، قضية القدس في الأمم المتحدة، منشور في بحوث المؤتمر الأول لكلية الآداب بجامعة الزرقاء الأهلية، الأردن، 2001، ط2، 137-138

2 قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الثاني، مرجع سابق، ص287.
محمود عواد، مرجع سابق، ص502.
القدس القرارات الدولية الكاملة، 1947-1997، ط1، مجلس القدس العالمي، مرجع سابق، ص190.

3 قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الثاني، مرجع سابق، ص288.
محمود عواد، مرجع سابق، ص504. القدس القرارات الدولية الكاملة، 1947-1997، ط1، مرجع سابق، ص192.

4 قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الرابع، مرجع سابق، ص 340.
محمود عواد، مرجع سابق، ص513. القدس القرارات الدولية الكاملة، 1947-1997، مرجع سابق، ص194.

ونص القرار رقم 1073 بتاريخ 1996/9/28 على دعوة «إسرائيل» لوقف والتراجع عن جميع الأعمال التي أدت إلى تفاقم الوضع بعد فتح النفق في مدينة القدس[1].

ونص قرار رقم 1322 بتاريخ 2000/10/7 على شجب التصرف الاستفزازي الذي حدث في الحرم الشريف في القدس في 2000/9/28 وأعمال العنف التي وقعت فيه بعد ذلك وفي غيره من الأماكن المقدسة»[2].

وجاء قرار 2334 الذي صدر في 23 كانون أول/ ديسمبر 2016، ليؤكد أن إنشاء «إسرائيل» المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 -بما فيها الشطر الشرقي من القدس- ليس له أي شرعية قانونية، ويطالبها بوقف فوري لجميع الأنشطة الاستيطانية، وعدم الاعتراف بأي تغيرات في حدود الرابع من حزيران/يونيو 1967.[3]

ويلاحظ بأن جميع القضايا المتفرعة عن قضية فلسطين بلا استثناء، وبالذات قضية القدس وحفظ الأماكن المقدسة فيها، وإقرار النظام الدولي بها، ابتداء من عام 1947، وجميع شكاوى الحكومات العربية ضد «إسرائيل»، التي نظر فيها مجلس الأمن منذ عام 1949 وإلى عام 1966 قد أدرجت جميعها تحت بند «قضية فلسطين»، في الوقت نفسه الذي طوت به الجمعية العامة هذا البند منذ عام 1952.

وعلى الرغم من استمرار مجلس الأمن بمناقشة بند «قضية فلسطين» على جدول أعماله تحت هذا البند طوال هذه الفترة، فإن هذا البند بدأ يختفي من جدول أعمال المجلس منذ حزيران/يونيو 1967، حيث بدأت تناقش القضايا المتفرعة عنها (القدس بالذات) تحت عنوان «الوضع في الشرق الأوسط»[4]، ولا يدلّ هذا الأمر على التخبط الذي تعمل فيه الأمم المتحدة فحسب، بل يدل دلالة واضحة على أصابع التآمر داخل المنظمة

1 القدس القرارات الدولية الكاملة، 1947-1997، مرجع سابق، ص197.
2 قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد السادس، مرجع سابق، ص 355.
3 الأمم المتحدة وثائق وقرارات، www.un.org/en/sc/documents/resolutions/
4 رائد داوود، مرجع سابق، 157.

التي تلاحق قضية فلسطين والقدس بالذات، ولغاية واحدة هي طمس هذه القضية[1]، وهكذا طمست قضية القدس في الجمعية العامة في وقت مبكر قبل أن تشطب في مجلس الأمن، وزيادة على ذلك فقد صدر قرار مجلس الأمن التاريخي رقم (242) بتاريخ 1967/11/22 تحت عنوان «الوضع في الشرق الأوسط»، وما كانت الغاية إلا إبعاد أي حديث عن القدس أو حتى عن قضية فلسطين، وكل ما ذُكر بشأن القضية «أن مجلس الأمن يؤكد ضرورة إيجاد تسوية عادلة لقضية اللاجئين» -راجع هذا القرار أعلاه-، وهذا معناه أن قضية فلسطين والقدس اختزلت في إطار الأمم المتحدة بوصفها قضية للاجئين، بحيث أن هذا القرار رسخ المنحى الذي سارت فيه الأمم المتحدة، واتضح بخلو جدول أعمال الجمعية العامة من قضية القدس وفلسطين منذ عام 1952، ورسخ تغييب قضية فلسطين والقدس من جدول أعمال مجلس الأمن منذ عام 1967.

رابعًا: القدس وقرارات اليونسكو

سيتبين من خلال قراءة وضع القدس لدى هذه المنظمة الدولية، محاولات «إسرائيل» تغيير وضع المدينة والعبث بتراثها وشخصيتها التاريخية، وسنحاول استعراض القرارات المهمة تاريخيًا في اليونسكو على اختلاف مستوياتها.

جاء في الميثاق التأسيسي لمنظمة اليونسكو (الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة)، أن المنظمة تستهدف المساهمة في صون السلم والأمن بالعمل، عن طريق التربية والعلم والثقافة إلى توثيق عُرى التعاون بين الأمم... ولهذه الغاية فإن المنظمة أخذت على عاتقها العمل من أجل تعزيز التعارف والتفاهم بين الأمم بتنشيط التربية والاتصال وحفظ المعرفة وانتشارها، ولا سيما بالسهر على صون وحماية التراث العالمي[2]، ولذلك ينتظر

1 جورج طعمة، مرجع سابق، ص10-11.
2 المادة الأولى من الميثاق، راجع المؤتمر العام للمنظمة الصادر عن منظمة اليونسكو في باريس، عام 2002، ص8.

منها أن تكون ذات رسالة أخلاقية حياديّة وبعيدة عن التسييس[1]. ومن المتوقع أن تحظى الأهمية الروحية والثقافية والدينية للقدس للاختصاص والأولوية في منظمة اليونسكو، باعتبارها معنية بالتراث الثقافي والإنساني العالمي[2].

أصبح واضحًا أن قضية القدس بدأت تفقد أهميتها على الساحة الدولية مع سبعينات القرن العشرين، فأصبحت تُذكر ضمن قرارات تخص الصراع العربي- الإسرائيلي بشكل عام، وليس بصورة مستقلة كما هو الحال في الستينات، وربما أصبحت الأهمية الملحوظة هو تبني أجهزة أخرى في الأمم المتحدة لقضية القدس منذ نهاية الستينات ومطلع السبعينات مثل منظمة اليونسكو.

على الرغم من أن قضية القدس تم تجريدها من بعدها السياسي، حيث يتعامل معها في اليونسكو على أنها قضية تراث ثقافي وممتلكات ثقافية، فقد أصبحت مهمة الأمم المتحدة الدعوة إلى حماية الممتلكات الثقافية لمدينة القدس القديمة فقط، فقرارات اليونسكو هي الأكثر تعبيرًا عن التراث الثقافي لمدينة القدس.

يُعدّ المؤتمر العام، أهم هيئة في المنظمة الدولية كونه يرصد خطوط سياسة المنظمة والنهج العام الذي تسلكه[3]، ويجتمع مرة كل سنتين، يصدر عنه قرارات مهمة، وعادة تشمل التراث الثقافي لمدينة القدس، ويمكن تلخيص القرارات على النحو الآتي:

1- القرار رقم 7,91م بتاريخ 1956/11/30، الإعراب عن الأمل باتخاذ جميع التدابير من أجل حماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح»[4].

1 عزيز الحاج، اليونسكو ضوء في آخر النفق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، بيروت، 1987، ص11.
لمزيد من النقاش حول هذه المسألة راجع حسن نافعة، العرب واليونسكو، منشورات عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1989، ص46-49.

2 مصطفى فؤاد، مرجع سابق، ص165.

3 المادة الرابعة من الميثاق، راجع مرجع المؤتمر العام للمنظمة الصادر عن منظمة اليونسكو في باريس عام 2002، ص10.

4 قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، مرجع سابق، المجلد الأول، ص 248.

2- القرار 15م/ 3,342 بتاريخ تشرين أول/أكتوبر – تشرين ثانٍ/نوفمبر 1968 على «التوصية بالامتثال للميثاق المتعلق بحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح»[1]، والقرار 15م/ 3,343 بتاريخ تشرين تشرين أول/أكتوبر – تشرين ثانٍ/ نوفمبر 1968، نص على «دعوة إسرائيل الى المحافظة على الممتلكات الثقافية خصوصًا في القدس القديمة»[2].

3- القرار 17م/3,422 تشرين ثانٍ/نوفمبر 1972، نص على «دعوة إسرائيل بصورة مستعجلة الى الكف عن تغيير معالم القدس وعن الحفريات الأثرية»[3]. وقد جاء هذا القرار بناء على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم 2253 بتاريخ تموز 1967.

4- القرار رقم 18م/3,427 بتاريخ 1974/11/20 الذي نص على «إدانة إسرائيل لموقفها المناقض لأهداف اليونسكو وتنفيذ قرارات المؤتمر العام والمجلس التنفيذي قرارات المؤتمر العام والمجلس التنفيذي بشأن حماية الممتلكات الثقافية في القدس»[4]. واجه هذا القرار اعتراضًا غربيًا عنيفًا، فجمدت الولايات المتحدة الأمريكية لمدة عامين دفع مساهماتها في ميزانية اليونسكو، وخفضت فرنسا وسويسرا من نسبة مساهماتها المالية في الميزانية[5].

1 قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الأول، مرجع سابق، ص 249، القدس القرارات الدولية الكاملة، 1947-1997، ط1، مجلس القدس العالمي، مرجع سابق، ص211.
2 قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الأول، مرجع سابق، ص 249.
قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين، مرجع سابق، ص151.
محمود عواد، مرجع سابق، ص525. القدس القرارات الدولية الكاملة، 1947-1997، ط1، مجلس القدس العالمي، مرجع سابق، ص211.
3 قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الأول، مرجع سابق، ص249.
محمود عواد، مرجع سابق، ص526. القدس القرارات الدولية الكاملة، 1947-1997، ط1، مجلس القدس العالمي، مرجع سابق، ص212،
4 قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الأول، مرجع سابق، ص255.
محمود عواد، مرجع سابق، ص529. القدس القرارات الدولية الكاملة، 1947-1997، ط1، مجلس القدس العالمي، مرجع سابق، ص215.
5 ريتا عوض، القدس في لجنة اليونسكو للتراث العالمي، ص34.

5- قرار رقم 19م/ 4,129 بتاريخ تشرين أول/أكتوبر – تشرين ثانٍ/نوفمبر 1976، الذي نص على «توجيه نداء رسمي لإسرائيل بالامتناع فورًا عن الحفائر الأثرية والتدابير التي تغير طابع مدينة القدس»[1].

6- قرار رقم 20م/4,127 في 1978/11/1، الذي نص على «دعوة المدير العام إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتطبيق القرارين 18م/13,1 و19م/151، بشأن المؤسسات التعليمية والثقافية في الأراضي العربية المحتلة»[2].

7- قرار رقم 20م/7،6 بتاريخ 1978/11/28، الذي نص على «إدانة إسرائيل لتغيير معالم القدس التاريخية والثقافية وتهويدها»[3].

8- القرار 21م/4,14 بتاريخ 1980/10/27، الذي نص على «الإعراب عن القلق بشأن التغييرات في طابع القدس الثقافي والديني ودعوة الدول الأعضاء إلى رفض أي اعتراف بالتغييرات التي تدخلها إسرائيل على طابع القدس ووضعها»[4].

9- القرار 22م/11,8 بتاريخ تشرين أول/أكتوبر – تشرين ثانٍ/نوفمبر 1983، الذي نص «على دعوة الدول إلى اتخاذ جميع التدابير لإنهاء إجراءات إسرائيل بتهويد القدس، ويشكر لجنة التراث العالمي على إدراج مدينة القدس القديمة وأسوارها في قائمة التراث العالمي المعرض للخطر»[5].

---

1 محمود عواد، مرجع سابق، ص531
2 المرجع نفسه، ص538
3 قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الثاني، مرجع سابق، ص350.
محمود عواد، مرجع سابق، ص542. القدس القرارات الدولية الكاملة، 1947-1997، ط1، مرجع سابق، ص218.
4 قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الثاني، مرجع سابق، ص354.
القدس القرارات الدولية الكاملة، 1947-1997، ط1، مجلس القدس العالمي، مرجع سابق، ص222.
5 قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الثالث، مرجع سابق، ص432.
محمود عواد، مرجع سابق، ص548. القدس القرارات الدولية الكاملة، 1947-1997، مرجع سابق، ص224.

10- قرار 23م/11,3 بتاريخ تشرين أول/أكتوبر – تشرين ثانٍ/نوفمبر 1985، الذي «لفت انتباه الدول الأعضاء إلى حالة التدهور التي تمس جزءًا كبيرًا من التراث الإسلامي، ويحثّ الدول الأعضاء على مساندة جهود هيئة الأوقاف بالمساهمة طوعًا في تمويل أعمال الصون في مدينة القدس واستنكار الاعتداءات على الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس»[1].

11- القرار 23م/11,6 بتاريخ 1985/11/8 الذي نص على صون التراث الثقافي والذاتية الثقافية للشعب الفلسطيني[2].

12- قرار 24م/11,6 بتاريخ تشرين أول/أكتوبر – تشرين ثانٍ/نوفمبر 1987، الذي نص على دعوة المدير العام إلى مواصلة ضمان التطبيق الصارم لقرارات اليونيسكو المتعلقة بصون التراث الثقافي للقدس ما دامت المدينة تحت الاحتلال وشجب الاعتداءات على الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس[3].

13- قرار رقم 25م/3,6 بتاريخ تشرين أول/أكتوبر – تشرين ثانٍ/نوفمبر 1989، الذي نص على «اعتبار أعمال الاعتداء والتدمير والتغيير التي يعاني منها التراث الثقافي للقدس إساءة إلى الذاكرة الجماعية للشعوب، ودعوة المدير العام إلى تكليف ممثله الشخصي تقديم تقرير عن حالة التراث الثقافي والديني بالقدس في مجموعة، ودعا الى شجب التغييرات الإسرائيلية للمواقع الثقافية والتاريخيّة في القدس، والدعوة إلى تقديم الدعم المالي للأوقاف»[4].

---

1 قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الثالث، مرجع سابق، ص436.
محمود عواد، مرجع سابق، ص550. القدس القرارات الدولية الكاملة، 1947-1997، مرجع سابق، ص227.

2 قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الثالث، مرجع سابق، ص437.

3 المرجع نفسه، المجلد الرابع، ص441.
محمود عواد، مرجع سابق، 524.
القدس القرارات الدولية الكاملة، 1947-1997، ط1، مرجع سابق، ص229.

4 قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الرابع، مرجع سابق، ص441.
محمود عواد، مرجع سابق، ص554. القدس القرارات الدولية الكاملة، 1947-1997، مرجع سابق، ص231.

14- قرار رقم 26م/3.12 بتاريخ 1991/11/6 والذي نص على دعوة سلطات الأوقاف الإسلامية في القدس إلى تشكيل مجلس مؤلف من شخصيات عالمية مشهود لها بالكفاءة على الصعيد الدولي لتقديم المشورة فيما يتعلق بأعمال الحفريات وشجب التغييرات في القدس ولا سيما تلك التي تهدد الأبنية التاريخية والدينية»[1].

15- قرار 27م/3,8 بتاريخ 1993/11/13، الذي نص على «إعداد دراسة جامعية للتخصصات عن مشروع لحصر الممتلكات الثقافية وترميمها في مدينة القدس وترميمها، والحفاظ على طابعها السكاني في انتظار المفاوضات الجارية»[2]. والأهم أن هذه الدورة جاءت بقرارات أهم على صعيد تأكيد دور اليونسكو بعد انطلاقة عملية السلام والمفاوضات، خاصةً في مجال الحفاظ على التراث الحضاري والتاريخي لمدينة القدس، من خلال مواصلة الجهود لتطبيق قرارات اليونسكو الخاصة بالقدس واحترام الميثاق التأسيسي للمنظمة واتفاقية حماية التراث الطبيعي والثقافي لعام 1972[3].

16- القرار رقم 28م/3,14 بتاريخ 1995/11/15 الذي يشير إلى عمليات التنقيب في المنطقة المجاورة للحرم الشريف والتغييرات التاريخية والمعمارية لحرم المدينة القديمة، ودعوة المدير العام إلى إعداد خطة شاملة لإنقاذ الممتلكات الثقافية في مدينة القدس[4].

1 قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الرابع، مرجع سابق، ص448.
محمود عواد، مرجع سابق، ص556. القدس القرارات الدولية الكاملة، 1947-1997، ط1، مجلس القدس العالمي، مرجع سابق، ص233.

2 قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الخامس، مرجع سابق، ص485.
محمود عواد، مرجع سابق، ص558

3 عدنان نصراوين، اليونسكو ومهمة بناء حصون السلام في عقول البشر، مطابع الدستور، عمان، 1997، ص91.

4 قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الخامس، ص489.

17- تضمن القرار رقم 29م/22 بتاريخ 1997/11/12 التذكير بقرارات اليونسكو السابقة بشأن «صون التراث الثقافي لمدينة القدس الشرقية»[1].

18- القرار رقم 30م/28 بتاريخ 1999/11/16 التذكير بقرارات اليونسكو السابقة بشأن صون التراث الثقافي لمدينة القدس الشرقية[2].

19- القرار رقم 31م/31 بتاريخ 2001/11/2 شكر المدير العام لمنظمة اليونسكو على الجهود التي يبذلها لصون الممتلكات الثقافية والتاريخية لمدينة القدس القديمة[3].

20- القرار رقم 32م/39 بتاريخ 2003/10/17 التذكير بقرارات اليونسكو السابقة بشأن صون التراث الثقافي لمدينة القدس الشرقية[4].

واستمرت قرارات المؤتمر العام لليونسكو في التذكير بأهمية صون الممتلكات الثقافية والتاريخية لمدينة القدس القديمة، وتطبيق ما ورد من مواد تخص اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي التي بموجبها تم تسجيل البلدة القديمة في القدس على لائحة التراث العالمي[5].

المجلس التنفيذي

لابد من الإشارة إلى أن القرارات التي يتخذها المؤتمر العام يتم إحالتها إلى المجلس التنفيذي الذي وهو بمثابة مجلس إدارة للمنظمة[6]، حيث تعقد له ثلاث دورات سنويًا

1 المرجع نفسه، ص491
2 المرجع نفسه، ص473
3 المرجع نفسه، ص475
4 المرجع نفسه، ص478
5 Http://www.unesco.org/new/en/culture
6 راجع المادة الخامسة من الميثاق، انظر مرجع المؤتمر العام للمنظمة الصادر عن منظمة اليونسكو في باريس عام 2002، ص14.

في حال انعقاد المؤتمر العام ودورتان في حال عدم وجود مؤتمر عام[1]، ويصدر عن المجلس التنفيذي قرارات مهمة بشأن القدس، منها:

1- القرار رقم 82م.ت /4,4,2 بتاريخ 1969 الطلب من السلطات الإسرائيلية المحتلة المحافظة على الاملاك الثقافية[2].

2- القرار رقم 83م.ت /4,3,1 بتاريخ 1970، تضمن الإعراب عن القلق الشديد لانتهاكات «إسرائيل» للميثاق المتعلق بالمحافظة على الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح[3].

3- القرار رقم 83م.ت /4,3,1,1 بتاريخ 1970 تضمن إدانة حريق المسجد الأقصى[4].

4- القرار رقم 88م.ت / 4,3,1 بتاريخ 1971 تضمن دعوة «إسرائيل» المحافظة على الممتلكات الثقافية، خصوصًا الأماكن الدينية الإسلامية والمسيحية في القدس القديمة[5]، وهذا يعني أن «إسرائيل» تنتهك المقدسات المسيحية أيضًا، فقد جرت العادة في القرارات أن يتم الإشارة إلى المقدسات الإسلامية وأحيانًا بالتخصيص للحرم الشريف أو المسجد الأقصى، أما هذا القرار فيؤشر بوضوح على أن «إسرائيل» تنتهك المقدسات المسيحية.

5- قرار رقم 89م.ت/4,4,1 بتاريخ حزيران/يونيو 1972، تضمن الأسف على استمرار الحفريات الأثرية الإسرائيلية في القدس[6].

1 المادة الخامسة من الميثاق، المرجع نفسه، ص15
2 قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الأول، مرجع سابق، ص266
3 المرجع نفسه، ص267.
القدس القرارات الدولية الكاملة، 1947-1997، مرجع سابق، ص235.
4 قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الأول، مرجع سابق، ص268.
القدس القرارات الدولية الكاملة، 1947-1997، مرجع سابق، ص237.
5 قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الأول، مرجع سابق، ص271.
القدس القرارات الدولية الكاملة، 1947-1997، مرجع سابق، ص237.
6 قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص272.
القدس القرارات الدولية الكاملة، 1947-1997، مرجع سابق، ص239.

6- قرار رقم 90م.ت /4,3,1 بتاريخ تشرين أول/أكتوبر 1972، الذي رفع مشكلة الحفريات الأثرية الإسرائيلية في القدس إلى المؤتمر العام[1].

7- قرار رقم 92م.ت /4,5,1 عام 1973، تضمن الطلب من «إسرائيل» أن تحترم بدقة معالم القدس التاريخية[2].

8- قرار 94م.ت/4,4,1 بتاريخ 1974/6/24 تضمن إدانة «إسرائيل» لخرقها المستمر لقرارات الأمم المتحدة واليونسكو بشأن مدينة القدس[3].

9- قرار رقم 107 م.ت /4,5,7 بتاريخ 3-1979/5/17، الذي تضمن دعوة المدير العام لمنظمة اليونسكو إلى مواصلة جهوده لمنع «إسرائيل» من تغيير وضع مدينة القدس[4].

10- نص قرار رقم 113م.ت /19 بتاريخ 15-9 إلى 7-1981/10 الدعوة إلى صيانة الممتلكات الثقافية في مدينة القدس[5].

11- أدان قرار رقم 114م.ت/ 5,4,2 تاريخ 1982 «إسرائيل» لرفضها المتكرر تنفيذ قرارات اليونسكو المعنية بالقدس[6].

12- أدان قرار رقم 116م.ت/ 5,4,1 تاريخ 1983 اسرائيل لسياسات الضم التي تلحق الضرر بالطابع الثقافي والديني لمدينة القدس [7].

1 قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الأول، مرجع سابق، ص272.
القدس القرارات الدولية الكاملة، 1947-1997، مرجع سابق، ص240.

2 قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الأول، مرجع سابق، ص273.
القدس القرارات الدولية الكاملة، 1947-1997، مرجع سابق، ص241

3 قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الأول، مرجع سابق، ص273.
القدس القرارات الدولية الكاملة، 1947-1997، مرجع سابق، ص245.

4 قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الثاني، مرجع سابق، ص366.
القدس القرارات الدولية الكاملة، 1947-1997، مرجع سابق، ص246

5 قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الثاني، مرجع سابق، ص367.
القدس القرارات الدولية الكاملة، 1947-1997، مرجع سابق، ص247

6 قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الثالث، مرجع سابق، ص440.
القدس القرارات الدولية الكاملة، 1947-1997، مرجع سابق، ص249

7 قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الثالث، مرجع سابق، ص444.
القدس القرارات الدولية الكاملة، 1947-1997، مرجع سابق، ص252.

13- قرار رقم 120م.ت/ 5,3,1 تاريخ 1984، الذي أدان اسرائيل لما تقوم به من سياسات الضم، التي تلحق الضرر بالطابع الثقافي والديني لمدينة القدس[1].

14- قرار رقم 121م.ت/5,4,1 تاريخ 1985، الذي تضمن الطلب من الاحتلال تنفيذ توصيات المجلس التنفيذي لليونسكو الخاصة بالقدس[2].

15- استنكر القرار رقم 125م.ت/5,4,1 تاريخ 1986 الاعتداءات على الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس[3].

16- قرار رقم 127م.ت/5,4,1 تاريخ 1987/10/15 الذي شجب أفعال «إسرائيل» في الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس[4].

17- قرار رقم 130 م.ت / 5,4,1 تاريخ 1988/11/8 الذي تضمن شجب الحوادث الأخيرة التي وقعت في مدينة القدس القديمة المحتلة، ودعوة المدير العام إلى إيفاد ممثلين لوضع تقرير بشأن صون المواقع التاريخية هناك[5].

18- وقرار رقم 131م.ت / 5,4,1 تاريخ 21-6-1989 الذي شجب إجراءات «إسرائيل» لتغيير التراث الثقافي في مدينة القدس القديمة[6].

19- قرار رقم 135م.ت / 5,3,1 بتاريخ 1990/10/25، الذي شجب التغييرات الإسرائيلية في التراث الثقافي للقدس وفي المدينة القديمة[7].

1 قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الثالث، مرجع سابق، ص445.
القدس القرارات الدولية الكاملة، 1947-1997، مرجع سابق، ص254.
2 قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الثالث، مرجع سابق، ص447.
القدس القرارات الدولية الكاملة، 1947-1997، مرجع سابق، ص255.
3 قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الثالث، مرجع سابق، ص448.
القدس القرارات الدولية الكاملة، 1947-1997، مرجع سابق، ص258.
4 قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الرابع، مرجع سابق، ص453.
القدس القرارات الدولية الكاملة، 1947-1997، مرجع سابق، ص260.
5 قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الرابع، مرجع سابق، ص457.
القدس القرارات الدولية الكاملة، 1947-1997، مرجع سابق، ص264.
6 قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الرابع، مرجع سابق، ص459.
القدس القرارات الدولية الكاملة، 1947-1997، مرجع سابق، ص265
7 قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الرابع، مرجع سابق، ص467.
القدس القرارات الدولية الكاملة، 1947-1997، مرجع سابق، ص269.

20- قرار رقم 140م.ت/5,5,1 تاريخ 1992/10/29، التغييرات الإسرائيلية في القدس، والدعوة إلى تقديم الدعم المالي لصون المواقع الأثرية الإسلامية[1].

21- قرار رقم 142م.ت/5,5,1 تاريخ 1993/10/22، الذي دعا «إسرائيل» إلى إصلاح الأضرار التي أصابت الآثار الإسلامية بسبب حفر النفق تحت الحرم الشريف[2].

22- قرار رقم 145م.ت/5,5,1 تاريخ 1994/11/4، الذي دعا المدير العام لمنظمة اليونسكو إلى صون التراث الديني والثقافي والتاريخي للقدس والحفاظ على طابعها السكاني[3].

23- نوه قرار رقم 147م.ت/3,6,1 تاريخ 1995/10/20 إلى قرارات سابقة لليونسكو متعلقة بالتراث الديني والثقافي والتاريخي لمدينة القدس، والانتباه إلى عمليات التنقيب الجديدة في المنطقة المجاورة للحرم الشريف[4].

24- شجب قرار رقم 150م.ت/3,4,3 تاريخ 1996/10/31 قيام «إسرائيل» بفتح نفق يمتد بمحاذاة الحائط الغربي للحرم الشريف[5]، ويتصل هذا القرار بتغيير الطابع الديني أو الثقافي أو التاريخي أو السكاني للمدينة أو يخل بتوازن الموقع في مجموعه[6].

25- قرار رقم 152م.ت/3,3,1 تاريخ 1997/6/4 الذي تضمن قرارات سابقة لليونسكو متعلقة بصون التراث الديني والثقافي والتاريخي لمدينة القدس[7].

---

1 قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الخامس، مرجع سابق، ص495.
2 قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الخامس، مرجع سابق، ص498.
القدس القرارات الدولية الكاملة، 1947-1997، مرجع سابق، ص270.
3 قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الخامس، مرجع سابق، ص503.
القدس القرارات الدولية الكاملة، 1947-1997، مرجع سابق، ص273.
4 قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الخامس، مرجع سابق، ص505.
القدس القرارات الدولية الكاملة، 1947-1997، مرجع سابق، ص276.
5 قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الخامس، مرجع سابق، ص508.
القدس القرارات الدولية الكاملة، 1947-1997، مرجع سابق، ص279.
6 عدنان نصراوين، مرجع سابق، ص93-94.
7 قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الخامس، مرجع سابق، ص510.

26- قرار رقم 152م.ت/ 3,7,1 تاريخ 1997/10/17 توصية المؤتمر العام باعتماد مشروع قرار يذكر بقرارات اليونسكو السابقة المتعلقة بصون التراث الثقافي لمدينة القدس الشرقية، ودعوة المدير العام إلى تنفيذ أعمال ترميم قبة الصخرة بالتعاون مع دائرة أوقاف القدس[1].

27- قرار رقم 155م.ت/ 3,5,1 تاريخ تشرين ثانٍ/نوفمبر لعام 1998 بشأن تنفيذ قرارات سابقة لليونسكو متعلقة بصون التراث الديني والثقافي والتاريخي لمدينة القدس، ودعوة المدير العام إلى اتخاذ التدابير اللازمة لصون معالم القدس القديمة وسماتها وممتلكاتها الثقافية[2].

28- قرار رقم 156م.ت/, 3,5,1 في حزيران 1999 بشأن تنفيذ قرارات سابقة لليونسكو متعلقة بصون التراث الديني والثقافي والتاريخي لمدينة القدس[3].

29- ونوه قرار رقم 159م.ت/, 3,41 تاريخ أيار/مايو 2000 بشأن تنفيذ قرار سابق لليونسكو متعلق بصون التراث الثقافي لمدينة القدس[4].

30- شجب قرار رقم 160م ت/3,5,1 تاريخ تشرين أول/ديسمبر 2000 الاستعمال المفرط للقوة وأعمال العنف التي انطلقت منذ 28 أيلول/سبتمبر 2000 في ساحة الحرم الشريف، والطلب من «إسرائيل» تنفيذ قرارات اليونسكو بشأن القدس[5].

31- قرار رقم 161م ت/3,4,2 بتاريخ حزيران/يونيو عام 2001، الذي أدان الاستعمال المفرط للقوة وأعمال العنف التي بدأت منذ 28 أيلول/سبتمبر 2000، في ساحة الحرم الشريف، وتجديد الطلب من «إسرائيل» تنفيذ قرارات اليونسكو بخصوص القدس[6].

1 قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الخامس، ص511.
2 المرجع نفسه، ص513.
3 المرجع نفسه، المجلد السادس، ص480.
4 المرجع نفسه، ص482.
5 المرجع نفسه، ص483.
6 المرجع نفسه، ص485.

32- قرار رقم 162م ت/3,5,3 تاريخ تشرين أول/أكتوبر عام 2001، الذي أشار إلى قرارات سابقة لليونسكو متعلقة بالقدس، وشكر المدير العام على الجهود التي يبذلها لصون الممتلكات الثقافية والتاريخية لمدينة القدس القديمة[1].

33- نص قرار رقم 164م ت/3,5,3 أيار/مايو 2002 على الطلب من المدير العام لليونسكو أن يواصل جهوده من أجل تنفيذ جميع القرارات السابقة المتعلقة بالقدس[2].

34- قرار رقم 165م ت/3,5,1 تاريخ تشرين أول/نوفمبر 2002 بشأن تنفيذ قرارات سابقة لليونسكو متعلقة بالقدس، وشكر المدير العام لمنظمة اليونسكو على الجهود التي يبذلها لصون الممتلكات الثقافية والتاريخية لمدينة القدس القديمة[3].

35- قرار رقم 166م ت/3,4,1 تاريخ نيسان/إبريل 2003 بشأن قرارات سابقة لليونسكو متعلقة بصون مدينة القدس القديمة، ودعم مبادرة المدير العام للمنظمة المتعلقة بإعداد خطة عمل شاملة لصون المدينة[4].

36- قرار رقم 167م ت/3,6,1 تاريخ تشرين أول/نوفمبر 2003 بشأن قرارات سابقة لليونسكو متعلقة بصون مدينة القدس القديمة، ودعم مبادرة المدير العام المتعلقة بإعداد خطة عمل شاملة لصون المدينة[5].

37- قرار رقم 169 م ت / 3,7,1 تاريخ نيسان/إبريل 2004 بشأن تنفيذ قرار سابق متعلق بصون التراث الثقافي لمدينة القدس القديمة[6].

1 المرجع نفسه، ص487.
2 المرجع نفسه، ص490.
3 المرجع نفسه، ص491.
4 المرجع نفسه، المجلد السادس، ص494.
5 المرجع نفسه، ص495.
6 المرجع نفسه، ص498.

38- قرار رقم 170م ت/ 3,6,1 تاريخ تشرين أول/نوفمبر 2004 بشأن قرارات سابقة لليونسكو متعلقة بصون مدينة القدس القديمة[1].

يلاحظ أن قرارات المجلس التنفيذي اتخذت من الاتفاقيات الدولية مرجعًا لقراراتها خاصة أحكام اتفاقية وبروتوكول لاهاي لسنة 1954 بشأن حماية الممتلكات الثقافية في حالة وقوع نزاع مسلح، وبالأحكام ذات الصلة من اتفاقية جنيف 1949، لكن الأهم أن مرجعية قراراته أضيف إليها مرجعيات أخرى بعد السبعينات، أهمها اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، التي أصدرتها اليونسكو عام 1972، ولعل المرجعية الأهم في مطلع الثمانينات هي أن تراث البلدة القديمة في القدس، أصبح مدرجًا ومسجلاً على لائحة التراث العالمي منذ عام 1981، وفي قائمة التراث العالمي المهدد بالخطر منذ عام 1983، بمعنى أن مرجعية قرارات اليونسكو بصورة عامة أصبحت أكثر غنى فيما يخص تراث مدينة القدس الثقافي. ويلاحظ أن عددًا من قرارات المجلس التنفيذي جاءت لتذكر المنظمة الدولية بأهمية تنفيذ قرارات سابقة لها، ما يؤشر على أمرين:

- الأول: أهمية القرارات السابقة لليونسكو بوصفها مرجعية أساسية وثابتة ومستمرة.
- الثاني: إن «إسرائيل» لم تكن لتمتثل لقرارات اليونسكو بشأن المحافظة على تراث المدينة القديمة.

خلاصة القرارات التي اتخذتها اليونسكو بشأن القدس سواء في المؤتمر العام أو المجلس التنفيذي[2]:

- في عام 1956 اتخذت اليونسكو أول قرار لها بخصوص القدس جاء القرار بعد نحو ثماني سنوات من ضم «إسرائيل» للشطر الغربي ونص القرار على اتخاذ جميع التدابير من أجل حماية الممتلكات الثقافية في المدينة في حال النزاع المسلح.

1 المرجع نفسه، ص499.
2 http://www.unesco.org/new/en/culture

- في عام 1968 اتخذت اليونسكو قرارًا يؤكد على القرار السابق كما دعا القرار «إسرائيل» إلى الامتناع عن إجراء أي حفريات في المدينة أو نقل للممتلكات أو تغيير المعالم أو في ميزانياتها الثقافية.
- في عام 1974 اتخذت اليونسكو قرارًا قضى بالامتناع عن تقديم أي عون ثقافي وعلمي للإسرائيليين بسبب ممارساتهم في القدس.
- في عام 1978 أصدر المؤتمر العام لليونسكو قرارين هامين بخصوص القدس:

– الأول: توجيه نداء عاجل إلى «إسرائيل» لكي تمتنع عن كافة الإجراءات التي تحول دون تمتع الفلسطينيين بحقوقهم في التعليم وفي الحياة الثقافية والوطنية.

– الثاني: يدين «إسرائيل» لتغييرها معالم القدس التاريخية والثقافية وتهويدها.

- عام 2003 اتخذت اليونسكو قرارًا بإرسال بعثة فنية إلى القدس لتقييم وضع البلدة القديمة على خلفية الإجراءات والحفريات الإسرائيلية فيها.
- بين عامي 2005 و2006 اتخذت اليونسكو قرارات نصت على القيمة الاستثنائية لمدينة القدس وأسوارها، وأشارت إلى العقبات التي تضعها «إسرائيل» وتحول دون صون التراث الثقافي.
- عام 2007 اتخذت اليونسكو قرارًا طالبت فيه «إسرائيل» بتقديم تقرير مفصل بشأن الحفريات التي تجريها في منحدر باب المغاربة المتاخم للمسجد الأقصى المبارك.
- في عام 2016 صوت المجلس التنفيذي لليونسكو على قرار تضمن تعريفًا بأن الحرم القدسي الشريف مكان مقدس للمسلمين ولم يذكر القرار أي علاقة لليهود به وبحائط البراق الذي يسميه اليهود حائط المبكى.
- سبق لمنظمة اليونسكو أن انتقدت «إسرائيل» في قرارات سابقة، ففي أبريل/نيسان 2016 تبنت قرارا يدين «الاعتداءات والإجراءات الإسرائيلية غير القانونية» ضد حرية العبادة ودخول المسلمين إلى المسجد الأقصى».

- أدان قرار تقدمت به المجموعة العربية في تشرين أول/ أكتوبر 2015، بشدة القمع الذي قامت به قوات الاحتلال بالقدس، وإخفاق «إسرائيل» في حماية المواقع الأثرية وفي وقف الحفريات المستمرة والأشغال شرقي المدينة خاصة في البلدة القديمة ومحيطها.

قرار المجلس التنفيذي لليونسكو في تشرين أول/أكتوبر 2016[1]

حيثيات القرار

يُعدّ أحد أهم القرارات التاريخية التي أصدرتها المنظمة الدولية بخصوص مدينة القدس، فقد تبنت منظمة اليونسكو يوم 18 تشرين أول/ أكتوبر 2016، في العاصمة الفرنسي باريس قرارًا ينفي وجود ارتباط ديني لليهود بالمسجد الأقصى وحائط البراق، ويعتبرهما تراثًا إسلاميًا خالصًا. واعتمد القرار بعد أن تمت الموافقة عليه على مستوى اللجان في 13 تشرين أول/ أكتوبر 2016، باجتماع في باريس وقد أيد القرار 24 دولة، مقابل 6 صوتت ضده، بينما امتنع عن التصويت 26 عضوًا، وتغيبت دولتان هما صربيا وتركمانستان. وصوّت لصالح القرار إلى جانب فلسطين، البرازيل والصين ومصر وجنوب أفريقيا، وبنغلادش، وفيتنام، وروسيا، وإيران، ولبنان، وماليزيا، والمغرب، وموريشيوس والمكسيك وموزمبيق ونيكاراغوا ونيجيريا وعمان وباكستان وقطر وجمهورية الدومينيكان، والسنغال، والسودان، وانتقلت فرنسا وبضغوط إسرائيلية من مؤيد للقرار في المرة الأولى إلى ممتنع[2]، إلى جانب السويد وسلوفينيا والهند والأرجنتين والتوغو، ولم يصوت لصالح

---

1 http://www.unesco.org/new/en/culture

2 في الدورة رقم 199 للمجلس التنفيذي التي انعقدت في نيسان/ إبريل 2016، كانت فرنسا تؤيد أن المسجد الأقصى وتلة باب المغاربة جزء لا يتجزأ من موقع مدينة القدس القديمة المسجلة على لائحة التراث العالمي. http://www.unesco.org/new/en/culture
المجلس التنفيذي للدورة 199، وأدى ذلك إلى حدوث أزمة بين «إسرائيل» وفرنسا، وإلى محادثة متوترة بين رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، والرئيس الفرنسي فرانسوا أولاند، تعهد خلالها الأخير بعدم تكرار التأييد لقضايا من هذا القبيل.

القرار أيٌّ من الدول الأوروبية، وصوت ضد القرار الولايات المتحدة وبريطانيا ولاتفيا وهولندا وإستونيا وألمانيا.

وتقدم بمشروع القرار الذي ينفي بالمطلق وجود أي علاقة تاريخية يهودية بمدينة القدس عمومًا وأي رابط تاريخي أو ديني أو ثقافي لليهود واليهودية في المسجد الأقصى المبارك خصوصًا، مندوب فلسطين بدعم من مصر والجزائر والمغرب ولبنان وعمان وقطر والسودان.

مضمون القرار

أكد المجلس التنفيذي في القرار المدرج تحت اسم "فلسطين المحتلة"، على بطلان جميع إجراءات الاحتلال التي غيرت الوضع القائم بعد 5 حزيران/يونيو عام 1967.

يتميز هذا القرار بالوضوح والشمول، فقد أظهر القرار الأسماء العربية الإسلامية للمسجد الأقصى والحرم الشريف وحائط البراق، الذي سعت «إسرائيل» بشكل مستمر إلى تزوير هويته الإسلامية بإطلاق مسمى «حائط المبكى» عليه، فقد أكد المجلس التنفيذي في القرار على أن المسجد الأقصى/الحرم الشريف موقع إسلامي مقدس مخصص لعبادة المسلمين، وأن باب الرحمة وطريق باب المغاربة والحائط الغربي للمسجد الأقصى وساحة البراق جميعها أجزاء لا تتجزأ من المسجد الأقصى/الحرم الشريف، ويجب على «إسرائيل» تمكين الأوقاف الإسلامية الأردنية من صيانتها وإعمارها حسب الوضع التاريخي القائم قبل الاحتلال عام 1967، وبيّن القرار أن هناك فرق بين ساحة البراق و«ساحة الحائط الغربي» التي تم توسعتها بعد عام 1967، ولا تزال قيد التوسعة غير القانونية المستمرة على حساب آثار وأوقاف إسلامية.

وطالب الاحتلال بعدم التدخل في أي من اختصاصات الأوقاف الأردنية الإسلامية في إدارة شؤون المسجد الأقصى، إدانة شديدة لاستمرار اقتحامات المتطرفين وشرطة الاحتلال

وتدنيسهم لحرمة المسجد الأقصى. وطالب المجلس التنفيذي في القرار المدرج بوقف اعتداء وتدخل رجال ما يسمى بـ «سلطة الآثار الإسرائيلية» في شؤون الأقصى والمقدسات.

وأكد المجلس على صون التراث الثقافي الفلسطيني والطابع المميز للقدس الشرقية، وأعرب عن أسفه الشديد لرفض إسرائيل تنفيذ قرارات اليونسكو السابقة وعدم انصياعها للقانون الدولي، مطالبها بوقف جميع أعمال الحفريات والالتزام بأحكام الاتفاقيات الدولية المتعلقة بهذا الخصوص.

وطالب المجلس بوقف إعاقة وصول الفلسطينيين لمساجدهم وكنائسهم، مستنكرا الاعتداءات المتواصلة ضد رجال الدين المسلمين والمسيحيين.

وشدّد المجلس مجدداً على الحاجة العاجلة للسماح لبعثة اليونسكو للرصد التفاعلي بزيارة مدينة القدس وتوثيق حالة صون تراث المدينة المقدسة وأسوارها، السماح لبعثة اليونسكو للرصد التفاعلي بزيارة مدينة القدس وتوثيق حالة صون تراث المدينة المقدسة وأسوارها.

بالعودة إلى دلالات هذا القرار الأممي المهمّ يمكن تسجيل ما يأتي من الدلالات:

1- عاد الاعتبار للقضية الفلسطينية ولو بصورة مؤقتة، حيث جاءت ردود الفعل الإسرائيلية والغربية على هذا القرار لصالح الفلسطينيين، بل جاء ليؤكد حقيقة تاريخية، جعل القضية الفلسطينية تعود للصدارة من جديد بعد أن كان اهتمام العالم بها قد تراجع بسبب محاربة الإرهاب العالمي، الذي أوجدته أصلا الدول الغربية جراء سياساتها المنحازة، التي تكيل بمكيالين.

2- التأكيد على عروبة وإسلامية المسجد الأقصى، وأن حائط البراق (الذي يتخذه اليهود للصلاة والعبادة) هو جزء من المسجد الأقصى المبارك، وأنه لا يوجد لليهود أي حقٌّ أو صلة، لا بالمسجد الأقصى ولا بحائط البراق. ويشار هنا إلى أن لجنة دولية

كانت قد أكدت في أعقاب ثورة البراق عام 1929، أن حائط البراق هو جزء من المسجد الأقصى المبارك ولا صلة لليهود به، غير أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تحاول تزوير التاريخ، ولا تلتزم بالقرارات والقوانين الدولية بل تعمل ضدها متسلحة بالدعم الأميركي والغربي لها.

3- دحض الرواية الإسرائيلية بأحقية اليهود بالمسجد الأقصى، وبأن المسجد الأقصى مقام على أنقاض «المعبد»، وأنه من حقهم إعادة بناء الهيكل المزعوم مكانه.

4- إدانة للانتهاكات والاقتحامات الإسرائيلية اليومية للمسجد الأقصى، ومحاولات تقسيمه مكانيًا بعد أن قسمته زمانيًا بحكم الأمر الواقع.

5- التأكيد على أن كل الانتهاكات الإسرائيلية والإجراءات التهويدية هي جراء قوتهم الاحتلالية فقط، وأنها لا تستند إلى أي دليل ديني أو تاريخي، في إطار محاولاتهم لتزييف التاريخ.

6- القرار له أهمية خاصة بالنسبة لمدينة القدس والحرم الشريف ويمكن للسلطة الفلسطينية توظيفه دوليًا لصالحها.

7- يشكل إنجازًا فلسطينيًا وعربيًا يُساهم في الدفاع عن الحقوق العربية والإسلامية الثابتة في القدس والأقصى.

8- يضعف الرواية الإسرائيلية المزيفة والمزورة على الصعيد الدولي ويخدم القضية الفلسطينية في وجه الإسرائيليين الذين يحاولون تهويد الأقصى وحفر الأنفاق تحت أساساته في محاولة لهدمه وإقامة الهيكل المزعوم مكانه.

9- يؤكد أن قرارات سلطات الاحتلال الإسرائيلي بإبعاد وطرد المدافعين عن الأقصى أمام محاولات تقسيمه واقتحامه من قبل المستوطنين هي إجراءات وممارسات باطلة لأن المسجد الأقصى عربيّ واسلاميّ خالص لا صلة ولا علاقة لليهود به.

10- يُضاف للإنجازات الدولية التي حققها الفلسطينيون منذ الحصول على الاعتراف الدولي بفلسطين كدولة مراقب في الأمم المتحدة عام 2012.

11- يزيد من حالة الضغط على المؤسسات الدولية الأخرى ويدفعها لتبني قرارات مشابهة تؤكد الحقوق الفلسطينية العربية والإسلامية، تنفي المزاعم والرواية الإسرائيلية التي تدعي وجودهم في فلسطين هو الأقدم، في تزوير للتاريخ والحقائق التي تدحض مثل هذه المزاعم والروايات المزعومة.

12- نجاح واضح للدبلوماسية الفلسطينية والعربية، رغم أنه بإمكانها تحقيق المزيد من النجاحات في المنظمات الدولية المختلفة خاصة في محكمة الجنايات الدولية وغيرها من المنظمات الأخرى.

13- إدانة واضحة وصريحة للاحتلال الإسرائيلي وممارساته وسياساته الهادفة إلى تغيير المعالم الطبيعية والحقيقية لمدينة القدس.

14- يشكل رسالة واضحة للدول المنحازة للاحتلال، التي تحميه في المؤسسات والمنظمات الدولية وخاصة في مجلس الأمن، أنه لا يوافق على هذا الانحياز والحماية التي تساهم في خلق الفوضى وعدم الاستقرار في المنطقة وبالتالي في العالم.

15- ضرورة أن تقوم الولايات المتحدة بمراجعة سياساتها الخاطئة، المتمثلة بتشجيع "إسرائيل" ودعمها عمليًا من أجل مواصلة احتلالها للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة.

16- يؤكد على أن القدس وما فيها، هي أراضٍ فلسطينية محتلة وجزء من الدولة الفلسطينية التي اعترفت بها معظم دول العالم.

17- يزيد من عزلة "إسرائيل" على الساحة الدولية، نظرًا لخرقها للقوانين والأعراف الدولية، ومواصلة احتلالها للأراضي الفلسطينية.

صحيح أن هذا القرار الأممي ودلالاته يصب في النهاية في مصلحة القضية الفلسطينية ويؤكد على حقائق ثابتة ومدعمة تاريخيًا ودينيًا، إلا أن هذا القرار وسواه يبقى حبرًا على ورق ما لم تتبعه خطوات عملية لتجسيده على أرض الواقع، خاصة وأن رد الفعل الإسرائيلي أدى إلى زيادة الاقتحامات للمسجد الأقصى، ودعوة أكثر من مسؤول إسرائيلي ويميني متطرف للاعتصام أمام حائط البراق احتجاجًا على القرار.

وتجسيد هذا القرار وسواه على أرض الواقع يتطلب قبل كل شيء ترتيب البيت الداخلي الفلسطيني من حيث إنهاء الانقسام المدمر وإعادة اللحمة لشقي الوطن، ووضع استراتيجية عمل موحدة لمواجهة تحديات المرحلة والصلف الإسرائيلي المدعوم أميركيًا وغربيًا، كما يتطلب مواصلة الحراك الدبلوماسي وانتزاع قرارات من المنظمات الدولية وكشف زيف الروايات الإسرائيلية والضغط على المجتمع الدولي من أجل العمل الجدي على إنهاء الاحتلال للأراضي الفلسطينية وصولًا إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة عاصمتها القدس الشريف.

وبعبارة أوضح فإن الحراك الفلسطيني يجب أن يكون على كافة الجبهات الداخلية العربية والإسلامية والعالمية، أما المراوحة في المكان وعدم تحديد الأولويات والتلهي بالثانويات على حساب الأولويات المتمثلة بإعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية ومواجهة التحديات التي تفرضها حكومة الاحتلال الإسرائيلي وانتهاكاتها في الأراضي المحتلة[1].

---

1 محمد أبو لبدة، دلالات قرار اليونسكو الأخير حول القدس والمسجد الأقصى، 2016/10/24م
http://www.alquds.com/articles

التــراث الثقافــي لمدينــة القــدس فــي لجنــة التــراث العالمــي فــي اليونســكو

اعتمادًا على اتفاقية 1972 التي أطلقتها اليونسكو لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، فإنه يسمح للدول المصادقة على الاتفاقية تقديم ملفات لترشيحات لمواقع تراثية ثقافية وطبيعية ليتم إدراجها على ما يسمى لائحة التراث العالمي، باعتبار أن هذه المواقع لها فرادة وخصوصية تاريخية لمجتمع ما، فهي بهذا المعنى تصبح عالمية السمة، ومن هنا قدمت المملكة الأردنية الهاشمية ملفًا كاملًا مصورًا عن القدس البلدة القديمة بأسوارها باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية إلى اليونسكو بتاريخ 1980/12/16، وقد بذلت الأردن في حينها جهودًا دبلوماسية مكثفة أثمرت عن تسجيل تراث المدينة على لائحة التراث العالمي في شهر أيار/مايو عام 1981، حيث اتخذت لجنة التراث العالمي قرارًا بموافقة ثلثي الأصوات أيدت بموجبه ترشيح الأردن لتسجيل التراث الخاص بمدينة القدس، وقد اعتمد الأردن على المادة 11 من الاتفاقية التي تنص على أن ترفع كل دولة إلى لجنة التراث العالمي قائمة بالتراث الثقافي والطبيعي الذي يقع في إقليمها، ولا يؤثر إدراج ملك موقع في أرض تكون السيادة والاختصاص عليها موضوع مطالبة عدة دول، على حقوق الأطراف المتنازعة[1].

وهذا معناه أن البلدة القديمة وأسوارها هي موقع مرشح من الأردن وليس موقعًا أردنيًا. وهي الحالة الاستثنائية الوحيدة في قائمة التراث العالمي حتى اليوم، التي لا يُنسب فيها الموقع إلى الدولة التي رشحته للتسجيل، وأجمعت لجنة التراث على أن تسجيل الموقع لا يترتب عليه اعتراف بالسيادة على المدينة[2]، وخطورة هذه المادة على ما يبدو أنها تعد القدس أرضًا متنازعًا عليها وليست محتلة.

1 راجع الوثيقة الخاصة بهذا في قرارات لجنة التراث العالمي لدى اليونسكو لعام 1981، واتفاقية التراث العالمي لعام 1972. http://www.unesco.org/new/en/culture

2 ريتا عوض، القدس في لجنة اليونسكو للتراث العالمي، ص33.

وجراء المخاطر التي تهدد تراث مدينة القدس بسبب الاحتلال، قدمت المملكة الأردنية الهاشمية ملفًا آخرًا يطلب إدراج تراث القدس على لائحة التراث العالمي المهدد بالخطر، ووافقت لجنة التراث العالمي على المطلب الأردني بموجب قرار ثلثي أعضاء لجنة التراث العالمي سنة 1982 [1]. الأمر الذي يحمل اليونسكو والمجتمع الدولي وفق بنود الاتفاقية المشار اليها مسؤولية اتخاذ اجراءات حازمة وعاجلة في حماية الموقع والتدخل الفوري والفعلي لحفظه وصونه.

عبر ثلاثة عقود من الزمن حدثت تغييرات عديدة في شؤون السياسة في الشرق الأوسط، وفي خطاب اليونسكو بشأن القدس، خصوصًا بعد انضمام الاحتلال عام 1999 إلى اتفاقية اليونسكو لسنة 1972 لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، وعضويتها في اللجنة لأربع سنوات ابتداءً من سنة 2006. غير أن العوامل الرئيسة التي تجعل القدس حالة استثنائية الخصوصية في لجنة التراث العالمي لم تتغير: فالمدينة ما زالت تحت الاحتلال، و«إسرائيل» لا زالت تتمادى في تحدي اللجنة الدولية وتتجاهل قراراتها بشأن القدس، وتواصل تغيير الهوية الثقافية للمدينة المقدسة، وتستمر بشكل متسارع ومكثف للقيام بالحفريات الأثرية في المدينة المحتلة بهدف صوغ ما يدعوه عددٌ من الآثاريين الإسرائيليين أنفسهم «رواية مشوهة للتاريخ تدمج الأسطورة والخرافة بالحقائق الأثرية»[2].

1 راجع الوثيقة الخاصة بهذا في قرارات لجنة التراث العالمي لدى اليونسكو لعام 1982.
2 ريتا عوض، القدس في لجنة اليونسكو للتراث العالمي، ص32.

محاولة السلطات الإسرائيلية شطب مدينة القدس عن قائمة التراث العالمي المهدد بالخطر، القدس في القائمة المؤقتة الإسرائيلية للتراث العالمي

حدث تحول مهم عندما وقعت «إسرائيل» اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي في تشرين أول/أكتوبر 1999، وقدمت في تموز/ يوليو عام 2000 «قائمة مؤقتة تضم عشرين موقعًا ثقافيًا وطبيعيًا تنوي تسجيلها تباعًا في قائمة التراث العالمي». وكانت القدس من ضمن تلك المواقع، وقد تقدمت بملف ترشيحها لعرضه على الدورة الخامسة والعشرين للّجنة في سنة 2001. ويبدو أن «إسرائيل» أصبح لديها مخاوف شديدة من انضمام الفلسطينيين إلى هذه الاتفاقية بعد إنشاء دولتهم، وسعيهم لتسجيل مواقع ثقافية وطبيعية على أرض فلسطين في قائمة التراث العالمي وتعزيز دور فلسطين بشأن قضية القدس في إطار عمل لجنة التراث العالمي[1].

وفي العام التالي تقدمت «إسرائيل» بطلب ترشيح القدس للتسجيل في قائمة التراث العالمي إلى للجنة في دورتها الخامسة والعشرين، التي كانت ستعقد في هلسنكي في فنلندا خلال الفترة ما بين 11-2001/12/16، وقد تم تأجيل النظر في هذا المطلب لحين التوصل إلى اتفاق بشأن وضع مدينة القدس بما يتوافق مع القانون الدولي، أو حتى تقدم الأطراف المعنية ترشيحًا مشتركًا[2].

في اجتماع لجنة التراث العالمي الثامن والعشرين الذي عقد في بكين بالصين في تموز/ يوليو 2004 قدمت السلطات الإسرائيلية طلبًا لشطب القدس من قائمة التراث العالم

1 ريتا عوض، القدس في لجنة اليونسكو للتراث العالمي، ص36.
2 وثائق دورة هلنسكي للجنة التراث العالمي لعام 2001،
http://whc.unesco.org/en/sessions/24EXTBUR/documents

المهدد بالخطر وتقدمت بطلب لتسجيل النقب ضمن قائمة التراث العالمي. لكن جهود المجموعة العربية حالت دون ذلك، وبقيت القدس على لائحة التراث المهدد بالخطر[1]. وكررت «إسرائيل» محاولاتها تباعًا في اجتماعات لجنة التراث العالمي في ديربان بجنوب إفريقيا[2] عام 2005، ولتوانيا[3] عام 2006، وقد نص قرار لجنة التراث العالمي التي عقدت في كرايستشيرش بنيوزيلندا صيف عام 2007 على الطلب من «إسرائيل» وقف الحفريات في طريق باب المغاربة[4]، بعد أن قامت بهدم التلة المؤدية لباب المغاربة في شباط/فبراير 2007، وفي دورة لجنة التراث العالمي التي عقدت في كيبيك – كندا صيف عام 2008، تم رفض طلب «إسرائيل» تسجيل القدس على لائحتها التمهيدية في لجنة التراث العالمي، وورد في قراراتها بأن «إسرائيل» ليست بمفردها مخولة بعمل تصميم لطريق باب المغاربة وعليها أن تراجع سلطات الوقف والمملكة الأردنية الهاشمية بهذا الخصوص.

وهنا أهمية ما جاء في الدورة رقم (38) للجنة التراث العالمي التي انعقدت في حزيران/يونيو 2014 في العاصمة القطرية الدوحة، فقد صادقت اللجنة على قرار أردني – فلسطيني طالب «إسرائيل» بالوقف الفوري لكل حفرياتها غير القانونية، وانتهاكاتها ضد تراث البلدة القديمة بالقدس المحتلة. وندد القرار بما وصفه الاقتحامات الاستفزازية التي يقوم بها متطرفون بحق المسجد الأقصى. وطالبت اللجنة سلطات الاحتلال باحترام الوضع

1 راجع قرار لجنة التراث العالمي الدورة 28 المنعقد في بكين بالصين صيف 2004، ورقم القرار الذي بقيت بموجبه القدس تحت لائحة التراث المهدد بالخطر 28COM 7 A.28)) يمكن مراجعة هذا القرار على موقع اليونسكو الإلكتروني www.UNESCO.org وتحت عنوان لجنة التراث العالمي.

2 راجع قرار لجنة التراث العالمي الدورة 29 المنعقد في ديربان بجنوب إفريقيا صيف 2005، ورقم القرار الذي بقيت بموجبه القدس تحت لائحة التراث المهدد بالخطر (31COM 7 A.29) يمكن مراجعة هذا القرار على موقع اليونسكو الإلكتروني www.UNESCO.org تحت عنوان لجنة التراث العالمي

3 راجع قرار لجنة التراث العالمي الدورة 30 المنعقد في لتوانيا صيف 2006، ورقم القرار الذي بقيت بموجبه القدس تحت لائحة التراث المهدد بالخطر (34COM 7 A.30) يمكن مراجعة هذا القرار على موقع اليونسكو الإلكتروني www.UNESCO.org وتحت عنوان لجنة التراث العالمي

4 راجع قرار لجنة التراث العالمي الدورة 31 المنعقد في نيوزيلندا صيف 2007، رقم القرار (18COM 7 A.31) يمكن مراجعة هذا القرار على موقع اليونسكو الإلكتروني www.UNESCO.org تحت عنوان لجنة التراث العالمي.

الراهن في المسجد الأقصى الذي لطالما حافظ على المسجد كونه مكان عبادة إسلاميًا على وجه الحصر، وموقع تراث ثقافي عالمي[1].

خلاصات

- يستخلص من خلال ما تقدم أن سلطات الاحتلال قامت باقتراف العديد من الجرائم على الممتلكات الثقافية والتاريخية والدينية، مخترقة بذلك الحماية الخاصة المكرسة لهذه الأماكن بموجب الأحكام والاتفاقيات الدولية. فالقدس مدينة محتلة بتعريف القرارات والمواثيق الدولية، و«إسرائيل» باعتداءاتها على الممتلكات الثقافية تكمل شخصيتها الاحتلالية ومروقها على القانون الدولي والمواثيق الإنسانية.
- يعدّ الاعتداء على الأملاك الثقافية من أماكن دينية وأثرية وتاريخية في أكثر من موضع وأكثر من قرار بمثابة جرائم حرب، فقد اعتبرت أحكام المادة (147) من اتفاقية جنيف الرابعة تدمير واغتصاب الممتلكات الدينية والثقافية والتاريخية بصورة لا تقتضيها الضرورات الحربية الأكيدة من قبيل المخالفات الجسيمة، التي كيفت بنص المادة (85) من البروتوكول الإضافي الأول بأنها جرائم حرب. وهذا ما أكدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار رقم 147/36 بتاريخ 1981/12/16 فقرة (6) بأن الاعتداء على الأماكن التاريخية والثقافية والدينية هي من قبيل جرائم الحرب، حيث نصت على «أن حالات الخرق الخطير من قبل إسرائيل لأحكام اتفاقية جنيف هي جرائم حرب وإهانة للإنسانية».
- أدركت الحكومات الإسرائيلية أن طمس المعالم الثقافية للسكان العرب وتغيير هوية الأرض والعبث بشخصية المدن والقرى الفلسطينية وتزييفها لصالح تراث آخر، أمرًا مهمًا في استكمال حلقات مشروعها التهويدي لاستبدال روح المكان وأصالته لصالح

1 قرارات الدورة رقم 38 للجنة التراث العالمي المنعقدة بالدوحة- قطر، http://whc.unesco.org

هوية أخرى، فـ«إسرائيل» غيرت أسماء الأمكنة، وتحاول خلق ممتلكات ثقافية بديلة موهومة على الأرض العربية، من خلال سرقة الممتلكات العربية الثقافية. وتعمل سلطات الاحتلال على تسجيل مواقع عربية على أنها إسرائيلية في أكثر من محفل بعد تغيير ملامحها، وأبرز مثال هي مدينة القدس القديمة، حيث تحاول سلطات الاحتلال شطبها عن لائحة التراث بوصفها موقعًا عربيًا فريدًا وتقديمها على أساس أنها مدينة إسرائيلية وتراثها يهودي.

- بالرغم من تأجيل البحث في قضية القدس للمفاوضات النهائية، إلا أن حكومة الاحتلال ما زالت ملزمة بتطبيق أحكام اتفاقية جنيف الرابعة ولا سيما في أراضي القدس المحتلة.

- تتمتع مدينة القدس القديمة وأسوارها بالحماية بموجب اتفاقية عام 1972، المتعلقة بحماية التراث الثقافي والطبيعي في العالم، ويرد اسمها على قائمة التراث العالمي المعرض للخطر على لوائح التراث العالمي لدى اليونسكو. وأن تغيير أي من معالمها سيضر بالمحافظة على الممتلكات الثقافية، خاصة في القدس القديمة، التي باتت مهمة المحافظة عليها مسؤولية دولية. ومن هنا فحماية الممتلكات الثقافية في مدينة القدس، ومنع إجراء الحفريات الأثرية والتدابير التي تغير طابع مدينة القدس منذ عام 1967، وما تقوم به «إسرائيل» من حفر سيضر الآثار الإسلامية ومنها أعمال الحفر في المنطقة الغربية من المسجد الأقصى وباب المغاربة، التي تعد مناقضة بشكل صريح للقانون الدولي والشرعية الدولية.

- ما زالت اليونسكو تنظر لوضع مدينة القدس بأنه «استثنائي إذ لا يوجد اتفاق سياسي عام على وضع المدينة»[1]، والغريب أن اليونسكو من هيئات الأمم المتحدة وتدرك تمامًا أن موقف الأمم المتحدة استند إلى خطة التقسيم الصادرة عن الجمعية

1 http://whc.unesco.org/en/list,Jerusalem,Indicators

العامة عام 1947، واعتبار القدس كيانًا منفصلًا (Corpus Separatum) لا تقع في «إسرائيل» ولا تقع في الأردن. فالقدس كلها شرقيها وغربيها والبلدات المحيطة بها - بهذا المعنى- مستثناة من الخضوع لأي سلطة وهي تشكل كيانًا مستقلًا يخضع لسيادة دولية دائمة تحت مظلة الأمم المتحدة[1].

- بعد احتلال القدس الغربية عام 1948 لم يعد لقرار التقسيم أي فعالية أو شرعية، فالشطر الشرقي من القدس، الذي يضم موقع التراث الثقافي العالمي «مدينة القدس القديمة وأسوارها» تعتبرها الأمم المتحدة (الجمعية العامة ومجلس الأمن) محتلة منذ عام 1967. وتتعامل اليونسكو على هذا الأساس من خلال المسميات لسلطة الاحتلال[2]، فالقدس القديمة وأسوارها مدرجة على قائمة التراث العالمي والتراث العالمي المهدد بالخطر، وتعمل اليونسكو على ضمان احترام القيمة العالمية الاستثنائية للتراث الثقافي لمدينة القدس.

1 تم التوسع في نقاش أبعاد القرار قانونيًا وسياسيًا في قراءة لقرارات الجمعية العامة حول القدس في هذا الفصل

2 http://whc.unesco.org/en/decisions/

مراجع الفصل السابع

الكتب

- ارمسترونغ كارين، القدس مدينة واحدة عقائد ثلاث، ترجمة فاطمة نصر ومحمد عناني، ألفريد كنويف، نيويورك، 1998.
- أيوب نزار، الوضع القانوني لمدينة القدس، مؤسسة الحق، رام الله، الضفة الغربية، ط1، 2001.
- بيريمان عوزي، مدينة بلا أسوار، وكالة أبو عرفة، القدس، ط1، 1976.

الحديثي علي خليل، حماية الممتلكات الثقافية في القانون الدولي، مطابع الدستور، عمان، ط1، 1999.

- خوري يعقوب، حقوق الإنسان في فلسطين المحتلة، مركز الأبحاث، بيروت، 1968.
- داوود رائد فوزي، فكرة التدويل في القانون الدولي وتطبيقاتها في ضوء قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بمدينة القدس، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2003.
- السيد رشاد عارف، المسؤولية الدولية عن أضرار الحروب العربية الإسرائيلية، ج2، دار الفرقان، عمان، ط1، 1984.
- الصياد أحمد، اليونسكو رؤية للقرن الحادي والعشرين، دار الفارابي، بيروت، ط1، 1999.
- العابدي، محمود قدسنا، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات 1962م.
- عواد محمود، القدس في قرارات الأمم المتحدة منذ عام 1947، منشورات اللجنة الملكية لشؤون القدس، عمان، 1995.

- فؤاد مصطفى أحمد، الأماكن الدينية المقدسة في منظور القانون الدولي، دراسة للانتهاكات الإسرائيلية بالأماكن المقدسة في فلسطين، منشأة المعارف، الاسكندرية، ط1، 2007.
- الكسواني سالم، المركز القانوني لمدينة القدس، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، ط2، 1978.
- لاكوست ميشيل كونيل، المسيرة نحو غاية جليلة «اليونسكو 1946-1993، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995.
- ماليسون وليلم ثوماس وسالس ف.، تحليل لقرارات الأمم المتحدة الرئيسية المتعلقة بقضية فلسطين، الأمم المتحدة، نيويورك، 1979.
- مجموعة مؤلفين، القانون الدولي الإنساني، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، بيروت، بيروت، 2005.
- نافعة حسن، العرب واليونسكو، منشورات عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1989.
- نصراوين عدنان، اليونسكو ومهمة بناء حصون السلام في عقول البشر، مطابع الدستور، عمان، 1997.
- ياسين رياض حمودة، موجز تاريخ القدس، منشورات اللجنة الملكية لشؤون القدس، عمان، 2005.
- Emil Alexandrov,"International Legal Protection of Cultural Property", Sofia Press,1979.
- Hudson ,International legislation ,New York ,1950 .
- J.Robinson,Transfer of property in enemy occupied territory, A.J.I.L. 1954.

الوثائق من معاهدات واتفاقيات

- تقرير عن تطبيق اتفاقية لاهاي لعام 1954 الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية في حالة نشوب نزاع مسلح وبروتوكوليها لعامي 1954 و1999، منظمة اليونسكو، باريس، 2004.
- اتفاقية حظر ومنع استيراد وتصدير ونقل الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة لعام 1970.
- الاتفاقية الرابعة من اتفاقيات جنيف بشأن حماية الاشخاص المدنيين وقت الحرب المؤرخة في 1949/8/12، منشورات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، جنيف، سويسرا، 2003.
- تقرير عن الأنشطة من 1995-2004، تطبيق اتفاقية لاهاي، راجع بروتوكول 1999 من اتفاقية لاهاي المنشور في تقرير عن تطبيق اتفاقية لاهاي لعام 1954 الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية في حالة نشوب نزاع مسلح وبروتوكوليها لعامي 1954 و1999.
- نص اتفاقية لاهاي لعام 1907 منشورة ضمن القانون الدولي المتعلق بسير العمليات العدائية، مجموعة اتفاقيات لاهاي وبعض المعاهدات الأخرى، صادر عن اللجنة الدولية، جنيف، سويسرا، 1996.
- نص اتفاقية لاهاي لعام 1954 منشورة ضمن القانون الدولي المتعلق بسير العمليات العدائية، مجموعة اتفاقيات لاهاي وبعض المعاهدات الأخرى، صادر عن اللجنة الدولية، جنيف، سويسرا، 1996.
- نص اتفاقية اليونسكو لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة لعام 1970.

- The Conservation of Cultural Property ,UNESCO,Paris, 1968
- UNESCO ,"Conventions and Recommendations of Unesco,Concerning the protection of the Cultural heritage",ed. United nations , Educational , Scientific and Cultural Organization ,Paris ,1983

القرارات

- القانون الدولي المتعلق بسير العمليات العدائية، مجموعة اتفاقيات لاهاي وبعض المعاهدات الأخر، صادر عن اللجنة الدولية، جنيف، سويسرا، 1996.
- قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين 1947-1972 جمع وتصنيف سامي مسلم، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مركز الوثائق والدراسات أبو ظبي، 1973.
- قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، إعداد مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1، 1993-2008.
- الأمم المتحدة، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية، القرارات ص 131-132، 16 أيلول/سبتمبر - 29 تشرين ثان/نوفمبر 1947.
- الأمم المتحدة، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة، وثيقة الأمم المتحدة 21/810، A، أيلول/سبتمبر - 12 كانون أول/ديسمبر 1948.
- الأمم المتحدة، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة، القرارات، وثيقة الأمم المتحدة 20/1251، A، أيلول/سبتمبر -12 كانون أول/ديسمبر 1948.
- الأمم المتحدة، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والعشرون، (د إ ط-5)، الملحق 1 الأمم المتحدة، الوثائق الرسمية لمجلس الوصاية، الدورة الثانية، الجزء الثالث، المرفق ص 4-24 وثيقة الأمم المتحدة 1948، 2. Rev 118//T

- الأمم المتحدة، الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة الثالثة والعشرون.
- الأمم المتحدة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة الرابعة والعشرون.
- الأمم المتحدة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة السادسة والعشرون.
- وثائق المؤتمر العام لمنظمة اليونسكو، الدورة 16/قرارات/باريس، 1970.
- قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين 1947-1972، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مركز الوثائق والدراسات أبو ظبي، 1973.
- وثائق المؤتمر العام لمنظمة اليونسكو، الدورة 16/قرارات/باريس، 1970.

القدس القرارات الدولية الكاملة، 1947-1997، ط1، مجلس القدس العالمي، بيروت، 1998.

- محمود عواد، القدس في قرارات الأمم المتحدة منذ عام 1947، منشورات اللجنة الملكية لشؤون القدس، عمان، 1995.

الدوريات العربية

- الحديثي خليل إسماعيل، قضية القدس في الأمم المتحدة، منشور في بحوث المؤتمر الأول لكلية الآداب بجامعة الزرقاء الأهلية، الأردن، ط2، 2001.
- طعمة جورج، قضية فلسطين على جدول أعمال الأمم المتحدة، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 38، بيروت: تشرين أول/نوفمبر 1974.
- عوض ريتا، القدس في لجنة اليونسكو للتراث العالمي، مجلة دراسات فلسطينية، العدد 94، ربيع 2013.

المواقع الإلكترونية

- موقع منظمة اليونسكو http://www.unesco.org
- موقع لجنة التراث العالمي لدى اليونسكو http://whc.unesco.org
- وثائق لجنة التراث العالمي لدى اليونسكو
http://whc.unesco.org/en/sessions/24EXTBUR/documents
- موقع قطاع الثقافة لدى منظمة اليونسكو
http://www.unesco.org/new/en/culture
- جريدة القدس العربي http://www.alquds.com/articles
- موقع الأمم المتحدة /www.un.org/en/sc/documents/resolutions

الفصل الثامن

القدس بين مشاريع التسوية والمواقف الدولية



المحتويات

الفصل الثامن

القــدس بيــن مشــاريع التســوية والمواقــف الدوليــة

حفل التاريخ السياسي في الفترة الحديثة والمعاصرة بوجود الكثير من الطروحات حول تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي، وكانت هناك طروحات مخصصة لمدينة القدس كونها تمثل لبّ الصراع وجوهره، وسنحاول استعراض بعض هذه الطروحات بصورة موجزة، وسنسرد بعضًا من ملامح المواقف العربية والدولية حول المدينة، وبالتأكيد ستكون هذه الطروحات مفاتيح يمكن البناء عليها في تصور مستقبل المدينة في ظل الأوضاع السياسية والواقع القائم.

أولًا: القدس في مشاريع التسوية

1- القدس في مقترحات الكونت برنادوت 1948م

قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1948/5/14 تعيين «كونت فولك برنادوت» وسيطًا للأمم المتحدة في فلسطين، وقد قدّم الوسيط مقترحاته بشأن القضية الفلسطينية بتاريخ 1948/6/27، وقد تضمنت إنشاء إقليمين، أحدهما عربي، والآخر يهودي، ودعا إلى ضم مدينة القدس إلى الإقليم العربي، مع منح الطائفة اليهودية حق الاستقلال بشؤونها البلدية، ووضع تدابير خاصة لحماية الأماكن المقدسة.

وفي 1948/7/3 تقدم الوسيط باقتراح دعا فيه إلى تجريد مدينة القدس من السلاح حفاظًا على المقدسات والآثار الدينية من الحرب والدمار، وقد ردت اللجنة السياسية للجامعة العربية برفض الاقتراح، لأن المدينة بكاملها كانت بيد العرب آنذاك[1].

1 الموسوعة الفلسطينية http://www.palestinapedia.net

2- مقترحات مؤتمر جنيف 1973م

بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم 338 في 1973/10/23، وبعد جولات هنري كسنجر في المنطقة وجهت دعوة باسم الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي والأمم المتحدة، إلى الأطراف المشتركة في النزاع العربي الإسرائيلي للمشاركة في مؤتمر دولي يُعقد في جنيف. وقد جاءت اقتراحات الوفود على النحو التالي:

- هنري كسنجر وزير الخارجية الأمريكي: الاعتراف بقدسية الأماكن المقدسة في القدس بالنسبة للأديان الثلاثة.
- اسماعيل فهمي وزير الخارجية المصري قدم مقترحًا يقوم على تحرير مدينة القدس العربية ورفض أي وضع يمكن أن يسيء إلى السيادة العربية الكاملة على المدينة المقدسة.
- رئيس وزراء الأردن وزير الخارجية زيد الرفاعي قدم مقترحًا يقوم على أن القدس جزء لا يتجزأ من الأراضي العربية المحتلة، وعلى «إسرائيل» أن تتخلى عن سيطرتها عليها كما يجب عودة السيادة العربية إليها وكذلك يجب الحفاظ على الأماكن المقدسة التابعة للأديان السماوية الثلاثة وحمايتها واحترامها وتأمين حرية الوصول اليها لأتباع الديانات الثلاثة.
- أبا إيبان وزير خارجية الاحتلال أكد على أن القدس عاصة للاحتلال، التي أصبحت موحدة إلى الأبد، و«إسرائيل» لا تريد أن تمارس ولاية أو مسؤولية منفردة على الأماكن المقدسة للمسيحية والإسلام، ونحن نريد أن ندرس وسائل إضفاء شكل محدد على هذا المبدأ والتوصل الى اتفاقيات بشان حرية الدخول والحج[1].

1 القدس طروحات التسوية السياسية، جمع وتحرير محمود عواد وزهير غنايم، منشورات اللجنة الملكية لشؤون القدس، عمان، 2001، ص 249-250.

3- القدس في اتفاقية كامب ديفيد 1979م

تُعدّ أول معاهدة «عربية – إسرائيلية»، وتمثل تحولًا في تاريخ الصراع العربي-الإسرائيلي، وقد تم التوصل إليها بعد الزيارة الشهيرة للرئيس المصري محمد أنور السادات إلى القدس بتاريخ 1977/11/19، في أجواء حرب أكتوبر 1973، وتدخل الطرف الأمريكي بتحريك مسيرة التسوية للصراع، فقد ألقى السادات خطابًا في اليوم التالي في الكنيست الإسرائيلي، دعا فيه إلى إحلال السلام في المنطقة، وبتاريخ 1978/9/17 أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن توصل الجانبين الى اتفاق بعد أسبوعين من المفاوضات على مستوى القمة، ومفاوضات مفصلة بين مسؤولين سياسيين وعسكريين من كلا الجانبين.

استندت المباحثات المصرية - الإسرائيلية على قرار مجلس الأمن 242، ولكن لم يرد في الاتفاقية أي إشارة لموضوع القدس، وكان موقف الولايات المتحدة داعمًا للموقف الإسرائيلي الداعي لتأجيل المفاوضات حول الشطر الشرقي للقدس المحتلة وعدم إدراجها ضمن المناطق الفلسطينية المنوي تطبيق الحكم الذاتي فيها.

لم يرد أي ذكر للقدس في اتفاقية كامب ديفيد، إلا أن الوثيقة الأولى للمعاهدة، التي تضمنت إطارًا للسلام في الشرق الأوسط، نصّت على أن مصر والأردن و«إسرائيل» يمكن أن تتفق على وسائل إقامة سلطة حكم ذاتي منتخبة في الضفة الغربية وقطاع غزة[1].

اكتفت معاهدة كامب ديفيد بتسجيل المواقف بشأن القدس، دون الدخول في تفاصيل وضعها النهائي، ويبدو أن ذلك يعود الى أنها معاهدة ثنائية مصرية-إسرائيلية، وأن مصر لا ترغب بأخذ دور مستقل فيما يتعلق بمستقبل القدس، إضافة إلى الضغوط التي مارستها أمريكا لتأجيل المواضيع الشائكة إلى مراحل متأخرة، التي لاقت استحسانًا من الجانب الإسرائيلي[2].

1 راجع النص الأصلي في الاتفاقية بين مصر وإسرائيل http://www.palestine-studies.org
2 قضية القدس ومستقبلها في القرن الحادي والعشرين، ص234.

4- القدس في اتفاقية أوسلو 1993م

تم تخصيص البند (5) من الاتفاقية لذكر القدس تحت عنوان «الفترة الانتقالية ومفاوضات الوضع الدائم»، وتم فقط ذكر القدس مرة واحدة في الفقرة (ت) على النحو الآتي:

- من المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية، بما فيها القدس، اللاجئين، والمستوطنات، والترتيبات الأمنية، والحدود، والعلاقات والتعاون مع جيران آخرين، ومسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك»[1].

- لم يتضمن اتفاق أوسلو 1993/9/13 وضوحًا بخصوص القدس، ولم يتم تحديد ماهية القدس القابلة للتفاوض في محادثات الحل النهائي، واعتبر الطرف الفلسطيني أن المفاوضات ستتم على السيادة السياسية على الشطر الشرقي من القدس بما فيها السيادة على الأقصى، في حين تبين أن «إسرائيل» تنوي التفاوض على إدارة المقدسات الدينية فقط.

- لم يرد في الاتفاقية الفلسطينية الإسرائيلية الموقعة أي مرجعية للمفاوضات، فلم تُشِرْ الاتفاقية الفلسطينية الإسرائيلية إلى ميثاق الأمم المتحدة أو قرار الجمعية العامة أو مجلس الأمن...[2]، وعلى الرغم من استناد المرحلة الانتقالية من الحكم الذاتي لتسوية قضية القدس إلى قراري 242 و 338، إلا أن مذكرة الدعوة ذكرت أن المفاوضات تستند إلى القرار رقم 242 للتفسير وليس للتنفيذ[3]، وقد تجاهلت الاتفاقية مسألة السيادة الفلسطينية على القدس والضفة الغربية وغزة[4].

1 نص الاتفاقية كاملًا البند المشار إليه: http://cis.uchicago.edu
2 بشير مائير حبائي: حول الحكم الذاتي في كامب ديفيد، السلام بين مصر وإسرائيل، ص117--118.
3 أحمد سعيد نوفل: القدس بين التهويد والأمم المتحدة ومشاريع السلام، ص42-45.
4 مجلة الدراسات الفلسطينية: تقارير دولية لعملية السلام العربية الإسرائيلية، ص144 .

- سمحت الاتفاقية لسكان القدس بالمشاركة في انتخابات الحكم الذاتي، وقد نجحت «إسرائيل» في تأجيل الاهتمام الدولي والإقليمي بوضع القدس إلى المرحلة النهائية من عملية السلام، وقد تُرك بحث موضوع القدس إلى المرحلة النهائية من عملية السلام[1].

- عمل اتفاق أوسلو على تقسيم فلسطين إلى أربع مناطق وهي:

– المنطقة المحتلة عام 1948، تشكل 78% من مساحة فلسطين، وقد أهملها الاتفاق.

– منطقة القدس الكبرى، تُركت لمرحلة التفاوض حول الوضع النهائي.

– غزة وأريحا المتبقية من الضفة الغربية، التي يتم فيها إعادة الانتشار الجيش الإسرائيلي، وإقامة حكم ذاتي جزئي[2].

- يمكن الإشارة إلى جملة من السلبيات للاتفاق بخصوص القدس، أهمها:

– أن الاتفاقية لم تحدد أي شطرٍ من القدس معني بالاتفاق، هل هو الشطر الشرقي من القدس، أم القدس القديمة التي تضم الأماكن المقدسة، أم الشطر الغربي من القدس على الطرف الآخر من خط الهدنة الأردني الإسرائيلي عام 1967، أم «القدس الإسرائيلية الكبرى» التي تمتد من كريات أربع في الخليل إلى «بيت إيل» شمال رام الله، ومن الخان الأحمر شرقًا إلى عمواس غربًا؟

ومن الملاحظ أن اتفاقية أوسلو لا تُلزم «إسرائيل» بتسوية وضع القدس، مع أن القرار رقم 242 يشمل القدس باعتبارها جزءًا من الضفة الغربية[3].

1 رجاء شحادة، التفاوض بشأن ترتيبات الحكم الذاتي، ص144.
2 خلود الأسمر، قرارات الأمم المتحدة في مرجعية المفاوضات العربية الإسرائيلية، ص113.
3 عماد يوسف وآخرون، الانعكاسات السياسية لاتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني (غزة أريحا أولًا)، ص 30-32.

قصدت «إسرائيل» من إدراج موضوع القدس في التسوية النهائية تحقيق زيادة سكانية يهودية تبلغ 800 ألف نسمة، بينما بلغ عدد العرب 180 ألف نسمة، وحينما تُطرح القضية على مائدة المفاوضات لا يبقى للعرب سوى الأماكن الدينية، فيُسمح لهم بإدارتها، وتحل قضية القدس ضمن منظور ديني لا سياسي، آخذين بعين الاعتبار أن مَن يملك السيادة السياسية يملك السيطرة الدينية أيضًا، فالاتفاق يحقق لـ«إسرائيل» المزيد من الوقت لتهويد المدينة عن طريق المزيد من الاستيطان ومصادرة الأراضي. فتمّ تأجيل مناقشة موضوع القدس لمفاوضات المرحلة النهائية، حتى لا يخلق هذا الموضوع خلافات وعقبات في طريق تنفيذ اتفاق أوسلو.

5- القدس في معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية 1994م

نصت المادة التاسعة من المعاهدة على أن تحترم «إسرائيل» الدور الخاص للأردن في الأماكن الإسلامية المقدسة المقدسة في القدس، وعند انعقاد مفاوضات الوضع النهائي ستولي «إسرائيل» أولوية كبرى للدور الأردني التاريخي في هذه الأماكن[1].

6- القدس في محادثات بيلين – أبو مازن 1995م

مباحثات رعتها السويد وتضمنت تفاهمات حول عدة قضايا بما فيها القدس، إذ سيعمل على توسيع حدود القدس بشكل واسع ويقام مجلس بلدي أعلى للقدس الكبرى وسيضم الجزء الشرقي من المدينة العيزرية وأبو ديس وسيطلق عليها اسم القدس، بينما يضم الجزء الآخر من القدس عاصمة «إسرائيل»، أما الأماكن المقدسة فسيعلن عن الحرم القدسي كمنطقة ذات حصانة وتحت السيطرة الفلسطينية.

1 انظر بالتفصيل الدور الأردني في قضية القدس، الفصل السادس من الكتاب.

7- القدس في مفاوضات كامب ديفيد 2000

مفاوضات برعاية أمريكية بحضور الرئيس الأمريكي بيل كلينتون والرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك، وأصر الجانب الإسرائيلي في المفاوضات على أن القدس عاصمة موحدة لـ «إسرائيل» وعلى نوع من السيادة على حرم المسجد الأقصى الذي يسمونه «المعبد»، وكانت مطروحًا أن تكون هناك سيادة يهوديّة على الأرض تحت المسجد الأقصى، أو بالاشتراك مع المسلمين في جزء من المسجد، ووصلت الطروحات إلى درجة بناء المعبد اليهودي على أعمدة عالية فوق المسجد، وأصرت السلطة الفلسطينية على السيادة على الشطر الشرقي من القدس، وأن تكون القدس مدينة مفتوحة وعاصمة للدولتين.

8- القدس ضمن مقترح بيل كلينتون 2000

بسبب انهيار المفاوضات السابقة، اقترح الرئيس الأمريكي مشروعًا حول قضية القدس ضمن مبدأ عام، يشير إلى أن المناطق الآهلة بالسكان العرب هي مناطق فلسطينية، والمناطق الآهلة باليهود هي مناطق إسرائيلية، وضمان رقابة فعلية للفلسطينيين على المسجد الأقصى مع احترام معتقدات اليهود، كما طرح اقتراحين:

- الأول: في سيادة فلسطينية على الحرم وسيادة إسرائيلية على حائط البراق وسيادة على المجال المقدس لدى اليهود.
- الثاني: سيادة فلسطينية على الحرم وإسرائيلية على حائط البراق وتقاسم السيادة على مسألة الحفريات تحت الحرم وخلف حائط البراق[1].

1 صوت الوطن، http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2017

ثانيًا: المواقف الدولية حول القدس

تصورات الأطراف المعنية لتسوية قضية القدس

1- الطرف الفلسطيني

اعتبار الشطر الشرقي من القدس المحتل عام 1967، هو عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة، وأن جميع الإجراءات والقوانين التي اتخذتها سلطات الاحتلال من جانب واحد تعدّ باطلة، وأن جميع المستوطنات ووجود المستوطنين في هذا الجزء من القدس إجراء مخالف للقوانين الدولية[1].

2- القدس في التصور الإسرائيلي

التأكيد على أن «القدس الموحدة» تحت سيادة «إسرائيل»، وهي عاصمة دولة «إسرائيل»، ويستبعد الموقف الإسرائيلي تقديم أي تنازل يتعلق بالسيادة على المدينة، حتى على الأماكن المقدسة، وتشكل مسألة السيادة على القدس محط إجماع في التركيبة السياسية الإسرائيلية[2].

3- موقف الجامعة العربية والقمة العربية

حددت القمة العربية غير العادية التي عقدت في الفترة ما بين 21 و2000/11/22 في القاهرة أسس الموقف العربي الرسمي بشأن القدس، حيث أكد البيان الختامي على: «دعم موقف دولة فلسطين، الذي يستند إلى التمسك بالسيادة على القدس الشرقية بما فيها

1 نور الدين عليان، مستقبل القدس مشاريع الحلول المطروحة إسرائيليًا وفلسطينيًا، مجلة صامد الاقتصادي، العدد (108) نيسان – أيار- حزيران1997، ص55-58، إبراهيم عبد الكريم.
مشكلة القدس وتصورات الحلول الإسرائيلية، مجلة شؤون عربية، العدد 90، حزيران، 1997، ص9.
2 نور الدين عليان، مستقبل القدس مشاريع الحلول المطروحة إسرائيليًا وفلسطينيًا، مرجع سابق، ص44-55.

الحرم القدسي الشريف وجميع الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، التي تشكل جزءًا من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبالقدس الشريف عاصمة لدولة فلسطين المستقلة»[1].

4- الموقف العربي الإسلامي الشعبي

وقفت الحركات والأحزاب العربية والإسلامية بصلابة تجاه أي تنازل عن أرض فلسطين، وأكدت على خصوصية مدينة القدس الإسلامية، رغم وجود بعض التفاوت بين الاتجاهات الإسلامية والقومية بشأن مرحلية الحل والشرعية الدولية، حيث ترى التيارات القومية إمكانية التعامل مع حل يقوم على الشرعية الدولية القائمة على القرارين 242 و338، بينما تصرّ التيارات الإسلامية على عروبة وإسلامية كل فلسطين[2].

5- المواقف الدولية

- **القدس والأماكن المقدّسة في السياسة الأمريكية:**

يتضح الانحياز الأمريكي لـ«إسرائيل» بصورة عامة فيما يخصّ قضية فلسطين، وبعد الحرب العالمية الثانية، مارست الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطات على بريطانيا بصفتها القوة الانتدابية في فلسطين، لعرض مشروع تقسيم فلسطين أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وليس أمام أعضاء مجلس الأمن، لقد كان هناك تخوف أمريكي حقيقي من أن بعض الدول الأعضاء داخل مجلس الأمن، ستستخدم حق النقض (الفيتو) ضد قرار تقسيم فلسطين. وفي السياق نفسه، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم كل الدعم والتأييد والمساندة لهذا القرار الذي عرض على الأمم المتحدة؛ خلال المناقشات الحادة، التي دارت حول طبيعة هذا القرار وجوانبه السياسية والقانونية والإنسانية، أظهر الأمريكان

1 من البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي غير العادي - القاهرة، 21-2000/10/22، مجلة شؤون عربية، عدد 104، ص250.
2 قضية القدس ومستقبلها في القرن الحادي والعشرين، ص252.

حماسًا منقطع النظير إلى درجة أنهم مارسوا ضغوطات وكل أشكال التأثير الأخرى على بعض الدول الأعضاء للتصويت لصالح هذا القرار[1].

تحمست الولايات المتحدة لفكرة تدويل القدس، فقد أيّدت قرار التقسيم رقم (181) الصادر في 1947/11/29، وأيّدت قرار الجمعية العامة رقم (194) الصادر في 1948/12/11، الذي ينص على وحدة المدينة وتدويلها، وأيدت القرار (250) في 1968/4/27 الذي يدعو «إسرائيل» إلى الامتناع عن إقامة عرض عسكري في القدس، وأيّدت القرار (251) في 1968/5/21 الذي يأسف لقيام «إسرائيل» بعرضها العسكري، وأيدت القرار رقم (267) بتاريخ 1969/7/3 الذي يعتبر الإجراءات الإسرائيلية في المدينة باطلة[2].

كانت المشاريع الأمريكية حول القدس بعيدة عن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للقدس، وفقًا لمبدأ عدم جواز اكتساب الأرض بالقوة. وقد جاءت الصياغات الأمريكية حول القدس عائمة ومائعة، وترتكز على حرية الانتقال وحرية العبادة، وأن تكون الأماكن المقدسة بالنسبة لكل ديانة خاضعة لإدارة ممثلي هذه الديانة، إلا أنها لم تتعرض للسيادة على القدس أو طبيعة مصيرها النهائي[3]. تمثل الموقف الأمريكي في العام 1978 من قضية القدس في أحد الخطابات التي وافق الرئيس جيمي كارتر على توجيهها إلى أنور السادات، الذي تضمن اعتبار القدس جزءًا من الضفة الغربية المحتلة، وهذا الموقف أثار ردود فعل إسرائيلية غاضبة، ويبدو أن خطاب كارتر جاء ردًا على رسالة وجهها السادات إليه في 17 أيلول/سبتمبر 1978 وحدد فيها ما يلي:

1- القدس جزءٌ من الضفة الغربية، ويجب احترام الحقوق العربية التاريخية فيها.

2- يجب أن تكون القدس تحت السيطرة والسيادة العربية في مفاوضات سياسية مستقبلية.

1 محمد شديد، الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية، ص 70-71.
2 انتصار الشنطي، الولايات المتحدة وقضية القدس، مجلة صامد الاقتصادي، عدد 107، 1996، ص172.
3 خلدون أبو السعود، أثر الاحتلال الإسرائيلي وإقامة المستوطنات على وضع القدس وفقًا لأحكام القانون الدولي، ص248.

3- من حق السكان الفلسطينيين في القدس ممارسة جميع حقوقهم الوطنية المشروعة بوصفهم جزءًا من الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية.

4- يجب تطبيق القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة الخاصة بقضية القدس، مثل القرارات 242 و267، التي تعدّ كافة الإجراءات التي اتخذتها «إسرائيل» لتغيير وضع المدينة لاغية وغير قانونية، ويجب إبطال آثارها.

5- يجب أن تتوفر لكل الشعوب حرية الوصول إلى القدس، وممارسة الشعائر الدينية، وحق زيارة الأماكن المقدسة من دون أي شكل من أشكال التمييز.

6- يجب وضع الأماكن المقدسة لكل دين من الأديان الثلاثة تحت إشراف وإدارة ممثل الدين[1].

أثار خطاب كارتر حفيظة الإسرائيليين لدرجة أن مناحيم بيغن رئيس وزراء الاحتلال حينها، هدد بالانسحاب من المفاوضات إذا ما أصرت الولايات المتحدة على موقفها، وإذا ما واصلت الإدارة الأمريكية سياسة «الغزل» مع السادات، وقد أدى رد الفعل هذا إلى تعديل الرئيس الأمريكي كارتر موقفه نوعًا ما ليجعله أكثر قبولاً لدى الإسرائيليين[2].

قدّم الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريغان مبادرة لحل القضية الفلسطينية في 1982/9/2، رفض فيها إقامة دولة مستقلة للفلسطينيين، واقترح بدلاً من ذلك إنشاء حكم ذاتي في الضفة الغربية وغزة، ورفض تقسيم مدينة القدس التي وحّد جزأيها احتلال عام 1967، على أن يتم تحديد مستقبل المدينة عن طريق المفاوضات[3].

1 قضية القدس بين الإرث التاريخي والجغرافيا السياسية، منشورات الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشئون الدولية، PASSIA، القدس، 2004.
2 خلدون أبو السعود، المرجع سابق، ص 248.
3 تريز حداد، القرارات والمبادرات الخاصة بالقضية الفلسطينية 1947-1994، ص58-59.

في بداية التسعينيات وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي وهزيمة العراق بعد غزو الكويت، بدأ موقف الإدارة الأمريكية يتخذ مسارًا تصاعديًا أكثر تأييدًا لـ«إسرائيل» بشأن قضية القدس، وبدأت هذه الإدارة تقتنع شيئًا فشيئًا بوجهة النظر الإسرائيلية، القائلة بأن «إسرائيل» يجب أن تستغل تداعيات الأحداث الدولية وانعكاسها على المنطقة الشرق أوسطية، خاصة أن النظام الإقليمي العربي بدأ ينهار بعد حرب الكويت عام 1991. ففي رسالة التطمينات التي بعثها جيمس بيكر، وزير الخارجية الأمريكية في إدارة بوش الأب، إلى الفلسطينيين عام 1991 ذكر فيها بوضوح أن القدس يجب ألا تنقسم مرة أخرى، وأن وضعها النهائي يجب أن يتقرر من خلال المفاوضات النهائية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. وأكدت التطمينات على استبعاد أي احتمال أو إمكانية لتدويل قضية القدس، وعدم اللجوء إلى الأمم المتحدة لحل الصراع حول هذه القضية. وهذا يعني أن القرار النهائي بخصوص القدس لن يقوم على أساس قرارات الأمم المتحدة، أما ما نصت عليه الرسالة من أن الولايات المتحدة لن تعترف بضم «القدس الشرقية»، ولا بتوسيع حدود بلدية القدس فهي للاستهلاك العام، لأن نفس النظرة تضمنت حظر مشاركة فلسطينيي القدس في المفاوضات، وحصر تلك المشاركة في شخصية فلسطينية مقدسية رفيعة تقيم في الأردن وتربطها بالقدس روابط عائلية، تشارك من خلال الوفد الأردني[1].

- نقل السفارة الأمريكية إلى القدس:

تعود بداية فكرة نقل السفارة إلى عهد الرئيس ريغان، الذي شهدت ولايته الرئاسية الثانية أوّل محاولةٍ عمليةٍ للحصول على قرارٍ من الكونغرس يقضي بنقل السفارة الأمريكية من «تل أبيب» إلى القدس المحتلة، إذ وافقت اللجنة الفرعية للعلاقات الخارجية في الكونغرس 1984 على مشروع قرارٍ بـ «نقل السفارة الأمريكية ومقر السفير الأمريكي من تل أبيب إلى القدس»، وتتالت المحاولات، ففي عام 1985 أضاف مجلس الشيوخ مشروع

1 نصير عاروري، الرؤية الأمريكية والدولية تجاه القدس، نحو استراتيجية فلسطينية تجاه القدس، ص88.

تعديلٍ على لائحة الأمن الديبلوماسي ينصّ على أن بناء سفارةٍ جديدةٍ في «إسرائيل» يجب أن يكون في القدس فقط.

ويبدو أن مشروع نقل السفارة إلى القدس قد كان مهمًا تأجيله عند فتح ملف التسوية والمفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، فعندما تسلّم الرئيس جورج بوش الأب إدارة البلاد عام 1989؛ كان يحاول إيجاد حلٍ لقضية القدس وما تحتويه من ملفاتٍ عبر التسوية والمفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، ما جعله يعارض بشدةٍ قرار الكونغرس سنة 1990، الذي نصّ على نقل السفارة الأمريكية من «تل أبيب» إلى القدس؛ وذهب بوش إلى أبعد من ذلك، حينما قرر تجميد صرف ضمانات قروضٍ للحكومة الإسرائيلية بقيمة 400 مليون دولار، وربط صرفها بوقف الاستيطان في الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس؛ وهكذا عُلّقت قضية نقل السفارة مرة أخرى حتى انتهاء ولاية بوش عام 1993. وبعد إبرام اتفاقية أوسلو، صرّح رئيس حكومة الإسرائيلية آنذاك إسحاق رابين أن «الخلافات بشأن قضية نقل السفارة الأمريكية إلى القدس غير مهمةٍ، وعلى الجانبين السير قُدمًا»، لتعود القضية إلى الواجهة من جديد.

وفي العام 1995 دفع ضغط اللوبي الصهيوني الداخلي في الولايات المتحدة الأمريكية والكونغرس والبيت الأبيض الى اتخاذ مواقف مغايرة للموقف الرسمي السابق في الأمم المتحدة ومنحازة تمامًا إلى الموقف الإسرائيلي، وظهر ذلك واضحًا في تصويت أعضاء الكونغرس في تشرين أول عام 1995 بالإجماع تقريبًا (374 صوتًا مقابل 27 صوتًا) على قرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس في مدة لا تتعدى عام 1999، ثم فاز المشروع في مجلس الشيوخ بأغلبية 93 صوتًا مقابل خمسة أصوات فقط[1].

1 بول فندلي، الولايات المتحدة ومستقبل القدس، نشرة القدس، اللجنة الملكية لشؤون القدس، عمان، نشرة خاصة 1996/12/1، ص7-8.

ومع أن نقل السفارة لم يتم ﰲ تلك المرحلة، لكن دلّ ذلك أن غالبية أعضاء الكونغرس مع فكرة نقل السفارة الأمريكية إلى القدس المحتل، وأهمية تصويت أعضاء الكونغرس أنهم زادوا عليه ﰲ حينه اعتبار القدس من دون تحديد أي شطر فيها عاصمة لدولة الاحتلال.

تبدو أهمية قرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس عام 1995، أنه جاء بعد التفاوض والتسوية وتأجيل ملف القدس وصعود اليمين ﰲ أمريكا وسياسة القطب الواحد وانفراد الولايات المتحدة بقيادة العالم دون منازع. وظل الحال من تأجيل إلى آخر حتى وصلنا إلى عهد ترامب، حيث كان الخطاب الأمريكي بشأن القدس واضحًا طيلة التسعينات ومنحازًا إلى حل الدولتين، وقبل ترامب عبّر أوباما عن موقف الديمقراطيين ﰲ طروحاته حول القدس، التي يراها موحدة غير مقسمة، فلم يتحدث عنها إلا بوصفها مكانًا «لكل أبناء إبراهيم ليختلطوا معًا بسلام»، فالقدس ليست مطروحة بوصفها مقسمة كعاصمة بين دولتين كما كان الطرح زمن كلنتون ﰲ كامب ديفيد، فمكان العاصمة وفقًا لكامب ديفيد ﰲ مناطق من المدينة، بحيث أن كل طرف يتخذ من القدس عاصمة له ﰲ المناطق التي يسيطر عليها، وكل منهما يعترف بها عاصمة للطرف الآخر ﰲ منطقته، هذا الطرح غير وارد ﰲ خطاب أمريكا مع أوباما، فهو أمام الأيباك وقبل اعتلائه الرئاسة صدر عنه وعدٌ بأن القدس غير المقسمة سيسمح فيها بالاختلاط فقط بين المسلمين والمسيحيين واليهود، فهي وفق ذلك عاصمة «إسرائيل» الموحدة غير المقسمة. وهذا تمامًا ما يراه الإسرائيليون، الذي عبر عنه نتنياهو بأن هذه المدينة أبدية للشعب اليهودي موحدة وليست قابلة للتقسيم بأي حال.

لقد اتضح موقف ترامب من القضية الفلسطينية، فمنذ أن كان مرشحًا لمنصب الرئاسة كانت تصريحاته شديدة الانزياح للاحتلال، فقد صرّح ﰲ الكثير من المرات أن القدس هي العاصمة الوحيدة والحقيقية لـ«إسرائيل».

ويتجلى هذا الانزياح الكبير في قرار ترمب الاعتراف بالقدس عاصمة للاحتلال الإسرائيلي في 2017/12/6 ثم نقل السفارة الأمريكية إلى القدس المحتلة في 2018/5/14، وفي الترويج لما يسمى الحل النهائي للقضية الفلسطينية، أو ما بات يعرف بـ«صفقة القرن»، وهي الصفقة التي يقوم على إتمام تفاصيلها صهر الرئيس الأمريكي جاريد كوشنير، وعددٌ من أكثر الموظفين الأمريكيين قربًا للاحتلال الإسرائيلي، ودعمًا له. ومن المتوقع أن تشكل هذه الخطة الإنجاز الأكبر لترامب في سياق تقديمه كل ما يمكن للاحتلال[1].

● الموقف الأوروبي:

قدّم الجانب الأوروبي عددًا من المبادرات لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي، من أهمها «إعلان البندقية» الذي أعلنته الدول التسعة الأعضاء في المجموعة الأوروبية في حزيران/ يونيو عام 1980، الذي نصّ على أنها «تعترف بالأهمية الخاصة التي تكتسبها قضية القدس بالنسبة لكل الأطراف المعنيّة، وأنها لا تقبل أي مبادرة تتخذ من جانب واحد، وتستهدف تغيير وضع القدس، وأن أيّ اتفاق يخصّ وضعية المدينة ينبغي أن يضمن للجميع حق حرية الدخول إلى الأماكن المقدسة».

ويعدّ إعلان البندقية لعام 1980، أول بيان أوروبي رسمي يحدد موقفًا واضحًا من الصّراع. وتضمن اعترافًا بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، إلى جانب «حق إسرائيل في الوجود». وطالب بوضع نهاية لاحتلال «إسرائيل» للأراضي العربية، وأدان بناء المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلّة.

ويعدّ مؤتمر مدريد للسلام في تشرين أول/ أكتوبر عام 1991، أول ظهور لأوروبا كمشارك فاعل في عملية السلام، بعد أن اكتسبت رسميًّا صفة المراقب داخل المؤتمر، عبر

1 براءة درزي، عام على إعلان ترمب القدس عاصمة لدولة الاحتلال، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، 2018، ص 3، https://tinyurl.com/rwxlprz

المساهمة الفاعلة في اللّجان متعدّدة الأطراف، التي كُلّفت بتناول القضايا الفنّية وقضايا التّعاون المشترك في المنطقة[1].

وعلى الرغم من أهمية الدور الأوروبي في مسيرة التسوية السلمية في الشرق الأوسط فيما يتعلق بالتمويل، إلا أنه لم يستطع تبني دور مستقل عن الدور الأمريكي، وقد أكد الاتحاد الأوروبي على ضرورة تطبيق القرارات بخصوص فلسطين، وأهمها القرارات 242 و338، وأكد على «حق الفلسطينيين في تقرير المصير وإقامة دولتهم»[2].

مراجع الفصل الثامن

الكتب

- أحمد سعيد نوفل، القدس بين التهويد والأمم المتحدة ومشاريع السلام، المستقبل العربي، العدد 74، نيسان/أبريل عام 1985.
- براءة درزي، عام على إعلان ترمب القدس عاصمة لدولة الاحتلال، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، 2018.
- بشير مائير حبائي، حول الحكم الذاتي في كامب ديفيد، السلام بين مصر وإسرائيل، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1980.
- تريز حداد، القرارات والمبادرات الخاصة بالقضية الفلسطينية 1947-1994، مطابع دار الشعب، عمان.

1 http://www.doha-institute.net

2 من بيان قمة المجلس الاوروبي بشأن الشرق الأوسط، كرديف 1998/6/16، مجلة دراسات فلسطينية، عدد 36، خريف 1998، ص218-219.

- خلدون أبو السعود، أثر الاحتلال الإسرائيلي وإقامة المستوطنات على وضع القدس وفقًا لأحكام القانون الدولي، رام الله: منشورات وزارة الثقافة، 2001.
- خلود الأسمر، قرارات الأمم المتحدة في مرجعية المفاوضات العربية الإسرائيلية، رسالة ماجستير غير منشورة في الجامعة الأردنية، 1994.
- رجاء شحادة، التفاوض بشأن ترتيبات الحكم الذاتي، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد رقم 10، عام 1991.
- عماد يوسف وآخرون، الانعكاسات السياسية لاتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني «غزة أريحا أولاً»، عمان، دار البشير، عام 1995.
- محمد شديد، الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية، ترجمة كوكب الريس، القدس: جمعية الدراسات العربية، 1985.
- نصير عاروري، الرؤية الأمريكية والدولية تجاه القدس، تحرير: صالح عبد الجواد، نحو استراتيجية فلسطينية تجاه القدس، جامعة بير زيت: مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني، 1948.
- القدس طروحات التسوية السياسية، جمع وتحرير محمود عواد وزهير غنايم، منشورات اللجنة الملكية لشؤون القدس، عمان، 2001.
- قضية القدس ومستقبلها في القرن الحادي والعشرين، إصدار مركز دراسات الشرق الأوسط، سلسلة دراسات (24)، عمان، 2002.
- قضية القدس بين الإرث التاريخي والجغرافيا السياسية، منشورات الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشئون الدولية، PASSIA، القدس، 2004.

مجلات ومواقع إلكترونية

- إبراهيم عبد الكريم، مشكلة القدس وتصورات الحلول الإسرائيلية، مجلة شؤون عربية، العدد 90، حزيران،1997.
- البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي غير العادي، مجلة شؤون عربية، عدد 104، القاهرة، 21-2000/10/22.
- مجلة الدراسات الفلسطينية، تقارير دولية لعملية السلام العربية الإسرائيلية، العدد رقم (62)، عام 1992.
- نور الدين عليان، مستقبل القدس مشاريع الحلول المطروحة إسرائيليًا وفلسطينيًا، مجلة صامد الاقتصادي، العدد (108)، نيسان/أيار/حزيران 1997.
- الموسوعة الفلسطينية http://www.palestinapedia.net
- مركز الدوحة للدراسات http://www.doha-institute.net
- موقع سواليف الإخباري http://sawaleif.com
- موقع صوت الوطن الإخباري:
- http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2017
- موقع مركز الدراسات الفلسطينية http://www.palestine-studies.org
- مركز الدراسات الدولية جامعة شيكاغو:http://cis.uchicago.edu

الإدارة العامة
شارع الحمرا - بناية السارولا - الطابق 11
هاتف: 00961-1-751725
فاكس: 00961-1-751726
ص.ب: 113-5647 بيروت لبنان
info@alquds-online.org
www.alquds-online.org

